

# الدولتان

الإسلاميون و الدولة القومية

د . رفيق حبيب



# الدولتان

## الإسلاميون و الدولة القومية

تعيش مصر مخاضاً صعباً، تشتبك فيه قوى متعددة، داخلية وإقليمية وعالمية.

فوصول التيار الإسلامي بمشروعه الحضاري للحكم، يثير ردود فعل عديدة، تتراوح بين

الترحيب والتأييد من الغالبية الكبرى للشعوب العربية، إلى رفض من بعض الأقليات

بها، إلى عدا، وحرب غير معلنة من قوى خارجية ترى في نجاح المشروع خصماً من

هيمنتها الثقافية والمالية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

وغير مما يقال في مصر الآن ضد المشروع الإسلامي، قيل في تركيا ضد حزب العدالة

والتنمية، وأكثر ما يعتمد عليه المناهضون والمعادون للمشروع الإسلامي حجة تقدم

العرب العلماني، ولا يبحثون كيف هيمن الغرب؟ وهل هو علماني؟ بل ما هي العلمانية؟

وفي أي سياق من تاريخ الكنيسة الكاثوليكية ظهرت؟ وما تأثير ونفوذ الدين في الولايات

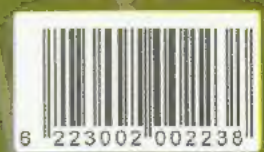
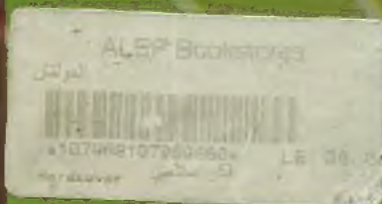
المتحدة؟ وذلك بعد غض البصر عن إسرائيل!

ويناقش هذا الكتاب المواجهة الحالية بين أصحاب المشروع الإسلامي للدولة والنموذج

العربي لها، وهي مواجهة تأخذ أهمية أكبر بعد ربيع الثورات العربية، ومع صعود التيار

الإسلامي سياسياً، وما قد يترتب عليه من تغيير في المنطقة العربية والإسلامية.

فهل ينجح المشروع الإسلامي في مصر؟



**الدولتان**

**الإسلاميون و الدولة القومية**

الطبعة الأولى  
١٤٣٣ هـ - فبراير ٢٠١٢ م



٢٢ شارع الأندلس - مصر الجديدة - خلف حديقة ماري لاند  
تليفون وفاكس : ٢٢٥٦٦٣٧٥ - ٢٢٥٦٦٤٣٥  
٠١٠١٦٣٣٧١٨

Email: <shoroukintl@hotmail.com>  
<shoroukintl@yahoo.com>  
<http://shoroukintl.com>

# الدولتان

الإسلاميون و الدولة القومية

د. رفيق حبيب



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية  
الفهرسة أثناء النشر  
(بطاقة فهرسة)  
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشؤون الضمنية)

حبيب، رفيق.

الدولتان: الإسلاميون والدولة القومية. / رفيق حبيب.

ط ١. - القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢م.

٣١٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.

تدمك ١-080-701-977-978

١ - القومية العربية.

٢ - الحضارة العربية.

٣ - الحركات القومية.

(أ) العنوان.

٣٢٠, ٥٤

رقم الإيداع ٢٩٨٦/٢٠١٢م

الترقيم الدولى 1 - 080 - 701 - 977 - 978 I.S.B.N.

الموضوع	الصفحة
المقدمة .....	٧
الفصل الأول: بين دولتين .....	٩
١- الدورة الحضارية للدولة .....	٩
٢- تطور معركة الإصلاح الحضارى .....	١٥
٣- أزمات الدولة القومية .....	٢٢
٤- مخاوف الدولة من الإسلاميين .....	٢٦
٥- الدولة للإسلاميين: إما الاحتواء أو الإقصاء .....	٣٣
٦- الحكام فى مواجهة الحركة الإسلامية .....	٣٩
٧- مقاربات الحركة الإسلامية للدولة .....	٤٥
٨- الحركة الإسلامية واستقطاب الدولة .....	٥١
٩- الحركة الإسلامية والسلطان .. الضغط من الخارج .....	٥٨
الفصل الثانى: معركة العولمة .....	٦٥
١- إمبراطورية العولمة والإستراتيجية الناعمة .....	٦٥
٢- الارتداد القومى والإستراتيجية الخشنة .....	٧١
٣- مساجد بلا مأذن .....	٧٧
٤- الخلافة الإسلامية والإسلامى الجديد .....	٨٢
٥- مطلوب غريباً .. إسلامى نصف الوقت .....	٨٨
٦- منتج إسلامى .. طبقاً للمواصفات الغربية .....	٩٣
٧- استجابة الحركة الإسلامية للعولمة .....	١٠٠
٨- الحركة الإسلامية وتحدى الحداثة السياسية .....	١٠٦
٩- اختراق الحركة الإسلامية للعولمة .....	١١٣
الفصل الثالث: معركة الأفكار والمناهج .....	١٢٣
١- التجديد الحضارى بين التقليدية والتوفيقية .....	١٢٣
٢- الحركة والمجتمع بين التشدد والتحرر .....	١٢٩
٣- الأغلبية والأقلية فى تيار الصحوة .....	١٣٥

١٤٠	٤- تعميق الفجوة .. خطة ضرب الحركة الإسلامية .....
١٤٦	٥- لتفكيك الأمة .. يجب تفكيك التيار الإسلامي .....
١٥٢	٦- لإخضاع المجتمع .. إيقاد نار حرب أهلية ثقافية .....
١٥٨	٧- لمنع التيار السائد .. حصار مزدوج للإخوان .....
١٦٥	الفصل الرابع: معركة العلمنة .. من الدولة إلى الفرد .....
١٦٥	١- الاستعمار المحلي .. دولة علمانية قطرية .....
١٧١	٢- الاحتلال الإسرائيلي .. راعي الدولة القومية .....
١٧٧	٣- العلمنة من الدولة إلى المجتمع .....
١٨٣	٤- الخطاب الديني .. تجديد أم علمنة؟ .....
١٩١	٥- الأسرة: المستهدف الأول للعلمنة .....
١٩٧	٦- ثورة المجتمع الصامتة .....
٢٠٤	٧- الإحياء الديني والتحرر الحضاري .....
٢٠٩	٨- الحركة الإسلامية والاحتجاج الحضاري .....
٢١٥	٩- حلم الدولة البديلة .....
٢٢١	١٠- بين هويتين .. المعركة الصامتة .....
٢٢٨	١١- في مواجهة العدوان .....
٢٣٣	١٢- تحديات الاستعمار المزدوج .....
٢٣٩	الفصل الخامس: الإخوان في وجه العاصفة .....
٢٣٩	١- لماذا الإخوان؟ .....
٢٤٥	٢- الإخوان والنصر المؤجل .....
٢٥٠	٣- الإخوان في السياسة: الاقتراب المتتالي .....
٢٥٦	٤- الإخوان وإستراتيجية التنظيم .....
٢٦١	٥- الإخوان والأمة: تمدد الجذور .....
٢٦٧	٦- الإخوان والإصلاح من الداخل .....
٢٧٢	٧- الإخوان والدولة: معركة الهوية .....
٢٧٨	٨- الإخوان في مواجهة العلمانية .....
٢٨٣	٩- الإخوان: الإصلاح تحت الحصار .....
٣٠٧	١٠- معركة الصمود والبقاء .....



## المقدمة

مع انتشار نموذج الدولة القومية القطرية، القائمة على أسس علمانية، ومستمدة من تجربة الغرب السياسية، أصبحت معارك الداخل تشتبك مع معارك الخارج. فقد أصبح النموذج السياسى المهيمن فى البلاد العربية والإسلامية، يمثل ركناً أساسياً من التحديات التى تواجه الأمة. فلم تعد الأمة تواجه العدوان الخارجى فقط، بل أصبحت تواجه أيضاً الاستبداد الداخلى، ولم تعد تواجه العولمة والتغريب القادم من الخارج فقط، بل أصبحت تواجه أيضاً التغريب والعلمنة القادمة من الدول الحاكمة نفسها. فأصبح تحدى النهوض الحضارى المستند لمرجعية الحضارة الإسلامية، يواجه بعقبات من النظم الحاكمة المحلية، كما يواجه بعقبات من القوى الغربية المهيمنة.

وأصبحت الدولة القائمة بتوجهاتها القومية القطرية الضيقة، تمثل حائطاً أمام استعادة الأمة لهويتها الجامعة؛ مما جعل الدولة فى قلب المواجهة، وفى بؤرة المشكلة. فالدول القائمة، تمثل جهازياً إدارياً، توجهه السياسات الحاكمة، التى جعلت الدولة فى مواجهة مع الهوية العربية والإسلامية، وجعلتها فى مواجهة مع الحركة الإسلامية، وفى مواجهة أيضاً مع الشعور المتنامى للأمة الإسلامية الراغب فى تحقيق الوحدة والنهضة. وباتت الدول القائمة عقبة أمام رغبة الأمة فى المشاركة فى الجهاد والمقاومة ضد كل محتل فى أى أرض عربية أو إسلامية، فأصبحت المقاومة تحاصر من الدول القائمة، قدر محاصرتها من العدو نفسه.

لقد أصبحت الدولة القائمة تمثل حائط الصد الرئيس أمام المشروع الإسلامى، وباتت نقيضاً للدولة المستندة إلى المرجعية الإسلامية، ليس من حيث هى جهاز إدارى، ولكن من حيث التوجهات السياسية للنخب الحاكمة التى اختطفنت الدولة لمصلحتها، وعزلتها عن هوية المجتمع والأمة، بل وعزلتها أيضاً عن القيام بمسئولياتها الاجتماعية، ولا نقول الدينية. لهذا باتت المعركة حول الدولة تتمثل فى رؤية قومية قطرية علمانية تتحكم فى الدولة الآن، ورؤية إسلامية حضارية جامعة، تبشر بها الحركة الإسلامية، ومعها قطاع واسع من جماهير الأمة.

وفى تلك المعركة استمرت نخب الحكم تواجه الحركة الإسلامية، حتى ستغزو بعضها  
فى ربيع الثورات العربية، فبدأت المواجهة تصبح بين الدولة وسياسة الحكم القائمة وبين  
الحركة الإسلامية.

فما زالت الدولة بعد الثورات، تمثل طابعها القومى العلمانى، وما يرتبط به من  
سياسات حكم. وما زالت الحركة الإسلامية تمثل بديلاً لهذه السياسات. ولكن الحركة  
الإسلامية استفادت من مناخ الحرية بعد الثورات، وبدأت المعركة السياسية بين الحركة  
الإسلامية وسياسات الدولة القائمة.

**د. رفيق حبيب**



## الفصل الأول

### بين دولتين

(١)

#### **الدورة الحضارية للدولة**

النظر إلى الواقع السياسى الراهن للدول العربية والإسلامية، يتضح سيادة نموذج الدولة القومية لقطرية. وهو النموذج القائم على لعلمانية ومحاكاة النموذج لساسى اغربى. وسياده نموذج الدولة اقومية القطرية لم ينتج من أسباب حارجة ففص، والى تثبت فى الاستعمار الذى بنى هذه الدولة وزرعها فى المنطقة لعربة والإسلامية، ولكن نتج أيضاً من عوامل خارجية مهدت لقيام هذا النموذج، أو مهدت لقبوله وانتشاره وانط إلى التحولات الحادثة فى الوضع السبسى للأمة الإسلامية يكشف عن مسار محولات الدولة، مما يكشف عن مسار التحولات المستقبلية، وكيفية استعادة نموذج الدولة الحضارية الإسلامية

#### **تحول الدولة العثمانية للقومية**

مثلت الدولة العثمانية واحدة من المراحل الناهضة فى تاريخ الأمة الإسلامية فقد حققت استقلال الأمة ودولتها، وحققت وحدة الأمة، كما حققت لها أوسع انتشار جغرافى، ومعه حققت أحسن اعداد زمنى لدولة إسلامية. وأصبحت الدولة العثمانية تمثل ذروة فى مشروع السياسى والحضارى الإسلامى، ولكنها أيضاً شهدت بداية الهبوط من لحظة اندروة إلى التراجع الحضارى. ومن داخل الدولة العثمانية بدأت ملامح السهية لحقبة الهبوط الحضارى الإسلامى، والتى تمثلت فى عدد من الملامح الأساسية، ولى سجلها عدد من الباطن.

فقد عملت الدولة العثمانية على توحيد المذهب العقهى فى ربوع الدولة العثمانية.

فأصبح هذك مذهب رسمي . ونلك خاصة من حواص الدول القومية ، والتي تقوم على ملائح ونمط محدد ، ولا تسع للعدد والسوع الداخلي . فهي مرحلة تحاور فيها لدولة تأكيد هوية خاصة بها ، ومنشرة في كل ربوعها ، ولا تمسك فقط بالهوية الأصصة القائمة على المرجعية الإسلامية ، والالتزام بالشريعة الإسلامية . ومع بداية تحديد هوية خاصة للدولة ، ومحاولة تقيص التعدد الفقهي ، تبدأ الدولة في دخول مرحلة الدولة النغمية .

لاحظ الباحثون أيضاً ، أن الدولة العثمانية وصلت لمرحلة توسعت فيها ، دون أن يكون ذلك شرأ للإسلام ، بل اكتفت بفرض سيطرتها على مناطق غالبيتها من غير المسلمين . وحصلت منها الحراج ، دون أن يؤدي ذلك إلى أي نوع من الاندماج حضاري لتلك المناطق في الحصاره الإسلامية ، أو أي اندماج بين الفتحين والسكان الأصليين . وهذا بخلاف ما حدث في اتاريخ الإسلامي من تراوح عملية الفتح والاندماج الحضاري والاندماج بين الفتح والسكان الأصليين . وهم بدأت الدولة العثمانية نصل لمناق تسمى للحصارة الغربية أو غيرها ، وبقي على استمائها الحضاري ، ولكن تخضع فقط لسلطة الدولة . وهذا لم يكر إلا شكلاً من أشكال الاستعمار ؛ حيث تفرض دولة هممنتها السياسية على منطقة ، لس يهدف نشر رسالة وتحقيق اندماج شعب حديد فيها . ولكن يهدف توسيع نفوذها . ورغم أن تلك الحالة تخص حالات محدوده ، وطبقاً لحرافياً محدوداً ، فإنها كانت عملاً من أعمال الدولة القومية ، والتي تفرض هيمنة شعب على شعب آخر ، دون أن تكون مدفوعة بنشر رسالتها ، ودون أن يقتصر تمددها على نشر رسالتها دون هيمنها

وهنا علينا تعريف حالة الدولة الحصارية الإسلامية ، فهي دولة قامت لشرف فكرة وحضارة ورسالة ، فحققت اندماجاً لشعوب داخل إطار حضري واحد ، وتسوى الجميع ، وانتقلت السلطة بين مختلف احوضر ، دون سطوة لعرق على آخر ، ودون سطوة لمركز حضاري أو سياسي على آخر . وهذا هو الفتح ، أي عملية توسيع نطاق الحضارة ، واندماج شعوب متعددة فيها . ولكن ما حدث في بعض مراحل لدولة العثمانية يختلف عن ذلك . حيث ظهرت حالة توسيع النفوذ السياسي للولة على مناطق لا تسمى لنفس الحضارة والفكرة ، وظلت على هويتها الخاصة بها ، رغم وقوعها تحت سيطرة الدولة العثمانية .

ومع المراحل الأخيرة للدولة العثمانية، ظهر خطاب القومية، والذي يعمل على حماية القومية التركية أو العثمانية، ويؤسس لدورها في العالم، ويحمي مصحتها. هاتحولت الدولة الحضارية التي نحمى الحضارة ونحمى الأمة إلى حماية قومية بعينها. وهذا التحول مثل خروجاً من إطار الفكرة الحضارية العابرة للقوميات، إلى فكرة قومية على غيرها من القوميات، وبدأت الدولة العثمانية تتحول إلى دولة تركية وعثمانية، أكثر من كونها دولة إسلامية جامعة.

### القابلية للغزو الحضارى

تشككت حانة تسمح بعملية الغزو الحضارى العربى. فالدولة العثمانية تكون بدخلها نواة لفكرة القومية، وتعددت ملامح ظهور هذه النواة ثم جاءه عزو خارجى يحمل الفكرة القومية القطرية، وبحاوار سنخ الدول المضوية داخل إطار الوحدة الإسلامية عن بعضها البعض. وبهذا تشكلت حالة التأهل لعملية لعرو، والتي استخدمها الاستعمار الغربى صور متعددة. فكانت عملية اختراق تركيب نفسها، لتحويل الدولة العثمانية الإسلامية إلى دولة تركية علمانية، وتضخم لهوية التركية القومية على الهوية الإسلامية الجامعة. وفي نفس الوقت، بدأ رد الفعل العربى متمثلاً فى نمو القومية العربيه فى مواجهة القومية التركية، وهو أمر لاقى تشجيعاً غربياً؛ مما ساهم فى الدخول فى حقبة القومية.

وأصبحت أمام تحول قومى فى تركيا، وتحول قومى عربى مضاد له. وأصبحت حالة التوجه نحو القومية هى حالة من أحل حمية كل قطر على حدة، بسبب وقوع كل أقطار الأمة تح الاستعمار العسكرى المباشر. فبدأت حالة مقاومة الاستعمار، معتمده على الفكرة القومية، أو فى الإطار القومى، وليس فى الإطار الحضارى الإسلامى الجامع. وأصبحت نواحه الاستعمار الذى يزرع القومية فى المنطقة، بموقف قومى، ونواجه حالة الضعف الداخلى التى أصابت الدولة العثمانية وتمثلت فى ظهور توجه قومى، بتوجه قومى مصاد

وسم ندرك أن تلك المرحلة أنها تستخدم السلاح الذى يصعقها فى مواجهة العدو، وأن هذا السلاح يقوى المخطط الأجنبى، ويدعم الاستعمار العربى، ويمهد الطريق لحالة السقوط الحضارى. ولكن تلك الصورة لم تكن واضحة فى ذلك الوقت، فقد كانت عمحة

التاريخ تسير . وتقرر من قوانينها على الشهيد، فحالة الصعف لا تسمح بالاستمرار . بل السقوط .

### القومية في إطار الجامعة الإسلامية

طلب حالة الدفاع عن الاستقلال القومي أو القطري مسنمرة، خاصة في أعون العشرين، ولكنها بدأت حالة من الدفاع عن قطر، بس كاتفصال عن الجامعة الإسلامية، بل كمرحلة للتحرر لا تتعارض مع هدف الوحدة داخل إطار الجامعة الإسلامية ولكن سرعان ما تحولت هذه الدعوات إلى دعوات قومية، وأسقطت الجامعة الإسلامية، وأصبحت المعركة تدور من أجل التحرر القومي . وأصبحت دعوة مصر لمصريين . وبتى بدأت شعاراً في مواجهة العدو الغربي، تتحول إلى شعار هوية، يفصل مصر عن غيرها من الدول . وهكذا أصبحت النزع القومية تنمو مع لوقت، وتتحول من حالة مرحلية إلى هدف نهائي .

فإذا تابعنا الحزب الوطني الأول في مصر بقيادة مصطفى كامل، وتابعنا الأحداث التالية، حتى ظهور حزب الوفد، مروراً بلحظة سقوط الخلافة العثمانية، لأدركنا أن الفكرة تصنع مسارها . فالفضية لا تتعلق باختيارات الأفراد والجماعات فقط، بل إن الفكرة نفسها تحمل بداخلها خصائصها الأساسية والتي تصنع لنفسها تحولاتها المستقبلية، فالفكرة تنتج م يناسبها . وعندما بدأ شعب في الالتصاق بفكرة يصبح في النهاية رهناً بتحولات تلك الفكرة . فلم تصمد فكرة القومية كمعبر للجامعة الإسلامية؛ لأن القومية عرق، والجامعة الإسلامية حضارة عابرة للقوميات . والتركيز على القومية ينميها ويجعلها هي الحاكمة في النهاية .

### القومية العربية كبديل

ظهرت القومية العربية في البداية كرد فعل على ظاهرة القومية التركية . ولكنها تحولت إلى ظاهرة في حد ذاتها، فأصبحت القومية العربية وعاءاً لمشروع تحرر وطني، أثر في العديد من الحركات، بل وصنع موجة كاملة من التحرر الوطني . ولكن القومية العربية على يد حمال عبد الناصر وحزب البعث، لم تكن وعاءاً يقضى للجامعة الإسلامية، وإن كانت الفكرة في بدايتها ظهرت كمعركة ضد القومية التركية، إلا أنها وصلت في مراحلها

التالية لتصبح معركة ضد الهوية الإسلامية. وبهذا نكتشف أن الفكرة أيضاً لها مسارها الخاص، ولها نتيجتها النهائية داخل بنيتها الفكرية، لذا تصل إلى حالتها النهائية بمفع تكوينها الداخلي. فما دمت تبدأ بالقومية العربية، فإنك تنتهي بقومية خاصة تقيم دولة قومية. ولا تستند للسند الحضارى الإسلامى. وبهذا نبعد القومية عن الانتماء الإسلامى، حتى تصبح مواجهة ضد وحدة الأمة الإسلامية، وتستبدل وحدة الأمة بوحدة قومية منافسة لها وبديلة عنها، وهى وحدة القومية العربية.

### القومية القطرية

تلك هى النتيجة الهائية، فمع بداية بزوغ النزعة القومية بالدولة العثمانية، وحتى النزعات القومية الهادفة للتحرر، وحتى القومية العربية، اتجه مسار النظام السياسى فى الدول العربية والإسلامية إلى نهايته المحتومة، وهو الانغماس فى القومية الضيقة، وتحول إلى القومية القطرية، والتى تفكك الهوية الإسلامية الجامعة، وتفكك أيضاً الهوية العربية الجامعة، فتضيق الهوية وتصبح محصورة داخل القطر.

لم تكن تلك الظاهرة واضحة للعيان فى سنوات القرن التاسع عشر، ولكنها أصبحت واضحة فى الربع الثانى من القرن العشرين، وبعد سقوط الخلافة. وأصبحنا نتجه من القومية الضيقة إلى القومية الأضيق. وتأكد أن القومية بالنسبة لأمتنا هى نزعة تفكك مستمر، ولا يمكن وقف قدرتها على التفكيك. وتأكد أن الدور الإيجابى الذى قامت به فكرة القومية فى الحضارة الغربية، فأصبحت جزءاً من النهوض الغربى المعاصر، لا يقابله عندنا إلا دور سلبي يتواكب مع التفكك والتراجع الحضارى؛ بل إن القومية نفسها كنزعة سياسية، مثلت علامة بداية السقوط، كما مثلت ملمحاً من كل مراحل السقوط. وبهذا أصبحت أيضاً الدولة القومية القطرية علامة على السقوط والانهايار، وعلامة على الوقوع تحت أسر الاستعمار المباشر وغير المباشر، وتحت الهيمنة السياسية الغربية.

### الدورة العكسية

مع التوجه نحو القومية القطرية، ظهرت الحركة الإسلامية لتمثل فعلاً نشطاً لمواجهة النزعة القومية، واستعادة الهوية العربية الإسلامية الجامعة. فكانت جماعة الإخوان المسلمين، تمثل بداية الهجمة المضادة للنزعة القومية القطرية، وتبعها العديد من الحركات

الإسلامية، على مدار العقود. لم تكن الحركة الإسلامية إيجاباً حصاراً عن حالة  
الفرقة، وحالة السقوط الحضارى. فهي قامت فى مسار عكس مسار السقوط، ونجحت  
فى مسار عكس مسار الدولة القومية القطرية. فبدأت بتأكيد وحدة الأمة الإسلامية، بل  
وحملت تلك الوحدة هى العنوان الأساسى لكل حركتها. فالحركة الإسلامية أدركت أن  
الداء فى القومية القطرية، وأن الدواء فى الجامعة الإسلامية. وبهذا بدأت لدورة عكسية  
لسقوط الحضارى. ولكنها دورة نضالية جهادية، تواجه قوى متحالفة تريد تكريس حالة  
لدولة القومية القطرية.

والدورة العكسية تبدأ بفكرة محددة، وهى الفكرة الحضارية الإسلامية. ونبتت فكرة  
تحمّل فى داخلها مصيرها النهائى، وهو تحقيق الوحدة الإسلامية. ولا يمكن للفكرة إلا أن  
تأخذ المسار المحقق لنتيجتها النهائية، تلك النتيجة التى تحملها داخل خصائصها الفكرية  
أخاطبة بها، مثلها مثل الفكرة القومية. فالفكرة القومية تنتهى فى البيئة العربية الإسلامية  
تفككت الأمة والأوطان، والفكرة الإسلامية تنتهى بتوحيد الأمة سياسياً. وتنتهى  
المواجهة الحادثة الآن، بين قوى تدفع لتفكيك الأمة، وقوى أخرى ممثلة فى الحركة  
الإسلامية تهدف إلى توحيد الأمة.

والفكرة الحضارية الإسلامية أخذت مسارها داخل المجتمعات ونمت بصورة ملحوظة.  
حتى أصبحت الفكرة المركزية فى وعى الأمة. وهى بهذا تعيد تشكيل هوية الأمة وهوية  
المجتمعات، وتبنى مسارها فى مواجهة الفكرة القومية القطرية. وسيظل هذا المسار منحياً  
نحو إعدادة توسيع الهوية، حتى يصل للدولة نفسها، وهى الدولة القومية القطرية القائمة،  
ليعيد توسيع هويتها من داخلها، حتى تصبح فى النهاية دولة حضارية إسلامية، تقوم على  
الهوية الحضارية الجامعة للأمة الإسلامية، وترتكز على غاية تحقيق الوحدة السياسية  
للأمة.

تلك هى دورة النهوض من جديد، فى مواجهة حالة التراجع الحضارى. وهى دورة عمر  
بامتحانات كثيرة ولحظات حرجية. ومن أشد تلك اللحظات صعوبة، هى لحظة توسيع  
مربة لدولة القومية القطرية القائمة. فعندما يقرض على الدولة القائمة أن توسع هويتها  
حتى تتبع هوية مجتمعها، وحتى تحمى نفسها، عندئذ تبدأ مرحلة التغير الحرج، والذى



يشهد تمدد هوية الدولة خارج الفكرة القومية القطرية . فالدولة كبناء انجهدت للقومية حتى تحمي نفسها من العدوان الخارجي ، ومن النزعات القومية الأخرى ، ولكنها فى النهاية سقطت تحت الهيمنة الخارجية الكاملة . وعندما يدرك المجتمع أهمية تحرير دولته ، ويدفعها لىوسع هويتها ، حتى تدافع عن نفسها ، يبدأ مسار استعادة الهوية الجامعة ، وتبدأ مرحلة التحرر الحضارى . وهى لحظة حرجية فى عملية النهوض ، فهى لحظة الخروج من أسر الفكرة القومية التى حطمت حضارة الأمة للفكرة الحضارية الإسلامية التى حققت بهضة الأمة .

(٢)

### تطور معركة الإصلاح الحضارى

مع دخول الدولة الإسلامية فى مرحلة التراجع ، ودخول مجمل الوضع الحضارى للأمة الإسلامية فى مرحلة التراجع أيضاً ، بدأت عملية الإصلاح مستهدفة عودة القوة الحضارية للأمة الإسلامية ، وعودة الدولة الواحدة المعبرة عنها . ودارت فصول المواجهة بين حركة الإصلاح الحضارى ، والأوضاع القائمة ، عبر أكثر من قرنين من الزمان . ولكن تلك لفصول .ختلفت من مرحلة إلى أخرى ، حسب اختلاف الأوضاع السائدة المحيطة بها ؛ حيث شكلت الحالة العامة للأمة ، والحالة العامة للدول القائمة ، شكل المعركة والمواجهة بين الوضع القائم ، ومحاولة إحياء الحضارة الإسلامية .

ظلت المواجهة تنتقل من مرحلة إلى أخرى ، مُخلِّفة ورائها آثاراً تاريخية ، وتعمقت المواجهة مع مرور الوقت ، ودخلت فى مراحلها الحرجة . فكلما طال الزمان على تلك المعركة ، اتجهت أكثر فأكثر نحو مرحلة المواجهة الشاملة . فالمشكلة نفسها كانت تتعمق ، والحل يصبح أكثر صعوبة . لذا أصبح مسار حركة الإصلاح الحضارى الشامل يواجه بالمزيد من المواجهة وربما الحروب حتى أصبحنا أمام لحظة تشتد فيها المواجهة . فحركة الإصلاح الحضارى الشامل قادرة على الاستمرار وتحقيق الإنجازات ، ولكنها تواجه بوضع قائم يرفض أى قدر من التغيير أو الإصلاح . فباتت المواجهة الكاملة احتمالاً تتردد أصداؤه بين حين وآخر والنظر إلى طبيعة المعارك التى دارت بين حركة الإصلاح الإسلامى ، والقوى المعادية لها ، تكشف قدرأ من مسار تلك المواجهة .

## الإصلاح جاء أولاً

في المرحلة التي مثلها جمال الدين الأفغاني، كانت الحالة العامة للأمة كُشف عن تراجع دخل على مستوى الأمة وعلى مستوى الدولة. فالدولة الإسلامية ضعفت، كما أن الأمة ضعفت أيضاً. لهذا لم تستطع الدولة تعويض ضعف الأمة ولو مؤقتاً. استطعت الأمة تعويض ضعف الدولة. وفي نفس الوقت، بدأت الحملات الاستعمارية العربية، في مواجهة جديدة منظمة. وتغير الوضع بين حالة الدولة الإسلامية، وحالة الدول العربية، فقد بدأت الأولى في الضعف، وبدأت الثانية في النهوض. تلك هي ملامح المرحلة الأولى للسحدي الحضاري التي واجهت الأمة.

وجاء المصلحون الأوائل ينشرون دعوة الإصلاح. فقد أرادوا إصلاح الأمة في إصلاح الدولة، حتى يستعيدا قوتها مرة أخرى، وينهضوا من جديد. ولكن الأوضاع سارت في طريق آخر، حيث زادت حاله التردى الحضاري. ولم يكن هذا نتاجاً لمشروع حركة الإصلاح، ولكن كان نتاجاً لطبيعة الأشياء. فقد وصلت الدولة الإسلامية إلى حده ضعف دخل، ولم تعد قادرة على استعادة قوتها. وهذا الخلل الداخلي، جعل الدولة تدخل تدريجياً في مرحلة النهاية، فقد خضعت الدولة الإسلامية لقواعد الصعود والهبوط الحضاري. فعندما تتحلل الدولة من داخلها، وتفقد قدرتها على الاستمرار، تكون النهاية هي مصيرها الأخير. ولم تكن الأمة في حالة أفضل، بل كانت أمراضها الحضارية تتشعب فيها أيضاً، حتى تسلمها المرحلة التراجع الحضاري الشامل.

يقصد من هذا ضرورة النظر إلى العامل الداخلي؛ لأنه هو مفتاح فهم ما حدث. فعندما شر العرب الحملات الصليبية على الدولة الإسلامية، لم يستطع تحقيق النصر في النهاية. لأن الدولة كانت لا تزال تحمل أسباب قوتها، وكانت الأمة أيضاً لا تزال تحمل أسباب قوتها. لهذا انتصرت الدولة الإسلامية في النهاية، وأقامت أكبر دولة في تاريخ الهووس الحضاري الإسلامي، وهي الدولة العثمانية. ولكن الأمر اختلف عندما ضعف الدولة العثمانية من الداخل، وضعفت الأمة أيضاً. فقد فقدت الدولة رسالتها، وفقدت الأمة قوتها، وبدأ الضعف الداخلي، يُقشِّر كل محاولات الإصلاح.

وفي مراحل الإصلاح الأولى، كانت الأمة ما زالت حاضرة، وأيضاً كانت الدولة ممثلة في الخلافة ما زالت حاضرة؛ لذا قام الإصلاح من أجل تحقيق التطوير من داخل منظومة حصارية إسلامية قائمة. فلم تكن المشكلة في استعادة مرجعية الشريعة الإسلامية، والتي كانت قائمة بالفعل، ولم تكن أيضاً المشكلة في وجود دولة خلافة، والتي كانت قائمة بالفعل، بل كانت المشكلة في استعادة القوة للدولة والأمة، ولكن حالة التردى كانت قد أحدثت طريقها حتى النهاية.

### عندما تغيب الدولة

استمر هذا الوضع مع الإمام محمد عبده، وكذلك مع رشيد رضا. ولكن الأمور تغيرت بعد ذلك، فقد سقطت لدولة، وسقطت الخلافة الإسلامية. وبهذا سقط دكر من الحلة الإسلامية. فقد غابت الدولة وإن ظلت الأمة، وعابت الخلافة، وإن بقيت الشريعة. ولكن الأمة كانت قد دخلت مرحلة السقوط الكبير، فقد تم إسقاط دولة الخلافة الإسلامية. ولكن الأمة ظلت باقية وتعرف هويتها حضارية، ولم يغيب الإطار الإسلامى عن المجتمعات الإسلامية، وصحت استريعة الإسلامية حاضرة. ولكن تنحية الشريعة عن الحكم كان قد بدأ، وبكى درجات متتالية مندرجة. وهذا هو مشهد السقوط المتتالى، تعيب الدولة أولاً، ثم الشريعة ثانياً، ثم الأمة ثالثاً.

هى دورة عكس دورة الصعود، فقد قمت، الأمة أولاً، وأقامت الشريعة، وأقامت الدولة. وهاهى تعيش لحظات المسار العكسى، وتسقط كما قمت

وسم بكن حسرت عافلاً عن المشكلة الأصلية، بل أدرك قبل غيره أنه السقوط الكامل، وأنها النهاية ترحف على كل الأمة، وكن حصاريتها. لذا بدأ من نقطة مختلعة في طريق الإصلاح. فلم يحاول إصلاح الدولة القائمة، فلم تعد قائمة، ولم يحاول إصلاح الأمة القائمة، فقد أدرك أنها قائمة بجسد فقط وليس بالروح، ولم يحاول إصلاح الأوصاف القنوية حتى تتوافق مع الشريعة، فقد أدرك أن حكم الشريعة ينتهى

تلك هى الخلفية التى ظهرت واصحة لدى حسن البنا، وجعلته يؤسس لتنظيم يعمل الفكرة، فكرة استعادة المرجعية الشاملة للإسلام، ويعمل على تحقيقها مرة أخرى. لذا هى لبنا تنظيمًا ليُحيى الأمة، ويقبم الشريعة، ويبنى الدولة. وهى حمل السامع

الإصلاحيين الأوائل ، ولكنه أدرك خطورة اللحظة الراهنة ، والفرق بينها وبين اسطحات التي سبقتها ، فلم تعد المشكلة فى تراجع المنظومة الحضارية الإسلامية ، بل فى تعسف لد عرف أنه فى بداية المعركة وليس فى نهايتها ، وعرف أنها ليست معركة تطوير بل معركة إصلاح شامل . ومن هنا بدأت رحلة الإصلاح الحضارى الشامل ، وأسس جماعة الإخوان المسلمين ، وبنائها على أساس أن تبقى حجر زاوية فى عملية استعادة المرجعية الحضارية الإسلامية المفقودة . فجهز الجماعة لخوض معركة طويلة ، وكن مدركاً أن المواجهة ليست سهلة .

تلك هى الميزة التى تحققت فى جماعة الإخوان المسلمين . فلم يعمل البنى على استعادة الخلافة الإسلامية ، فقد أدرك أن المشكلة أصبحت فى الأمة ، وأن الأمة نفسها خرجت عن مسراها الحضارى . وأن الوضع القائم ، يتجه نحو الخروج الكامل من المرجعية الحضارية الإسلامية . لذا استطاع حسن البناء ، بناء التنظيم الذى يعمل على استعادة المرجعية الحضارية الإسلامية ، بعد سنوات من السقوط الرمزي لتلك المرجعية ، متمثلاً فى سقوط الخلافة .

هنا عملت حركة الإصلاح على استعادة المبادئ الأساسية للمرجعية الإسلامية ، وكأنها عملية بناء من جديد . وفى تلك الفترة تغير الوضع القائم ، فبدأ التحديث يتحول إلى العمى ، وبدأت دعوات التغريب تظهر ، وهنا تجسد العدو فى صورة مشروع حضارى وافد ، يحاول اقتلاع الحضارة الإسلامية من جذورها . لذا توجهت جماعة الإخوان المسلمين إلى بناء الأمة ، لتواجه محاولة هدم مرجعية الأمة ، وكأنها تحول منع السقوط الكامل .

### خروج الدولة

لكن الوضع السياسى كان يتجه فى مسار آخر . فقد ظل الحكام يضعون بعض قواعد الشريعة محل تطبيق ، وظل الإسلام حاضراً فى الحياة العامة ، ويحاول الحاكم الحفاظ على رتباه بتلك المرجعية . فلم تتجرأ حكومات الملكية فى مصر على الإسلام ، قدر ما حدث سد تحول مصر لجمهورية . ولم يحدث تجرأ كامل على المرجعية الإسلامية فى وجود الاستعمار الأجنبى ، ولكن حدث هذا بعد خروج الاستعمار .

هنا نلمح مساراً مختلفاً، فقد سقطت الخلافة الإسلامية، ولكن الدول التي ورثت  
وطان الأمة الإسلامية بدأت نحول بعيداً عن المرجعية الإسلامية، لتسنى دولة خارجة  
عن تلك المرجعية بالكامل. وبطراً لصعوبة تلك العملية، فقد أخذت مراحل طويلة،  
ولكنها ظلت مستمرة، من قبل سقوط الخلافة وبعدها. ولكن الدول التي قامت بعد  
الاستقلال مثلت المرحلة الأخطر في نزع حضور المرجعية الإسلامية في الدولة والنظام  
لسياسي.

لقد بدأ جمال عبد الناصر ثورته بإلغاء الأوقاف وفرص سيطرة الدولة عليها، وقام  
بإلغاء المحاكم الشرعية. ولم تكن تلك قرارات مجرد صدفة، بل كانت تعبيراً عن توجه  
يحاول نزع المرجعية الإسلامية بالكامل، والسيطرة على ما تبقى منها، ليكون في خدمة  
النظام الحاكم. وهنا كان التحلل من جماعة الإخوان المسلمين ضرورة، ولم يكن نتائجاً  
لتفاعلات ما أو أحداث صغرى، ربد عجلت منه بعض الأحداث، أو أثرت أحداث أخرى  
على شكل الصدام، ولكن الصدام كان حتمياً. فليطام لنى سيطر على الأوقاف وهى  
الطام للمالى الأهلى للأمة، ومصدر قوتها عبر كل التاريخ، لا يرد بالطبع بناء الأمة من  
حديد، ولكن بريد بناء شعب حديد، شعب خاضع لدولة تحكمه وتفرض عليه نظامها  
السياسى ورؤيتها السياسية. ولم يكن تلك الدولة إلا الدولة القومية العنصرية التى أقامها  
الاستعمار، ولم تكن إلا النموذج الذى استُخدم لهدم الدولة الإسلامية وإسقاط الخلافة.

دخلت إذن، فى مرحلة إخراج الدولة بالكامل من المرجعية الحضارية الإسلامية،  
وإسقاط حكم الشرع بالكامل أيضاً، كما دخلنا فى مرحلة تحويل الأمة حامللة الرسالة إلى  
شعب خاضع لدولة قومية تفرض عليه هويتها. وبهذا بدأت مراحل استكمال المشروع  
المعادى للمشروع الإسلامى. وهنا تعير الوضع، فلم نعد المشكلة فى ضعف الأمة، بل  
أصبحت المشكلة فى وجود مشروع سياسى عديمى، يريد إيهاء الأمة والسيطرة عليها.

كان من الضرورى إذن تغيير جماعة الإخوان المسلمين. فالدولة أخذت مساراً لتغيير  
هوية المجتمع، وبدأت عملية العلمنة تحت لافتة الاستقلال. دخل الإخوان السجون،  
وبدأت مرحلة أخرى، حيث كان راع هوية الأمة غاية، وتخطيط تراثها هدفاً. وأسقطت  
الدولة ثم الشريعة، تم الأمة.

وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد بنت بناء شامخاً، واستعادت للمجتمع روحه و مرجعيته. ووضعت اللبنة الأساسية، ولكن الضربة جاءت قاسمة؛ لأنها جاءت من الرجال الذين حملوا شعار الثورة والتحرر، كما أنها جاءت من رجال خرجوا عليها، بعد أن كانوا منها، وبعد أن تعاهدوا معها.

ولكن الاستعمار لم يكن ليخرج دون أن يترك وراءه دولة تنتمي ل مرجعيته. فقد ترك دولة قومية قطرية، وترك نظاماً يتجه للعلمانية، وترك بهذا مشروعه ينفذ بيد محلية. وأصبح رجوع الاستعمار حتمياً، أيّاً كان شكل هذا الرجوع. فقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين وقف السقوط الكامل، فكان تغييبها في السجون حتمياً، حتى يكتمل مشروع السقوط.

### وحضر السلاح

لقد كان الخروج على المرجعية الحضارية للأمة كاملاً، ولكن الأمة بدأت تستيقظ، وبدأت الصحوة الإسلامية في سبعينيات القرن العشرين. ولم تكن بداية يقظة الأمة بعيدة عن مسار التاريخ، بل كانت بداية في موضعها ومكانها. فالصعود لا يبدأ إلا من الأمة مرة أخرى. ولكن الأمة بدت تصحو غاصبة، وتنظر حولها لترى كيف أهينت مرجعيتها الحضارية. ومع صحوة الأمة، تحضر لحظة المواجهة، قد تكون لحظة غضب أو تقام، أو تكون لحظة ردع لنظام تجرأ بأكثر مما ينبغي، وربما تكون لحظة مواجهة، تكشف حجم الخلاف الحادث بين تيار الصحوة الإسلامية، وما آلت إليه الدولة القائمة.

وتجمعت كل مسارات المعركة الحضارية. فالدولة القائمة تتجه بسفور نحو العلمانية، والتدخل الغربى يعود بصورة فجأة ليستولى مرة أخرى على الدولة التى ررعها فى البلاد لعربية والإسلامية، والأمة تستعيد وعيها بهويتها الدينية والحضارية. وتنتفى المسارات المتعارضة، لنبدأ فصلاً جديداً، فصل يشهد ذروة الانهيار الحضارى للأمة، ودروة محاولات إخراج الأمة نهائياً من مرجعيتها.

طهر السلاح فى وجه الدولة، ولم تكن الدولة إلا شكلاً حديثاً للاستعمار المحلى المد. غريباً، ولم تكن إلا دولة مسلحة. فأصبح الاحتكام للسلاح سائداً

## الإخوان ومفارقة الزمن

عادت جماعة الإخوان المسلمين في سبعينيات القرن العشرين تعيد بناء تنظيمها وتوسع من جديد. جاءت تحمل معها فكرة إصلاح الأمة، ولم تنجر إلى الحرب المسلحة مع الدولة. فقد جاءت ومعها منهجها الذي تأسس قبل توحش الدولة على مرجعية الأمة، وحفظت على هذا المنهج، رغم أنها شهدت لحظة افتراء الدولة على حقوق الأمة، فقد تحسدت تلك اللحظة في سجون النظام الناصري، وكانت الجماعة هي كبش الفداء المقدم إلى مذبح الدولة القومية القطرية العلمانية الغربية، التي أراد الاستعمار زرعها في بلاد العرب والمسلمين، وتبنتها نخبة من أبناء الأمة، وجعلت التهجير جزءاً من التحرر من الهيمنة الغربية. فسقطت تلك النخبة، وسلمت مقاليد الدولة لرجال أسلموا الدولة للهيمنة الغربية، فلم يعد من الممكن بناء دولة على النموذج الغربي بدون رعاية عربية تلك هي حقائق التاريخ، فالدولة التي نحاكى الغرب، ستجد أن كل أوراق اللعبة بيد العرب، وبيد السيد الغربي الجديد، أمريكا.

ولكن جماعة الإخوان المسلمين أرادت تجاوز لحظة الصدام المسلح، فغاصت داخل لحنمعات العربية والإسلامية، تبني الأمة. فقد أدركت الجماعة أن قوة الأمة حضارية تكمن في وعيها وإيمانها برسالتها، وليس في سلاحها. فالسلاح مصدر قوة الدولة المستوردة الاستعمارية المحلية، ومصدر قوة الاستعمار. ولكن الأمة الإسلامية قوتها تكمن بداخلها

## عودة الإصلاح من جديد

وعملت جماعة الإخوان من أجل استعادة لحظة معركة الإصلاح ثانياً. وظهر نيار الصحوة الإسلامية وانتشر في ربوع الأمة. وظل العنف يمتد، وتيار الإصلاح يتقوى. وبقي السلاح حاضراً، ولكن تيار الإصلاح احتل مواقع هامة من تيار العنف، وقامت الجماعة الإسلامية في مصر بمراجعتها الشهيرة، وهي لم تكن إلا لحظة يستعيد فيها تيار الصحوة منهجه الأساسي، وهو منهج الإصلاح، وتبدأ مرحلة الخروج من حيار العنف، ليسود منهج الإصلاح، ويتعمق منهج بناء الأمة.

وببدأ مسار التاريخ يرسم ملامح اللحظة الأولى للصعود، وتدحل الأمة لقرن الحادى والعشرين، وهى تعيش فى لحظة حاسمة فتتار الإصلاح الحصارى الشامل يموى، ولكن القوى المواجهة له تشتد أيضاً. والسلاح لم يفارق المشهد، فما زان تيار العنف يريد تحصيل ضريبة الخروج من مرجعية الأمة من الأنظمة القائمة. وما زال سلاح العدوان على الأمة يخصوص معركة مصير صد حركات المقاومة الإسلامية.

وحملت حركات المقاومة الإسلامية راية التحرر الوطنى، ولكنها لم تحمل معها مشروع الدولة القومية القطرية، بل حملت معها مشروع الدولة الإسلامية. فاصبحت تواجه من قوى الاستعمار الغربى، الذى يريد السيطرة على الأرض، كما يريد حماية الدولة القومية العلمانية، حتى تبقى مهيممة بعد رحيله. فتعددت حبهات المعركة بين القوى الخارجية والمقدمة، وبين الحب لحاكمية وحركات الإصلاح. وتوسعت المعركة، لتصبح كالحرب لشاملة

(٣)

### أزمات الدولة القومية

ينريد طغيان الدولة القومية صد معارضيها، خاصة الحركة الإسلامية. ومع تزايد لجوء الدولة للعنف تجاه كل ما يواجهها فى داخل مجتمعتها، يظهر لنا مدى الأزمة التى يمر بها مشروع الدولة القومية القطرية فى البلاد العربية والإسلامية. والدولة النححة، هى تلك الدولة التى تعبر عن مجتمعها وتحظى برضا المجتمع عنها، وهى تلك الدولة التى تؤدى وظيفتها، وتحقق الإشباع لمواطنيها. ولكن الدولة القومية القطرية قامت أساساً على كبت القوى المعارضة لها، خاصة الحركة الإسلامية، وحاولت أن تفرض رؤيتها على المجتمع. ومع رفع شعارات الاستقلال، حازت الدولة تأييداً شعبياً لحقبة رمية، وقامت الدولة بحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، طبقاً للرؤية التى حملتها. كان هذا حال الدولة القومية فى حمسيات وستيبات القرن العشرين.

ومرت بعد ذلك الدولة بمرحلة التبعية للغرب القوى، وفقدت شعار الاستقلال، ثم تراجعت عن أى دور اجتماعى لها، فم تعد حاملة لمسؤولية اجتماعية وتقلص دور الدولة تجاه المجتمع، كما تقلص دورها تجاه الأزمات التى يعانى منها المجتمع، خاصة



شرائح الفقيرة، والسواد الأعظم من الشعب. وأصبحت الدولة في خدمة النخب الحاكمة وتحت هيمنتها المباشرة، فأصبحت دولة النخبة المستبدة، ولم تعد دولة المجتمع. بأي معنى من المعانى.

كل تلك التحولات صنعت الدولة الفاشلة، فأصبح نموذج الدولة القومية القطرية، يمر بمرحلة الفشل الكامل. فالدولة لا تعبر عن المجتمع، ولا تتغير بتغير المجتمع، ولا تؤدى دور تجاه المجتمع. ثم بدأت مرحلة تعميق التبعية للغرب، والتي أدت إلى خضوع لقرار السياسى للنخب إلى الإرادة الغربية؛ مما جعل الدولة نفسها تابعة للقرار الغربى، ولا تتمتع بالمدر المناسب من حرية الحركة، بل بات قرار الدولة فى يد نخبة مستبدة، وبات قرار النخبة فى يد القوى الغربية.

أصبح لدينا دولة تابعة فاشلة. ولكن المجتمع لا يمكن أن يكون بهذا القدر من لعشل والانهيار، فقد أصبحت المجتمعات مستقلة عن الدولة فلم تعد الدولة تحمل مشروعات حضارياً ولا مشروعاً قومياً. وهنا تفرق مسار الدولة عن مسار المجتمع. فأصبح لمجتمع مساره الخاص المعبر عن طبيعته وقيمه وهويته، وللدولة مسارها الخاص، المعبر عن مصالح نخبة حاكمة، ومصالح القوى الغربية. فحدث انشقاق حقيقى بين البيئة الاجتماعية والبيئة السياسية.

وتشكلت لحظة الأزمة، وهى لحظة حرجة على مستقبل المنطقة العربية والإسلامية؛ حيث بدأت بعض الظواهر تتجمع لتشكل تحديات مستقبلية لمجمل الوضع القائم.

### تفكك مجتمع الدولة

حصرت الدولة القومية نفسها فى إطار الجنس الذى تعبر عنه، وجعلت هويتها عرقاً له أساس سولوجى. ولكنها لم تستطع فى الكثير من الأحيان تعريف هوية هذا العرق الذى تعبر عنه، ولم تستطع وضع حدود له تشمل كل المجتمع، فانفجر المجتمع من الداخل، ولم نعد فئات عديدة ترى فى الدولة معبرة عنها. فالمجتمعات العربية والإسلامية شديدة التنوع، وكان تنوعها ينظم داخل إطار وحدة الحضارة الإسلامية، فيصبح تنوعاً فى العرق والذهب والطائفة والدين، ولكن داخل وحدة المرجعية الحضارية الإسلامية. ولم تستطع الدولة القومية إعادة تعريف مجتمعتها بصورة تحقق وحدته، فأصبحت الجماعة القومية التى تحكمها الدولة فى حالة صراع داخلى يتزايد مع الوقت، ويقترب من حد الحرب الأهلية أحياناً.

فأصبح التهديد الأول الذى يواجه الدولة القومية، هو تفكك مجتمعتها، وعمرد شرائح منه على الدولة أو تمرد شرائح منه على بعضها البعض. ولعل مشهد النزاع الدينى فى مصر حاضراً فى الأذهان، ومصر من أكثر الدول العربية والإسلامية تجانساً. ومع هذا ظهر الاختلاف فى الدين، بسبب حدوث نزاع داخل المجتمع، بدأ منذ عقود ولم ينته. ولكن الصورة تصل لحد أكثر خطورة كما يحدث فى اليمن، حيث تدخل الدولة فى حرب مع شريحة من المجتمع، وتستمر الحرب بينهما سنوات، فيتمزق المجتمع، وتترك الحرب آثاراً بالغة عليه. أما فى الصومال، فأنت الحرب الأهلية على الدولة بالكامل، وعلى المجتمع أيضاً.

وفى العراق، قامت دولة قومية باطشة، ثم جاء الاحتلال الأمريكى ليفكك تلك الدولة ويبنى دولة قومية أخرى على أنقاض الأولى، حتى تكون الدولة الجديدة خاضعة للقرار الغربى، ولا تعمل لحسابها الخاص. ولكن عندما سقطت الدولة القومية فى العراق، وجدنا خلفها مجتمعاً مفككاً، أو مستعداً للتفكك. وعندما استغلت العديد من القوى حالة التفرع الداخلى، دخل العراق فى حالة حرب أهلية، ولم يعد قادراً على استعادة تماسك المجتمع مرة أخرى. ويبدو من المشهد العراقى، أن بناء دولة قومية الآن صعب أو مستحيل، فقد مرت لنحظة المناسبة لبناء الدولة القومية، ودخل مشروع الدولة القومية فى مرحلة الأزمة.

لقد دخلت الدولة القومية مرحلة تفكك المجتمعات، ففقدت الدولة سيطرتها على مجمل الوضع الاجتماعى، ويصبح وجودها مهدداً بسبب الصراعات الداخلية، كما تصبح هويتها القومية محل نزاع ومحل شك؛ لأنها لم تعد هوية جامعة للمجتمع.

### النزاع بين الدول

كل دولة أقامت لنفسها هوية قومية مستقلة عن الدول الأخرى فى العالم العربى والإسلامى. وانتهت مرحلة القومية العربية التى كانت محاولة لجعل العرب جميعاً قومية واحدة. وأصبحت الخلافات بين الدول هى القاعدة، والنزاع بينها أصبح محتملاً، حتى وإن تم فى ميدان السياسة الخارجية أكثر من ميدان الحرب. وظهرت قوى لها دورها الإقليمى الواسع على حساب دول أخرى. وسمعنا عن المواجهة بين الشيعة والسنة، ودور إيران إقليمى المتزايد على حساب الدول العربية. ثم ظهر الدور التركى الذى يحدث قدراً

من التوازن مع الدور الإيراني، ولكنه يقوى الدور التركي على حساب الدور العربى أيضاً. فالدول القومية دخلت مرحلة التنافس على المكانة والدور، وكثير منها يتنافس على احتلال الموقع الأهم لدى الدول الغربية، وكأنه منافس على التبعية. والبعض يتنافس على تحقيق أكبر مساحة من حرية الحركة بعيداً عن التبعية الكاملة للغرب، والبعض الآخر يتنافس على القيام بدور المقاومة والممانعة للمهيمنة العربية. ودخلت الدول العربية والإسلامية مرحلة التنافس السلبي، لتعمق خلافاتها، وتحول دون حدوث أى توافق بينها. وبهذا تنتهى فكرة العمل المشترك للدول القومية، سواء من خلال جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامى. حيث ثبت أن الدول القومية الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية بُنيت بصورة مناقضة لوحدة العمل العربى والإسلامى؛ لأنها ببساطة ولدت على أنقاض الهوية العربية الإسلامية الجامعة، فلم تعد مدفوعة نحو إبراز هويتها المشتركة، والتى قد تكون سبباً فى تقوية الهوية الحضارية الإسلامية الجامعة، على حساب الهوية القطرية الضيقة.

### الدولة المحمية

أصبحت الدولة القومية داخلياً محمية خاصة بالنخب الحاكمة، وخارجياً محمية خاصة بالدول الغربية، ولم تعد قادرة على الحركة المستقلة. وأصبح المطلوب منها اتباع سياسات تعرضها للصدام مع مجتمعاتها. فمصالح النخب الحاكمة متعارضة مع مصالح المجتمع، ومصالح الغرب أيضاً متعارضة مع مصالح المجتمع. والدولة تقف فى لحظة فاصلة، فكلما مر عليها الزمن، دخلت فى مواجهة مع مصالح المجتمع أكثر. وتتحول الدولة إلى عدو للمجتمع مع مرور الوقت، فهى غير قادرة على تحقيق مصالح المجتمع، ولا التعبير عن هويته. ولم يعد لها اختبار، فلم تنجح فى تحويل المجتمع لجماعة قومية معزولة عن أمتها، ولم تنجح فى تحقيق مصالح لفئات واسعة من المجتمع. وأصبحت الدولة أداة للسيطرة على المجتمع، لحماية مصالح النخب الحاكمة، ومصالح الدول الغربية. فأصبحت الدولة محمية غربية.

### الاختيارات الصعبة

حتى الآن تتجه الدولة مدفوعة بسياسات النخب حاكمة للبطش بالمجتمع كله، حتى تحمى أمن الدولة وأمن النظام. ولكن هذه السياسة تعرضها لخطر تفكك المجتمع، وخط دخول فى صراعات إقليمية، وأيضاً خطر الانزلاق فى عداء سافر مع المجتمع لتطبيق

المصالح العربية فأصبحت الدولة كفكره محل امتحان صعب، وأصبحت هويتها القومية أهام مرحلة حرجية .

فإذا مالت الدولة لتعميق الحس لقومى المنعصب أكثر فأكثر، فسوف تتحه لتفكيك مجتمعيها، وتدخل فى مرحلة التمرد الداخلى . ويتجمع فشل الدولة مع التمرد عليها، وتتحدل تدريجيًا .

وإذا ظلت الدولة حامية لمصالح النخبة الحاكمة، فسوف ينفجر العنف الداخلى، وتشتعل ثورة الفقراء .

وإذا ظلت الدولة تحمى المصالح الغربية، فسوف تصطدم بثوابت المجتمعات وثوابت الأمة، وتصبح الدولة العدو، أى تتجسد فيها صورة الاستعمار المحلى .

وإذا حاولت الدولة إعادة بناء هويتها على أساس هوية المجتمع، فسوف توسع من هويتها القومية، لتسمح بمساحة للهوية الحضارية الجامعة، فتعيد بناء وحدة المجتمع، وتخفف شدة الصراع مع الدول المحيطة به، ولكنها سوف تكون قد اقتربت من المشروع الحضارى الإسلامى، وأصبحت فى مواجهة مع الغرب .

فأمام الدولة القومية القائمة فى البلاد العربية والإسلامية، إما أن تدخل معركة مع المجتمعات ومع بعضها البعض، وتلك هى حالتها الراهنة، أو تبدأ فى الخروج من الهوية القومية الضيقة، فتجد نفسها فى مواجهة مع الغرب . فلدولة كنموذج وفكرة مقبلة على مواجهة حاسمة، وبعدها يبدأ تاريخ آخر للدولة فى البلاد العربية والإسلامية .

(٤)

### مخاوف الدولة من الإسلاميين

منذ قيام الدول القطرية بعد انتهاء حقبة الاستعمار العسكرى الغربى المباشر، والمعركة ما زالت تدور بين الدولة والحركات الإسلامية فى غالب الدول العربية والإسلامية، وإن كانت درجات مختلفة . وتختلف النخب الحاكمة فى الدول العربية والإسلامية فى موقفها من الحرك الإسلامية، وأيضًا فى موقفها من طبيعة الحكم، ولكنها تتفق فى أنها تعمل على منع

حركة الإسلاميه من الوصول للسلطة . ورغم أن درجات الديمقراطية تختلف من دولة إلى أخرى ، مع غلبة الطابع الاستبدادى السلطوى ، فإن الديمقراطية التى تعرفها بعض الدول لا تعتبر الحركة الإسلاميه جزءاً من التعددية المتنافسة على السلطة . وهنا يظهر موقف الدولة ، فهو الموقف المركزى للمشكل للسياسات الرسمية تجاه الحركة الإسلاميه .

ورغم صعوبة معرفة تصرفات الدولة من تصرفات النخبة الحاكمة ، ورغم أن الأخيرة صاعية لحد يجعلها تهيم بالكامل على الدولة فإن الدولة ككيان له شخصيته وتقاليده وعرفه وهوته ، يمثل فى الواقع بناءً مركزياً مؤثراً على مجرى الأحداث ؛ لذا بات من المهم النظر إلى موقف الدولة الأساسى من الحركة الإسلاميه ، خاصة مع استمرار المواجهة بين الدولة ولنخب الحاكمة من جانب ، والحركات الإسلاميه من جانب آخر ، عبر قرن من الزمان .

ر فصل بين موقف النخبة الحاكمة وموقف الدولة تجاه الحركة الإسلاميه يفيد فى معرفة جوهر المواجهة مع الحركة الإسلاميه . ويتبع هذا الفصل بين طبيعة النظام السياسى الحاكم ، وبين موقف الدولة ، فقد يكون النظام السياسى استبدادياً أو يميل إلى قدر من الديمقراطية ، ولكن هذا لا يغير من موقف الدولة من الحركات السياسيه الفاعلة فى المجتمع . فكل دولة تقوم على أسس معينة ، وتحدد موقفها من أى اتجاهات فى المجتمع ، طبقاً للأسس التى تقوم عليها ؛ مما يجعلها تتوافق مع اتجاهات بعينها ، وتعارض اتجاهات أخرى .

هنا يصبح تركيزنا على الأسس التى قامت عليها الدولة فى البلاد العربيه والإسلاميه ، والتى تشكل موقفها الرئيس من الحركة الإسلاميه ؛ مما يكشف لنا طبيعة المواجهة وجوهرها

### المواجهة وجودية

طل المراقب يردد أن المواجهة بين الحركة الإسلاميه والنظم الحاكمة مستمرة رغم تغير الحكام ، وهو ما يعنى ضمناً أن النخب الحاكمة تتغير ، والحركة الإسلاميه باقية . ولكنه يعنى أيضاً أن احتمال المواجهة بين النخب الحاكمة والحركة الإسلاميه مستمر ، رغم أى تغير يحدث . ففى مصر مثلاً ، واجهت الدولة جماعة الإخوان المسلمين عبر ثمانية عقود ، إلا بعض لسنوات المحدودة . حتى بات البعض يرى فى ذلك دليلاً على وجود خطأ الحركة الإسلاميه نفسها ، ما دامت كل الحكومات تقف ضدها . ولكن تلك المواجهة

المستمرة تكشف عن جانب آخر، وهو وجود صراع وجودى بين الدولة والحركة الإسلامية، وذلك الصراع هو أصل المشكلة وجوهرها.

فعدتم بناء دولة بعد خروج الاستعمار، وهى تلك الدولة التى تركها الاستعمار. وأصبحت الدولة هى المشروع، وبناء الدولة القوية هو الغاية، بل وبناء الجيش القوى الذى يمثل الحلقة الصلبة للدولة هو الغاية النهائية. والدولة القوية هى التى تستطيع الدفاع عن نفسها وعن حدودها، وهى التى تستطيع حكم المجتمع، وتحقيق مطالبه. وحول الدولة القوية دارت معركة التحرر الوطنى فى منتصف القرن العشرين.

ولكن تلك الدولة القوية، التى كانت دولة الاستعمار وتحولت إلى الدولة المستقلة، تمثل تقاليد خاصة بها، وهى هويتها. وبسبب طبيعة تلك الدولة التى ما زالت قائمة للآن، وإن لم تصبح قوية أو مستقلة، ظهرت المعركة مع الحركة الإسلامية، فبين الدولة القائمة والحركة الإسلامية اختلاف جوهري يصنع تلك المواجهة. والدولة ترى هذا الخلاف، وتتصرف على أساسه، ربما أكثر من الحركة الإسلامية نفسها، والتى غالباً ما تركز معركتها مع النخبة الحاكمة، وتطالب بالإصلاح السياسى، وتجنب الدخول فى أى معركة ضد الدولة بوصفها ملكاً للمجتمع. ولكن الدولة القائمة لها موقف آخر، يجعلها تتصرف باعتبار أن الحركة الإسلامية خطر عليها وعلى طبيعتها. ومن هنا دخلنا فى الصراع الوجودى بين الدولة والحركة الإسلامية.

### المشكلة تبدأ عند الحدود

الدولة تبدأ وتنتهى عند الحدود، تلك هى الدولة القومية القطرية، ولكن فكرة الحركة الإسلامية لا تبدأ عند الحدود ولا تنتهى عندها، وتلك واحدة من المشكلات الكبرى. فالدولة المصرية تبدأ من حدودها الشمالية وتنتهى عند حدودها الجنوبية وتبدأ من حدودها الشرقية، وتنتهى عند حدودها الغربية. ولكن الفكرة الحضارية الإسلامية، التى تحملها جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلامية، تبدأ وتنتهى عند حدود الأمة. وحدود الأمة ليست فقط واسعة ومترامية الأطراف، وليست فقط تتجاوز حدود الدولة الواحدة، ولكنها أيضاً قابلة للتوسع والتغير فى المستقبل. فهى حدود وسعة، قابلة لتتمدد. وحدود الدولة القومية القطرية تحدد بعلامات على نقاط فى الصحراء والجبال، وتقاسر النقاط بالخرائط، والمقاييس الدقيقة.

والدولة القطرية تدخل في حروب بسبب علامات الحدود، وتحديد الحدود بين الدول قضية ملتهمة تثير الخلاف وتشس من أحلها الحروب. ولا يمكن للدولة أن تعرف نفسها دون أن تعرف حدودها وتضع العلامات المميزة لها فنحن بصدد دولة لها حدود، وفكرة ليس لها نفس الحدود، ورغم أن ليس لها حدود نهائية فاطعة، تلك هي المشكلة الأولى. فالحركة الإسلامية يمتد تأثيرها إلى خارج حدود الدولة التي تعمل فيها، وتؤثر على الجماهير خارج تلك الحدود، وتنتشر آراؤها خارج الحدود أيضاً. يضاف لهذا ما يحدث من تفاعل بين الأفكار الإسلامية المتنوعة، والتي تنتقل من قطر إلى آخر بحرية كاملة، ليس بسبب ثورة الاتصالات المعاصرة، ولكن حتى قبلها؛ لأن الفكرة التي لا تعرف حدوداً، ولا تعترف بحدود معينة، تنتشر كلما وجدت من يؤمن بها. وتصبح حدود الفكرة مرتبطة بحدود من يؤمن بها.

وفكرة جماعة الإخوان المسلمين مثلاً، انتشرت بقدر من آس بها وعمل من أجلها، فخرجت من حدود القطر المصري، وأصبحت تنتشر بين قوميات أخرى، وتنتشر نفس الفكرة بينها، وتتوحد مواقف المؤمنين بالفكرة، فتصبح فكرة عابرة للحدود. ولكن الدولة المصرية غير عابرة للحدود، هي دولة توجد داخل حدودها، وقوتها داخل حدودها أساساً. وعندما تواجه الدولة المصرية حركة الإخوان المسلمين، تجد نفسها تواجه فكرة لها قوتها داخل الحدود وخارج الحدود، وتلك مشكلة بالنسبة للدولة، تجعل الفكرة أكبر منها وأوسع منها، وتقع داخل حدودها وخارجها في الوقت نفسه. فإن سيطرت الدولة على الفكرة داخل حدودها لن تسيطر عليها خارج حدودها، فتظل لفكرة خارج السيطرة.

ولهذا يتصور البعض أن فكرة وجود تنظيم دولي لجماعة الإخوان المسلمين يمثل تحدياً للدولة، وهو بالفعل يمثل تحدياً لها، ولكن هذا التحدي لا يرتبط بوجود التنظيم الدولي أو دوره. فلو كان تنظيمًا إداريًا مركزيًا، وهو ليس كذلك، فسوف يمثل خطراً على الدولة، وإذا كان مجرد هيئة للتنسيق، فهو أيضاً يمثل خطراً على الدولة، وإذا تم حله بالكامل، فسوف يظل الخطر قائماً أيضاً. فجماعة الإخوان المسلمين، شكلت على يد مؤسسها حسن البنا مدرسة لها رسائلها ومنهجها، وهذه المدرسة انتشرت عبر العديد من الدول. وهذا يمثل خطراً على الدولة؛ لأن لديها حركة تمثل فكرة، ولكن تلك الفكرة أوسع من حدود الدولة.

وهذا ليس أمراً يخص تيار الإخوان المسلمين وحده، فالحركة السلفية تمثل أيضاً تياراً واسعاً وممتداً في مختلف الدول العربية والإسلامية، بل إن كل تيارات الفكر الإسلامي أيضاً تمتد عبر الدول. فهي تيارات الأمة، والأمة عابرة للحدود، وكذلك فكرتها عابرة للحدود. لهذا يتشكل لدى الدولة القومية القطرية توجس عميق من الحركة الإسلامية

### الدولة لها قومية

تلك مشكلة أخرى، فالدولة القومية القطرية قامت على الهوية القومية القطرية، والدولة المصرية تحمل الهوية المصرية. وحتى إذا كانت تلك الهوية جزءاً من الهوية العربية، كما كانت في العهد الناصري، أو أصبحت مجرد هوية مصرية مستقلة عن غيرها، كما حدث منذ العهد الساداتي، فإن هوية الدولة المصرية، هي هوية مصرية حصراً. فهي هوية كل المصريين، وهي ليست هوية غير المصريين. فكل من يوجد داخل حدود الدولة هو مصري، وهويته مصرية، وكل من يوجد خارج حدود الدولة هو غير مصري، وهويته ليست مصرية. تلك هي الدولة القومية القطرية التي قامت بعد مرحلة التحرر الوطني. ولكن قبلها قامت حركة إسلامية، واستمرت بعدها، وكان لها رؤية أخرى.

فالحركة الإسلامية في مصر، هي حركة يقوم بها مصريون، وهويتهم القطرية مصرية، ولكن هويتهم الجامعة عربية وإسلامية. فهم مصريون عرب إسلاميون، وهويتهم الجامعة هي الإسلامية، ومشروعهم هو الإسلامية، وغاياتهم هي الإسلامية. وبهذا تصبح للحركة الإسلامية هوية تختلف في تعريفها عن هوية الدولة. لهذا يحرص الإسلاميون على التركيز على هوية مصر العربية الإسلامية، والمسجلة في الدستور المصري. ولكن الدولة القائمة في مصر تخالف نص الدستور، والذي يبدو نصاً فكلورياً، مثله مثل نصوص أخرى في الدول الغربية، تتكلم عن هويتها التي كانت وتحفظ بها، فتسمى نفسها دولة ذات هوية مسيحية، وهي في واقعها الراهن علمانية بالكامل. وبعبارة عن نص الدستور، نحن أمام دولة تقف هويتها عن حدود المصرية، وحركة مصرية، تقف هويتها عند الحدود الإسلامية. ومرة أخرى، تصبح هوية الحركة أوسع من هوية الدولة. ولكن المشكلة هنا تتعلق بأن الدولة لا تعرف كيف تتعامل مع حركة لها هوية مختلف في تعريفها عن هوية الدولة؛ حيث يفترض التماثل الكامل بين تعريف كل الحركات لهويتها، وبين تعريف الدولة لهويتها.



والأزمة أكبر من ذلك، فالدولة تعرف نفسها بأنها مصرية، وتعرف مجتمعتها بأنه مصري، ولكن المجتمع نفسه يعرف نفسه بالمصرية العربية الإسلامية. فالمجتمع أيضاً لا يوافق الدولة على تعريفها لهويتها، وهو بهذا يخرج على الدولة ويتمرد على هويتها. والحركة الإسلامية تعرف نفسها مثل المجتمع، بل وتدعو المجتمع إلى التمسك بهويته الإسلامية الجامعة. وبهذا تصبح الحركة سبباً في تعميق الهوية الإسلامية للمجتمع، وبالتالي سبباً في اتساع الفجوة بين هوية الدولة وهوية المجتمع. ورغم أن الطبيعي أن تكون هوية الدولة نتاجاً لهوية المجتمع، وليس العكس، فإن الدولة القومية القطرية قامت على أساس البناء الذي تركه الاستعمار، والاستعمار بالطبع ترك الدولة التي يعرف كيف يتعامل معها، ويؤمن مصالحه من خلالها، وتلك قضية أخرى.

### افتراق السياسة الخارجية

الفجوة بين رؤية الدولة للسياسة الخارجية، وبين رؤية الحركة الإسلامية لتلك السياسة، تمثل مركزاً مهماً لفهم موقف الدولة من الحركة الإسلامية. فالسياسة الخارجية للدولة، تقوم على الحفاظ على مصالح الدولة وحماية أراضيها وشعبها. والسياسة الخارجية للحركة الإسلامية تنطلق من مبدأ الدفاع عن الأمة وتحقيق وحدتها. وهنا يظهر التعارض الحاد. فالحركة الإسلامية تنادى بالدفاع عن كل أوطان الأمة الإسلامية، وترى أن كل دولة في كل قطر ملزمة بالدفاع عن كل أوطان الأمة. ولكن الدولة القومية القطرية لا تعرف تلك الفكرة، بل تجددها غريبة عليها. فالدولة القومية القطرية تدافع عن حدودها، وتدافع عن جيرانها، إذا كان الهجوم عليهم يمهّد للهجوم عليها. غير ذلك، لا تعرف ندوة القومية القطرية أن يكون عليها مسئولية الدفاع عن دول أخرى وأوطان أخرى.

وعندما كانت الدولة المصرية تنادى بانتماؤها للقومية العربية، كانت ترى أن من واجبها تدفع عن الدول العربية، ولكن هذا الواجب لم يجعلها تحارب من أجل تحرير فلسطين. فربطة القومية تمثل رابطة مصالح مشتركة، وبهذا تحمي الدولة المصرية المصالح لعربية أخرى في حدود ما يتوافق مع حماية مصالحها. فالقومية العربية لم تكن رابطة ثقافة حضارة، بل كانت رابطة عرق وقومية؛ لأن الرابطة العربية الثقافية والحضارية تفود مسطرة إلى الرابطة الإسلامية الحضارية. ولكن فكرة القومية العربية نفسها لم تصمد، رسمت نفسها للقومية القطرية الضيقة، وباتت مصر الدولة تدافع عن حدودها.

هنا يظهر التنافس الكبير بين الدفاع عن الأمة، والدفاع عن القومية . فالدولة القومية القطرية تدافع عن حدودها فقط، وقد ترى أن العدو الذي يهدد حدودها عربى، فيصبح هذا العربى عدواً، وقد ترى أن من يهدد حدودها أو مصالحها مسلم، فيصبح هذا المسلم عدواً. فكل من هو غير مصرى يمكن أن يكون عدواً للدولة المصرية القطرية. ولكن الحركة الإسلامية تفكر بطريقة مختلفة، بل ومتناقضة، فترى أن كل حرب بين المسلمين غير جائزة، وأن المسلمين أمة واحدة، لا يجب أن تتقاتل، وترى أن كل عدو لأى شعب مسلم، هو عدو لكل الشعوب الإسلامية. وبالتالي يصبح كل عدوان على أى دولة عربية أو إسلامية، هو عدوان على مصر، وعلى الدولة المصرية أن تتصدى لهذا العدوان. وبهذا يصبح احتلال فلسطين، مثله مثل احتلال أراض مصرية. وعدم قيام الدولة المصرية بدورها لتحرير فلسطين، مثله مثل عدم قيام الدولة بتحرير أراض مصرية.

### الخلاف حول السلطة

ترى الدولة القومية القطرية أنها المسئولة عن حماية الوطن، وأنها الحامية له ولصالحه. فالدولة هى التى تعرف مصالح المجتمع، وتحدد مصالحه العليا، وتحدد غاياته وأهدافه. والدولة القومية مكتفية بذاتها، ولا توجد لها مرجعية خارجها، بل هى تمثل المرجعية النهائية. ذلك هو تصور الدولة عن نفسها وعن دورها. ولكن الحركة الإسلامية تأتى بفكرة مختلفة، وترى أن الدولة يجب أن تخضع للمرجعية الإسلامية، وتقوم بدورها من خلال تلك المرجعية، وطبقاً لقيمتها العليا. وكل خروج من الدولة على المرجعية، يعد خروجاً على قيم المجتمع ومرجعيتها العليا.

هنا تختلف المرجعية، ومصدر القيم العليا. فالدولة القومية القطرية، ترى أنها الوحيدة صاحبة الحق فى تحديد المصالح العليا للوطن. ولكن الحركة الإسلامية ترى أن المرجعية هى للشريعة الإسلامية، وبهذا تفرض على الدولة مرجعية أعلى منها، وتغير بهذا طبيعة الدولة القومية القطرية، وتجعلها دولة خاضعة لمرجعية الأمة، وليس دولة حاكمة تحدد مصالح الوطن. وهذا تغيير فى مساحة السلطة التى تمتلكها الدولة القومية القطرية، وهى مساحة هائلة فى كل الدول حتى فى أعرق الدول الديمقراطية فقد تم تفويض الدولة القومية القطرية، تفويضاً مطلقاً ونهائياً فى تحديد مصالح المجتمع العليا وحمايتها. وبهذا

صيحت الدولة القومية هي مصدر احكم ومصدر المرجعية، وهي التي تحدد المرجعية ونسبها في مختلف القضايا الحياتية. وفرض مرجعية عليا على الدولة يحد من تلك سلطة المطلقة التي تتمتع بها الدولة القومية القطرية؛ مما يجعلها تخارب شدة أي محاولات لتغيير دورها.

د حركة الإسلامية تريد إحياء دور الأمة، وتجعلها مصدر السلطات والمرجعية، وفرض مرجعية الأمة على الدولة، وبهذا تريد الحركة الإسلامية تغيير مكانة وموضع الدولة. الدولة كجهاز ومؤسسة لها تاريخ طويل، تقاوم تغيير دورها، وتريد أن تحمي سلطتها، وتنعى أي محاولة للحد منها.

#### الخلاصة

تتمثل خلاصة مواجهة الدولة للحركة الإسلامية، في أن الدولة لقومية القطرية تقوم أساساً على حماية أمن الدولة بوصفه الأمن المركزي للمجتمع، والموضوع الأول بالحماية. تريد حركة الإسلامية حماية أمن الأمة، وترى أن أمن الأمة أولى بالرعاية وحماية من أمن الدولة. وتلك القضية تلخص موقف الدولة من الحركة الإسلامية. فالدولة القومية قصرية، كمؤسسة لها تقاليد ولوائح، ترى أن الحركة الإسلامية تغير من دورها ومرجعيتها، يمكنها وموضعها، وتحد من سلطتها وهيمنتها. لذا ترى أنها تمثل تهديداً لها. وهو ما يدع الدول القومية لخوض معركة مستمرة في مواجهة الحركة الإسلامية، كتعبير عن حماية سمرة لنفسها، وكمحاولات لإخضاع الحركة الإسلامية لشروط الدولة، أو لحد من دورها. ودعوة تضغط على الحركة الإسلامية، حتى تفرض عليها شروطها، وتغير طبيعتها كحركة إسلامية وجدول أعمالها، بل وتغير حتى رسالتها وغاياتها.

#### (٥)

#### الدولة للإسلاميين: إما الاحتواء أو الإقصاء

موقف الدولة القومية القطرية، في العالم العربي والإسلامي من الحركة الإسلامية، رغم تعدده فإنه أنه يبدو نابغاً من توجه إستراتيجي محدد. وفي حالة الديمقراطية المقيدة، والاستبداد المر، أو الاستبداد الشامل، تبدو خطة الدولة واحدة. ورغم التباين بين الحالات العربية والإسلامية، فإن النتائج المستهدفة تبدو أيضاً واحدة. وإستراتيجية الدولة

مع الحركة تتبع طريقة العصا والحزرة، ولكن الغريب فيها أن العصا تمثل في إقصاء الحركة الإسلامية، ولكن الجزرة تتمثل في احتوائها وخلاصة لقول إن له وجهه تعمل على الحد من دور الحركة الإسلامية وحصارها، بالفدر انذى بمنعها من القيام بدور قيادى فى الدول العربية و لإسلامية . فيصبح المعروف على الحركة الإسلامية، بما القبول بالاحتواء من قبل الدولة أو الدخول فى معركة الإقصاء، ولا يوجد بديل آخر؛ لأن لدولة تحول إعادة توصيف الحركة الإسلامية بالصورة التى تناسب طبيعة الدولة لقطرية، وتعملها قادرة على فرض هيمنتها على المجتمع

### التحويل إلى طائفة

تحول الدولة وضع الحركة الإسلامية فى خدة المذهب أو الطائفة، بحيث تكون تعبيراً عن تنوع داخل إطار الفكر الإسلامى . وبهذا تصبح كياناً اجتماعياً صائفاً، ليس بالمعنى السلبى، بل بالمعنى الطبقى . فكما كانت الحركة الإسلامية تعبر عن صفة أو مذهب داخل الحلة الإسلامية، أصبحت تمثل تكويلاً دينياً بين تكوينات أخرى مماثلة له ومختلفة معه أيضاً. وهما يظهر الفرق بين حركة التى تعمل فى نطاق نشر فكره الدينى، والحركة التى تتجاوز ذلك إلى العمل فى مجال لإصلاح الشاس، وتعد إلى المحال لسياسى . فالحركة التى تقتصر على الدعوة الدينية فقط، تصح تياراً دينياً، أو فرقة بين الفرق والتيارات . ويتم التعامل معها باعتبارها مكوناً من المكونات الاجتماعية فى المجتمع والدولة تحاول فرض وصايتها على لمجتمع، على أساس أن فكرة الدولة القومية القطرية قائمة على أهمية إدارة الدولة للمجتمع، مما يجعل الدولة تحاول فرض سيطرتها على حركة التيارات الإسلامية الدعوية. رغم أنها تعمل فى المحال الدعوى الدينى، حتى تظل تحب هيمنة الدولة ومصاحها العليا .

فعندما تجد الدولة المصرية مثلاً أن انتشار النقاب يمثل تهديداً لهويتها، ويعد خروجا من قبل المجتمع على ما تدعيه الدولة المدنية الحديثة لنفسها من صفات، تجد الدولة المصرية تتدخل فى مسألة النقاب وتحاول فرض هيمنتها، رغم أن الدولة المصرية لا تجد مشكلة فى نشر الفكر السلفى المؤيد لسقاب؛ لأن التيار السلفى يمارس العمل الدعوى، بصورة يمكن من اغنباره أحد المكونات الاجتماعية التى لا تؤثر فى السياسة، فيصبح جزءاً من تنوع

يجمع . وهذا تدرس الدولة عملية الاحتواء للتيار السلفي ، فنجدها تعمل على الحد من  
سُتار مظهره . عدم الدال على حضوره الشعبي ، بعملية حصار انتشار النقاب .

وبهذا تحول لدولة وضع بعض التيارات الإسلامية في إطار التيار الديني الدعوى ،  
بتجاهل مشروع هذه التيارات ، وتعمل على عدم تحول مشروع تلك التيارات إلى فعل في  
حال العام . وتظل تلك التيارات في إطار التنوع الاجتماعي الديني الذي لا يمس لهوية  
سياسة للدولة ، ولا يؤثر عليها .

### لتحويل إلى قبيلة

محاول الدولة جعل الحركة الإسلامية مثلها مثل القبائل والعائلات الكبرى ، أي تجعلها  
سنة لكتلة اجتماعية ليس لها مشروع سياسي ، ولكن لها تواجد مجتمعي منظم ، أو يمكن  
ضمه والتحكم فيه . وتعمل الدولة على التعامل مع بعض التيارات الإسلامية بوصفها  
سنة اجتماعية لها رأس أو رمز محرك لها ، ومن ثم يتم التوافق بين رمز هذه الكتلة والدولة  
بتمرير مصالح الدولة في مقابل تمرير مصالح الكتلة الاجتماعية . يحدث هذا مع لطرق  
صوفية في العديد من البلدان ؛ حيث يتم التعامل معها بوصفها كتل اجتماعية منظمة ،  
يرتبط التوافق بين قياداتها والدولة على تبادل المصالح ، فتحصل الدولة على التأييد الذي  
تريده ، مقابل السماح للطرق الصوفية بحرية الحركة والفعل في المجال الديني . وهذا  
يستفيد الدولة من وجود تلك الكتل المنظمة ؛ حيث توظيفها في تأييد النظام الحاكم ،  
وتستفيد من تأثيرها على مساحة مؤثرة من الناس ، وتستفيد كذلك من انتشارها وشعبيتها .

وتحاول الدولة هنا التوصل إلى تفاهات مستقرة لفترات طويلة ، ما دامت هذه  
حركات لا تشر فكرياً أو مظاهر تتحدى هوية الدولة . فتطمئن الدولة للحركة وتتركها  
تتحرك بحرية . وتقيم معها توافقاً طويلاً المدى ، حتى تصبح تلك الحركات بمثابة أعمدة  
- حل نظام الحكم ، ومكون رئيس من المكونات المؤيدة للحكم .

### تبادل المصالح

تحاول لدولة توظيف علاقتها ببعض الحركات الإسلامية التي تقبل تبادل المصالح بينها  
بين لدولة . بحيث تسمح الدولة لتلك الحركات بالعمل ، في مقابل أن تحصل على تأييد  
تلك الحركات للحاكم ، أو منعها لأي محاولة للخروج على الحاكم . وكلم كان فكر

الحركة مختلفاً عن الفكر السائد لدى الدولة، كان دور الحركة يقتصر على منع معارضة الدولة، مقابل السماح للحركة بمساحة تعمل من خلالها في نشر أفكارها. وبهذا تحصل الحركة على مساحة لنشر أفكارها، في مقابل أن تمتنع عن أي فعل في المجال السياسي، بل وتشجع الناس على البعد عن السياسة. فيتم احتواء الدور العام للحركة، في مقابل توسيع الدور الديني لها.

والدولة من جانبها تحاول تأمين المجال العام من عمل الحركة الإسلامية، وتعرف في الوقت نفسه أنها لا تستطيع السيطرة على كل الحركات الإسلامية، لهذا تضطر للتوصل لمثل هذه التفاهات، رغم ما فيها من نعارض مع مصالح الدولة المستقبلية. فنشر فكر يعارض الأسس التي قامت عليها الدولة يمثل تهديداً مستقبلياً لها، ولكن الدولة نصطر إلى التفاهم مع بعض التيارات، حتى تحصل منها على ضمانات بعدم العمل في المجال السياسي، على أمل أن تتمكن الدولة من السيطرة على هذه التيارات مستقبلاً.

### تبادل الشرعية

تحاول الدولة الوصول إلى عملية تبادل شرعية بينها وبين الحركات الإسلامية أو بعضها، ولكنها تفشل في النهاية. فهي تريد مبادلة المشروعية القانونية وتراخيص العمل، بالوصول على دعم إسلامي من بعض الحركات الإسلامية. ولكن غالب الحركات الإسلامية يجد مشكلة في تأييد الأسس التي قامت عليها الدولة وأيضاً يحد مشكلة في اعتبار الدولة القائمة ونظامها السياسي إسلامياً، أي يقوم على المرجعية الإسلامية. لهذا تلجأ الدولة عادة لبعض الرموز الإسلامية، كما تلجأ إلى المؤسسة الإسلامية الرسمية، والتي تسيطر عليها الدولة، حتى تحصل على شرعية إسلامية.

### السيطرة على الفضاء الإسلامي

تدرك الدولة في البلاد العربية والإسلامية، أن المجال الإسلامي لا يمكن لسيطرة عليه، وتحاول كل الدول أن تعطى لنفسها شرعية إسلامية ما، كما تحاول السيطرة على المجال الإسلامي، ولكن المجال الإسلامي محكوم بقواعد الشريعة الإسلامية، ولا يمكن السيطرة عليه، أو تحديد اتجاهاته في قالب معين. وهنا تظهر المشكلة الأساسية، فالدولة تقدر على احتواء الحركات الإسلامية، بسبب قوتها المادية، ولكنها لا تقدر على احتواء المجال الإسلامي؛ لأنه مجال معنوي أساساً. ولا يمكن السيطرة على العكرة الإسلامية

من قبل الدولة، أو أى مؤسسة أخرى. لهذا تحاول الدولة احتواء الحركة الإسلامية، حتى  
تحتوى الحركة والفعل داخل المجال الإسلامى، وتعوض عدم قدرتها على السيطرة على  
المجال الإسلامى وتوظيفه لصالح فكرة الدولة القومية القطرية.

### الإقصاء السياسى

تظهر مشكلة الدولة مع الحركات الإسلامية التى تقوم بدور فى المجال السياسى، فهذه  
الحركات تفعل الفكرة الإسلامية داخل المجال السياسى، والمجال العام. وبهذا تتحرك  
لفكرة الإسلامية لتقييم الحالة السياسية، وتقييم الدولة نفسها، وترى مدى شرعية الدولة  
ومدى شرعية النظام السياسى. فتتحريك الفكرة الإسلامية فى المجال العام، يعنى تعرض  
شرعية الدولة للامتحان، وهو امتحان تحكمه قواعد شرعية محددة، وتؤيده جماهير  
واسعة، مما يجعل فكرة الدولة القومية القطرية توضع على معيار القيمة السياسية  
الإسلامية، لتحدد مدى شرعية فكرة الدولة القومية القطرية. وهنا نجد الدولة أمام حالة  
مثل نهديداً لها، خاصة أن الدولة القومية القطرية المقامة فى البلاد العربية والإسلامية،  
تمثل نموذجاً فرصه بقوة التخب الحاكمة، وليست نتاجاً لاختيار جماهيرى.

فتحاول الدولة احتواء الحركة السياسية الإسلامية داخل نطاق التعددية السياسية،  
ورصفها جزءاً من النظام السياسى الحاكم، أو تحاول إقصاء دورها السياسى كاملاً فلا  
مدى أمام الدولة. إلا أن تكون الحركة الإسلامية جزءاً من نظام الدولة القومية القطرية، أو  
تكون خارج اللعبة السياسية. ولكن قبول الحركة الإسلامية للعمل من خلال نموذج الدولة  
قومية القطرية، لا يمثل سبباً كافياً للسماح لها بالعمل الحر؛ لأن الدولة تدرك معارضة  
شرعية بين شرعية الدولة القومية القطرية، التى تقوم على سند العرق والجنس، وشرعية  
الدولة الحضارية الإسلامية المستندة إلى سند القيم والمبادئ. ولذا لا نجد دولة تسمح  
بحركة الإسلامية بالتنافس الحر والنزبه على السلطة، بل تسمح لها فقط بالعمل تحت  
حدود الاحتواء والحصار، حتى يكون عملها فى حدود مرسومة بدقة وغير قابلة  
للسحب. ولهذا تثقل الدولة دائماً على تفاهاتها مع الحركة الإسلامية، وليس العكس  
فدولة القومية القطرية لا تطمئن لعمل الحركة الإسلامية التى تنادى بوحدة الأمة وتقدم  
مبرراً عابراً للقوميات، وهى دولة قومية حصراً.

لهذا يصبح الإقصاء السياسى هو المحصلة النهائية أو الخاتمة، لكن علاقة بين حركة إسلامية تعمل فى مجال الإصلاح السياسى، والدولة القومية القطرية. فالدول نجرب احتواء الحركة الإسلامية، ولكنها لا تستطيع الاستمرار فى التجربة، ولا تستطيع المغامرة بترك الحركة الإسلامية تمارس العمل السياسى بحرية لمدة طويلة. فتتحول فترات التفاهم وربما التحالف أو المشاركة إلى مرحلة المواجهة المباشرة ونجد مختلف الدول تتحول إلى مرحلة إقصاء الحركة الإسلامية عن المجال السياسى، فى محاولة لحصارها فى المجال الاجتماعى، وتحولها إلى كتلة اجتماعية، سواء كانت كتلة متوافقة مع الدولة أو كتلة متمردة على الدولة

### الإسلامية مكون للقومية

إستراتيجية الدولة القومية القطرية تجاه حركة الإسلامية، نحاول نحوي المشروع الحضري الإسلامى إلى مكون من مكونات الهوية القومية للمجتمع الذى تحكمه. فهى تناصر فكرة المشروع الحضري الإسلامى للهضة، بوصفه بديلاً لمشروع الدولة القومية القطرية، وتحول منع هذا المشروع من الحركة فى المجتمع، ومن التمتع بالتأييد. ولكن لدولة القومية لا تستطيع مواجهة الدين نفسه، وهى تعرف أن المجتمعات العربية والإسلامية متديبة. والدولة القومية القطرية تحدد هوية المجتمع فى هويته العرفية، وتصبح الدولة المصرية دولة العرق المصرى. ولكن الدين حاضراً فى المجتمع المصرى؛ لذا تحول لدولة جعله جزءاً من تعريف الهوية المصرية، فتصبح الإسلامية مكوناً من مكونات الشخصية المصرية. فى حين أن الحركة الإسلامية تعتبر لقومية والوطنية مكوناً من مكونات الانتماء الإسلامى.

وبهذا تعكس الدول دوائر الانتماء، وتجعل الدائرة الصغرى هى الدائرة الأخرى، وتجعل الإسلامية جزءاً من القومية. ولهذا تحاول الدولة أن تحنكر لفكرة الإسلامية بلا منفس، كجزء من احتكاكها تمثيل القومية القطرية. كما تحاول جعل الإقصاء الإسلامى جزءاً من الإقصاء الاجتماعى الذى نهيمر عليه الدولة القومية القطرية، بوصفها لوصى على المجتمع والقائم على إدارته.

لذا تقوم الدولة القومية القطرية بعبء الاحتواء والإقصاء، ونحاول تكييف الحركة الإسلامية بين الخيارات التى تسمح بها الدولة فقط، حتى تقع الحركة الإسلامية تحت



السيطرة المباشرة للدولة . فإذا فشلت الدولة فى السيطرة على حركة إسلامية ، جعلتها حركة ممردة على الدولة واتجهت مباشرة للحرب الأمنية عليها و لدولة بهذا تتصرف وكأن عمل الحركة الإسلامية يمثل تهديداً مباشراً لها ، فتلجأ لحصار المستمر للحركة الإسلامية . فالدولة القومية القطرية تحاول الحفاظ على طابعها وأساس تكوينها ، و حماها على المصالح القومية القطرية . لذا تحاول الدولة حصار الحركة الإسلامية داخل الإطار القومى القطرى ، أو تحاربها بوصفها حركة خارجة عن الشرعية

(٦)

### الحكام فى مواجهة الحركة الإسلامية

يختلف موقف النخبة الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية عن موقف الدولة من حركة الإسلامية . فموقف الدولة يتحدد على أساس طبيعة الدولة فى مواجهة طسعة حركة الإسلامية ، أما موقف النخبة الحاكمة فيتحدد على أساس فصبة السلطة . فحركة إسلامية تمثل حركة اجتماعية سياسية لها مشروعاتها ، ولها حماهير تسبدها ، وهى بهذا معنى منافس للنخبة الحاكمة . وعنه ننظر لها النخبة الحاكمة بوصفها بدلاً محتملاً ، قد ينى ليوم وبطالب بالحكم ، على ساس التأييد الشعبى الذى تحظى به الحركة الإسلامية .

و نظم السياسى القائم فى البلاد العربية والإسلامية يتراوح بين أنظمة حكم سبديّة ، تقوم على فرد نخبة واحدة بالحكم ، وبين نظم ديمقراطية مقددة ، تتبادل فيها حب عينها الوصول للسلطة ، من خلال تنافس مقيد بين عدد من الأحزاب . وفى كل نكث حالات لا يفتح الباب أمام مشاركة الإسلاميين فى التنافس السياسى الحر . وهى أنظمة القائمة على الاستبداد الكامل لا يسمح لأحد بدخول منافسة حرة للوصول سسطة ، ولكن يسمح بوجود أحزاب تعمل داخل شكل ديمقراطى زائف ، ولكن لا يسمح بقوى الإسلامية بالعمل حتى داخل هذا الشكل الديمقرراطى .

وفى الدول التى تسمح بديمقراطية مقيدة ، تفتح مساحة لمشاركة الأحزاب الإسلامية فى عملية الديمقراطية ، ويسمح لها أيضاً بالتحالف مع انظام الحاكم ، ولكن تظل ممنوعة صسب من الوصول للسلطة منفردة ، ومموعة أبصاً من التأثير المباشر على مجرى العملية السياسية ، أياً كانت درجة مشاركتها

خلاصة المشهد، أن النخب الحاكمة فى لبلاد العربية والإسلامية تعمل على مع وصول الحركة الإسلامية للسلطة، سواء فى حالة الاستبداد الكامل، أو فى حالة الديمقراطية المقيدة. وحتى فى حالة الديمقراطية الحرة نسبياً فى تركيا، ولتى سمحت للإسلاميين بالوصول للسلطة، كان الجيش يتدخل لإسقاط الحزب الحاكم، كما حدث مع حزب الرفاه ولم يسمح للإسلاميين بالوصول للسلطة والبقاء فيها، كما حدث مع حزب العدالة والتنمية التركي، إلا بعدم قدم حزب العدالة والتنمية التركي برنامج كحزب علمانى، يعمل على حماية علمانية الدولة التركية.

والشاهد أن أوضاع البلاد العربية والإسلامية تشير لو حود قوى حاكمة نافذة، لا تتكون فقط من رجال الحكم، بل تتكون أيضاً من رجال الدولة ورجال الجيش. لذا تظل النخبة النافذة تلك القرار الأخير، حتى مع حدوث تغير فى الحزب الحاكم. مما يخلص المشهد الحالى فى صورة وضع سياسى قائم، تسيطر عليه نخب حاكمة وطفة حاكمة، ومحاول مع حدوث أى تحول جذرى فيه؛ مما يدفع النخب الحاكمة للوقوف أمام مشروع الإسلامى، بوصفه مشروعاً لتغيير الوضع القائم.

فهل تدافع النخب الحاكمة عن بقائها فى السلطة، أم تدافع عن رؤيتها الفكرية؟ ولماذا تعتبر النخب الحاكمة كل الحركات الإسلامية تهديداً صمياً لها؟ وهل تهدف النخب الحاكمة للقضاء على الحركة الإسلامية، أم تهدف إلى احتوائها وتوظيفها لمصلحة الحكم القائم، ولمصلحتها؟ تلك الأسئلة تدور فى الواقع حول موقف النخب الحاكمة، والذي يحدد شكل المواجهة المستقبلية بينها وبين الحركة الإسلامية، ويفسر أسباب المواجهة فى العقود الماضية.

### محاولة الدمج الكامل

عندما قامت حركة لجيش فى مصر عام ١٩٥٢ بقيادة الضباط الأحرار وتأييد جماعة الإخوان المسلمين، بدأ بعد ذلك مرحلة بناء نظام جديد وفى تلك اللحظة توجه الضباط الأحرار وعلى رأسهم جمال عبد الناصر نحو دمج جماعة الإخوان المسلمين داخل بنية تنظيم سياسى جديد، يمثل حركة الضباط، وهو هيئة التحرير. وكان الهدف من ذلك هو الإبقاء على تنظيم سياسى واحد، يتبع النخبة الحاكمة، ويمثل سندها الشعبى، بعد إلغاء

لأحزاب السياسية الأخرى . وكانت تصرفات النخبة الوليدة تدعو للتأمل ، فهي لم تكن مستعدة من اللحظة الأولى أن يكون هناك شركاء في العملية السياسية ، بل تصورت لعملية السياسية على أنها عملية لبناء دولة قوية تسيطر عليها نخبة قوية . ولذا لم يكن من الممكن أو من المتوقع أن يتعايش رجال الثورة مع وجود تنظيم شعبي له استقلاله عنهم وله قوته المعروفة ، والتي جعلته السند الشعبي الأول لحركة الجيش .

هنا تبدو المفارقة الأولى ، فقد قامت حركة الجيش مستندة شعبياً إلى قوة الحركة الإسلامية . ولكن مهمتها الأولى كانت التخلص من الحركة الإسلامية ، من أجل بناء حركة سياسية واحدة ، تنتمي للنخبة الحاكمة وتساندها . ولم يكن في تصور جمال عبد الناصر إقامة منظمة سياسية إسلامية بديلة ، تكون بديلاً عن جماعة الإخوان المسلمين ، ولكنه أراد بناء مؤسسة سياسية تحمل مشروعات الضباط الأحرار ، وليس مشروع الإخوان المسلمين ، وأراد دمج جماعة الإخوان في هذا المشروع من خلال عملية تفكيك وتركيب ، في تفكيك تنظيم الجماعة ، ثم دمج الأفراد داخل التنظيم الجديد .

هنا أرادت النخبة الحاكمة الجديدة توظيف قدرات التنظيم الشعبي لتؤسس لها تنظيمًا شعبيًا يعبر عنها ، ولا يعبر عن فكرة جماعة الإخوان المسلمين . وظهر واضحاً أن للنخبة حكمة الجديدة فكرة أخرى ، وأنها لا تريد الانتماء لفكرة المشروع الإسلامي ، رغم كل ما تدور بينه وبين هذا المشروع من صلات ، تمثلت في انتماء قائد حركة الجيش نفسه ، أي جمال عبد الناصر للجناح العسكري لجماعة الإخوان المسلمين ، بل وبناء حركة الضباط الأحرار من خلال الجناح العسكري للجماعة . إذن أراد الضباط الأحرار جعل رجال جماعة الإخوان المسلمين ، رجالاً للنظام الجديد ، لتصبح هيئة التحرير تنظيمًا بديلاً مشروعاً بديلاً . وبالطبع فشلت محاولة الدمج الكامل للجماعة ؛ لأن الجماعة رفضت

بعد ذلك بدأت فصول المواجهة المستمرة بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين ، والتي تهدأ أحياناً قليلة ثم تعود مرة أخرى . ودلت تلك التجربة على رفض النخبة الحاكمة في مصر ، والتي توارثت السلطة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، لعمل الحركات الإسلامية في مجال السياسي بكل صوره وأشكاله ، حتى باتت بالفعل نخبة معادية للحركة الإسلامية .

مثّلت تجربة الإخوان المسلمين في الأردن نموذجاً للتعايش بين حركة إسلامية وبين نظام حكم ملكي. ولكن هذا التعايش لم يرقم على أساس التنافس السياسي الحر، أو التداول السلمي للسلطة، ولكن قام على نوع من تقسيم العمل؛ حيث يسمح للحركة الإسلامية بالقيام بدورها الاجتماعي والدعوي، كما يسمح لها بالعمل السياسي، على أن تظل في مساحة القوى المعارضة أو القوى المؤيدة للحكم، دون أن تصل للحكم، أو يسمح لها بتغيير توجهات الحكم، أو فرض أي توجهات على الحكم من خلال ضغط لرأي العام. وهذا النموذج يمثل التعايش السلبي. فهو تعايش لا يقوم على التنافس الحر. ولا يقوم على حرية العمل السياسي، بل يقوم على تحديد مساحة للحركة الإسلامية لتعمل بها، وتظل النخبة الحاكمة هي المسيطرة، وهي التي تتخذ كل القرارات المصيرية؛ مما منح عنه استمرار سياسة النظام الحاكم، بدون قدرة الحركة الإسلامية على التأثير عليه.

وربما ساعد على قيام هذا النموذج النظام الملكي، والقائم على أسس ترتبط بقباليد العائلات؛ مما يجعله يحافظ على البنية التقليدية الاجتماعية، ويدخل الحركة الإسلامية ضمن هذه البنية، بوصفها مكوناً من مكونات المجتمع، ويتعامل معها على أساس اهتمامه بالحفاظ على المكونات الاجتماعية للمجتمع، مع تفرد السلطة والحكم في النهاية.

## الذويان والتعايش

اختلف الأمر في المملكة العربية السعودية التي تقوم أساساً على شرعية إسلامية، وتبني رؤية إسلامية بعينها، وتهتم بالجانب الإسلامي بشكل خاص. وفي تلك الحالة لم تسمح المملكة بوجود تنظيمات إسلامية تعمل في المجال السياسي، ولم تدخّل في صراع مع التنظيمات السلمية، بل سمحت بوجود تيارات ومدارس، وسمحت بوحود الفكرة الإسلامية، وفتحت المجال أمام تأثيراتها الواسعة. ولكنها بالطبع وقفت أمام حركات المسلحة التي واجهت المملكة بقوة السلاح. ولكن التيارات الإسلامية الفاعلة والشطة في المملكة لم تتمكن من ممارسة دور سياسي، رغم التقارب الكبير بين بعض أفكارها والأسس التي قامت عليها المملكة.

## الالتقاء ثم الخصومة

مثل تاريخ بناء حركة فتح نموذجاً مهماً، فهي حركة تأسست بدعم من جماعة الإخوان المسلمين، ومن خلال بعض القيادات التي تركت الجماعة واشتركت في بناء حركة فتح. وكانت تلك البداية تذكر ببداية حركة الضباط الأحرار في مصر، رغم بعض الاختلافات. ولكن حركة فتح سارت في مسارها النضالي، وسارت جماعة الإخوان المسلمين في مسراها، وظهرت الحدود الماصلة بين التنظيمات، ولكن ظل مشروع التحرير الوطني يربط بينهما. وتوالى مراحل متعددة، لكل منها تميزها الخاص، ولكن المسار في النهاية توجه نحو مرحلة الخصومة الكاملة، ولتى تبلورت بقدر بعد حركة فتح عن مشروع النضال الوطني، واستمرار جماعة الإخوان المسلمين ممثلة في حركة حماس في مشروعها الجهادي لمقاوم. ورغم أنه هنا ليست بصدد نخبة حاكمة، فإن اتفاقات أسلو سمحت بتشكيل نواة نخبة فلسطينية حاكمة، وجاءت تلك النخبة من حركة فتح، ولكنها بدأت مسارها في سلطة بتوجيه الضربات الأمنية لحركة حماس، منذ زمن الرئيس ياسر عرفات، وتطورت المسألة في عهد محمود عباس أبو مازن، حتى أصبحت حرباً بين النخبة الفلسطينية التي تؤيد مشروع التسوية، والحركة الإسلامية الجهادية المتمثلة في حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي. وانتهى الأمر بالصراع المباشر، رغم أن الدولة لم تقم بعد، ولا معنى للسلطة قبل وجود الدولة.

## الدخول إلى السلطة

مثل النموذج التركي الحالة التي سمح فيها للإسلاميين بالوصول للسلطة. وهو ما تحقق مع نجم الدين أربكان وحزب الرفاه، ولكن تمكن الجيش من أن يثبت تهمة الإسلامية على حزب الرفاه وأخرج من السلطة. ثم قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، بشرط أن يتعامل على أسس علمانية. وتلك الحالة تمثل في الواقع مشهداً مهماً، فهناك نخبة ما زالت تسيطر على الجيش والقضاء والدولة والجامعة، وتلك النخبة وضعت شرط العلمانية على من يصل للسلطة، وأصبح على الإسلامي أن يقبل شرط العلمانية مع شروط أخرى، منها الحفاظ على روابط الدولة مع الغرب ومع إسرائيل حتى يبقى في الحكم. بالطبع يبقى بحالة التركة خصوصيتها، في أنها اعتمدت أساساً على النخبة العسكرية في بناء الدولة وسمحت بحرية واسعة في تعبير النخبة السياسية.

## البحث عن السبب

لماذا لم تلتحم النخب الحاكمة بالمشروع الإسلامى؟ لماذا لم تستند للمشروع الإسلامى فى الحكم رغم جماهيريته؟ والرد على هذه التساؤلات يكمن فى الموقف السياسى للنخب الحاكمة. فقد ظهر أن تلك النخب هى وليدة مشروع الدولة التى بناها الاستعمار، وأن حلمها ارتبط بإعادة بناء دولة الاستعمار على أساس مستقل، وبعد تحقيق التحرر من الاحتلال العسكرى. ولكن تلك النخب لم تفكر فى تغيير نموذج الدولة التى بناها الاستعمار، وبهذا أصبح أبناء الدولة يحارون. ها من المستعمر، ولكن يحافظون على أسسها التى أقامها المستعمر

كانت أعين النخب الحاكمة منذ منتصف القرن العشرين تتجه نحو العرب، وتحاول أن تقيم الدولة القومية الحديثة على نموذج الدولة الغربية المتقدمة. فقد رحل المستعمر عن الأرض، ولكنه بقى الحلم المنشود. وكلما تحررت البلاد من الاستعمار العسكرى، ساءت، زاد العلق بالنموذج الذى مثله المستعمر، بوصفه النموذج القوى والمتقدم

ولكن تلك لم تكن كل القضية، فكل حركات التحرر الوطنى راهنت على تأييد من الخارج، ولعب البعض على ثنائية الحرب الباردة، وقبلها لعب البعض على تحولات القوى بين الغروب البريطانى والشرق الأمريكى، وظل التأييد الغربى مطلباً. لقد بنيت النخب الحاكمة على قاعدة الدولة القومية القطرية التى بناها الاستعمار، واعتبرت التقدم العربى نموذجاً لها، وأيضاً اعتبرت أن التأييد الغربى مهماً لإحداث التنمية.

ولم يكن هذا الموقف قناعة فكرية فى كل الأحوال، ولم يكن توجهاً ليبرالياً أو توجهاً ديمقراطياً، فغالب تلك النخب لم تؤمن بالغرب كنموذج فكرى، بل امتت بفكرة لدولة الحديثة، بدون إطارها الفكرى والسياسى الحاكم. لذا أقامت تلك النخب دولة لا تعرف لليبرالية، بل ولا تعرف مرجعية فكرية معينة؛ لذا سهل التحول من نظام لآخر؛ كما أنها لا تعرف الديمقراطية ولا التعددية. فقد كان المطلوب هو بناء دولة وحكمها من خلال رجال الدولة، والحفاظ على العلاقة القوية مع الغرب، واتباع المنهج الغربى فى بناء الدولة الحديثة.

تلك كانت البداية، والتى أدت إلى قيام نظام دولة لا يعرف التعددية، بل يعرف السلطة المطلقة، ولا يقبل بتداول السلطة، بل يجعل الحكم محصوراً فى نخبة الدولة المسيطرة

تجيب وفي المقابل فإن الحركة الإسلامية تشير بمودج آخر للدولة، ونادى بالاستقلال حصارى الكامل، وتنادى بالاستقلال عن العرب، وعدم اتسع نمودحه السيسى أو حصارى بحاب أن الحركة الإسلامية حركة شعبية فى الأساس تستما قوتها من الناس، مـ نسخة فتستمد قوتها من الدولة. وبها. تشكل نمودحان منعارضان، النخبة المسيطرة على ندولة والحركة الإسلامية الشعبية.

أصبحت النخب الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية فى غالها، تحول التحص من حركة الإسلامية، كلما كان ذلك ضرورياً وحتمياً، وتحاول تقبل وجودها كلما كان ذلك ممكناً، ولكنها فى كل الأحوال تبعدها بالكامل عن المجال السياسى، وتمنع تأثيرها على نزاع السيسى القائمة.

## (٧)

### مقاربات الحركة الإسلامية للدولة

كيف تنظر الحركة الإسلامية للدولة لقائمة فى البلاد العربية والإسلامية؟ حول هذا سؤال تنوعت لإجابات الصادرة من الحركات الإسلامية، بصورة تكشف عن عمق مشكلة. فالتعامل مع الدولة القائمة يمثل واحداً من التحديات التى تواجه الحركة الإصلاحية الحضارية، والتى تريد الحفاظ على منهجها السلمى المتدرج، ولا تريد الدخول فى عداوة مع الدولة. ومع هذا، فللمحركة الإسلامية مشروعا، ولدولة القائمة طبيعتها.

وندون القائمة فى البلاد العربية والإسلامية هى دولة قطرية، تستند إلى القومية وتعرف نفسها بها. وهى تقسم الأمة العربية والإسلامية إلى قوميات وأعراق. وهى فى عننها تستند جزئياً أو كلياً إلى المرجعية العلمانية، وتحذى بالنمودج الغربى للدولة قومية. وهى فى غالها لا تلتزم بالمرجعية الإسلامية، سواء كدياً أو جزئياً. وهى لا تعمل على توحيد لأمة الإسلامية، ولا على تحرير كل أراضى الأمة الإسلامية المحتلة.

ولدولة القائمة على المرجعية الإسلامية فى المقابل، تستند إلى القيم الحضارية الإسلامية العليا، ولا تستند إلى القومية، بل هى عابرة للقوميات ويعترض أن الدولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية وتلتزم بها، ويعترض أن تعمل على تحقيق لو حدة سبسة للأمة، ونقوم بمسؤولياتها الإسلامية.

هناك فرق إذن بين الدولة القائمة والدولة حسب التصور الإسلامى، فرو لا تراه فقط  
أحركات إسلامية، ولكن تراه أيضاً أنظمة الحكم فى البلاد العربية والإسلامية، وتراه أيضاً  
الدول العربية. والحركة الإصلاحية الحضارية تريد تحقيق الإصلاح المتدرج لنموذج الدولة  
لقائمة، تحقيقاً لنموذج الدولة المنشود. وفى طريقها لإصلاحى تؤكد على أنها تعمل من خلال  
النظام القائم، وتلتزم بالدستور القائم، أى أنها تعمل من خلال الوضع القائم لإصلاحه

وعندما تتعامل الحركة الإصلاحية الحضارية مع الدولة القائمة، يكون عليها تحديد  
مقاربة لهذا التعامل، تحدد موقفها من الوضع القائم، وموقفها المستقبلى. وهنا تظهر عدة  
مفارقات، لكل منها مطلقه الخاص، وهى تحاول حل إشكالية التعامل مع الدولة القائمة،  
ومحاولة منع لصدام مع الدولة.

### الدولة القطرية أمر واقع

تتركز المقاربة الأساسية للحركة الإصلاحية على أن الدولة القطرية أصبحت أمراً واقعاً،  
لذا يجب التعامل مع هذا الواقع بما يعنى أن عملية الإصلاح تبدأ بالنسبة لكل حركة قسرياً  
أولاً. ورغم أن الرؤية الإصلاحية الحضارية ترسم صورة المستقبل لكل الأمة، فإن الحركة  
الإصلاحية تركز على القيم بدورها داخل القطر الذى توجد فيه، على أساس أن إصلاح  
القطر الواحد، هو بداية لإصلاح بقية الأقطار.

يؤدى هذا إلى تقليل التنسيق بين الحركات الإصلاحية الإسلامية فى الدول العربية  
والإسلامية. وهو ما يظهر لدى جماعة الإخوان المسلمين التى توجد فى العديد من البلدان  
العربية والإسلامية، ولها كيان يقوم بالتنسيق الدولى، وهو ما يسمى بالتنظيم الدولى  
ومع هذا، فجماعة الإخوان المسلمين تقلل من دور التنظيم الدولى، إلى أدنى حدود  
للتنسيق، إدراكاً منها لطبيعة الدولة القطرية، والتى تنفر من أى عمل يتجاوز القطر، أو  
يكون عامراً للأقطار.

ولكن المدخل القطرى للعمل لم يمنع التفاعل الحر لأفكار المشروع الإصلاحى  
حضارى عبر مختلف بلاد العربية والإسلامية؛ مما ساهم فى تقوية لمكرة الإسلامية،  
وإعطائها المزيد من الانتشار عبر الأمة كلها. وبهذا تحقق للفكرة انتشار يجمع الأمة داخل  
مشروع واحد، أو يحاول تحقيق ذلك، مع الإبقاء على العمل السياسى والنشاط العام فى



حدود المطر الواحد . وهذا استصاعت الحركة الإسلامية أن تتكيف مع حالة القطرية ،  
دون أن يعرر رؤيتها القائمة على وحدة الأمة .

ويلاحظ أن تيار الوسطية الحضرية الإسلامية تحب فكرة هم الدولة القائمة وإقامه  
دولة أخرى بدلاً منها ، وهي الدولة الإسلامية الواحدة . على أساس أن هذا لتصور يقوم  
على الصدام مع الدولة القائمة ، والدخول في حرب مفتوحة على كل الدول القائمة ، لبناء  
دولة جديدة . ومن هذه فكرة تأسيس فكرة إصلاح الدولة لقائمه ، كخطوة نحو الدولة  
المنشودة . وهذا تنوع الآراء حول كيفية إصلاح الدولة القائمة ، وماهية الدولة المنشودة .

### المرحلة الانتقالية

في البداية نفرق بين الموقف من الدولة القائمة ، ومن الرغبة في إقامة مرحلة انتقالية  
تأسيس حرية العمل السياسي والتعددية و التنافس الحر ، وطريق مبدأ أن الأمة مصدر  
تسلطات . فالحركة الإصلاحية الحضرية موافقة مع غيرها من الحركات السياسية على  
أهمية وجود فترة انتقالية لتحقيق التحول الديمقراطي . فبعد سيطرة الحكم  
لاستبدادي ، أصبح من الضروري تطوير اتجاه سياسية من خلال مرحلة انتقالية تقوم  
على توافق وطني ، حتى يتم تأسيس حياة ديمقراطية سبمة . وإذا كنت النخب البيروقراطية  
و لعلمانية تؤمن بالديمقراطية كفسفة ونظام متكامل ، فإن الحركة الإصلاحية الإسلامية  
تعتبر الديمقراطية هي أفضل البنية لتطبيق لشورى الملزمة . ومن ثم حدث توافق ضمنى على  
البنية العمل الديمقراطية ، مما أفضى لنوع من التوافق على أهمية وجود مرحلة انتقالية ، لبناء  
مؤسسة النظام السياسي على مبدأ ولاية الأمة .

وقد يتحقق تصور سياسي في المستقبل من خلال مرحلة انتقالية أو بدورها وفي كل  
الحالات سوف يعقب أي مرحلة انتقالية مرحلة التنافس للوصول للسلطة من خلال الإرادة  
الحرية للحمهاير . وعندها قد تصل حركة الإسلامية لسلطة ، وهنا يأتي دور السؤال عن  
موقفها حال وصولها للسلطة . فالمرحلة الانتقالية لا تستهدف تحديد هوية معينة للدولة  
و لمشروع سياسي ، بقدر ما تهدف إلى بناء قواعد العمل السياسي السليم ، حتى يختار  
الشعب ممثليه وحكمه ، وبالتالي يختار مرجعته و مرجعية الدولة ، وهى تبدأ مسيرة الحركة  
الإسلامية لإصلاح الدولة القومية القطرية

## الدولة القطرية الإسلامية

هناك تصور يرمز على أن علمية الإصلاح الحضارى هدفها الأول إصلاح الدولة القائمة. لإقامه نموذج دولة إسلامية على مستوى القطر الواحد وتفتصر هذه المقاربة إصلاح النظام القائم فى جوابه السياسية المتعددة، وإقامة الدولة القطرية على المرجعية الإسلامية. لتحقيق النموذج الحضارى الإسلامى فى دولة نموذج أو دولة نواة، على أسس أن إقامة هذا النموذج، سوف ينسج إقامة غايج أخرى فى دول أخرى؛ مما يساعد على توحيد النظام السياسى بين الدول العربية والإسلامية على مرجعية حضارية إسلامية واحدة، ومن ثم يمكن إقامة الوحدة السياسية الإسلامية.

وعند التطبيق العملى، قد يتحقق نموذج الدولة الإسلامية القطرية على عدة مراحل، فقد يبدأ من خلال إصلاح النظام السياسى لتحقيق الحرية السياسية كمرحلة انتقالية - كما نُشرت - داخل إطار الدولة القومية القطرية، ثم ننشئ المرجعية الإسلامية أو نعمل تدريجياً، حتى يتحقق المرحلية للإسلامية للدولة. من ثم يتحقق نموذج الدولة الإسلامية، القصرية، وهى دولة تحكم قطر واحد، ولكنها تحمل لواء نشر الفكرة الإسلامية والدعوة لها بين كل الأقطار. فهى دولة تعمل على تحقيق الوحدة السياسية للأمة، وتقدم نفسها كنموذج للدولة، ونواة وبهذا تكون الدولة قد اتمت على مراحل من نموذج الدولة القومية لقطرية العلمانية إلى الدولة الإسلامية القطرية، وتصبح دولة نواة لتحقيق الوحدة الإسلامية

## الدولة القطرية المؤقتة

رؤية أخرى ترى أن تغيير الدولة القائمة من دولة قومية قطرية إلى دولة ذات مرجعية إسلامية حتى وإن كانت قصرية، أمر صعب وربما يستحيل وتستند هذه الرؤية على قوة نموذج الدولة القائمة على القومية، والمستندة إلى العثمانية كما تستند تلك الرؤية على الدعم العربى المباشر لنموذج الدولة القومية القطرية، والذى يظهر رفض الغرب لتغيير نموذج الدولة القائمة

لهذا يرى البعض أهمية تكيف الحركة الإسلامية مع نموذج الدولة القائم. على أن تعمل من خلاله، ودون تغيير فيه، حتى إذا وصلت للسلطة وهن يتم تأجيل احزاب الأكر من المشروع الإسلامى، أى الحانج الخاص بإقامة دولة على المرجعية الحضارية الإسلامية،

وجذب العمل من أجل تحقيق الوحدة السياسية للأمم . وتعرض هذه الفكرة ، أن حركة الإسلامنة حل وصولها للسلطة ، وبعد انتهاء المرحلة الانتقالية ، لن تتمكن من إقامة الدولة الإسلامية حتى على مستوى قطر واحد . لذا عليها العمل من خلال لدولة القومية القطرية لفترة رمزية قد تطول ، ومن ثم يكون عليها تأجيل جزء من مشروعاتها . وهما تنشأ دولة قومية إسلامية ، ليس كمجرد مرحلة عابرة ، بل مرحلة طويلة نسبي . ويتم وضع المشروع الإسلامي د حل إطار الدولة القومية ، لتحقيق ما يمكن منه في حدود طبيعة الدولة القومية لتتق عند حدود حماية مصالح قومية معينة داخل حدود مرسومة

هذه لفكرة تدعو الحركة الإسلامية لوضع برنامج سياسى يقوم فى جانب منه على التوافق الكامل مع نموذج الدولة القومية القطرية ، رغم أنه نموذج عممانى ، على أساس أن كل ما تستطيع الحركة الإسلامية تحقيقه ، هو حكم هذه الدولة لإقامة حكم صالح ورشيد ، حتى وإن لم يكن إسلامي . لكامل . وكأن الوضع القائم يفرص على الحركة الإسلامية القبول بالإسلامية الجزئية ، حتى تتغير الأوضاع العملية والإقليمية بعد سنوات ؛ مما يفتح المجال أمام الحركة الإسلامية كي تنقل مرة أخرى إلى مشروعها المتكامل ، وتبدأ فى بقاء دولة إسلامية

وهذا التصور رغم أنه يتميز بدرجة عالية من المرونة والتكيف مع الواقع ، فإنه يتضمن تغييراً بين الدولة القائمة والدولة الإسلامية ، حد يجعل النموذج القائم للدولة غير قابل حمل المرجعة الإسلامية ، فى حين أن لاتجاه لنذى يؤمن بفكرة لدولة الإسلامية القطرية . يرى أن الدولة القائمة قابلة للتحويل إلى المرجعية الإسلامية ، كمجرد وجود تعويض شعبى لحركة الإسلامية لحكم الدولة القائمة .

### لدولة القطرية الدائمة

نفس الفكرة السابقة بدأت فى التحول لدى البعض ، فرأى أن الدولة القائمة التى تمثل نموذج القومى القطرى ، وتسمى أحياناً بالدولة المدنية الحديثة ، تمثل الشكل المناسب للعصر . وعنده تصبح الدولة الإسلامية ، كمشروع يؤسس للوحدة السياسية للأمم ، ليست شكلاً مناسباً للعصر . وكأن الظروف المعاصرة تحول دون قيام الدولة المستندة إلى المرجعية الإسلامية ، سواء فى قطر واحد ، أو فى كل أقطار الأمة .

بهذا يصبح على الحركة الإسلامية أن تكيف نفسها مع نموذج الدولة القائم، وبصع مشروعتها حسب طبيعة النموذج السياسى السائد فى مختلف بلاد العالم، ونحاول تحقيق القيم السياسية الإسلامية من داخل النموذج السياسى الغربى للدولة؛ لأنه النموذج الوحيد الصالح للعصر الراهن.

هنا نكون الحركة الإسلامية قد كتفت المشروع الإسلامى على معبر الدولة القومية القطرية، حتى تحصل الممكن والمتاح من وجهة نظر هذه الرؤية. ونلمح هنا تصور يقوم على أساس أن الوحدة الإسلامية السياسية غير قابلة للتحقق، سواء كانت فى صورة دولة واحدة، أو اتحاد إسلامى. فالدولة الإسلامية إذا قامت فى قطر ما، سوف تصبح مقدمة لتحقيق الوحدة الإسلامية التى قد تكون فى شكل دولة واحدة، أو اتحاد بين الدول. والتصور الذى يرى أن الدولة القومية هى النموذج الوحيد المناسب لهذا العصر، يرى ضمناً استحالة تحقيق الوحدة السياسية الإسلامية، وأن كل ما هو ممكن هو إقامة دور قومية فطرية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ويمكن أن يقوم بينها اتحاد مصلح، أى اتحاد بين دول مستقلة لها قرارها السياسى المستقل، وليس اتحاداً لتوحيد القرار السياسى للدول المنضوية فيه.

### الخلاصة

نحن إذن أمام تصور يرى أن الدولة القائمة قابلة للتحول إلى دولة حضارية إسلامية، وتصور يرى أن الدولة القائمة غير قابلة للتحول ويجب العمل من خلالها، حتى يمكن إقامة نموذج جديد فى المستقبل البعيد، يمثل الدول الحضارية الإسلامية. وتصور ثالث يرى أن العصر الحالى لا يسمح بقيام دولة حضارية إسلامية، فهو عصر يناسب الدولة القومية القطرية ذات السند العلمانى، وعلى الحركة الإسلامية العمل من خلال هذا النموذج.

تلك الفروق تؤدى إلى فروق هائلة فى الخطاب السياسى للحركة الإسلامية، ولرموز المشروع الحضارى الإسلامى، بل إن تلك الفروق تقف أمام العديد من الاختلافات التى نشهدها الساحة السياسية الإسلامية فيما يطرح من برامج سياسية إسلامية. فلو فف من الدولة، وتصور المستقبل المنشود لها، هو عماد الجدل السياسى السائد بين الرؤية الإسلامية السياسية.

ولكن تلك افروق أيضاً. لها تأثير على ما المشروع الإسلامى، لذا يجب النظر لها على أنها خيارات مصيرية، مثل حجر الزاوية فى تحديد ما يمكن أن تحقّقه الحركة الإسلامية، وموقفها من الواقع السياسى الحالى، وموقفها من فضه الوصول للسلطة.

(٨)

### الحركة الإسلامية واستقطاب الدولة

مع بداية حركة لإسلامية المنظمة على يد حسن البنا وتأسيس جماعة الإخوان المسلمين، بدأت مرحلة استعداده مشروع الدولة الإسلامية، فى نفس اللحظة التى سقطت فيها الدولة الإسلامية بإلغاء الخلافة. فلم تكن هناك فحوة بين الفعل ورد الفعل، ولم يحدث عاب للفكرة الإسلامية. فبعد فشل محاولات إصلاح الدولة العثمانية، وبداية خروج الدولة من الفكرة الإسلامية، بدأت الحركة الاجتماعية الإسلامية تظهر من داخل المجتمع، حتى تعيد المرجعية مرة أخرى للأمة والدولة. وكان ظهور الحركة اجتماعياً، فى نهج حركى يعتمد على إصلاح الفرد أولاً، ثم الأسرة والمجتمع بالحكومة، كما وضعه حسن البنا، دليلاً على أن خروج الدولة من المرجعية الإسلامية يعوضه بقاء تلك المرجعية فى الأمة أولاً، حتى تعود المرجعية مرة أخرى للدولة.

فأصبح نهج التعامل مع لدولة ركناً مهماً فى حركة الإصلاح الإسلامى. وكان منهج الإخوان المسلمين معتمداً على نفس النهج التى قامت على أسسه الدولة الإسلامية الأولى. فالأمة توحيد أولاً، ثم بعدها توجد الدولة، ولا يمكن أن تقوم دولة إسلامية. يجب أن تكون الأمة الإسلامية حاضرة أولاً. وهذا النهج يرتبط بتحقيق الدولة الحضرية الإسلامية، فهى ليست دولة قوم أو عصبية، لكنها دولة فكرة وقيمة؛ لذا لا يكفى لقبام دولة مجرد وجود شعب أو قومية، حتى تقوم الدولة لتوحيد هذه القومية وتطعيمها. لذلك، وإدارة أراضبها. فهذا مسار الدولة القومية، التى تستند إلى القومية كهوية لها. تقوم على أساس بيولوجى، بميز عرقاً عن غيره، ويحدد له أساساً جغرافياً بتحديد حدود تلك القومية على الأرض. أما مسار الدولة الحضارية، فستند إلى شيوع فكرة بين جماعة من بها؛ لذا تقوم الدولة لحماية تلك لفكرة وحراستها ونشرها. فالفكرة توجد أولاً، يجب جماعة بها يحدث أولاً، ثم يصبح تلك الجماعة هى الأمة المؤمنة بالفكرة والقيمة،

فتقوم الدولة كوكيل للأمة لتنفيذ الفكرة والقيمة على أرض الواقع . و يصبح حدود الدولة مثل حبلود الأمة .

لذا كان ضرورياً أن تتحقق الفكرة أولاً فى الجماعة، فتبدأ عملية الإصلاح بالفرد ثم الأسرة فالمجتمع، حتى تصل للحكومة والدولة . وتسلسل خطوات هذا المنهج الإصلاحى، افترض ضمناً أن بناء المجتمع الإسلامى فى بلد معين يتبعه بناء الدولة الإسلامية فى تلك البلد، فتقوم الدولة الإسلامية أولاً فى قطر واحد، ثم تتعدد الأقطار، حتى يكتمل المشروع ببناء الوحدة السياسية للأمة الإسلامية .

لكن عملية الإصلاح بهذه الصورة تحتاج لوقت ليس بقصير، إن لم نواجه بمحاولات لضرب الحركة الإصلاحية، وتحتاج لوقت أطول إذا واحتهت محاولات لضربها، وهو ما حدث . وخلال الفترة الزمنية التى تنقضى بين بداية عملية الإصلاح والوصول إلى بناء الدولة الإسلامية، هناك دولة قائمة بالفعل، وأيضاً هناك نظام حكم . وكان منهج حسن البنا قائماً على عدم تجاوز المراحل الضرورية للبناء، فلا يمكن انتزاع الحكم لصالح مشروع لم تبين أسسه بعد . فتأسس منهج للتعامل مع الدولة، شكّل منهجية للحركة الإسلامية فى تعاملها مع الدولة، من قبل جماعة الإخوان المسلمين، والمنتمين لمدرستها، وغالب احركات الإصلاحية الإسلامية .

### المشترك الوطنى

مع توجه الدولة القائمة نحو الهوية الوطنية الضيقة، اتبعت الحركة الإصلاحية مساراً يؤكد على الهوية الوطنية بوصفها جزءاً من الهوية العامة للأمة فلم تضع الحركة الإصلاحية نفسها فى أى تعارض مع الهوية الوطنية؛ لأنها ببساطة وحدة أساسية من وحدات الأمة . فإذا كانت الأمة تبدأ بالفرد فالأسرة فالمجتمع، إذن يصبح الانتماء الوطنى لمجتمع معين حلقة من حلقات الانتماء العام للأمة . والمنهج الإصلاحى المتدرج الذى رسمه حسن البنا قام أساساً على البناء من القاعدة؛ مما يعنى أن قيام الفرد المسلم سابق لقيام الأسرة المسلمة، كما أن قيام المجتمع المسلم سابق لقيام الأمة المسلمة . وهو ما يعنى أن المرجعية يتم استعادتها من القاعدة إلى القمة، ومن جزء من القاعدة حتى بقية تلك القاعدة .

ندّصحت الوطنية مرحلة من مراحل العمل الإصلاحي، كما أنها حلقة من حلقات الانماء، ودائرة من دوائر البناء الاجتماعي للأمة. لذا طلت الحركة الإصلاحية مؤكدة على موقفها الوطني، وكذلك دورها الوطني. واعتبر أن تلك الحلقة هي حلقة قوية تجعل بينها وبين الدولة روابط قوية، وتجعل العجوة بين مشروع الدولة الحضارية الإسلامية والدولة القومية يصيق. فما دامت الدولة القومية تقوم على حماية الوطن، فإن تلك المساحة تمثل عنصراً مشتركاً بين الحركة الإسلامية والدولة القائمة.

لذا مالت الحركة الإصلاحية لتأكيد تعريفها للوطنية والقومية، في تصورات لا تتعارض مع الفكرة الإسلامية؛ مما يجعل تلك المفاهيم تمثل بالنسبة للحركة الإسلامية دوائر للحركة والإصلاح، ودوائر للتوافق مع الدولة. ولكن المشكلة كانت تظهر مع النخب الحكمة والنخب العلمانية، والتي كانت تصر على تعريف الوطنية بوصفها وحدة انتماء وحيد، وترى أن الوطنية بوصفها دائرة من دوائر الانتماء تعبر من طبيعة الدولة القومية القطرية. وهكذا استمر التذافع حول فكرة الوطنية التي جعلتها الحركة الإصلاحية جزءاً من مشروعها، حتى تصبح الدولة القائمة جزءاً من مشروعها أيضاً.

### توسيع الهوية

ظلت الحركة الإصلاحية تدفع الدولة لتوسيع دائرة انتمائها على المستوى العربي والإسلامي، على أساس التاريخ المشترك والعقيدة المشتركة واللغة المشتركة. فبرزت محاولة لتعريف مصلحة الدولة الوطنية، وربط تلك المصلحة بحماية المحيط الخارجي للدولة والتعاون والتنسيق مع الدول المحيطة. فكانت الحركة الإصلاحية في مختلف مواقفها ترى أن التعاون العربي والأمن العربي لا يتعارضان مع الفكرة الإسلامية، كما أنهما يحققان مصالح الدولة القائمة، رغم توجهها نحو الهوية القومية القطرية. ومن هنا حاولت الحركة الإسلامية بناء مناطق مشتركة، وكذلك التوسع في تلك المناطق خاصة مع الدولة حيث كانت الحركة تعرف الدولة بالوطنية والانتماء العربي والإسلامي. وهو أمر لا تستطيع الدولة رفضه، لأن رفضه سوف يتصادم مع موقف الناس. وفي نفس الوقت، فإن فكرة الأمن القومي والإقليمي فكرة لها أسسها في حماية أي دولة لنفسها.

لكن هذا الموقف من الحركة الإسلامية كان يواجه بموقف مضاد من قبل النخب

احكامه فبسة الدولة نفسها لا تتعرض مع وجود رؤية إستراتيجية للأمن الإقليمي ، ولكن النخب الحاكمة كانت ترى أن تلك النظرة سوف يجعلها في مواجهة مع العرب . ومنذ حرب ١٩٤٨ ، والدول العربية تدير حروبها على أساس المصلحة القطرية ، وليس على أساس المصلحة العامة للأمم ، كما أنها تدير حروبها على أساس الموقف العربي ، حتى تحبب الصدام مع الدول العربية . ولكن أهمية توجه حركة الإسلامية لتوسيع الهوية الحاكمة للدولة تمثل في أن الهوية العربية و الإسلامية هي جزء من التاريخ ، والجغرافيا أيضاً ، مما جعل الهوية العممة التي تطرحها الحركة الإسلامية ، تفرص نفسها تدريجياً على الدولة حتى وإن كان بصورة رمزية فقط .

### عدم التعارض مع الشريعة

ظل خطاب حركة الإصلاحية تجاه الدولة يحاول منع الدولة من التعرض مع الشريعة الإسلامية ، بحائث مطالبتها بتطبيق الشريعة ، فكان لمع الدولة من مخالفة الشريعة أولوية ، وهو ما ظهر بديهة من خطاب حسن النوا ، لدرجة جعلت بعض المراقبين ينصرون خطاب الحركة الإسلامية وكأنه خطاب ديني معني بالقضايا الدينية فقط . لكن تلك المنهجية تكشف عن بعد آخر في تصور الحركة الإصلاحية للدولة القائمة . فهي تريد تهيئة الدولة لقائمة من مخالفة الشريعة ، رغم أنها ليست دولة إسلامية ، خاصة في كل تعارض طهر بين ممارسات الدولة والشريعة الإسلامية . وري ينظر لهذا الموقف بوصفه جزءاً من التطبيق التدريجي للشريعة ، لكنه يكشف عن توجه إستراتيجي مهم . فالحركة الإصلاحية حاولت إخراج الدولة من دائرة الخروج على الشريعة الإسلامية ، حتى تصبح في مساحة بيئية ، فإن لم تكن الدولة القائمة دولة إسلامية ، فلا يجب أن تكون ضد الفكرة الإسلامية وهو ما يساعد على تقريب موقف لدولة من الفكرة الإسلامية ، ويساعد بالتالي على عملية إصلاح الحضري الشامل ، كما يساعد في عملية إصلاح المجتمع

فقد انصح من تصرفات حركة الإصلاحية ، أنها لا تريد موقفاً من الدولة يمنع إصلاح المجتمع ، ولا تريد أن تكون الدولة هي العقبة في طريق مشروع لإصلاح الإسلام . وبهذا تبعد الدولة عن المعركة بين الحركة الإسلامية والنخب الحاكمة ، ولا تكون طرفاً يستخدم في تلك المعركة ، أو طرفاً يستخدم ضد المشروع الإسلامي . ولكن النخب الحاكمة



كان لها موقف آخر، فقد مالت النخب الحاكمة لتمييز الدولة عن الحركة الإصلاحية الإسلامية، وتمييزها عن الفكرة الإسلامية وفي نفس الوقت، كانت النخبة مضطرة في العديد من المواقف للحفاظ على طابع إسلامي للدولة. فأصبحت النخبة في موقف متعارض، فهي تريد مواجهة الفكرة الإسلامية، ولكنها لا تستغنى عن الطابع الإسلامي للدولة. وتشكلت مساحة بين الحركة الإسلامية والدولة، تحدث ترابطاً بينهما ولكن النخبة الحاكمة حاولت تقليص تلك المساحة من خلال تصوير الحركة الإسلامية، بوصفها خارجة على الدولة.

### الهوية الإسلامية للدستور

اهتمت الحركة الإسلامية بوجود نص دستوري يحدد هوية الدولة العربية والإسلامية، حتى وإن لم تكن تلك الهوية مطبقة في الواقع العملي. ولم يحدث هذا في مصر فقط، بل حدث في أغلب الدول العربية والإسلامية، كما أنه لم يحدث في مصر في عهد السادات، بل حدث منذ دستور ١٩٢٣، والمتابع لتعامل جماعة الإخوان المسلمين مع نصوص الهوية في دستور ١٩٢٣، يجد أنه نفس التعامل الذي تكرر مع دستور ١٩٧١، بعد تعديله في ١٩٨٠، فالنص على دين الدولة، مثله مثل النص على أن مصدر التشريع هو الشريعة الإسلامية. ففي كل الأحوال هناك دولة لها هوية وطنية، ولها هوية عربية وإسلامية أيضاً. وتلك الهوية تفرض طبيعة خاصة للدولة.

ورغم عدم تنفيذ تلك النصوص في الواقع العملي للنظام السياسي القائم، فإن الحركة الإسلامية رأت في تلك النصوص أرضية مشتركة بينها وبين الدولة. وهي ليست مجرد نص دستوري يعطى للحركة شرعية، بل هي أيضاً نص دستوري يجعل الدولة داخل فكرة الإسلامية. وبهذا يصبح خروج الدولة عن الفكرة الإسلامية ليس بسبب طبيعة الدولة، ولكن بسبب النخبة الحاكمة للدولة. وهي الخلاصة التي تريد الحركة الإصلاحية الوصول إليها. فإذا كانت الدولة الوطنية القطرية، لها أيضاً هوية عربية وإسلامية، إذن فهي لا تعارض بالكامل من حيث طبيعتها مع المشروع الإسلامي. وتبقى مشكلة عدم نصيب تلك المرجعية العربية الإسلامية للدولة، وهي مشكلة تُنسب للنخبة الحاكمة.

## حماية الدولة القائمة

من وجهة نظر المنهج الإصلاحى لا يوجد ما يسمى هدم دولة وبناء أخرى . ولا يوجد أيضاً هدم مجتمع وبناء آخر . فالمنهج الإصلاحى يقوم على فناعة بإمكانية إصلاح ما هو قائم ، لذا فالدولة القائمة لا تحتاج لهدم وإعادة بناء ، بل تحتاج لإصلاح ، سواء ، لتكون أكثر ديمقراطية أو أكثر كفاءة ، أو أكثر قدرة ، وأيضاً لتكون أكثر تعبيراً عن هويتها الحقيقية ، وهى هوية المجتمع والأمة ، وتقوم بدورها العربى والإسلامى . وكل هذا لا يحتاج لهدم الدولة بل إعادة توجيها ، وتصحيح مسارها ، وإعادة توصيف هويتها .

وينبع هذا الموقف من المنهج الإصلاحى نفسه ، فالإصلاح هو تغيير من الداخل وليس من الخارج ، وهو تغيير بالتراضى وليس بالقوة ، وهو تغيير متدرج وليس ثورياً أو انقلابياً . لهذا تعتبر الحركة الإصلاحية أن من مهامها الحفاظ على الدولة القائمة ، حتى يتم إصلاحها ؛ لأن هدم الدولة يؤدى إلى الفراغ والفوضى والدمار . ورغم أن الدولة تستخدم من قبل النخبة الحاكمة ضد الحركة الإصلاحية ، فإن الحركة الإصلاحية ترى أهمية الحفاظ على علاقتها بالدولة ، وقصر المواجهة معها على النخبة الحاكمة .

## استعادة الدولة للمجتمع

تظهر هنا الفكرة الأساسية للمنهج الإصلاحى تجاه الدولة . فالحركة الإصلاحية ترى أن الدولة فى النهاية ملك للمجتمع ، وأن هوية الدولة تنبع من هوية المجتمع . ومعنى هذا ، أن إقامة المجتمع القائم على المرجعية الإسلامية ، يؤدى إلى تأسيس المرجعية الإسلامية للدولة . ولأن الدولة هى وكيل عن المجتمع ، ومن ثم وكيل عن الأمة ، حسب الرؤية الإسلامية ؛ لذا تصبح الدولة ملكاً للمجتمع ، حتى وإن كانت مختطفة من قبل لنخبة الحاكمة . ويصبح دور الحركة الإصلاحية هو استعادة الدولة من هيمنة النخبة الحاكمة ، حتى تعود ملكاً للمجتمع ، وتابعة لهويته ووكيلة عنه . وهذا يفسر لنا سبب الحرص الشديد من قبل حركة الإصلاحية على الحفاظ على الدولة والنظام العام القائم ، وكأنها بهذا تريد الحفاظ على الدولة أثناء معركتها مع النخب الحاكمة ، حتى تتمكن من استعادة الدولة كاملة للمجتمع ، وتحررها من قبضة النخبة الحاكمة .

## فرض هوية المجتمع على الدولة

عملية الإصلاح القاعدى لها نتائجها المتميزة، فهى بناء من أسفل، وكلما تحقّق البناء بدرجة ما، أصبح له قوة واقعية نافذة. فبناء الهوية الإسلامية فى المجتمع ينتج عنه ظهور هذه الهوية وانتشارها وتحقيقها اجتماعياً، فتصبح هوية منظورة. وتنتشر هذه الهوية المنظورة، فتصبح سائدة أو غالبية، وبهذا يتشكل المجتمع تبعاً لما هو سائد فيه. وتصبح الهوية المنظورة والحاضرة اجتماعياً واقعاً لا يمكن النعاضى عنه. وكل دولة لها هوية، وهويتها من هوية المجتمع، وكلما ظهر الفرق بين هوية المجتمع وهوية الدولة أصبحت الدولة فى مأزق؛ لأنها لا تستطيع تغيير المجتمع أو استبداله.

أليس هذا هو المغزى الحقيقى لحمولات الهجوم على الحجاب، ومن بعده حملات الهجوم على النقاب؟! فمع انتشار الحجاب فى شوارع مصر، أصبح المشهد العام للمجتمع المصرى يبدو إسلامياً، وعليه لن تكون الدولة القائمة إلا إسلامية. وإذا أرادت الدولة القائمة الدخول فى معركة مع الحجاب، فسوف تجد نفسها خارجة على المجتمع وهويته، وتتحول إلى دولة متمردة على المجتمع؛ لذا تدخل الدولة فى معركة مع النقاب ولا تدخل فى معركة مع الحجاب. وبنفس هذا المعنى يمكن فهم مشكلة بعض الدول الغربية مع الحجاب. فظهور الحجاب يثبت وجود مسلمين فى تلك الدول، وهى دول غربية علمانية، لها جذور مسيحية، وتريد الحفاظ على الشكل العام لمجتمعاتها. فالمجتمع العلمانى هو مجتمع تختفى فيه الرموز الدينية ويختفى الدين من المجال العام. والمجتمعات الأوروبية تريد لنفسها صورة علمانية، كما أنها لا تريد إظهار حجم التواجد الإسلامى فيها، حتى تبقى علمانية، ولها جذور مسيحية.

بنفس هذا المعنى، أصبح انتشار مظاهر التدين فى الشارع، من العوامل التى تفرض على الدولة هوية محددة، فيصبح من الصعب على الدولة الخروج على المرحعية الظاهرة فى المجتمع، كما يصبح من الصعب على النخبة الحاكمة تعديل هوية الدولة أو إخراج سولة من أى هوية عربية أو إسلامية. وهذا هو الواقع فى مصر مثلاً، فالنخبة الحاكمة فى مصر تستند إلى هوية قومية مصرية علمانية، ولم تعد تعترف بالهوية العربية أو الإسلامية، ولكنها لا تستطيع إعادة تعريف الدولة بهذه الصورة، حتى لا تصبح فى موقف الخروج كمل على المجتمع.

انجذبت الحركة الإصلاحية الإسلامية في مسارها لتجنب الدخول في معركة مع الدولة وتجنب الصدام معها، في محاولة لجذب الدولة ككيان مؤسسى إلى داخل المشروع الإسلامى، والحفاظ على الدولة حتى يمكن إعادة تأسيسها على المرجعية الإسلامية، تأكيداً على المنهج الإصلاحى المتدرج. وتحقيق الفصل الكامل بين النخبة الحاكمة والدولة لتبقى الدولة من مكونات المجتمع، حتى وإن تم السيطرة عليها من النخبة الحاكمة. وهذا الموقف سمح للحركة الإصلاحية بتجنب أى موقف يجعل الثورة ضرورة، ليصبح المنهج الإصلاحى المتدرج ممكناً، والحفاظ على الدولة لصالح المشروع الإسلامى ممكناً أيضاً.

#### (٩)

#### الحركة الإسلامية والسلطان.. الضغط من الخارج

تعدد مراحل المشروع الحضارى الإسلامى، فهو ليس مشروعاً للوصول للسلطة، ولكنه يمر فى مرحلة من مراحل السلطة. فالحركة الإصلاحية تحقق الكثير من أهدافها وهى خراج السلطة، أو وهى فى مقاعد المعارضة، ولكنها فى لحظة سوف تحتاج للوصول للسلطة، أو وصول من يؤيده للسلطة. ورغم تأجيل مرحله الوصول للسلطة من غالب الحركات الإسلامية، فإن الحركة الإسلامية تبقى بديلاً للنخب الحاكمة، يمكن أن يحل محلها أو ينافسها فى لحظة من اللحظات. وبين البديل والحاكم تشكل علاقة متشابكة. فالحاكم يعلم أنه قد يواجه الحركة فى لحظة من اللحظات، وأن بقاءه فى الحكم قد يهدده تنافس الحركة معه. ولكن الحركة الإسلامية لا تريد دفع ضريبة الوصول للسلطة، قبل أن تحل اللحظة المناسبة لذلك فلا تريد تقديم نفسها كبديل جاهر لوثوب للسلطة، كما أنها لا تنكر أن الحكم سيكون من مطالبها فى لحظة ما. وهما شكبت الحركة الإصلاحية، نهجاً خاصاً للتعامل مع السلطة القائمة، تكرر لدى العديد من الحركات، وظهر واضحاً فى منهج جماعة الإخوان المسلمين. ويقوم هذا المنهج على عدم تحديد موقف ثابت من النخبة الحاكمة، بل تحديد موقف متغير منها، يرتبط بتصرفاتها فى السلطة، فى محاولة لتأكيد أن المشكلة ليست فى النخبة نفسها أو أشخاصها، ولكن فى سياساتها، وليس كل سياساتها.

قدمت الحركة لإصلاحية نفسها كناصر للحاكم، ولكن مع دخولها في الانتخابات، بدت منافسة للحكم، حتى وإن كان تنافساً محدوداً. وعندما تنافس في الانتخابات، أصبح الحركة إما في موقع المعارض أو موقع المتحالف مع الحكم. ولكن الحركة الإصلاحية حاولت الحفاظ على مسافة تفصلها عن المعنى التقليدي للمعارضة السياسية، والذي يتمثل في كون المعارضة هي بديل للنخبة الحاكمة. وجعلت معارضة معارضة للسياسات التي لا تؤيدها؛ مما يجعلها تؤيد السياسات التي توافق عليها. وتمزج الحركة بين دور الناصح للحاكم، ودور المعارض له. فهي تحاول جعل الناصح عملية دفع سياسي، هدفها تعديل موقف الحاكم، أكثر من كونها تأييداً دائماً أو معارضة دائمة.

هذا الموقف جعل تصرفات الحركة الإصلاحية في المعارضة ليست مثل تصرفات المعارضة السياسية التقليدية، وحاولت الحركة الإصلاحية الحفاظ على هذا التميز، رغم أنه يسبب لها مشكلات مع قوى المعارضة الأخرى. فنعرِّف المعارضة بالنسبة للحركة الإصلاحية، كما يظهر لدى جماعة الإخوان المسلمين، هي موقف يعلى عليه معارضة ما يصدر من الحاكم، ولكنه لا يمنع من تأييد بعض ما يصدر من الحاكم. كما أن موقف المعارضة لا يمنع من مساندة الحاكم في بعض القضايا الوطنية، حتى وإن كانت مساندته تقوى مركزه السياسي.

ولم تشعل الحركة بمدى تأثير سلوكها على موقف الجماهير من الحاكم، فقد يكون تأييدها له أحبباً سبباً في زيادة شعبيته، ولكنها لم تجد حرجاً في ذلك، ما دامت تؤيد سياسات تتفق عليها. فظلت الحركة الإصلاحية غير منشغلة بالتنافس مع الحاكم، ولا تخطط كل تصرفاتها على أساس رفع شعبيتها في مواجهة الحاكم لتحل محله، بل طلت الحركة لإصلاحية تحاور زيادة شعبية سياسات بعضها، وإعلاء من قيمة مواقف محددة، حتى تصبح تلك السياسات التي تتناها الحركة الإصلاحية ذات شعبية. وهو ما يؤدي صمناً للتأثير على شعبية الحاكم، فكلما اقترب من السياسات التي تحظى بالشعبية زادت شعبيته، وكلما ابتعد عنها قلت شعبيته.

بالطبع يؤدي هذا إلى شر رؤية معينة وتحصيل التأييد لشعبي لها؛ مما ساعد على تعميق لتأييد الجماهيرى للرؤية التى تحملها الحركة الإصلاحية، ولكنه يترك الباب أمام الحاكم لتبني تلك السياسات التى تحوز الشعبية، فيحوز أيضاً على تأييد الحركة الإصلاحية، ولكن الحب الحاكم عادلاً ما نفعل العكس، ونستمر فى سياساتها التى لا تحظى بأى شعبية. وكلما ساء تصرف الحاكم من وجهة نظر الحركة الإصلاحية، كلما أصبحت مواقفها تجعلها فى حانة المعارضة الكامة لندخب احاكمه، فتندو فى مواجهة الحكم مباشرة.

### التحالف مع الحاكم

نعددت فترات التحالف مع الحكم القائم من قبل الحركة الإصلاحية، ومن قبل جماعات من الإخوان المسلمين فى دول عربية غير مصر. وفى تلك المراحل من التحالف نجد الحركة تتحالف مع الحكم القائم لأجل غرض محدد، ونحت لافتة معينة. وغالب ما تكون تلك اللافتة هى المصلحة الوطنية. حيث ترى الحركة الإصلاحية أهمية التحالف مع الحكم القائم من أجل تأكيد الوحدة الوطنية، أو مساعدة الحكم فى موقف حرج أو لحظة فارقة. وفى كل تلك التحالفات، نجد الحركة لإصلاحية تبدو قريبة من النخبة احاكمه، ولكنها فى لحظات متقاربة تبدو أيضاً بعيدة عن النخبة الحكمة. والنخبة احاكمه تعاملت مع الحركة الإصلاحية بنفس الصورة، فتتربها إليها، وتتعامل معها بوصفها بعيدة عنها.

وسم يكن هذا الموقف إلا نتاج العرق بين موقف احركة الإصلاحية لتى نريد التحالف مع موقف وليس مع نخبة حاكمه، وبين موقف النخبة احاكمه التى لا تقبل التحالف الموضوعى والجزئى. ولا تقبل إلا التحالف معها كنخبة حاكمه. فالحاكم يريد أن تكون الحركة الإصلاحية قاعدة له، وإلا تصبح مافساً وغريماً له. ولكن احركة الإصلاحية ليست مستعدة لتكون قاعدة لأحد أبداً، ولكنها مستعدة أن تكون قاعدة لفكرة أو هدف أو مشروع، ومستعدة لأن تكون قاعدة مرحلة من مراحل الحكم تأييداً لغرض محدد. فهى لا تؤيد الحكم وتتخالف معه كعلاقة تربط بين نخب، ولكن كعلاقة مرتبطة بموقف محدد وغرض معين، وبالتالي يصح التحالف مع احكم حزئياً ومرحلياً ومؤقتاً. وتلك علاقة سم تُرضى الحاكم، فهو يريد التحالف الكامل والمستمر؛ لأن معنى التحالف الجزئى مع احاكم،

أن الحركة تدخل إلى دائرة الحكم متحالفة معه، ثم تخرج منه معارضة له؛ مما قد يكسبها شعبية إضافية من خلال رموزها التي تمارس العمل السياسي مع الحاكم

### الاشتباك المتبادل

محاولة الحركة الإصلاحية للتحالف مع الأفكار وتأييدها، ومعارضة أفكار أخرى ورفضها، أدى إلى موقف مركب في العمل السياسي، يقوم على التدافع السياسي، أكثر من كونه يقوم على التقاسم السياسي. وهذا الدور يناسب الفكرة الحضارية الإسلامية؛ حيث إنه لا يقوم على طلب الحكم، بل على العمل من أجل تحقيق غايات محددة، فإذا تحققت هذه الغايات من النجبة الحاكمة تؤيدها الحركة، وإذا لم تتحقق، كان على الحركة تحقيق تلك الغايات بنفسها. وهي القاعدة التي أسسها حسن البنا منذ بداية جماعة الإخوان المسلمين.

ولكن هذا الموقف، مع وجود نخب مهيمنة على الحكم، وعدم وجود ممارسة سياسية حرة، ولا حياة سياسية سليمة، أدى إلى تعقد المواقف التي ترميها الحركة، حيث تواجه مواقف يصعب فيها الاختيار، ويصبح البعد عن الحكم خطراً مثل القرب منه. وهما سنكلت في تاريخ الحركة الإصلاحية العديد من الخبرات الحرجة، بعضها أضر بالحركة، بعضها حقق نجاحاً مشروعه، وبعضها لم تظهر نتائجه بعد.

ولكن ما أفاد الحركة الإصلاحية عموماً، هو موقفها الواضح تجاه المشروع الحضاري الإسلامي، حيث ظلت متميزة بمشروعها، معلنة عن أهدافها النهائية؛ مما جعلها تقف في سرب المشروع الحضاري الإسلامي، وتتميز عن كل النخب الأخرى، وكل التيارات الأخرى. وبهذا ظلت الجماهير تعلم أن الحركة الإصلاحية تهدف لتحقيق وحدة الأمة وتحقيق نهضتها. ونعرف الجماهير أيضاً أن كل التيارات من خارج المشروع الإسلامي لا تعمل على توحيد الأمة، بل تعمل غالباً على تكريس تفكيك الأمة. وتلك العايات المميزة هي حتى حمت الحركة الإصلاحية من أي غموض يلحق بمواقفها بسبب قربها وبعدها عن شحنة الحاكمة.

### الحفاظ على الاستقرار

تت واحد من الجوانب المهمة في عمل الحركة الإصلاحية، فهي تعمل على تحقيق أمن المجتمع، وتعمل على تحقيق الاستقرار، وتحاول منع موجات العنف، وتنشر فكرة

الإصلاح لسلوى المتدرج . وكل هذا يؤدي إلى تأمين بقاء الأحكام ، ويساعد الحكم على فرض سيطرته ، وتجنب حدوث الفوضى أو الثورة . والحركة الإصلاحية لا تقوم بهذا الدور من أجل حاكم . بل إنها تقوم به عن قناعة خاصة بمسار الإصلاح والهدنة ، وهي تؤمن بهذا الطريق . حتى ولو استفد منه الحاكم .

ولا يمكن إغفال الدور الذي قامت به جماعة الإخوان المسلمين في مصر في حذر من انتشار ظاهرة العنف . فقد كانت الجماعة تعمل على نشر فكرة الإصلاح السلمي المتدرج . بل وتواجه أي تمدد لبعض الأفكار التي سببت لفكر سيد قطب . وأصبحت مواجهة الجماعة لفكر التكفير ومنهج حمل السلاح من المهمل لأساسية التي تقوم بها الجماعة داخل قاعدتها الداخلية وفي المجتمع . وهذا العمل في حد ذاته يساعد الحكم على تجنب التمرد المسلح ضده . ولكن جماعة الإخوان لم تكن تقدم خدمة للحكم بقدر ما كانت تعمل من أجل مصلحة المجتمع والدولة

والحركة الإصلاحية شكلت لنفسها منهجاً يقوم على الدفاع عن المجتمع ، وبصاً الدفاع عن الدولة أياً كانت سياسات الحقبة الحاكمة . على أساس أن الحفاظ على تماسك المجتمع ، وحفاظ على الدولة ، هو حفاظ على الموارد الأساسية للأمة ، والتي سوف يحقق بها الأمة نهضتها ووحدة . فأصبح المنهج الإصلاحي مانعاً حذ كبير لفكرة الثورة والانقلاب ، وأيضاً يمنع نسبياً احتمالات الفوضى . ولكنه لا يستطيع منع احتمال الفوضى بالكامل .

واستفادت النخبة الحاكمة من هذا النهج الذي ميز الحركة الإصلاحية ، ولكنها لم تحاول مساعدة الحركة الإصلاحية للقيام بدورها ، بل اقضت عليها في نهاية الأمر . وحتى في مصر ، فبعد أن بدأت نيران المواجهة المسلحة مع الدولة تهدأ ، انفض النظام الحاكم عن جماعة الإخوان المسلمين ؛ مما يؤكد على أن تفجر موحدة العنف التي كانت الجماعة تحاول صدّها والحد من انتشارها ، كان يحمي الجماعة من مواجهة السلطة لها ، وعلى الأقل كان يؤجل هذه المواجهة ، ولكن الجماعة ساعدت قدر ما تستطيع في الحد من انتشار ظاهرة العنف ؛ مما ساعد النظام للتفرغ لها ولانقضاء عليها .

ومنهج الحركة الإصلاحية لا يقوم على حسابات السياسة أو مناورات السياسة ، بل يقوم على أسس ومبادئ ، ترى الحركة الإصلاحية أنها تحقق الغاية النهائية لها . فم يحاول



الحركة الإصلاحية إعراف النظام فى ظاهرة العنف ؛ لأن تلك الظاهرة سوف تلحق الضرر بالمجتمع ، حتى وإن أضعفت النظام ؛ لذا تعمل الحركة الإصلاحية على تقوية المجتمع ، وأيضاً الحفاظ على الدولة رغم أن ذلك يقوى الحاكَم أحياناً .

### مواجهة الأزمات

تقوم الحركة الإصلاحية بدور اجتماعى كبير ، فجملة العمل الاجتماعى المرتبط بالحركات الإصلاحية ، وذلك المرتبط بالمتضمن للمشروع الحضارى الإسلامى ككل . يمثل أهم رقم فى معادلة العمل الاجتماعى ، ويمثل العامل الأول فى تحقيق التكافؤ الاجتماعى فى البلاد العربية والإسلامية . وليس من الغريب إذن ، أن تكون لحركة الإصلاحية واحدة من القوى التى تحد من تفاقم مشاكل الفقر والمرض فى البلاد التى تنشط فيها . صحيح أن تلك المشاكل وصلت لمراحل حرجية ، ولكن دور الحركة الإصلاحية ساهم فى الحد منها ، وساهم فى الحد من تفاقم الأوضاع ، وأجل احتمال قيام ثورة الفقراء . ومرة أخرى يستفيد لنظام الحاكَم مما تقوم به الحركة الإصلاحية ، رغم أنه يحاول منعه والحد من نشاطها ، وكأنه يفضل ثورة الفقراء على نجاح الحركة الإصلاحية فى القيام بمسئوليتها الاجتماعية ، لما يودى له ذلك من تعميق دورها الاجتماعى ، وبالتالي زيادة شعبيتها .

ولكن الحركة الإصلاحية من الجانب الآخر ، ترى أن تقوية المجتمع ، بمواجهة الفقر والبطالة والمرض ، وغيرها من المشكلات ، يمثل ضرورة كى يصبح المجتمع قادراً على تحمل مسئوليته التاريخية ، والوقوف فى وجه الظلم . فالمجتمع الضعيف لن يستخلص حريته من الحاكَم ، ولن يقدر على تحقيق نهضته وغاياته العليا ؛ لذا يصح العمل على علاج أمراض المجتمع جزءاً مهماً من تجهيز المجتمع للقيام بدوره ، حتى يستطيع تحمل مسئوليته فى مواجهة نظام الحاكَم . أم النخبة الحكيمة فهى تقف بين خطرين ، خطر تزايد شدة مشكلات الحد يودى إلى الثورة والفوضى ، وخطر تنمية المجتمع لحد يقوى المجتمع ويمكنه من الوقوف فى وجهها .

### خلاصة

من هذه العناصر يتشكل منهج حركة الإصلاحية ، فهى تؤيد سياسات وتروص سياسات لا أقر دأ ، وتحمى المجتمع والدولة قدر ما تستطيع ، وتحاول مع الفوضى والثورة

قدر ما تستطيع، وتعتبر أن خطر القوضى على الحكم ليس أكثر من خصر القوضى على المجتمع، وبالتالي على المشروع الحضارى الإسلامى نفسه. فهى لا تحمى حاكماً، ولكن تحمى مشروعاً. ولا تهتم بالتأثير العرضية قدر ما تهتم بالنتيجة النهائية. وهو ما يفسر لماذا تبدو الحركة الإصلاحية قريبة من الحكم أحياناً ويعيدة عنه أحياناً أخرى، لأنها ببساطة تقف حول منطقة الحكم تضغط عليها، وتحاول تأييد سياسات فى وجه سياسات أخرى، وتبقى النجبة الحاكمة تحت الضغط، وتقوى المجتمع، حتى يحدث اللقاء بين الحركة والمشروع الذى تنادى به الجماهير المؤيدة له، فتحل مرحلة إصلاح الحكم



## الفصل الثانى

### معركة العولمة

(١)

#### **إمبراطورية العولمة والإستراتيجية الناعمة**

لم تكن صبيحة نهاية التاريخ، إلا إعلاناً عن انتصار الليبرالية الغربية على العالم، لتصبح تلك الليبرالية هي النتيجة النهائية الأفضل فى تاريخ البشرية. وبحجم هذا الإنجاز التاريخى، يحق لتلك الرؤية أن تسود العالم، ويجد فيها العالم المخلص التاريخى الأخير من كل الصراعات والحروب. ويعلى الغرب عن مولد نبيه البشرى الذى يخلص لعالم من التأخر والفقر والجهل، ويشتر الغرب رؤيته، ويعلمها رسالة حضارية لكل العالم. وتصبح الحصار الغربية متمثلة فى الليبرالية، هي الإنجاز الأخير للبشر، وهى الدين الجديد الذى يجب أن يسود العالم.

ومرة أخرى يقدم الغرب حضارته بوصفها الإنجاز الأفضل فى تاريخ البشرية، ويقدم نفسه بوصفه القيادة الحضارية للعالم. وعندما يملك الغرب الحل الأخير للصراعات والاضطهاد والتأخر، يصبح مفوضاً بحكم إنجازة التاريخى لنشر ليس فقط رؤيته، بل ونشر قبحته على مختلف أرجاء العالم. وتتجمع فكرة القوة الحضارية مع القوة لمادية، لتصبح قيادة العالم من حق الأقوى. وهى ليست مجرد قيادة للعالم نحو الأفضل، ولكنها حماية للعلم من الأسوأ، كما أنها حماية لما حققته الحضارة الغربية من أى أشكال حضارية أخرى متحفة. فسيادة الحضارة المتقدمة، من وجهة نظر الغرب، ضرورة لبقائها متقدمة. فالغرب لم يعرف تأسيس حضارة متقدمة فى محيطه الجغرافى فقط، بل طل عبر تاريخه بقوى حضارته ويحميها بالهيمنة على الحضارات الأخرى. وهنا تتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية، داخل إطار المصلحة الحضارية العليا. فالغرب يحتاج قيادة العالم حتى يظل

متعدداً، وحتى يحمى الليبرالية الغربية، ويضمن لها البقاء. والمشروع العربي احصارى مكتسب قوته من توسيع رقعة نموده وحضوره. فالرأسمالية الغربية تقوم على تدوير المصالح الاقتصادية عبر العالم، ولا تعيش داخل نطاق السوق الغربى فقط، وهى تحافظ على بقائها من خلال تدوير موارد العالم داخل عجلة واحدة، تديرها المراكز الغربية.

## وبدأت العولمة

من هنا خرجت العولمة كفكرة بديلة عن الاستعمار المباشر، تستخدم القوى الباعمة لفرض رؤية محددة على العالم. فيتم عولمة الليبرالية الغربية، لتصبح نملة للنظام العالمى، وتصبح إطاراً لكل الأنظمة السياسية والاقتصادية فى العالم ومن خلال تنميط الإجراءات والسياسات العامة على مستوى العالم يتم رزع الأسس الليبرالية فى مختلف الأنظمة السائدة فى العالم، فتصبح عملية التنميط كما يسمى بالفواعل لدولية أو المؤثيق الدولية هى الوسيلة لوضع إطار ليبرالى حاكم فى مختلف الأنظمة السائدة فى دول العالم. وبهذا توحيد لنظام العالمى داخل نمط ليبرالى حاكم، يمثل القيمة العليا الحاكمة. وعندما تسود الليبرالية دول العالم، ويصبح العالم مملكة ليبرالية واحدة، تتفقد الدول الغربية قيادة العالم وتحمى مصالحها وتحمى أيضاً تفوقها، وتحافظ على قيادتها للعالم، وتحافظ على وضعها المتقدم، وتخدم مصالحها، ويكون لها اليد العليا فى إدارة مصالح العالم.

وتتشكل إمبراطورية ناعمة، إذا جاز القول، إمبراطورية لا تعتمد على الاستعمار العسكرى المباشر، ولكن على هيمنة القوة الدعمة، متمثلة فى قوة الاقتصاد ولساسة العلم والتكنولوجيا، ومحمية بالتفوق العسكرى الكامل. فلم بعد الاستعمار التقليدى مناسب لىك الرؤية الجديدة، فالهيمنة الباعمة هى الأفضل، وهى الأقل تكلفة. وإمبراطورية العولمة تفرض التراضى، ويدخل العالم داخل هيمنة العولمة بوصفها قدراً حتمياً، يلزم الجميع بالخضوع له. فالليبرالية هى بنى نهاية العالم، ومن لا يلتحق بها ويدخلها، بظل خارح نطاق التسريح والتقدم وهكذا أصبح الفكرة هى التى تجذب المجتمعات إليها، بقوتها الباعمة، وقوة تأثيرها الحصارى فتدخل المجتمعات فى رحب العولمة مخيرة، أو لأنها لا تملك حلاً آخر، مما يجعل تكلفة بقاء الهيمنة الغربية فى حدود آمنة لا تستنزف الموارد الغربية.

ولكن السلاح حاضراً أيضاً، فعندما تتمرد دوله على العولمة، ونهدد البشرية، لأنها غمغ  
لحظه الخلاص الأخير المتمثلة فى سيادة الليبرالية الغربية، تصبح تلك لدولة متمردة على  
العولمة، وهذا يحضر السلاح لبواحه الممرد. فمن أراد لدخول للعولمة محاراً فقد أصاب،  
ومن تمرد عليها فقد أخطأ، ومن بخصي ينال الجزاء. ولم تكن الحرب الأمريكية على  
العراق إلا تأديباً لدولة متمردة. رأى البعض أنه يمكن تأديبها بالحصار الاقتصادى، ولكن  
لبعض الآخر رأى أن التأديب الأفضل والأكثر تأثيراً هو العمل العسكرى. حتى تكون  
عبرة لغيرها من الدول. أم حادثة الحادى عشر من سبتمبر، فلم تكن إلا عملاً عنيفاً ضد  
حالة الهيمنة العربية، وما يتبعها من اسحقاف للشعوب والحضارات داخلها والعنف لحطة  
غضب، وهو أيضاً لحطة انفجار، وهو حطة ترد فيها القوة العنيفة اخشنة، على القوة  
لناعمه المهيمنة. فحادث بعده حرب على أفغانستان، لا تمنع احتمال تكرار ما حدث  
فى عام ٢٠٠١، لأن معه يتم على لأراضى الأمريكية، ولكن لئلا تنمى حالة تمرد عميقة،  
ترفض العولمة حملة وتفصيلاً، ونرفض مجمل المشروع الحصارى الغربى.

### صراع الحضارات

ويصبح صراع الحضارات ضرورة تاريخية، ومرحلة مهمة من مراحل فرص العولمة.  
فلا يمكن أن تصور استسلاماً كاملاً لكل الحضارات للهيمنة الغربية فالخضارات هى  
رفع تاريخى اجتماعى يتجسد فى أم وشعوب، ولا يمكن لتلك الأمم والشعوب أن تستسلم  
حملة لكل ما فرض عليها، ولكن بعضها بالطبع سوف يعاند، ويحاول حماية هويته فى  
وجه العولمة. فإذا كان البعض سيقبل الدخول فى النمط الليبرالى بإرادته، فإن البعض  
لآخر سيرفض. لذا فسوف تصبح الحرب ضرورية. حتى يكتمل نشر الليبرالية الغربية  
ومشروع العولمة لا يكتمل إلا بسيادة لعالم كله، حتى يصح نظاماً عالمياً يحكم العلاقات  
بين الدول، ويحكم أنظمة الدول الداخلية، ليتحول العالم إلى نظام مؤسسى واحد  
منربط، له قواعد العالمية التى لا يقدر أحد على الخروج عليها. وبهذا يكتمل النظام،  
وتصبح له قوة فعلية على أرض الواقع؛ مما يمكن من قيادة العالم عن طريق المركز الغربية.  
يكتمل منظومة العالم، بوصفها مؤسسة دولية عالمية يعودده العرب، وتنتمى لها كل  
دول بالعضوية لاختيارية أو الإجبارية؛ لذا يصبح أى تمرد على النظام حروفاً على  
مشروع كله، ومن هنا يصبح الصدام بين الحضارات ضرورة تفرضها عمدة فرض الهيمنة

الحصارية الغربية على العالم، لأن رد فعل بعض حضارات، سوف يمثل تمرداً على المشروع الليبرالي لعالمى، ويحول دون فرص هذا المشروع وتحقق سيادته للعالم

ولنا أن ننصور إذا تمرد قلب العالم حضارياً، ورفض الانصياع للهيمنة العربية الليبرالية وقد العالم ليس إلا المنطقة العربية والإسلامية التى تعرف تاريخها الحضارى الخاص، وتعرف أيضاً بقوة نموذجها الحضارى، فهو نموذج حضارى مؤسس على الدين، وله نص إلهى يحميه ويحدد خصائصه وطبيعته وهو بهذا النموذج لا يمكن تنويعه، ولا يمكن تفكيكه. فهو نموذج يستمد قوته بتحقيقه التاريخى الطويل، ويستمد ثوابه من الحق الإلهى. فلا يمكن بعد ذلك إلا أن نتصور أن معركة العولمة الحقيقية هى معركة فرض هيمنتها على قلب العالم، أى على المنطقة العربية والإسلامية. ولا يمكن أن نتصور تلك المعركة إلا بوصفها حرباً حضارية، وصدماً حضارياً، ويهدى يصح صدام الحضارات حتمياً

فلأن العرب قرر نشر حضارته على العالم، وجعلها الإطار العام السائد والحاكم، ولأن لأمة الإسلام لها حضارتها الخاصة القوية؛ لذا يصح الدخول فى صدام مع تلك الحضارة ضرورة، حتى يتم فرض الهيمنة عليها. إذن صدام الحضارات ليس حتمياً بحكم قوانين التاريخ أو طبيعة الأشياء، ولكنه حتمى بحكم المشروع العربى لفرض الحضارة الغربية على العالم، خاصة العالم الإسلامى

### اختراقات الإمبراطورية الناعمة

لقد تم تأسيس فكرة العولمة على فرصيات أساسية، فالعولمة تعترض وجود قيم عالمية، يحتاجها كل البشر، وتلك القيم العالمية هى التى تحمى البشرية، ويمكنها أن تضمن انقدام للبشرية. وعليه يفترض أن يوافق الجميع على تلك القيم، ويفترض ألا توجد حضارة تحالف تلك القيم فإذا ظهر خطاب يخالف تلك القيم، يتهم بالتخلف والإرهاب. وإذا ظهرت رؤية تنادى باحتلال القيم عبر الحضارات، فإنها تصبح رؤية خارجة على التاريخ. ومن أراد جعل هويته مختلفه عن القيم العليا الحاكمة لمشروع العولمة، يصبح إرهابياً، يحب محاربه. ومن يحاول تقريب قيمه وحضارته من القيم العليا الحاكمة للمشروع الغربى الليبرالى، يصح معتدلاً. وهكذا تدور المعركة، لتفرد من يمثل خطراً على المشروع

ليسير الى العري ، ومن يمثل سنداً له . وتستمر عملية تطويع الأفكار والرؤى ، لتدخل كل خطابات الحضارية والسياسية فى معمل المعيار الغربى ، حتى يصبح الكل يتكلم عن مدى توافق رؤيته مع المفاهيم الغربية ، وكيف أن حضارته أقامت هذه المفاهيم من قبل . حتى خطاب الإسلامى ودخل فى تلك العملية التنميطية ، ليثبت عدم تعارض الإسلام مع مفاهيم سائدة مثل مفهوم حقوق الإنسان .

وهكذا دخلت فى عملية التنميط المركبة ، فهى عملية تحدث على كل المستويات ، حتى على مستوى الحوارات التى تجرى بين الأديان أو بين الحضارات والثقافات . فكل تلك حوارات ، لم تكن إلا محاولة لتثبيت وجود القيم الليبرالية الغربية فى كل الحضارات والأديان ، كوسيلة ناعمة لفرض الهيمنة الغربية على الحضارات الأخرى . وأصبحت المؤتمرات الدولية ، وسيلة لحصول اعتراف من مختلف بقاع العالم بعالمة قيم حقوق الإنسان والمساواة والديمقراطية وغيرها . وهى عملية ظلت تدار عبر العقود ، ولا يرى حداً لها نتيجة . ولكن نتيجة الحقيقة فيما حدث من تحولات فى الخطابات الحضارية مخنفة التى أصبحت تستخدم المصطلح الغربى بكثافة ، وأدخلت المفاهيم الغربية داخل طارها ، بل وجعلت مفاهيمها الحضارية تختلط مع المفاهيم الغربية ، فأقامت جسوراً ناعمة لفرض الهيمنة العربية من داخل الخطابات الحضارية الأخرى . فأصبحت الفكرة الغربية تسرب من داخل الحوارات إلى مختلف الخطابات ، فتمهد الأرض لما يأتى بعدها من عملية سياسية واقتصادية ، وأيضاً عسكرية ، تهدف إلى تأكيد هيمنة القيمة الغربية ، بالتالى نشر عولمة الفكرة الليبرالية الغربية ، لتصبح نظاماً عالمياً سائداً . وتلك كانت لمشكله ، فالاحتراق المتتالى غير المنظور من الداخل ، يؤدى إلى تفكيك حصانة أى منظومة حضارية ، حتى تصبح قابلة للاحتراق من داخلها .

نعم حدث هذا مع الخطاب الإسلامى ، فالحضارة الإسلامية هى الأقوى فى بنينها ؛ لذا أصبح احتراقها من الداخل هدفاً مهماً . كما أن الحضارة الإسلامية تسكن فى قلب العالم ، وتمثل العمود الفقرى له ؛ لذا يصبح اختراقها مهماً . كما أن الحضارة الإسلامية ذات تأثير عالمى ، وليست حضارة قومية محدودة قابعة داخل حدود جغرافية لا تتغير ، مثل حضارة جنوب شرق آسيا ؛ لذا يصبح اختراق الفكرة الإسلامية لازماً . فالغرب يعرف أن الفكرة الإسلامية لن تهزم بقوة السلاح ، ولكنها تهزم فقط عندما تقبل الدخول فى إطار نمط حضارى

آخر ، فتفقد قوتها ، وتفكك أفكارها الرئيسة ، وتضعف قوتها المعنوية ، فتصبح أضعف من أن تواجه قوة الهيمنة الناعمة التى تأتى من كل اتجاه ، وتخرق المجتمعات والبشر .

### العولمة والتنوع الزائف

لا تعنى عولمة الليبرالية الغربية ، أن العالم سوف يصبح غربياً . فالغرب أولاً قومية داخلها عدة قوميات . والغرب يعتز بتميزه القومى والعرقى ، ويرى أنه يمثل الجرس الأرقى ، أو الأكثر تقدماً ونجاحاً . فالعولمة لا تهدف إلى إدخال العالم فى قومية واحدة . ولا تهدف العولمة إلى جعل شعوب العالم كله متممة لحضارة واحدة ، بالمعنى الدقيق للكلمة . فتوحيد حضارة العالم غير ممكن ، كما أن دخول العالم كله فى الحضارة الغربية ، يعنى أن الكل أصبح غربياً ، وهو أمر لا يتوافق مع الفخر القومى العربى الذى يظل يرى نفسه متميزاً عن أى آخر .

لهذا أصبح العولمة نموذجاً غربياً ليبرالياً ، يمثل فى التصور العربى أفضل نموذج بشرى لتنظيم الحياة العامة ، أى يمثل الإطار الأفضل للنظام السياسى والاقتصادى ، وأيضاً النظام الدولى . وبهذا تم تصنيع نموذج غربى ، وتدويله فى مختلف بقاع الأرض ، حتى يصبح الإطار الحاكم الأعلى لكل الدول . وداخل هذا الإطار يمكن لكل دولة أن تتميز بقدر ما تريد ، أى يمكن لكل حضارة أن يكون لها تميزها الخاص ، داخل الإطار الحاكم للنظام العام . فيظهر تميز الحضارة الإسلامية داخل الإطار الليبرالى الحاكم ، كما يظهر تميز الحضارات الأخرى داخل نفس الإطار . وتصبح كل الحضارات محكومة بعدد من المعايير الإلزامية الأساسية ، على أساس أنها معايير عالمية ، وهى مستمدة من النموذج الغربى الليبرالى .

وبهذا فتح باب أمام التميز الحضارى ، ولكنه باب خادع . وأصبح هذا السبب يستخدم بغرض التوافق على المشترك ، وترك مساحة للخصوصية ؛ مما يجعل الوجود المشترك أمراً حتمياً ، ما دام هناك مساحة أخرى للتمييز . ويكتمل الشراك الفكرى الغربى بهذه الصورة ، ويجعل مساحة التميز تعويضاً عن مساحة المشترك المتفق عليه عالمياً . ولكن المشكلة أن المتفق عليه عالمياً ، والمراد تسويقه للجميع ، يمثل القيم العليا ، التى يوجد التميز بداخلها . فيصبح النموذج الغربى الليبرالى هو المعيار والمحك الأعلى ، وعليه تقاس أى فكرة .



ويصبح كل خطاب سياسى لا يتوافق مع المعيار الغربى ، خطاباً خارجاً عن الإجماع لدولى ، أو خطاباً إرهابياً أو متمرداً أو متخلفاً .

وهكذا تم تنميط العديد من الخطابات والاتجاهات ؛ مما أدى إلى نشر النمط الليبرالى داخل العديد من الخطابات التى تقوم على الخصوصية الحضارية . فأصبح لدينا خطابات تبدأ من الانتماء الحضارى للأمة ، ولكنها تنتهى عند الاعتراف الكامل بسيادة النمط العربى لليبرالى كإطار حاكم لكل العالم . وهذا هو النصر الناعم لمشروع العولمة الليبرالى ، خاصة داخل الأمة الإسلامية .

ولم يكن على الغرب إلا أن يقدم نفسه بصورة القادر على التعامل مع الآخر ، والمنفتح والمتفهم للاختلاف بين الناس ، والمتقبل لتنوع الحضارات والأديان . كان على الغرب أن يدفع ثمن تسويق العولمة الليبرالية ، حتى تبدو مقنعة للآخر . فيؤكد على قبوله للتنوع حتى داخل أراضيه ، ولكنه أصبح يتعرض لتمرد يأتى من داخله . تمرد ضد قبول التعددية ، بدأ بالحرب على النقيب ، ثم الحجاب ، وأخيراً أصبحت الحرب على المأذن .

## (٢)

### الارتداد القومى والإستراتيجية الخشنة

قامت العولمة كمشروع لنشر القيم الليبرالية الغربية الأساسية ، لتصبح إطاراً حاكماً لنظام العالمى . وللتنظيم السياسى فى مختلف الدول . ولكن مشروع عولمة القيم الغربية لعلمانية ، يواحه تحدياً مهماً ، يأتيه من الداخل الغربى نفسه . ذلك التحدى يتمثل فى النزعة القومية الغربية التى قامت عليها الحضارة الغربية المعاصرة . فالعولمة هى مشروع تعميم الرؤية العربية على العالم ، وهى بهذا نشر للقيم الغربية فى مختلف دول العالم ، يتم تغريب العالم ، وتصبح كل الحضارات والثقافات مشتركة فى المنظومة الغربية ، مع حفاظها على بعض التمييز داخل الإطار الحاكم للقيمة الغربية السياسية ، ولكن النزعة لقومية الغربية كانت فى جذورها تقوم على مقولة تفوق الرجل الأبيض ، وتتعامل مع لأحساس الأخرى بوصفها أقل شأنًا . وتلك النزعة القومية فيما قبل العولمة تمثلت فى فرض هيمنة الرجل الأبيض على العالم من خلال الاستعمار المباشر ، ولم تكن تلك لنزعة تسمح بمشاركة الآخرين فى القيمة الغربية ، بل تعتبر أن تفوق القيم الغربية كفيل بتسيير سيطرة المباشرة للغرب على العالم .

وكأننا بين هيمنة تقوم على سيطرة الرجل الأبيض على العالم بحكم تفوقه وتقدمه ، فيصبح سيداً على الشعوب الأخرى ، وبين هيمنة تقوم على هيمنة القيم الغربية لنصبح هي الحاكمة للعالم ، وتصبح الدول الغربية قائدة هذا العالم . والهيمنة في شكلها التقيدى كانت تعتبر التقدم حكراً على الغرب ، ولكن الهيمنة في صورتها الحديثة أصبحت تعتبر التقدم حكراً على القيم الغربية . فما الفرق إذن؟

يكمن الفرق في الاختلاف بين الصورة التقليدية للاستعمار التى تقوم على الاحتلال العسكرى والهيمنة المباشرة ، حيث تسيطر الدول الغربية على دول العالم الأخرى ، وبين الهيمنة غير المباشرة التى تقوم على التزام مختلف الدول بنظام عالمى ينبع من المشروع السياسى الغربى ؛ مما يجعل العالم يقع داخل التبعية الحضارية للغرب ، ويتمكن الغرب من قيادة العالم ، بوصفه مركز المشروع الغربى السياسى .

والفرق الآخر ، يكمن فى أن الهيمنة المباشرة تستخدم السلاح بأكثر مما تستخدم السياسة ، فهى تقوم على الإستراتيجية الحشنة ، أما الهيمنة غير المباشرة فتستخدم السياسة بأكثر مما تستخدم السلاح ؛ لأنها تقوم على الإستراتيجية الناعمة . فما الفرق بالنسبة لدول العالم؟ أظن أنه لا فرق ، ولكن الفرق الحقيقى يتعلق بالمشروع الغربى نفسه ومستقبله .

### عودة العنصرية

ففى حين تنتج الحكومات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع دول العالم ، خاصة الدول العربية والإسلامية ، بأهمية تبنى القيم الأساسية للنموذج السياسى الغربى ، بوصفها قيماً عالمية وضرورية ، نجد الاتجاهات اليمينية المتطرفة تزداد انتشاراً فى الغرب ، وتسرى تدريجياً فى جسد المجتمعات الغربية ، لتعيده إلى مراحل التعصب القومى العنصرى الذى يرفض الآخر كلية . وهو ما يمثل تحدياً لكل مشروع العولمة الغربى . فالمجتمعات الغربية يفترض أن تقدم نموذج التعايش بين المختلفين دينياً وثقافياً داخل إطار النموذج الغربى المتسامح الذى يستند إلى المساواة والمواطنة ، والذى يُسوق للعالم بوصفه أفضل نموذج لتحقيق المساواة بين الناس ، ومنع التمييز ضد أى فئة . ولكن أحوال فى الغرب يتغير ، فالنموذج الغربى القائم على العولمة لم يعد يلقى تأييداً من الأغلبية ؛ حيث عادت للظهور النزعات القومية ، التى ترفض نموذج العولمة وتحاول حماية قوميتها الخاصة . ومع

ظهور النزعات لقوميه في المجتمعات العربية تظهر لنزعة العنصرية التي تعترس الآخر أقل شأنًا، وتهجم كمن ما يميز الآخر، بل وتعترس كل ملمح يميز الآخر، هو رمز لتخلف والتأخر

ويتواكب مع هذا محاولة الحفاظ على الملامح الغربية المميزة للمجتمعات الغربية، من أي ملمح يؤدي إلى التأثير عليها، أو تغييرها. فالمجتمعات الغربية، خاصة الأوروبية بدأت تعيد إنتاج نفسها في صورة نقية، لئلا يمنع أي ملمح وافد عنها تغيير من تصور هويتها. وتلك مشكلة أخرى حيث تبدأ تلك المجتمعات في تحديد صورة هويتها، وتربطها بالرجل الأبيض، والتوجه العلماني، والتاريخ المسحى، لتصبح كل العلامات واللامح التي تشبه تلك الصورة ممثلة لحالة تهدد الهوية الغربية النقية. ومن هنا تبدأ عملية الحرب على الآخر، خاصة المهاجر، ومن هنا يُصنّفُ تبدأ الحرب على المسلم، وعلى الإسلام. فهي حرب ضد الاختلاف والتنوع، وصد التميز الحضاري والديني فالنزعة القومية تريد تأسيس مجتمعاتها بصورة نقية، لذا تعادى كل من يعطى للمجتمع شكلاً فيه تنوع واختلاف. وهنا تظهر الحرب على الرموز الإسلامية، وعلى المسلم، لأنه يمثل حالة من التنوع داخل المجتمعات الغربية.

### ضحايا العنصرية

تتوجه العنصرية نحو النموذج الإسلامي دون غيره، فلم تتجه نحو النموذج الصيني أو الياباني. ولهذا أسباب عرفها التاريخ، فالنموذج الإسلامي ليس خاصاً بقومية، بل هو نموذج حضاري عابر للقوميات. أما الحضارة الصينية فهي خاصة بمن ينتمي لقوميتها فقط، وهي بهذا ليست مشروعة عالمياً والجمالية الصينية في العرب، تبقى في وضعها الخاص. تحفظ تميزها، وتحفظ معتقداتها لنفسها. ولكن النموذج الإسلامي يختلف عن ذلك، فهو نموذج عالمي عابر للقوميات، وهو رسالة دبية تبشيرية ندعو الناس إليها لهذا يرى العرب في الحضارة الإسلامية نموذجاً منسأله، يعبر لقوميات ويعبر الحدود فالنظرة القومية العربية التي تقوم على تفوق الرجل الأبيض، ترى أنها متفوقة على كل أجاس العالم، لمشكلة ليست في الشعور بالتفوق القومي فقط، ولكن المشكلة في ترجمة هذا الشعور إلى فعل عدائي.

ومع نمو النزعة القومية في الغرب، وانتشار الموقف السلبي من القوميات والحضارات الأخرى، نجد تزايد المواجهة مع المسلمين، لتمثل نوعاً من إعلان الحرب على الأمة الإسلامية بكل رموزها ومعانيها. فتلك النزعة القومية تستعيد المواقف لعربية لتقليدية، والتي رأت أن الحضارة الإسلامية تمثل منافساً يمنعها من الهيمنة على العالم، وتلك هي المشكلة. فقد عرف الغرب أن نهضة الحضارة الإسلامية ووحدة الأمة الإسلامية نعد أسباباً كافية لمنع الهيمنة الغربية على العالم، لذا أضحت الدولة العثمانية غوذجاً للدولة الإسلامية التي منعت هيمنة الغرب على العالم وصدت هجماته المتتالية. وكان إسقاط الدولة العثمانية، سبباً كافياً لتمدد الغرب في مختلف بقاع الدول العربية والإسلامية، حتى يفرض سيطرته على العالم.

من هنا تظهر خصوصية الموقف من الحضارة الإسلامية، بالنسبة للغرب، وبالنسبة لأصحاب النزعة القومية المتطرفة؛ لذا نجد حساسية مبالغاً فيها لدى أصحاب النزعة القومية من التواجد الإسلامي في الغرب. فمعنى هذا التواجد، أن الحضور الإسلامي في الغرب يتزايد بدلاً من تزايد حضور الحضارة الغربية في العالم الإسلامي. وكأن تزايد الحضور الإسلامي في الغرب، يمثل اختراقاً مضاداً في مواجهة الهيمنة الحضارية الغربية.

### مأزق الغرب

يتبلور هنا مأزق مشروع العولمة، فالغرب يريد إقناع الدول العربية والإسلامية بأن النموذج السياسي الليبرالي يمثل أنسب نموذج للنظم السياسية المعاصرة. ويحاول تسويق هذا النموذج بوصفه لا يعادى الخصوصية الدينية أو الحضارية، وبوصفه يمثل قيمة عالمية تناسب مختلف الشعوب، ولكن التيار القومي المتطرف في العرب يحاول إفساد تلك العملية، بالتأكيد على أن الرموز الإسلامية تمثل خطراً على الهوية الغربية؛ مما يجعل النموذج الغربي خاصاً بالعرب فقط، ولا يناسب الآخرين. فإذا كانت الهوية الغربية سوف تتعرض للخطر بسبب مآذن المساجد، فكيف يمكن إقامة نموذج سياسي ليبرالي في بلد مثل مصر، وهي بلد المآذن. وكيف يمكن محاكاة النموذج السياسي العربي وسط شرع مزدحم بالحجاب والنقاب والمآذن. سوف تبدو القيم الغربية بالنسبة للمستمرين للأمة الإسلامية وكأنها نقیض لكل ما يميز المجتمعات العربية والإسلامية

وإحقيقة أن لتيار القومي المتطرف لا يريد نشر القيم الغربية فى بلادنا، بل يريد الهيمنة عليها سياسياً وعسكرياً لحماية للمصالح الغربية. وهذا التيار لا يريد من الآخر أن ينسئ القيم الغربية، لأنها فى نظره قيم سامية لا تناسب الأجناس المختلفة. وبهذا يعمل التيار القومي المتطرف من أجل تحجيم وجود المهاجرين، وربما ترحيلهم، والتخلص من كل الرموز التى تترد وجود الآخر الحضارى والدينى فى الغرب.

والسياسة لغربية الرسمية تحاول نشر القيم الغربية بوصفها المحققة للتسامح، وتعتبر أن شرها فى البلاد العربية والإسلامية سوف يحقق التسامح داخل المجتمعات. ولكن اليمين المتطرف يمسئ تلك لسياسة، ويضع صانع الفرار الغربى أمام مأزق. والواقع أن الغرب ينراوح بين مشروع العولمة وإستراتيجيته الناعمة، وبين مشروع الهيمنة القومية وإستراتيجيته الخشنة. وهو ما كان من الإدارة الأمريكية، وفى عهد الرؤساء المنتسبين للتيار يسمئ المسيحي، نجد الإدارة الأمريكية تتجه للوسائل الخشنة؛ لأن برنامج هذا التيار هو لسيطرة على العالم بالقوة. وفى عهد الرؤساء المنتسبين للحزب الديمقراطي الذى يمشئ لسيار الأمريكى، نجد الإدارة الأمريكية تتجه إلى القوة الناعمة، لتحقيق مشروع هيمنة لنموذج الغربى واتباعه من مختلف دول العالم. فتيار يريد الهيمنة من خلال نموذج سياسى، وتيار آخر يريد الهيمنة من خلال القوة المباشرة.

### المشكلة الحضارية

يعيد التيار القومي المتطرف طرح المسألة الحضارية بوضوح أكثر من التيارات الأخرى. بل يكشف هذا التيار عمق المسألة الحضارية لدى الغرب، ولدى النموذج الغربى الحضارى. وما يطرحه التيار القومى من خلال الحرب على الماذن يدعو للتفكير. فأى أثر يمكن أن تحققة لآذن أكثر من كونها جزءاً من المسجد؟ أليس للكنيسة منارتها، وللمعبد اليهودى علامته، وللمعبد البوذى شواهده. فما مشكلة الماذن؟ ولماذا ناقش البعض طولها وشكلها. وناقش البعض الآخر إمكانية منعها، ولماذا ناقش البعض قضية الحجاب، وآخرون ناقشوا قضية نقاب؟ أليس فى كل هذا ملاحقة مستمرة لرموز تدل على الحضارة الإسلامية؟

تلك هى المشكلة إذن، هى حرب بين الحضارات. فالحضارة الغربية تقدم نفسها بصورها الحضارة المتقدمة والمتنصرة، واليمين المتطرف يرى فرض هيمنة الحضارة العربية

بالقوة. ولكن الغرب الرسمى نفسه، يريد تحصيل تفوقه بهيمته على العالم من خلال العولمة، ولكن الحضارة الإسلامية تقف كنموذج له تميزه الخاص. ولهذا يرى فيه التيار القومى المتطرف تحدياً حضارياً، وليس تحدياً دينياً فقط. فالمشكلة ليست فقط فى أن الغرب علمانى، فوجود المآذن، والحضور الإسلامى فى الغرب، لن يغير من طبيعة العرب العلمانى؛ لأن انتشار التدين بين الأقلية، خاصة من المهاجرين، لن يغير الطبيعة العلمانية للنظام السياسى الغربى التى تقوم على تنحية الدين من المجال العام.

لكن التيار القومى المتطرف لم ير فى المآذن شواهد على دين فقط، ولكنه رأى فيها شواهد على دين وحضارة؛ لذا رأى أنها تمثل حضوراً لقومية مختلفة، وشاهداً حضارياً لتلك القومية. وتعامل التيار اليمى المتطرف، وأيضاً غيره من التيارات، بوصف الرموز الإسلامية، هى شواهد مزدوجة، فهى شواهد دينية وحضارية معاً. وهى بهذا تهديد للعلمانية من جانب، وتهديد للنقاء القومى من جانب آخر.

وهذا الموقف الحضارى يضع الغرب فى المعسكر العنصرى، وهو ما يفسد مخطط العولمة، والتى يراد تسويقها لتصبح خيار الشعوب العربية والإسلامية. كما أن الموقف الحضارى العنصرى يكشف أن العولمة نفسها تقوم على عنصرية حضارية. ترى أن الحضارة الغربية هى الأكثر سموً ورقياً؛ مما يجعل انتشار تيار اليمين المتطرف سبباً فى تزايد إقظ الوعى الحضارى لدى الأمة الإسلامية، ودفاعها عن هويتها ضد الهيمنة الغربية، وهو ما يساعد على إفشال مشروع العولمة.

### الخلاصة

لذا نجد أن الارتداد للقومية العنصرية يمثل تهديداً مباشراً للمشروع الغربى للعولمة؛ مما يجعل الصراع بين المشاريع يتقل للساحة الغربية. ويصبح على الدول الغربية أن تحتار طريقها، بعد أن أصبحت تواجه بعوائق تفشل مشروع العولمة من دأجلها. ولكن الأمر ليس مجرد تباين فى وجهات النظر، فقد يكون المشهد الحالى مقدمة لتطورات أخرى داخل المجتمعات الغربية، تنهى مشروع العولمة وتتجاوزها، لتدخل فى مرحلة الصراع الحضارى المباشر.

## مساجد بلا مآذن

ثالث هي المسألة، وخلاصة المواجهة الغربية مع الحضارة الإسلامية تتبلور في مشهد رمزى، لكنه بائع الدلالة، مشهد يعبر عن كل مكونات المشروع الغربى، بل وكل تياراته، وإن كان تيار واحد هو الذى رسم المشهد الكاشف، وجعله فى قلب الصورة، إنه مشهد لمسجد بلا مئذنة. تلك هي الغاية النهائية للمشروع الغربى تجاه العالم الإسلامى والأمة الإسلامية. مسجد بلا مئذنة، ومسلمون بلا إسلاميين، ودول عربية بلا عروبة وبلا إسلامية، ودول مسلمة بلا إسلامية. نموذج فى التصنيع الحضارى، تحت لافتات عدة، تبدأ بهيمنة الرجل الأبيض، ولا تنتهى عند العولمة، فهي مرحلة جديدة من مسيرة قديمة لا تنتهى، وكأنهم مدمج من ملامح قوانين التاريخ. تلك هي المسألة إذن، مسجد بلا مئذنة.

الفكرة إذن ترتبط بعدم قدرة الغرب على التعايش مع غط حضارى مستقل ومميز بالكامل عن المنظومة الحضارية الغربية. فمختلف التوجهات الغربية ترى أهمية سيادة غط عالمى حاكم، وهو بالطبع النمط الغربى المتقدم، على أساس أن سيادة غط الحضارة المنتصرة جزء من حقها التاريخى، حسب الرؤية الغربية. وكل المشاريع الغربية، بدءاً من مشروع العولمة، إلى مشروع اليمين القومى المتطرف، ترى أهمية سيادة النمط الغربى داخل الدول الغربية، بصورة تمنع وجود تنوع داخلى يهدد سيادة النمط الحضارى لغربى فى البلاد الغربية. أما على مستوى العالم، فتميل معظم الاتجاهات لغربية لتحكيم القيم لغربية الأساسية على النظام العالمى وعلى نظام الدول الداخلى، بحيث يسود نموذج حضارى واحد، بوصفه النموذج الحاكم أو القائد. وتختلف وسائل نشر هذا النموذج الحاكم بين الأساليب التى تعتمد على القوة الناعمة، وتلك التى تعتمد على القوة الخشنة.

ومركز الاهتمام الغربى بالعالم يتركز أولاً فى المنطقة العربية والإسلامية. وكان هذا هو الموقف العربى التاريخى عبر كل العصور؛ حيث تركز السياسة الغربية على إخضاع المنطقة لعربية والإسلامية للنموذج السياسى الغربى، كخطوة مركزية لتأكيد السيادة الحضارية لعربية على العالم. ولهذا يختلف مدى الشروط الغربية التى توضع على العالم الإسلامى

عن غيره من الحضارات؛ حيث تعمل القوى الغربية على فرض درجة أعلى من الهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية، مقارنة بدول العالم الأخرى.

### الدولة القومية القطرية

قام العرب بتفكيك الدولة العثمانية، وزرع الدولة القومية القطرية مكانها. ولدت كست الخطوة الأساسية الأولى التي لا يمكن أن يتنازل عنها الغرب. فالدولة القومية لقطرية تمثل الركيزة الأساسية لنشر القيم الغربية المركزية، وتحقيق العولمة أو السيادة العربية الحضارية، حيث إن الدولة القومية القطرية هي المستودع الرئيس للفكرة الغربية، وبدون وجودها لا يمكن زرع القيم السياسية الغربية في المنطقة؛ لذا يقف الغرب أمام أى محاولة لاستعادة الدولة الحضارية الإسلامية العابرة للقوميات. فالنموذج الحضارى الإسلامى للدولة الذى يؤسس لوحدة الأمة الإسلامية يمثل خطوة كافية لخروج المنطقة من هيمنة القيم السياسية العربية، وبالتالي الخروج من الهيمنة الغربية.

لهذا تمثل الحركة الإسلامية مشكلة مركزية للدول الغربية؛ حيث إنها تعمل على تحقيق الوحدة السياسية للأمة. وغالب الحركات الإسلامية يتجه نحو الخروج من النموذج القومى القطرى، ليحل محله النموذج العابر للقوميات، والمستند إلى وحدة الحضارة الإسلامية ووحدة الأمة الإسلامية؛ لذا يشجع الغرب أى توجهات إسلامية تميل للأحد بفكرة الدولة القومية القطرية التى تسمى أحياناً بالدولة الحديثة أو الدولة المدنية الحديثة. فكلما عملت الحركة الإسلامية داخل حدود فكرة الدولة القومية القطرية، أصبحت أقرب لتبني القيم السياسية الغربية المركزية. فالنموذج القومى المستند إلى العرق، أى على أساس بيولوجى مادى، يمهد لقبول الأفكار السياسية الغربية المركزية التى استندت أساساً إلى الأساس المادى التى تقوم عليه الحضارة الغربية.

### الحركة الإسلامية القومية

المنابع للرؤى الغربية حول الحركات الإسلامية، يعجد أن الغرب يحاول أحياناً التفرقة بين المعتدل والمتطرف، وهذا هو الاتجاه السائد لدى التيارات الغربية المعدلة. ولكن استيرات اليمينية المتطرفة لا تحاول التفرقة بين الحركات الإسلامية، وتأخذ موقفاً رفضاً لكل الحركات الإسلامية، وهى لا ترفض دور هذه الحركات فى الغرب فقط، بل تعمل



على مع دورها في البلاد العربية والإسلامية؛ لأنها تراها خطراً على هيمنة حضارة الغربية.

ولكن انتيار المعتدل في الغرب، وهو تيار العولمة، أي تيار عولمة القيم الليبرالية الغربية على النظام العالمي وعلى نظام الدول الداخلي، يفرق بين التيارات الإسلامية المختلفة وهو يرى ضمناً، أن بعض فصائل التيار الإسلامي المعتدل يمكن أن يتم التعامل معها، دون أن تصبح تهديداً للعولمة، وسيادة الليبرالية الغربية كنموذج يوحد الأنظمة السياسية حول العالم.

والمدقق في المواقف الغربية من الحركة الإسلامية المعتدلة والسلمية يجد أن الغرب يبحث عن حركة إسلامية قومية، أي حركة تقوم على الانتماء القومي القطري، وتضع الهوية الإسلامية داخل الإطار القومي القطري، بحيث تصبح الهوية الإسلامية حراً من هوية لقومية التي تعبر عنها تلك الحركة، مثلها في ذلك مثل التيارات الغربية المسيحية، والتي تعلق من شأن الهوية المسيحية كمكون مركزي للهوية القطرية.

وتحاول الدول الغربية دفع البديل الإسلامي القومي، حتى يكون بديلاً عن الحركات الإسلامية الحصارية العابرة للقومية؛ حيث ترى الروى الغربية، أن دمج الحركة الإسلامية في الحياة السياسية في الدول العربية والإسلامية يستلزم التزام تلك الحركات بالنموذج القومي القطري، بحيث تصبح جزءاً من الدولة القومية القطرية التي أقامها الاستعمار بعد تفكيك الدولة الإسلامية. فإذا أصبحت حركة ما جزءاً من الدولة القومية القطرية، ونعمل داخل إطار المصالح القطرية فقط، دون أن نعمل من أجل توحيد الأمة الإسلامية سياسياً، عندئذ تصبح تلك الحركة أقرب إلى تقبل التقاليد السياسية الليبرالية الغربية، ما دامت قبلت التقاليد العربية بقبولها نموذج الدولة القومية القطرية. فهذا النموذج يمثل جوهر المشروع العربي السياسي المعاصر.

### الخطاب الإسلامي الليبرالي

نكرر الحديث عن تجديد الخطاب الديني، وتكررت أيضاً دورات الحوار الدسي والحصاري والثقافي، وكلها تدور حول البحث عن خطاب إسلامي جديد. ولا يقصد الغرب من ذلك البحث عن خطاب التجديد الحضاري الإسلامي بالطبع؛ لأن خطب التجديد الحضاري الإسلامي، هو خطاب توحيد الأمة واستعادة نهضتها، وهو أمر لا

يعمل العرب على تحقيقه بالطبع، بل يعمل على عرفته. فلدى الغرب قناعة بأن انهمصة الإسلامية سوف تكون على حساب مركزه العالمى، وقدرته على قيادة العالم، وهذا أمر صحيح؛ لذا يبحث الغرب عن إمكانية بناء خطاب إسلامى جديد يتقبل القيم الليبرالية المركزية. ولا يشترط أن يتقبل المنظومة الليبرالية بالكامل؛ حيث يرى بيار العولة الغربى أهمية وجود قدر من الخصوصية، ولكنه يرى أيضاً أن القيم الليبرالية المركزية أصبحت تمثل القيمة القائدة للعالم، وأنها أفضل نموذج معاصر؛ لذا يحاول الغرب البحث عن خطاب إسلامى ليبرالى، يتقبل القيم الغربية الليبرالية، خاصة حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأقليات والديمقراطية والرأسمالية، بالطبع بالإضافة لمودج الدولة القومية القطرية.

والأمر لا يتعلق بالمعنى اللفظى لتلك الكلمات، فكل حضارة لها نموذج خاص بها يعنى بحقوق الإنسان، وما يتكلم عنه الغرب هو المفهوم الغربى لحقوق الإنسان وعبرها من القيم مركزية. ويتضح من الرؤية الغربية أن قيام خطاب إسلامى ليبرالى يؤدى إلى ترويج القيم الغربية المركزية، فى بيئة لها انتماء دينى قوى؛ مما يعصف بفكرة لارنكز على قيم عالمية يلتزم بها الجميع، وهى بالطبع قيم عربية. وبهذا يتم التوصل لخطاب إسلامى مساند لهيمنة القيم الغربية المركزية، ومساند لقيادة الغرب للعالم.

و يتم ذلك تحت لافتة وجود حضارة إنسانية عامة؛ حيث يسوق العرب فكرة أن كل الحضارات تمثل تكوينات فرعية من حضارة إنسانية عامة، وتلك الحضارة هى التى يعرفها بالقيم الإنسانية، أى المشترك الحضارى الإنسانى العام. ولكن أى مدق فى تلك القيم لإنسانية سيجد أنها القيم الليبرالية الغربية. والمقصود من تلك الفكرة أن يعبد العالم براء حضاراته المختلفة داخل النموذج المعاصر السائد، حتى يصح عصرياً فالمشكلة ليست فى وجود خطاب إسلامى له تميزه، ولكن القضية تكمن فى مدى الرام هذا الخطاب بالقيم الأساسية الليبرالية. فالدول الغربية ترى أن سيادة تلك القيم هى التى تحمى مصالحها.

### المسلم فى الغرب

يمثل التواجد الإسلامى فى الغرب نقطة مهمة فى مشروع العولة فكلما كان المسلم

غربي مثلاً لنموذج إسلامي غربي . أي إسلامي ليبرالي . أمكن تحقيق نموذج الإسلامى العربى على أرض الواقع . ثم إعادة تصديره للعالم العربى والإسلامى ؛ لئلا يعد دمج مسلمين فى المجتمعات الغربية من أهم التحديات التى تواجه الدول الغربية ، فإذا فشل غرب فى تحقيق نموذج الإسلامى الليبرالى فى الغرب ، فإنه لن ينجح فى زرع هذا النموذج فى العالم العربى والإسلامى ؛ لذا يرى تيار العولمة خطراً شديداً يهدد مشروعه سبب التنازل العنصرى القومى المتطرف فى الغرب ، حيث إن هذا التنازل يحاول منع اندماج مسلم فى المجتمع الغربى . ويحاول حومان المسلم من أى شئ ، بمنزلة ، ووضع تحت تنظيم الحاد . حتى تحت أى ملامح إسلامية . وبهذا يمثل التيار اليميني القومى كل محاولات التوصل لنموذج المسلم متعرب ، أو المسلم الليبرالى . فالتيار القومى يريد طرد لأجانب ، خاصة المسلمين . ويريد فرض الهيمنة الغربية على العالم العربى والإسلامى . لقوة العسكرية المباشرة . ولكن تيار العولمة يريد نشر نموذج إسلامى غربى ، أو إسلامى ليبرالى ، من خلال القوة الناعمة ؛ لذا فإن كل ما يقوم به تيار يهدمه التيار الآخر ؛ مما يجعل مشروع العولمة متعثراً ، بجانب تعثر مشروع الهيمنة العسكرية بسبب المقاومة ، خاصة الإسلامية .

### مسجد بلا مثذنة

يمكن أن يكون المسجد بلا مثذنة ، ولكن الدلالة الرمزية لتلك المعركة تكشف الموقف الغربى فى محمله . بل وتكشف الموقف المشترك بين التيار العنصرى القومى المتطرف . وتيار عولمة الليبرالى . فكل التيارات تعمل على تحفير نموذج إسلامى جديد ، لا يمثل محمل لظلمة إسلامية ، بل جزءاً منها . أى أن كل التيارات الغربية تبحث فى النهاية عن إسلامى الجزئى . فيصبح المسجد بلا مثذنة ، ولخدمة مصالح ، أو أغراض ، والحركة الإسلامية بدون هدف توحيد الأمة ، والمشروع الإسلامى بدون الدولة الحضارية لعبارة لقوميات ، وخطاب الإسلامى بدون تطبيق الشريعة الإسلامية . وهكذا يبحث الغرب عن إسلامى حديد ، بالقوة الناعمة أحياناً ، وبالقوة الخشنة أحياناً ، ولكنه من يتوقف عن المحاولة ، حتى يحفظ على سيادته الكونية .

## الخلافة الإسلامية والإسلامى الجديد

ليست معركة واحدة تلك التى تدور بين الهيمنة العربية والحركة الإسلامية، بل معارك متشاككة ومتراطة وفى داخل تلك المعارك مواجعات صمينة، تكشف عن حقيقة المشكلة، وحقيقة الخلاف بين المشروع الإسلامى والمشروع الغربى. وفى قلب المعركة بين العولة كمشروع غربى، والمشروع الحضارى الإسلامى، نجد مسألة الخلافة الإسلامية فى مرمى النيران. فهى الحاضر الغائب فى كل معارك لغرب مع الحركة الإسلامية، وفى كل معارك العلمانية مع المشروع الإسلامى، وأيضاً فى معارك النخب الحاكمة والنخب العلمانية مع الحركة الإسلامية. ويمكن القول بأن الوحدة السياسية الإسلامية تمثل جوهر المعركة؛ لذا يتم حصار الفكرة من كل الأطراف المعادية أو المناوئة للمشروع الإسلامى، حتى تتضاءل مكانة الوحدة السياسية للأمة فى الخطاب الإسلامى، وتراجع كشعار رئيس للحركة الإسلامية.

فشعار الخلافة الإسلامية، والدولة الإسلامية الواحدة، يعبر عن الحلم الذى يراود ملايين الأمة الإسلامية، ويمثل اللافتة التى تجمع كل البلاد العربية والإسلامية معاً، والعنوان الأبرز للتاريخ الناهض للأمة الإسلامية. وهو شعار يملك من القوة ما يجعله شعاراً يجمع الأمة، ويوحد توجهها، ويدفعها لتحقيق وحدتها؛ لذا تم حصار هذا الشعار، والضغط على الحركة الإسلامية حتى تضع الشعار فى موضع ضمنى فى خطابها، بل واعتبر الشعار فى حد ذاته نوعاً من العداوة للدولة القومية القطرية القائمة.

## الغرب وذكريات التاريخ

بالنسبة للدول الغربية تمثل فكرة استعادة الدولة الإسلامية الموحدة، مشروعاً لبناء كيان دولة عظمى. وهو ما يعنى ضمناً تحدى الدول لغربية وأمريكا، بوصفها القوى العظمى فى عالم اليوم. ولا يمكن أن يستمر العرب فى نفوسه على مختلف دول العجم، إدام بناء دولة الموحدة الإسلامية والتى سوف تقع على حدود الجنوبية للغرب، وتفصل العرب عن بقية دول العالم، ونخل منطقة قلب العالم. فإذا قامت دولة للموحدة الإسلامية، لن يستمر

لغرب كقوة عظمى . ولأهم من ذلك ، أن دور الحضارة العربية بوصفها الحضارة المتقدمة والمهيمنة على العالم سوف ينتهى .

إن حدم العوبة ، وهو حدم هيمنة الليبرالية الغربية على العالم ، سوف ينتهى إذا قامت دولة إسلامية موحدة ؛ لأنها سوف تجعل الحضارة الإسلامية مهيمنة على جبر ، مهم من لعالم ، وبهذا تقوم حضارة أخرى تنافس الحضارة العربية ، وتقف كحائط صد يمنع هيمنة حضارة العربية على العالم .

وحسم دولة الوحدة الإسلامية يعيد للغرب تربيخه مع الدولة الإسلامية فى مراحلها المختلفة . فلم يستطع الغرب تحقيق هيمنته وسيادته العالمية ، إلا بسقوط دوله الخلافة الإسلامية التى مثلت آخر نحد حضارى عالمى للدول الغربية . وقد تمكن العرب بعد نفيت لدولة العثمانية من السيطرة على المنطقة العربية والإسلامية ، وبعدها تمكن من السيطرة على العالم . فمن يحتل قلب العالم ، يستطيع أن يحكم العالم ، وقلب العالم هو المنطقة العربية والإسلامية جغرافياً ، وهو أيضاً قلب العالم حضارياً . وتلك واحدة من تجليات أمة لوسط ، فهى تمثل قلب العالم ، وتمثل وسطه ، وهى لمنطقة لى تحقق فيها لقوى الاستعمارية هيمنتها وسيادتها ، وهى أيضاً المنطقة التى تسقط فيها القوى الاستعمارية ، وتهزم .

وعندما يتحرر قلب العالم ووسطه ، وتحرر أمة الوسط وتنسى وحدتها وحضارتها ، يتحرر العالم . فدولة الحضارة الإسلامية تحرر العالم ، ودولة الحضارة الغربية تستعمر لعالم . تلك هى المقابلة والمفارقة ، التى تجعل الحرب الحمية على فكرة الدولة الإسلامية هى جوهر المعركة الراهنة ، وجوهر معارك المستقبل .

لدا عمل الغرب على تسكين الحركة الإسلامية داخل حدودها ، وواجهها بمختلف لأشكال ، وحاول حصار فكر نها . فالدول الغربية بتر وح موقفها بين العداء للحركة الإسلامية ، أو حصارها فى نطاق قطرى . ومن هنا تأنى فكرة دمج الحركة الإسلامية فى لعملية السياسية ، والمقصود منها جعل الحركة الإسلامية جزءاً من التيارات السياسية متنافسة داخل إطار الدولة القومية القطرية ، والتأكد من التزام الحركة الإسلامية بشروط لعمل داخل الدولة القطرية .

## إسرائيل والوحدة الإسلامية

أما المشروع العرسي الصهيوني في المنطقة، الذي يهدف لبدء دولة احتلال إسرائيلي في فلسطين، فلم يكن إلا مشروعاً لمنع وحدة الأمة الإسلامية، وتمتيتها إلى دول قطرية ودولة الاحتلال الإسرائيلي رُفعت في المنطقة لمنع قيام دولة الوحدة الإسلامية. أكثر من أي هدف آخر. وفي المقابل فإن قيام دولة لوحده الإسلامية ينهي المشروع الصهيوني، وينهى دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي سوف تصبح دولة محتلة لجزء من أرض دولة الوحدة الإسلامية. وسوف تصبح نقطة عدوانية داخل محيط واسع، وهو دولة الوحدة الإسلامية، ولن تستطيع البقاء أو حماية مشروعها العدواني.

لذا يصبح بقاء الكيان الصهيوني مهماً لحماية المشروع الغربي، وحماية الهيمنة الغربية على المنطقة، كما يصبح ضرورياً لمنع قيام دولة الوحدة الإسلامية، وعليه يصبح قيام تلك الدولة هو نهاية هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني.

## الدولة القطرية وتلك الإسلامية

لم يكن أمراً عسيراً ذلك الذي تحقق بترك الاستعمار للدولة التي بناها في بلادنا، بل كان ذلك هو ذروة انتصار الاستعمار الغربي. فما سمي بعصر الاستقلال، لم يكن استقلالاً، ولكنه كان في الواقع تأييد لحالة الاستعمار. فقد سيطر الاستعمار الغربي على معظم دول المنطقة العربية والإسلامية، وقام بتفتيت دولة الخلافة، وأقام دول قطرية يحكمها في تلك البلاد، وبهذا أصبح لدينا دولة قومية قطرية بناها الاستعمار. وعندما بدأت حركة التحرر الوطني في منتصف القرن العشرين، وتم طرد قوات الاحتلال، بقيت الدولة القومية القطرية التي صنعها الاستعمار. وتحول الحكم فيها من المحتل الغربي إلى القيادات المحلية، وبدا ذلك وكأنه نوع من الاستقلال، وفرحت به الشعوب، ولكن الحقيقة كانت على خلاف ذلك، فقد ترك الاستعمار دولته القومية القطرية، وسلمها إلى قيادات محلية، فاستمر مشروع الاستعمار بأيدي محلية، وتم تكريس وجود الدولة القومية القطرية التي تنهى كل أحلام بناء دولة الوحدة الإسلامية، وأصبحت تلك الدولة هي عنوان الاستقلال، وهو استقلال مزيف. فهو استقلال من الحاكم الأجنبي، ولكنه خضوع لنموذج أجنبي للدولة وعندما عمرت مشاعر الاستقلال الشعوب المحررة من الاحتلال العسكري، تم تمرير

لاحتلال الأخطر، وهو احتلال الدولة القومية القطرية الغربية للبلاد العربية والإسلامية،  
تصبح هذه الدولة هي التي تمنع قيام الوحدة الإسلامية، وهي التي تحمي المصالح الغربية  
في المنطقة.

فلست دولة النكيان الصهيوني وحدها هي التي تحمي المصالح الغربية وتمنع وحدة  
الأمة، بل إن نموذج الدولة القومية القطرية يحمي أيضاً المصالح الغربية، ويمنع قيام  
وحدة الإسلامية، ويجعل الحكام المحليين حراساً لمشروع الهيمنة الغربية، ويقوم حاجراً  
بمسألة الأمة الإسلامية والقوى الغربية، متمثلاً في نوع جديد من الاستعمار المحلي فالنخب  
حاكمة هي نخب محلية، ولكنها تحكم من خلال نموذج دولة استعماري، وضع حتى  
يستمر إرادة الأمة ويفرض عليها الهيمنة الغربية

فجوهر المشروع الغربي السياسي يتمثل في الدولة القومية القطرية، باعتبارها حملة  
لفكرة العربية الأساسية التي تجعلها تابعة للمشروع العربي الحضاري؛ لذا يصبح بقاء  
دولة القومية لقطريه في البلاد العربية والإسلامية كافياً لبقاء الهيمنة الغربية على المنطقة،  
كما يصبح بقاء دولة الوحدة الإسلامية كافياً لنهاية الهيمنة الغربية على المنطقة.

### نخبة الدولة القطرية

بات واضحاً موقف النخب الحاكمة من الحركة الإسلامية، فهي ترى أن تلك الحركات  
تجاوز حدود الدولة وفكرتها، وتتجاوز حدود القومية والقطرية؛ لذا تتجه النخب  
حاكمة لنس حرب على الحركة الإسلامية، أو إلى حصار الحركة الإسلامية داخل إطار  
عمل السياسي القومي القطري. وإذا تابعنا موقف النخب الحاكمة في البلاد العربية  
إسلامية، سنجد أنها تحاول منع أي ترابط للحركة الإسلامية عابر للقومية، وتمنع أي  
تصانيم عابر للقومية، كما تمنع أي نوع من التضامن العابر للقومية. فكلما استطاعت  
حركة الإسلامية تقوية وحدة الأمة، أصبحت قادرة على تحويل حلم دولة الوحدة  
إسلامية إلى حقيقة، بل أصبح مجرد الحديث عن الوحدة الإسلامية كافياً لدخول الحركة  
إسلامية في مواجهة مع النظم الحاكمة.

فلقد تحولت النخب الحاكمة إلى جزء لا يتجزأ من فكرة الدولة التي تحكمها، وبغض  
نظر عن طبيعة النخب الحاكمة وأدائها، فقد أصبحت ابنة للفكرة القومية القطرية، وارتبط

مصيرها ، ويقفؤها ببقاء الفكرة القومية العظيمة . وأصبحت تلك النخب تحارب معركة الدول العربية نيابة عنها . ونعمل على منع قيام الوحدة الإسلامية ، لد يمكن اعتبار النخب الحاكمة بمثابة استعمار محلي ، أو اعتبارها وكيلًا عن الاستعمار العربي ؛ لأنها أصبحت حائط لصد لأول أمام مشروع بناء الدولة الإسلامية الموحدة .

### نخب ضد الوحدة الإسلامية

كل خطاب النخبة العلمانية الموجه للحركة الإسلامية ، يحاول حصار فكرة الوحدة الإسلامية ، أو الجانب العالمى من المشروع الإسلامى ، وكل الهجوم ينصب على أهمية المشروع الإسلامى ، وأهمية الحركة الإسلامية . ولهذا تقوم وسائل الإعلام بحصار تلك الفكرة ، ومحاولة تصويرها وكأنها خروج على الانتماء الوطنى ، واعتبار الحركة الإسلامية متجاوزة للانتماء الوطنى ، ولها انتماء آخر . وتستمر تلك المعركة لعقود طويلة ، وهى تحاول فرض الوطنية بالمعنى القومى القطرى على خطاب الحركة الإسلامية ، حتى يتضاءل الوزن النسبى لشعار الوحدة الإسلامية ، ويتحول الخطاب السياسى للحركة الإسلامية إلى الإطار الوطنى الضيق .

ومرة أخرى يتأكد أن فكرة دمج الحركة الإسلامية فى الحياة السياسية ، تعنى أن الحركة الإسلامية يمكن دمجه بعد تخييرها عن فكرة الوحدة الإسلامية ، أو البعد العالمى من مشروعها . وبهذا يتم الضغط على الحركة الإسلامية لتتحول إلى حركة إسلامية وطنية ، تقوم داخل إطار قومية قطرية محددة . وتتوقف كل أهدافها وغاياتها على لنطاق القومى القطرى . ويتم عملية متصلة لعزل الحركة الإسلامية عن فكرة الوحدة الإسلامية وشعار الخلافة الإسلامية ، ويصبح تبنى الحركة الإسلامية لفكرة الخلافة كافيًا لإعلان الحرب على الحركة الإسلامية . وكان الجزرة التى تقدم للحركة الإسلامية ، هى التخلي عن فكرة الوحدة الإسلامية ، والعصا هى الحصار والضربات الأمنية ، وتحويل المواجهة معها إلى حرب دولية . وهو ما يتأكد من احساسية الشديدة تجاه وجود أى كيان دولى للحركة الإسلامية ، لدرجة تجعل الحركة الإسلامية نفسها غير قادرة على العمل على مستوى دولى ، رغم أن مشروعها فى النهاية عالمى ، لأنه مشروع ساء دولة عالمية تمثل كل الأمة الإسلامية



كان من نتيجة ذلك الحصار الشديد لفكرة دولة الوحدة الإسلامية، هو ظهور من يحاول تننى المشروع الإسلامى بدون فكرة دولة الخلافة الإسلامية، أو الدولة الإسلامية. لأن شعور الدولة الإسلامية نفسه يحوى صمد معنى الدولة الإسلامية الواحدة، أى دولة الخلافة الإسلامية. ولهذا ظهر فى الساحة الإسلامية توجهات أو كيانات تحمل المشروع الإسلامى مجرداً من مشروع دولة الوحدة الإسلامية، ومثل هذا النجاح لأهم للدول الغربية، ولعملية حصار الحركة الإسلامية. فقد بدأت رحلة تصنيع حركة إسلامية قومية قطرية، تحوى بداخلها بدور المشروع الغربى، من خلال توجهها القومى القطرى، حتى تصبح مؤهلة للقيام بدور المستعمر المحلى، أو وكيل الغرب، ويتم تسليمها الدول القومية لقطرية التى أقامها الاستعمار وحكمتها نخب محلية استبدت وفسدت، وأصبح المطلوب غريباً هو التوصل لنخب جديدة تتولى قيادة الدولة القومية القطرية، وتحفظ عيها، وتمنع قيام أى شكل من أشكال الوحدة الإسلامية، وتمنع بالتالى قيام دولة الوحدة الإسلامية.

#### الإسلامى الجديد

فالعرب يبحث عن إسلامى يحمى الدولة القومية القطرية، ويمنع قيام دولة الوحدة الإسلامية، وهو إسلامى جديد، إسلامى مصنع، فى زمن تصنيع البشر. وذلك سوف يكون الانتصار الأكبر للغرب، عندما يتوصل إلى صيغة إسلامية يدعمها، تقوم على منع أى محاولة لقيام دولة الوحدة الإسلامية، وفى نفس الوقت يظل لها عنوان إسلامى؛ مما يجعلها أكثر شعبية من النخب الحاكمة، ويوفر لها دعماً شعبياً، يعضد مكانتها فى الحكم. ويصبح الإسلامى هو حامى حمى الدولة القومية القطرية، بعد أن تنازل عن حلم الوحدة الإسلامية.

ودولة الوحدة الإسلامية، ليست فقط حمداً، بل هى تمثل عنواناً للوحدة السياسية للأمة. وهى بهذا أول طريق نهضتها؛ لأنها أمة تتحقق قوتها فى وحدتها، وبها تستطيع «يهوص». والاستغناء عن هدف وحدة الأمة، هو استغناء عن هدف النهضة، وبهذا نجد «مما إسلامياً جديداً، يحمى المشروع العربى فى المنطقة، ويمنع قيام دولة الوحدة الإسلامية، ويحول المشروع الإسلامى إلى مشروع قومى قطرى، يستند إلى القومية

و لعصية ، مثله فى ذلك مثل المدينى الحديد الذى يتم تصنيعه حماية من لاحتلال الإسرائيلى .

ولكن أى إسلامى هذا؟! إسلامى بدون دولة إسلامية ، ومشروع إسلامى بدون خلافة إسلامية ، تلك هى المسألة ، وجوهر الصراع مع الحضرة الغربية المهيمنة وهى معركة يتحقق فيها النصر للغرب ، عندما يتم حصار المشروع الإسلامى داخل القومية القطرية ، ويتحقق فيها النصر للمشروع الإسلامى عندما يحرق من حصار القومية القطرية ، ويعلن حلم أمنه ، الممثل فى استعادة دولة الوحدة الإسلامية .

(5)

### مطلوب غربياً.. إسلامى نصف الوقت

بات واضحاً أن الحركة الإسلامية أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهره ، وحقيقة اجتماعية لا يمكن تجاهلها ؛ لقد أصبح المطلوب احترامها أو استقطبها ، ولعمل على إعادة تشكيل برنامجها السياسى فالحركة الإصلاحية الإسلامية ، بما توفر لها من تأييد شعبى واسع ، أصبحت حراً محورياً من تركيبة المجتمعات العربية والإسلامية ، وأصبحت شعبيتها تتعمق مع مرور الوقت ، وترايد فى بعض المراحل ، مما جعل فكرة التحلص منها غير عملية . وهو ما جعل العرب يفكر فى كيفية التعامل مع الحركة الإصلاحية الإسلامية ، وتوجهت مراكز الأبحاث الغربية إلى دراسة تلك الحركة بصورة مكثفة . وفى نفس الوقت ، بدأت النخب الثقافية العلمانية فى البلاد العربية والإسلامية تترك أد استئصال الحركة الإصلاحية الإسلامية غير ممكن ، والتعامل معها أصبح واقعاً لا مفر منه . أما أنظمة الحكم ، فرغم إدراكها لاستحالة التحلص من الحركة الإسلامية ، فإنها لم تلتنعش هواجس الخوف منها ؛ لأنها يمكن أن تكون سديلاً عنها فى المستقبل .

والدول الغربية لها موقف مختلف عن الأنظمة الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية ، فالأخيرة تريد الصفء فى الحكم أى ثمن ، ولكن الدول الغربية يمكنها التعامل مع خب حكمة جديدة ، إذا ضمنت حمايه مصالحها ؛ لذا بدأ التفكير فى الصيغة التى تحقق مصالح لعربية إذا وصلت حركة إسلامية للحكم ، وبدء التفكير فى نوعيه الحركة الإسلامية التى لا يمثل وصولها للحكم خطراً على المصالح العربية فى المنطقة ففتح باب الجدد حول ما

سمى بالإسلامى المعتدل، أى الإسلامى المعتدل من وجهة النظر الغربية، وليس من وجهة نظر الشعوب العربية والإسلامية. وفى طريق البحث عن الإسلامى المعتدل غربياً، بدأت تتشكل ملامح الحركة الإسلامية المقبولة غربياً، والتي يمكن أن تمثل نموذجاً يتم تسويقه للحركات الإسلامية الأخرى، كنموذج يتم دعمه غربياً؛ مما يعنى أن من يتبنّاها يمكن أن يجد دعماً غربياً، أو على الأقل لا يجد معارضة غربية لوصوله للحكم.

ولكن الأمر لم يتعلق فقط بالمصالح الغربية، فليس المطلوب فقط من الحركة الإسلامية أن تحمى بعض المصالح الغربية فى المنطقة، مثل المصالح الاقتصادية والتجارية، وليس المطلوب فقط قبول وجود دولة الاحتلال الإسرائيلى، بل اتضح أن المطلوب أيضاً تبني رؤية تتفق نسبياً مع التصور السياسى الغربى، فالأمر لا يتعلق بسلوك الحركة الإسلامية تجاه الغرب فقط، بل يتعلق أيضاً برويتها وسياساتها الداخلية والخارجية. فمصالح الغرب ليست فى احتياجاته الاقتصادية والتجارية فقط، ولكن مصالح الغرب تتعلق أيضاً بنشر رؤية سياسية بعينها وتعميمها فى مختلف دول العالم. فلدى الغرب معيار ونموذج سياسى، يريد تعميمه على مختلف دول العالم، ثم يمكن لكل طرف أن يتميز داخل هذا نموذج المعد سلفاً.

لذا تحاول الجهات الغربية معرفة موقف الحركة الإسلامية من عدة قضايا رئيسة، مثل المرأة والأقليات وحقوق الإنسان، وحرية تغيير الدين، والموقف من اتباع العقائد غير السماوية، وغيره من القضايا. وتعتبر تلك القضايا مؤشراً على بنية التصور السياسى للحركة الإسلامية، وعليه يتم قياس موضع الحركة الإسلامية من النموذج السياسى الغربى ضففاً لتلك المعايير. ويتحدد طبقاً لذلك مدى تعارض الحركة الإسلامية مع المعيار الغربى نسبياً إلى، بوصفه المعيار الذى يتم فرضه عالمياً. نظراً لوجود تعارض حضارى بين المنظومة الحضارية الإسلامية والمنظومة الحضارية الغربية أصبح الحل فى التفرقة بين المعايير الحاكمة سمجعال السياسى، وتلك التى تحكم المجال الاجتماعى والثقافى. وبدأ الترويج لفكرة خصوصية المجال السياسى، وأنه يخضع لمعايير عالمية يتفق فيها جميع البشر. وكأن هناك حاجات أساسية لدى كل البشر، وتلك الحاجات تحتاج لتصميم النظام السياسى طبقاً لتقواعد عالمية متفق عليها، وهى فى الواقع القواعد التى أسستها الحضارة الغربية، أى قواعد الليبرالية السياسية الغربية.

## قليل من العلمانية يصلح السياسة

والمتنوع لتحولات تلك الفكرة التي تؤسس لما سمي بدمج الحركة الإسلامية في المجال السياسي المعاصر، يرى أن مدخلها يبدأ من فكرة العلمانية الجزئية. والعلمانية كمنظومة فكرية تقوم على استبعاد دور الدين من المجال العام، وحصره في المجال الفردي والخاص. ولكن العلمانية طبقت بأكثر من تصور، فكانت العلمانية الجزئية تستبعد الدين من المجال العام ومن الدستور والقانون والنظام السياسي والدولة، وتترك مساحة لدور الدين في الحياة الاجتماعية والفردية الخاصة. ولكن بجانب العلمانية الجزئية ظهرت العلمانية الشاملة التي حاربت دور الدين حتى في المجال الاجتماعي والفردي، وبالتالي أدت إلى عياب شبه كامل للدين، وهو ما حدث في معظم الدول الأوروبية، ولكن العلمانية الجزئية سمحت باستمرار وجود الدين في حياة الأفراد، بل وسمحت أيضاً بتأثير الدين على السياسة، بحكم تأثيره على الأفراد، كما يحدث في أمريكا.

وعليه تصبح العلمانية الجزئية هي الحل، فهي وسيلة لباء النظام السياسي طبقاً لتقاليد النموذج السياسي الغربي، وتسمح بتطبيق الليبرالية الديمقراطية، وحماية نموذج الدولة الصومالية القطرية دون معاداة الدين، ودون حصار لدور الدين في الحياة الاجتماعية والفرديه. وهذا النموذج العلماني الجزئي يمكن تطويره، لتصبح حامياً للدين ولممارسة العقائد الدينية، وحامياً لحرية العبادة والاعتقاد، طبقاً لقواعد الحرية الفردية الليبرالية. كما يمكن للنموذج العلماني الجزئي أن يراعى بعض القواعد الدينية عند وضع القوانين، خاصة إذا كانت تمس حياة الفرد، وتعس دينه واعتقاده. وبهذا لا تكون العلمانية احرثية في حرب مع الدين، بل يحدث تقسيم نفوذ بين العلمانية والإسلامية، فتصبح العلمانية حاضرة في السياسة، والإسلامية حاضرة في المجال الاجتماعي والثقافي والفردي.

والعلمانية الجزئية لا تتعارض مع كون الدين مكوناً للهوية، ولا تعترض على أن يكون الدين مؤثراً على مصادر التشريع، فالدين يمكن أن يقوم بدور من خلال تأثيره على الأفراد؛ مما يجعله مؤثراً على الرأي العام. وهو ما يفتح الطريق أمام دور معقول للدين، فيتم تجنب الصدام بين العلمانية والإسلامية.

حتى يتم إقناع الحركة الإسلامية بالعلمانية الجزئية، يتم تسويقها بصور مختلفة. فهي مرات تسوق بوصفها نوعاً من الإجراءات والأدوات الهادفة للتمييز بين العمل السياسي والعمل الديني، ومرات تسوق بوصفها معايير دولية ضرورية للنظام السياسي الناجح. ولكنها في أغلب المرات تسوق بوصفها نظريته الوحيدة لتحقيق المساواة بين الناس جميعاً؛ مما يعني أن أى منظومة أخرى، ومنها المنظومة الإسلامية، لن تحقق المساواة بين الجميع، بقدر ما يمكن تحقيق تلك المساواة من خلال المعايير السياسية الليبرالية.

وهنا يأتي دور الموائيق الدولية التي عملت الدول الغربية على جعلها دستوراً دولياً عبر لعقود الماضية. فتلك الموائيق أصبحت تمثل الإطار الحاكم لأى نظام سياسى، رغم أن توقيع يؤكد على أن كل حلفاء الغرب من لنخب الحاكمة يخالفون تلك الموائيق، ولكن أى نظام حكم يأتي بغير رغبة الغرب سوف يتم ابتزازه بتلك الموائيق الدولية، فإذا رفض خضوع لها، سيصبح نظاماً مارقاً.

وضمناً نجد أن الغرب يحاول وضع قواعد محددة للشرعية الدولية، وهى شرعية غربية فى الواقع. بحيث يصبح أى نظام حكم خاضعاً لتلك الشرعية الغربية. ويصبح من نصعب أن تصل للحكم قوى سياسية لا تحظى بالقبول الدولى، أى الغربى. كما أن الدول الغربية هى السند الرئيس للنخب الحاكمة المعادية للحركة الإسلامية، وبالتالي فهى قادرة على تعضيد تلك النخب لمنع الحركة الإسلامية من الوصول إلى الحكم.

فالدول الغربية تملك العصا، والمتمثلة فى الحصار والتحالف مع الاستبداد المحلى، وتلك أيضاً الجزرة، وهى السماح للحركة الإسلامية بالوصول للحكم، ولكن ثمن الجزرة من أثمان أخرى، هو القبول بالعلمانية الجزئية.

### والإسلامية الجزئية تكملها

وفكرة العلمانية الجزئية تسمح بتسويق فكرة الإسلامية الجزئية، حيث يتم الترويج لفكرة أن المرجعية الإسلامية هى مرجعية أخلاقية عامة، وهى مخزن للقيم وعليه تصبح "فكره الإسلامية هى مصدر الأخلاق والقيم، وتصبح العلمانية الحزبية هى مصدر قواعد

العمل السياسى ، أى مصدر الدستور . وتصبح الإسلامية الحزبية وسيلة لنشر الأخلاق الإسلامية فى المجتمع وفى حياة الفرد . كما تصبح وسيلة لشر الأخلاق الإسلامية فى المجال السياسى والاقتصادى ؛ حيث تتحول الفكرة الإسلامية إلى نموذج أخلاقى . يتم دعم الحياة العامة به ، وبصورة تجعل تلك الحياة مضطرة أخلاقياً بالإسلامية الحزبية ، ومنضبطة قانونياً بالعلمانية الحزبية .

وبهذا يتم تقسيم الأدوار بين العلمانية الحزبية والإسلامية الحزبية ، ويمكن بعد ذلك الحديث عن أهمية التكامل بين العلمانية الحزبية والإسلامية الحزبية ، حيث تهيمن كل فكرة على مجال . ويحدث تكامل بينهما ، على أساس أن العلمانية الحزبية هى نظام سياسى ، والإسلامية الحزبية هى نظام اعتقادى وأخلاقى وقيمى . ويسمى الترويج لفكرة دمج العلمانية الحزبية فى المشروع الإسلامى ، بوصفها النموذج السياسى الحديث ، والذي يحقق المعاصرة والحداثة السياسية ، ويناسب نموذج اندولة لقومية القطرية القائم ، ويحظى بدعم عربى .

### إسلامى نصف الوقت

لقد أصبح مطلوباً على المستوى الدولى ، لشغل وظيفة الحاكم فى أى دولة عربية أو إسلامية ، إسلامى جزئياً وعلمانى جزئياً ، ويحظى بدعم شعبى ، ويتوافق مع معايير العربية السياسية ، ويمثل نموذجاً جيداً للديمقراطية وعدم الفساد ، فيصبح بدلاً معقولاً للنظمية الفاسدة المستبدة الفاقدة لأى تأييد شعبى . ومطلوب من الإسلامى الحزبى ، أن يكون علمانياً لنصف الوقت ، وإسلامياً لنصف الوقت ، فيسّر المطلوب منه أن يكون علمانياً لكل الوقت ؛ لأنه سوف يفقد شعبيته ، ونحوّل إلى مسبد حر ، فيصبح فاسداً ولكن المطلوب منه أن يكون علمانياً فى السياسة ، وفيما بعد السياسة يمكنه أن يكون إسلامياً كما شاء .

وترى العديد من الدوائر الغربية أن ذلك النموذج تحقق فى حرب العدالة والتنمية التركى . ولهذا يروج للحزب بوصفه ممثلاً للمواصفات المطلوبة فى الإسلامى الحزبى . فمن يقبل بهذا النموذج يمكنه التفاوض على الوظيفة ، وشروط معرية . فالمعروض هو مقعد السلطة ، فى بلاد تعرف نماذج نادرة للاستبداد وقد يكون من خبر تغيير الاستبداد بالديمقراطية ، وتغيير الفساد بالشفافية ، حتى وإن لم يتم تغيير العلمانية بالإسلامية ، فلكل صفقة ثمنها

لدا يمثل حرب العدالة والتنمية التركي التجربة الحرجة، فقد يكون حزباً اشترى  
 لعلمانيه الحزبية مؤقّتاً، ليحصل على التأيد الغربي، ويؤسس لنظام ديمقراطي وشفاف،  
 ولكنه لم يتنزل بعد عن مشروعه الإسلامى، وجعله مشروعاً مؤجّلاً، يتم الاقتراب منه  
 تدريجياً، وسوف يرفض الغرب ذلك ويحاول منعه. وقد يكون الحزب قد استقر على ما  
 هو ممكن ومتاح، وأصبح أول وربما آخر حزب علمانى جزئى له جذور إسلامية يصل  
 بحكمه. فإن لم تؤد محاولة استغلال الفرصة المتاحة إلى اختراق المشروع الإسلامى  
 بحصار المحيط به، فسوف تصبح مجرد تنازل عن المشروع. فهى صفقة مع الغرب،  
 ونتائجها سوف تحدد ما الذى تم بيعه فى تلك الصفقة.

(٦)

### منتج إسلامى.. طبقاً للمواصفات الغربية

تستخدم المواصفات القياسية لتحديد شروط المنتجات والسلع، طبقاً للشروط الصحية  
 وبيئية. وعندما تطلب الدول الغربية منتجات من دول العالم، تطلبها طبقاً للمواصفات  
 تقبسية العربية. فكل دولة تحدد المواصفات اللازم توفرها فى السلع، حتى يسمح لها  
 بدخول البلاد. وهو أمر مفهوم؛ حيث إن تلك السلع سوف تستهلك داخل الدولة، طبقاً  
 معييرها الصحية والبيئية ومعايير استهلاك الطاقة، وغيرها. فكل دولة من حقها أن  
 تستورد ما تريد، ولكن يلاحظ أحياناً تطور المعايير القياسية لمجالات خارج مواصفات  
 المنتج نفسه، فيوضع شرط مثلاً ألا تكون السلعة قد اشترك فى إنتاجها أطفال، لمحاربة  
 عمالة الطفل. ويفهم من ذلك، أن الدولة المستوردة لا تريد أن تكون شريكة فى استغلال  
 الأطفال، أو شريكة فى منتج انطوت عملية تصنيعه على جريمة. وشروط السلع المستوردة  
 فى نهاية تخضع لمعايير المشتري، فعرض المواصفات يأتى من قبل المشتري الذى يحدد  
 السعة التى يريد أن يدفع ثمنها.

يكس الأمر تطور إلى ما هو أكثر من هذا؛ حيث ظهرت المواصفات القياسية لطريقة  
 إنتاج سلعة، وليس فقط المواصفات القياسية لجودة السلعة نفسها. وظهرت شهادات  
 الجودة التى تمنح لشركات التى تستخدم أساليب إدارية محددة، فأصبحنا بصدد تنظيم  
 الإدارات نفسها؛ حيث يتم استيراد السلع من الشركات التى تتبع غطاءً إدارياً معتمداً من

مؤسسات الحدود الغربية. وهو أمر غير مبرر، لأن الأهم هو مواصفات المنتج، وليس الطريقة الإدارية منبعا داخل المؤسسة. وهنا قيل إن المنتج الذى يخرج من عملية إدارية جيدة هو منتج جيد. وأصبحت العملية الإدارية جزءاً من مواصفات المنتج. ومعنى ذلك، أن أى محاولة للتطوير فى العملية الإدارية والإحرائية يجب أن تلزم بالسمط الإدارى الغربى، ولا توجد مساحة للتطوير والابتكار خارج ما هو معتمد من لعالم العربى

ولقد دار بين اليابان وأمريكا حذل حول الأنظمة الإدارية للشركات اليابانية، فى تسعينيات القرن العشرين، وإبان الصعود القوى للاقتصاد اليابانى. فأرادت أمريكا من اليابان أن تلزم بنظم الإدارة الغربية، ولكن الشركات اليابانية رفضت. لأن نظمها الإدارية أدت إلى إنتاجية أعلى من الإنتاجية فى الشركات الأمريكية. ولكن أمريكا أرادت أن تلزم اليابان بمعاييرها، ولم تقبل أن يكون لليابان عظم إدارى الشركاتها يحنلف عن النمط الإدارى الأمريكى. ولكن الشركات اليابانية لم تخضع لتلك الشروط؛ لأنها تعرف أن جزءاً من تميزها ونموها يرتبط بتميز عظم شركاتها عن الشركات الغربية، وغير عظم. لعلاقة بين العامل والشركة، عن نظيره فى الغرب.

ثلث المعركة الرمزية لها دلالة مهمة، فانمو الاقتصادى فى اليابان، لم يكن تقليداً للعرب، بل كان نتاج الابتكار اليابانى. فالمقلد لا يحقق طفرة، وبالتالي لا يحقق نهضة، ولكن المجدد هو الذى يحقق الطفرة ويحقق النهضة؛ لذا حاولت اليابان ومعها سمور الأسوية المحافظة على قدرنها على التجديد داخل إطار تميزها الحضارى، حتى تحقق نظورها وبهضمتها. فأصبحت تمثل خطراً من نوع خاص، وهو حطر النمو بدون اتباع المعايير الغربية، والذى يؤدى إلى تحقيق التقدم بمعايير مختلفة، ومن خلال ابتكار أنمط حضارية خاصة، فيتحول النمو الاقتصادى إلى تنفس حضارى يتجاوز حدود التنافس الاقتصادى.

لقد ظهر حلياً أن الدول العربية تريد تسويق عظمها الحضارى فى مختلف جوب الحياة، من خلال فرض مواصفات قياسية عملية، تبدء من مواصفات المنتج، ثم نصل إلى مواصفات الإدارة، وبعده نصل لمواصفات النظام السياسى، ثم نصل إلى مواصفات النظام الاجتماعى. وتتم عملية توحيد قياسى لنمط الحياة بشكل عام، ويعاد إنتاج الحضارة



العربية داخل الحصارات الأخرى، وإن كان بخصوصية تميز كل حالة من حالات إعادة إنتاج الحضارة الغربية، حسب الحضارة التي تتم فيها عملية إعادة الإنتاج.

### هو خطر أخضر

ولكن تلك العملية اصطدمت بالمنطقة الإسلامية التي شكلت الحالة الأصعب، والتي ترفض عملية التمييز الغربي. فهي حضارة عريقة تاريخياً، وهي تقع في قلب العالم، وعلى حدود الغرب الجنوبية. والأهم من ذلك، أن الحضارة الإسلامية مثلت بديلاً حضارياً عن الحضارة الغربية، ومقابلاً يتحدى مقولات الغرب الأساسية؛ لذا لم يعتبر الغرب عبر تاريخه، حضارة جنوب شرق آسيا والصين حضارة منافسة له، ولكنه اعتبر حضارة الإسلامية حضارة منافسة له لذا أراد الغرب فرض معايير أكثر على المنطقة العربية الإسلامية، ولم تعد القضية تتعلق فقط بجودة المنتج، ولا بالنظام الإداري، بل حدث تبدل إلى مختلف مناطق النظام العام، بدأ بالمنطقة السياسية حتى المنطقة الاجتماعية؛ لذا شهدنا محاولات للتوحيد القياسي لمختلف جوانب الحياة في بلادنا العربية والإسلامية، تبدأ من النظام السياسي، وتصل إلى قوانين الطفل والأسرة والمرأة، وغيرها.

هو خطر أخضر إذن؛ لأنه يمثل حضارة لها قدرة على التأثير العالمي، وهي حضارة لا ترتبط بعرق محدد، مثل حضارات آسيا، بل هي حضارة عالمية عابرة للقوميات، وفي شمالها حضارة قومية بامتياز، وهي حضارة الرجل الأبيض الذي يرى أنه متفوق بحكم طبيعته البيولوجية. فالحضارة الغربية، حضارة قومية خالصة، وتريد أن تهيمن على العالم، وفي مقابلها الحضارة الإسلامية العابرة للقومية، والتي تقبل دخول أي قومية به خديها، وتعتبر نفسها صاحبة رسالة عالمية، ومن هنا يحدث الصدام المتكرر عبر التاريخ.

ولأن الغرب أراد نشر نموذج من خلال عملية التوحيد القياسي؛ لذا أصبح يعتبر المنطقة الإسلامية بمثابة التحدي الأكبر له. فهي منطقة ترفض عملية التوحيد القياسي، ولها تميزها الحضاري الواضح، وتستند في تميزها الحضاري إلى النص الديني المقدس الذي يحدد ثوابتها الحضارية، ويجعلها غير قابلة للاختراق أو التبديل أو التغيير.

### التوحيد القياسي الشامل

واجه الغرب التحدي الأخضر بمحاولة تحقيق توحيد قياسي للنظام العدم في ابلاد العربية والإسلامية، بصورة شاملة؛ لذا نجد الشروط الغرسة على الدول العربية والإسلامية أكبر من الشروط الغربية على الدول الأسوية.

وحتى ينجح المشروع الغربي استعمرت المنطقة أولاً، ثم تم تقسيمها، ثم سلمت لمحب  
تحتفظ على ذلك التقسيم. ووضعت المنطقة داخل إطار سياسي نابع من نموذج الدولة  
القومية القطرية الغربي، حتى لا تستطيع تحقيق وحدتها، وتظل الدول القائمة وسيلة  
أساسية في منع توحيد الأمة الإسلامية. ثم يتم بعد ذلك تضييق أسس النظم العامة من  
خلال استيراد القوانين الوضعية من الغرب، ثم توضع معايير لمختلف جوانب النظم العام،  
حتى اجواب الاجتماعية، والتي تؤدي إلى إخضاع النظام العام للمعيار الغربي وبهذا لن  
تستطيع الدول العربية والإسلامية، تحقيق النهوض من خلال خصوصيتها الحضارية

ولا توحد أمة أو شعب حقوق النهوض والتقدم والرخاء من خلال تقليد شعب آخر .  
 عملية تقليد الحضارة القوية المتقدمة يمكن أن توفر قدرًا من التحسن في الحياه، ولكنها لا  
 تبني حضارة ناهضة ولا دولة قوية . فالتقليد شكل من أشكال التبعية، وانتقدم يقوم على  
 الاستقلال الشامل . وكل شكل من أشكال التبعية يمنع التقدم الحقيقي الأصيل، ويمنع  
 النهوض الحضارى . فيصبح فرض نهج تقليد الغرب على المنطقة العرسة والإسلامية، هو  
 وسيلة الغرب في ضمان عدم نهضة تلك المنطقة .

وتبقى مشكلة الإسلام

انتماء المنطقة إلى الحضارة الإسلامية جعل منظومتها الحضارية تسطّر داخل إطار ديني يحلّد ثوابت الحضارة الإسلامية. وتقوم الشريعة الإسلامية بدور مركزي في تحديد القيم الحضارية العليا، والتي يجب الالتزام بها. وكلما حاول الغرب إنفاذ عملية الوحيد القياسي لنظم الحياة في البلاد العربية والإسلامية، حسب النمط الغربي، واجه الثوابت الحضارية الإسلامية، والتي تحددها الشريعة الإسلامية. فأدرك الغرب، أنه يحتاج إلى توفيق أوضاع النموذج الإسلامي مع المعايير الغربية، حتى يمكن التوصل إلى صيغة تصل الإسلامية، وإن كانت تتفق مع المعايير الغربية القياسية.

هنا ظهر تحدى الحركة الإسلامية، وتحدى الخطاب الإسلامى، فالمطلوب غرباً لا يتحقق إلا بتعزيد من خطاب إسلامى يقبل المعيار الغربية، وحركة إسلامية تقبل المعايير العربية. وبدأت عملية البحث عن الخطاب الإسلامى الجديد، والحركة الإسلامية جديدة.

### خطاب مطابق للمواصفات

أصبح المطلوب هو إنتاج خطاب إسلامى مطابق للمواصفات القياسية الغربية، رغم أنه من يتحول لمتج يتم شراؤه من الدول العربية، بل سيتم إنتاجه وتسويقه فى البلاد العربية والإسلامية، وسوف يصبح منتجاً محلياً، ويتم شراؤه ودفع ثمنه محلياً. ولكن هذا الخطاب سوف يتيح لحامله الحصول على شهادة الجودة العربية التى تجعله مفكراً إسلامياً عالمياً، معترفاً به من الغرب المتقدم، ويال كل دعم ومساندة غربية، وتفتح له أبواب المؤسسات الأكاديمية والإعلامية، وسال ما شاء من مكة دولية.

كما أن الدولة التى تعتمد الخطاب الإسلامى المطابق للمواصفات العربية، سوف تصبح حليفة للغرب، تال الدعم والتأييد، وتتجنب الغضب العسكرى الغربى. فالغرب يملك عصا والحزرة، وعصاه حصر واحتلال عسكرى، والجزرة هى تحالف وتبعية وخضوع، وتنتهى بمساندة النخب الحاكمة على الاستمرار فى الحكم، رغم الاستبداد والفساد فسيدهم، هو من يملك القوة، ويفرض شروطه، ويدفع ثمناً معقولاً لمن يخضع لتلك الشروط.

والمطلوب من الخطاب الإسلامى المطابق للمواصفات الغربية أن يؤيد الديمقراطية الليبرالية بوصفها معياراً أعلى، ويؤيد قيم الحرية الفردية، وحقوق الإنسان الفرد المستقل عن أى مجموع أو كيان جماعى، ولا يسمح للمجتمع بأن يكون له نفوذ وهيمنة على الأفراد، ويقبل أن حرية الاعتقاد تعنى أن الدين شأن خاص وفردى، وليس شأنًا جماعياً عاماً. وتلك هى المفارقة الأهم، فحرية الاعتماد تعنى أن كل فرد له حرية أن يعتقد فى عبادة يؤمن بها، ولكن ذلك لا يعنى منع الجماعة التى تتفق على عقيدة ما فى أن تعيش تحت هذه العقيدة، ويكون لها نظامها المستمد منها. ولكن المواصفات الغربية تقوم على منع الفرد عن أى نظام جماعى وإعطائه كل الحقوق والحرية فى مجاله الخاص، ثم فرض سيطره الدولة الكاملة على المجال العام، تبعاً لمعايير القوانين الوضعية.

فالمواصفة الأساسية المطلوبة من الخطاب الإسلامى المعتمد غربياً، هو أن يجعل الإسلام ديناً فردياً، ليس له علاقة بالمجال العام أو النظام العام أو الدولة أو الدستور أو القانون. وهذا يصبح الخطاب الإسلامى الجديد قابلاً للتعايش مع الهيمنة الغربية، وحقيقته أنه ليس خطاباً إسلامياً تجديدياً، بل هو مجرد تقليد للنموذج الحضارى الغربى المهيمن الذى أخضع المسيحية لسلطان العلمانية فحد من وجودها ودورها، ويريد إخضاع الإسلام لهيمنة العلمانية، حتى يحد من دوره ووجوده.

### إسلامى مطابق للمواصفات

لا يمكن نجاح عملية التمييط الغربى لمجتمعاتنا، دون التوصل إلى إسلامى يقوم بذلك العملية نيابة عن الغرب، ويقدم له الغرب كل الدعم، حتى إن أراد الوصول للسلطة فالوصول إلى نموذج الإسلامى الحركى الذى يرفع شعار الإسلامى، ويطبق المعايير العلمانية، ويرفع شعار الخصوصية الحضارية ويطبق المعايير الغربية، ويرفع شعار التميز ويطبق النموذج الغربى، يعد الوسيلة الأضمن لنجاح خطة توحيد المواصفات القياسية للمجتمعات العربية والإسلامية، طبقاً للمواصفات الغربية.

ولكن الإسلامى العتيد يريد دولة إسلامية، وتلك مشكلة، ويريد تطبيق الشريعة الإسلامية، وتلك مشكلة أخرى، ويريد توحيد الأمة الإسلامية، وتلك هى الطامة الكبرى؛ لذا بدأت عملية التوفيق والمصالحة بين الفكرة الغربية والفكرة الإسلامية تدريجياً، على قاعدة أن أسس الفكرة الغربية لا تتعارض مع الإسلام. وبدأت عملية تليين طويلة الأمد لتطويع عدد من المفاهيم حتى تقبل إسلامياً، وتظل الالافسة الإسلامية موجودة. والغرب لا يريد من الإسلامى أن يعلن أنه علمانى، بل يريد له أن يكون علمانياً يرفع راية إسلامية، وإلا لن يختلف دوره عن النخب العلمانية الفاقدة للشعبية، والتي لم تصبح بديلاً مقبولاً شعبياً للحكم.

المطلوب من الإسلامى إذن أن يحافظ على صورته كإسلامى، ولكن ينفى من حيث المضمون متوافقاً مع الشروط والمعايير القياسية الغربية للعمل السياسى. وهنا بدأت مسيرة حرب المصطلحات تحت الضغوط الإعلامية الغربية، وتحت الضغوط الإعلامية الداخلية. فقد أصبحت الخلافة الإسلامية، هى الدولة الإسلامية، وهذا ليس فيه أى تحول، ولكن

تعبير الدولة الإسلامية اعتبر صادمًا؛ لأنه يعنى أن الدولة القائمة غير إسلامية، وهذا يعد نكفيراً للدولة، وتحت الضغط والرهيب طلب من الإسلامى تعريف دولته، فكانت دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، وهى كذلك بالفعل. ولكن هذا اعتبر ضمناً إدانة للدولة لقائمة، ومحاولة لهدمها، ونوعاً من الصدام معها، وهنا بدأ المصطلح يلين ليصل إلى المستهدف منه، فيكون هدف الإسلامى هو إصلاح الدولة القائمة، وأصبحت الدولة لقائمة واحدة إسلامية شيئاً واحداً. وهنا تم التوصل إلى صيغة توافق المعايير لقياسية غربية.

أما الحزب فكان حزباً إسلامياً، مثل الحزب الليبرالى والحزب الاشتراكى، ثم تم تعريفه رداً على حملات التشكيك، فأصبح حزباً مدنياً ذا مرجعية إسلامية، وهذا هو معناه بالفعل. ولكن بدأ الحديث عن علاقة هذا الحزب بالأحزاب المسيحية فى الغرب. وهى فى الحقيقة كانت أحزاباً مسيحية، ولم تحتفظ إلا باسمها المسيحى، وأصبحت أحزاباً علمانية. وعنده بدأ يصل حزب دى جنور إسلامية، وهو حزب له فى التاريخ ماضٍ إسلامى، مثله مثل الأحزاب المسيحية فى الغرب. وبما أنه حزب له سوابق إسلامية، وحاصر غير ذلك، فيمكن وضعه ضمن تصنيف الأحزاب الإسلامية، ولكنه فى الواقع يمثل الحزب مطابقاً للمواصفات الغربية.

أما الوحدة السياسية الإسلامية، فتتحول إلى حلم بناء تكتل اقتصادى، مثل الاتحاد الأوروبي، ليس فى الشكل بل فى الجوهر. والوحدة الإسلامية يمكن أن تتحقق فى شكل عادٍ إسلامى، يشابه الاتحاد الأوروبى فى الشكل، ولكنها وحدة أمة واحدة، وبالتالي يست مثل الاتحاد الأوروبى فى الجوهر. وبهذا يتم إعادة صياغة الفكرة فى قالب يبدو قريباً منها، ولكنه فى الواقع مغاير لها فى المضمون، وبالتالي لن يحقق هدفها النهائى، بينما حصار فكرة الدولة الإسلامية الموحدة، بعد تليينها تدريجياً.

### منتج إسلامى بمضمون غريب

مثل السم فى العسل، المطلوب إنتاج منتجات إسلامية فى الشكل، عربية فى مضمون. الشكل من أجل الحفاظ على التأييد الجماهيرية، والمضمون من أجل اتباع صفت القياسية الغربية والحصول على الرضا الغربى والقبول الغربى. وأهم أدوات

التصنع لذلك المنتج الإسلامى المغشوش هو الضغط للإعلامى المحلى والخارجى، والضغط الذى تمارسه الدول الغربية ومساندتها لأنظمة الحكم القائمة فى مواجهة الحركة الإسلامية، والضغط الذى تقوم به الأنظمة الحاكمة ضد الحركة الإسلامية وحصرها لها. فكل تلك الضغوط تهدف لتليين الفكرة والحركة، وحداث تغيير جرنى فى الخطاب الإسلامى تدريجياً، حتى يصل إلى مرحلة يتحول فيها التغيير، الجزئى الكمى المتراكم إلى تغيير كفى يغير من جوهر الفكرة.

وتلك العملية التصنيعية تهدف إلى طرح منتج إسلامى فى الأسواق، يحمل مضموناً غريباً، وينفس المنتج الإسلامى الأصلى المحلى. ومع المنتج الجديد، الغربى المضمون، يتم تقديم خصومات هائلة؛ لأن من يشتري هذا المنتج، يشتري معه الرضا الغربى والدعم الغربى، كما أن من يشتري المنتج الإسلامى شكلاً لغربى مضموناً يجنب نفسه مواجهة الغرب، كما يجنب نفسه المواجهة مع الأنظمة الحاكمة؛ لأنه سوف يصبح تحت حماية الغربية.

### حماية المستهلك

مثل كل عمليات حماية المستهلك التى تحدث حتى يتم حماية المستهلك من سعة تبدو على غير حقيقتها، دخلت الحركة الإسلامية فى مرحلة الفرز الداخلى، حتى تحمى المنتج الإسلامى الأصلى المحلى الصنع، من المنتج الإسلامى الغربى الصنع. وتلك مرحلة ترد على مرحلة تصنيع منتج إسلامى بشروط غريبة، حتى يعرف الجمهور أن هناك أكثر من منتج إسلامى فى الأسواق، وأن عليه أن يحكم على تلك المنتجات ويميز بينها. فيدخل الجمهور طرفاً فى لعبة الضغوط، حتى يعيد التوازن للعبة، ويصبح هو الحكم بين المنتج الإسلامى المحلى، والمنتج الإسلامى الغربى، فيحدد الجمهور بنفسه المواصفات القياسية المحلية التى يرضاها طبقاً لمرجعياته الحضارية.

(٧)

### استجابة الحركة الإسلامية للعولمة

قامت فكرة العولمة على التوحيد الفيسى لعدد من السياسات والإجراءات حول العالم، من خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية، حتى يسود مخطط محدد فى مختلف الدول،

في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. واستهدفت الدول الغربية من هذه العملية توحيد لنظام الأساسى الذى تقوم عليه أنظمة دول العالم، بصورة تجعل صدد نموذج حاكم موحد، نقوده الدول العربية. وتوحيد النظم يسمح بإقامة علاقات بين لدول، تستند إلى التجانس الحادث فى الأنظمة. فأصبح النظام المالى يستند إلى التجانس الحادث فى الأنظمة المالية للدول، كما تستند التجارة الدولية إلى أنظمة تجارية متجانسة، وهكذا. ولكن الغرب لم يقف عند حدود تجانس الأنظمة التى يستند إليها التعاون الدولى حيث تمددت عملية العولمة إلى أوضاع اجتماعية شتى، مثل وضع المرأة والطفل ولأقليات، وتلك الجوانب أريد منها توحيد طبيعة المجتمعات فى دول العالم؛ مما ينتج عنه توحيد طبيعة المجتمع الإنتاجى والمجتمع الاستهلاكى، فيؤدى ذلك إلى تسيط السلع والخدمات بمختلف أنواعها، ويجعل السوق العالمى خاضعاً لنمط محدد.

وفى مقابل عملية التوحيد القياسى لعالم، والتى تتم تحت مظلة العولمة، أو الهيمنة الغربية، جاءت الحركة الإسلامية فى أساسها كاستجابة لعملية الهيمنة بمحتلف صورها. فداية الحركة الإسلامية تزامنت مع نهاية الدولة الإسلامية وسقوط الخلافة، فكانت منذ بدايتها حركة فى مواجهة الاستعمار والهيمنة الخارجية. كما أنها كانت استجابة لعملية غزو الثقافى الغربى، وأيضاً كانت استجابة لكل شكل من أشكال التبعية للخارج. وهكذا رسمت الحركة الإسلامية مسارها فى اتجاه التحرر الحضارى الكامل للأمة الإسلامية، من هيمنة أو تبعية خارجية.

وجوهر المشروع الإسلامى يستند إلى فكرة الخصوصية الحضارية، منادياً بخصوصية حضارة الإسلامية، وأهمية بناء الأمة الإسلامية على قيمها الخاصة. كما أن كل مسارات الحركة الإسلامية تجمعت عند بناء الدولة الحضارية الإسلامية، والمستندة إلى المرجعية الإسلامية، والتى تمثل البناء المميز للأمة الإسلامية، والمحقق لوحدة الأمة الإسلامية التسييسية، وأيضاً المحقق لهُوضها الحضارى.

تلك الأسس المميزة للحركة الإسلامية جعلتها تمثل حركة لاستعادة الخصوصية الحضارية، فى مواجهة التغريب والغزو الحضارى. وبهذا أصبح مسار الحركة الإسلامية يسير فى اتجاه معاكس لمسار العولمة، بل يمكن القول إن الحركة الإسلامية تمثل القوة

الأساسية المواجهة لعملية العولمة التي تقودها الدول العربية ، مما جعل المواجهة بين المشروع الإسلامي والعولمة تمثل نسيجة طبيعة للتعارض بين فكرتين . فكرة تقوم على إخصاع العالم لنمط حضارى موحد ، و فكرة تقوم على الخصوصية الحضارية .

### مبدأ التعدد الحضارى

أول تعارض مهم من مشروع العولمة والمشروع الإسلامى يتمثل فى فكرة انعقد الحضارى . فالعولمة تقوم على فرض نموذج موحد للعالم . ومن دخليه يظهر التنوع الحضارى أو الثقافى ، أى أن التعدد الحضارى محكوم بالخضوع لنموذج عالمى واحد مستمد من التجربة الغربية ؛ لذا يصبح التنوع الحضارى فرعياً وليس أساسياً . وهو تنوع داخل نموذج عالمى غربى ، يتم فرضه على العالم . ولكن الحركة الإسلامية قامت على فكرة التعدد الحضارى ، معترفة بالتنوع الحضارى والثقافى فى العالم . فالمشروع الإسلامى يهدف لبناء النهضة والتقدم للأمة الإسلامية اعتماداً على تميزها الحضارى . وتتنظر الحركة الإسلامية إلى الغرب بوصفه ممثلاً لحضارة أخرى ، مثلها مثل بقية حضارات بشرية .

والخطاب الإسلامى مؤسس على أن التعدد الحضارى هو جزء من السنن الكونية ، وهو بهذا طبيعة من طبائع التاريخ البشرى . وعليه لم تمثل الحضارة الغربية مشكلة للحركة الإسلامية ، من حيث تميزها واختلافها عن الحضارة الإسلامية ، ولكنها مثلت مشكلة للحركة الإسلامية بقدر هيمنتها على المنطقة العربية والإسلامية ، وبقدر محاولتها تغيير نمط الحضارى الإسلامى ، أو الهيمنة عليه .

ورؤية الحركة الإسلامية للتعدد الحضارى مستندة أيضاً إلى التدافع الحضارى بوصفه جزءاً من السنن الكونية . فالاختلاف بين الناس هو الذى يؤدى لحالة التدافع بين الأفكار والأنماط والحضارات ، وهى سنة كونية تقبلها الحركة الإسلامية وتؤمن بها . مما أكد لدى الحركة الإسلامية فكرة الاختلاف بين البشر ، وجعلها تتعامل على أساس أن العالم متعدد حضارياً وثقافياً .

### الرسالة الحضارية

كل الحضارات الكبرى فى التاريخ البشرى رأت لنفسها رسالة حضارية علمية . وهذا حرصت المشاريع الكبرى على القيام بدور عالمى فى ترويج البشرية ، لتسجل لنفسها إنجازها لإنسانى الخاص . ولكن الاختلاف فى مفهوم الرسالة الحضارية ومنهج تحقيقها ، مثل



مفارقة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. فالحضارة الغربية ترى أن رسالتها الحضارية هي أن تقود العالم من خلال نموذجها المتقدم، فتصبح قائدة للتقدم العالمى، ومسيطرة عليه، بوصفها مركزاً لهذا التقدم. فالرؤية الغربية ترى أن ما حققته من تقدم يمثل الأفضل لحياة البشرية؛ لذا يصبح عليها فرص النموذج المتقدم الذى حققته على لعالم، كما أنها ترى أنها الأقدر على قيادة العالم من خلال نموذجها المتقدم؛ حيث إنها صاحبة هذا النموذج، ولها فضل تحقيقه تاريخياً. بهذا ارتبطت الرسالة الحضارية الغربية بفكرة الهيمنة على العالم، أو فكرة قيادة العالم وإدارته. وتكرر هذا المشهد العربى منذ لدولة اليونانية القديمة، وحتى الحضارة الغربية المعاصرة.

فى المقابل نأخذ للحضارة الإسلامية رسالتها الحضارية؛ حيث تقوم الحضارة الإسلامية على مركزية دور الدين فى حياة البشر، وعلى إعادة التوازن للعلاقة بين الجسد والروح، مع عادة سيادة القيمة الدينية، والحق الإلهى. وبهذا تقدم الحضارة الإسلامية نفسها بوصفها مشروعاً صالحاً لحياة البشر، وطريقاً للخلاص الروحى والنهوض الحضارى، وتقدم حضارة الإسلامية نفسها للعالم بوصفها نموذجاً يصلح لكل البشر، وتنادى الآخر خصارى كى يتعلم من نموذجها ويقتدى بها.

ولكن لنموذج الحضارى الإسلامى يقوم أساساً على الدين، ومن ثم فهو يقوم على دعوة؛ لذا تعتبر الحضارة الإسلامية نموذجاً يدعو الآخر لقبوله، ولكنه لا يفرض نفسه على الآخر، بل يحاول أن يكون نموذجاً جاذباً ومؤثراً على الآخر، حتى ينجذب له ويؤمن به؛ وهذا سجد أن الحركة الإسلامية ترى أن مشروعها عالمى، وأنها تملك مشروعاً يفيد كل عالم. ولكن منهجها فى نشر مشروعها فى العالم يقوم على التبشير به، وليس على فرضه.

وهنا يظهر اختلاف مهم، فالحضارة الغربية ترتبط بقومية، أى الرجل الأبيض؛ ولذا ترى الحضارة الغربية أن منجزها مرتبط بقومية معينة، وهى تمثل القومية الأعلى شأنًا، ونسبى استطاعت تحقيق التقدم؛ مما ينتج عنه فكرة أحقية تلك القومية فى قيادة العالم؛ لأنها أقدر على قيادة النموذج الغربى. فعندما يسود النموذج الغربى لا يمكن لأحد أن يقود عدم إلا الدول الغربية. كما أن الغرب فى مساره التاريخى، لم يعرض نموذجها لمن يؤمن به. ولكنه فرض نموذجها عن قناعة مفادها أنه ما دام يملك النموذج الأفضل يصبح عليه أن يصره على العالم.

هنا يختلف منهج المشروع الإسلامى عن المشروع الغربى؛ حيث إن المشروع الإسلامى لا يرتبط بقومية معينة، ولكنه يمثل فكرة يملكها من يؤمن بها. فأصبحت الفكرة الإسلامية تبشيرية، تنادى الآخر بفكرتها، ولكن لا تفرضها عليه؛ لأنه لا يوجد داخل منظومة المشروع الإسلامى جنس له تميزه على الآخرين، حتى يحق له نشر فكرته عليهم بالقوة. كما أن كل من يؤمن بالفكرة يتساوى مع من كان يؤمن بها؛ لذا عندما تأسست الدولة الإسلامية والحضارة الإسلامية، شاركت فيها كل الشعوب والقوميات التى انتمت لها، دون أى تمييز لأى قومية على القوميات الأخرى.

لذا يمكننا القول بأن الرسالة الحضارية الغربية ليست اختيارية، بل نعرض بالقوة، كما أن لها مركز قيادة عالمياً واحداً، وهو العرب، فيصح نشر الرسالة الحضارية الغربية مواءماً لهيمنة الغرب على العالم.

أما الرسالة الحضارية الإسلامية، فهى رسالة اختيارية، يؤمن بها من شاء، ولا يمثل انتشارها أى هيمنة لقومية محددة، ولا يؤدى انتشارها أيضاً لتقوية مركز معين بقود العالم، بل إن قيادة العالم الإسلامى نفسه يمكن أن تنتقل من مكان إلى آخر، فهى عابرة للقومية والحدود.

بهذا تبلور الخلاف بين الحركة الإسلامية وبين الدول الغربية فى الفرق بين فكرة هيمنة نموذج حضارى اعتماداً على قوته المادية، وفكرة نشر نموذج حضارى اعتماداً على قوته المعنوية.

### إدارة العالم

ظهر حلياً وجود اختلاف فى فكرة النظام الدولى بين المشروع العربى والمشروع الإسلامى. فالمشروع الغربى يقيم النظام الدولى على التوحيد القياسى، حيث يفرض توحيداً للأنظمة فى مختلف الدول، ولكن العلاقة بين دول العالم لا تستند إلى هذه القواعد. فالعلاقات الدولية لا تقوم على المساواة، كما أن إدارة المنظمات الدولية لا تقوم على الديمقراطية، وبهذا تصبح مجموعة القيم الغربية التى يحاول العرب فرضها على دول العالم غير مطبقة على مستوى العلاقات الدولية. فالنظام الدولى يقوم على الهيمنة الكاملة للطرف الأقوى.

فى المقابل سنجد أن الحركة الإصلاحية الإسلامية لديها رؤية مختلفة ، فهى ترى أهمية وجود قواعد للنظام الدولى تقوم على العدالة والندية والاحترام المتبادل وتبادل المصالح ؛ بحيث يكون النظام الدولى نظاماً عادلاً لتعامل بين الدول المختلفة والحضارات المختلفة ، وليس نظاماً للتوحيد القياسى لأنظمة الدول . وليس أيضاً نظاماً يقوم على هيمنة طرف على الآخرين . ومن هنا سنجد أن الخطاب الإصلاحى الإسلامى . يركز على أهمية التوافق على القيم والقواعد الحاكمة للعلاقات بين الدول ، وليس على توحيد القيم والمعايير التى تقوم عليها كل دولة . فيصبح النظام الدولى قائماً على الاعتراف بالتعدد بين الأمم والشعوب ، مع توحيد القواعد العادلة للتعامل بين الدول .

بهذا يصل لنصور عن القيادة الجماعية الديمقراطية للعالم ، فى الخطاب الإصلاحى الإسلامى ، فى مقابل النظرة التى تقوم على هيمنة القوة وقيادة العالم ، فى الخطاب الحصارى الغربى .

### المقابلة الحضارية

تلك المقابلة الحصارية بين الخطاب الغربى الحصارى ، والخطاب الإسلامى الحصارى ، تجعل الحركة الإسلامية والدول الغربية فى مواجهة بين مشروعين مختلفين . ومن تلك "مقابلة تتحدد مسارات عديدة فى التاريخ البشرى . فنحن بصدد مواجهة بين مشروعين لكل منهما أهميته الحضارية فى التاريخ البشرى ، كما أنهما يتقابلان جغرافياً . فالحضارة الغربية هى الحد الشمالى الغربى لمنطقة احصارة الإسلامية ، كما أن الحضارة الإسلامية هى الحد الجنوبى الشرقى للحضارة الغربية .

لذا تمثل الحركة الإسلامية رداً محتلفاً على مشروع العولمة ، وهى حركة رافضة للعولمة ومقاومة لها ، وتمثل محاولة لبناء هوية حضارية مستقلة . ولكن الدول الغربية من ناحيتها تحاول دمج الحركة الإسلامية فى العولمة ، وهذا هو التعبير الأدق لفكرة دمج الحركة الإسلامية فى الحياه السياسية . فيمكن القول أن المطلوب هو دمج الحركة الإسلامية فى مشروع الدولة القومية القطرية . وهى دولة قامت على النموذج الغربى ، كما يمكن القول ، بأن المطلوب هو دمج الحركة الإسلامية فى نموذج العولمة . فتوجه الدول الغربية يقوم على الحفاظ على الهيمنة الغربية العالمية ، ويحاول دفع الحركة الإسلامية إما إلى قبول العولمة

والعمل من داخلها، أو الخروج منها بالكامل لتصبح الحركة الإسلامية في مواجهة مسلحة مع الدول القطرية الحاكمة أو مع العرب. ولكن العرب يخشى من محاولة الحركة الإصلاحية الإسلامية للعمل من داخل المنظومة الحاضرة لتغييرها، ويخشى من محاولة إصلاح المجتمعات العربية والإسلامية حتى تتمكن من الخروج من نظام العولمة. فمناهج الإصلاح التي يعبد بناء الأمة ويحررها حصارياً يجعل الحركة الإسلامية تعمل من خلال الوضع القائم لتغييره مما يمكنها من إحداث تحولات سياسية وحضارية، تؤسس للمشروع الإسلامي في نهاية الأمر.

وفي المقابل سنجد أن الحركة الإسلامية تأخذ مساره لإصلاحى، وهى تحاول إعادة بناء الأمة، وبالتالي بناء الحضارة الإسلامية من جديد. فهى لهذا تمثل بديلاً حصارياً له نظره مختلفه للعالم والتاريخ الشرى، وله غايات نهائية تختلف مع مشروع العولمة. فأصبحت الحركة الإسلامية تمثل الخطر الأحصر، لأنها لا تخضع لمشروع العولمة الذى يحقق هيمنة لعرب وقيادته للعالم وأصبحت الحركة لإسلامية هى العائق الأول أمام قيادة الغرب للعالم، وتعممه للنموذج الغربى على مختلف دول العالم. فأصبحنا أمام نموذج مهيم على العالم يتمثل فى الحصار العربى، ونموذج آخر يقوم على تحرير لأمة الإسلامية، وبناء نموذجها الحضارى الخاص، وهو النموذج الحصارى لإسلامى. فالحركة الإسلامية إذن، تقدم بديلاً حصارياً عن العولمة.

## (٨)

### الحركة الإسلامية وتحدى الحداثة السياسية

منذ بداية صعود الحركة الإسلامية المعاصرة وهى تواجه الرؤية السياسية لعربية، التى انتشرت فى السلاذ العربية و لإسلامة على يد النخب الثقافية لمتعربة وكاد المشهد قبل سقوط الخلافة الإسلامية مختلفاً، فقد غلب عليه محاولة التحديث للمنظومة الإسلامية من داخلها، مما فى ذلك اقتباس بعض الأدوات والليات الغربية لتطوير المنظومة الإسلامية. وبعد سقوط الخلافة الإسلامية، أصبح الخطاب الإسلامى يندى بعودة المرجعية مرة أخرى، وبناء المنظومة الإسلامية من جديد. وفى كل المراحل، كاد الخطاب الإسلامى السياسى يواجه بخطاب سياسى آخر، بنى على أساس المنظومه الغربية

السياسية . وبدت حالة الحدل بين خطابين ؛ حيث حاول الخطاب الإسلامى الإصلاحى ، تحديد موقفه من المفاهيم السياسية السائدة ل يظهر ما يتفق معه وما يخلف معه . طهر ذلك جلب فى خطاب حسن ابنا ، الذى ناقش قضية الحياة السياسية البرلمانية ، أو الحياة الدستورية ، وكذلك مفاهيم الوصية والقومية . وكان خطابه يركز على المعنى الإيجابى لتلك المفاهيم الذى يتوافق مع خصب السياسى الإسلامى ، وأيضاً المعنى السلبي الذى يرفضه الخطاب السياسى الإسلامى . وبهذا بدأت عملية بناء وصناعة المصطلحات المميزه لكل خطاب ، حتى يظهر تميز كل خطاب . وفى نفس الوقت ، تظهر المناطق المشتركة أو المتداخلة بين الخطابات

### التفاعل بين الخطابين

كانت القاعدة الإصلاحية المستمرة منذ بداية مرحلة رواد الإصلاح فى القرن التاسع عشر ، م زالت هى القاعدة المستمرة . فكل طريقة أو أداة أو معرفة مناسبة للمشروع الإسلامى ، يمكن أن تستخدم من أجل تطوير حركة المشروع الإسلامى على لأرض . فكان النظام البرلمانى مثلاً هو الاختيار السياسى الأول مؤسس جماعة الإخوان المسلمين . وإن فصل أن يكون النظام البرلمانى بدون أحزاب ، حسب تصوره فى ذلك الوقت . ولكن نظام البرلمانى يقوم أساساً على نخب ممثلة الأمة الذين ينتخبون الحكومة ويحاسونهم ، وهو نمط من أنماط التطبيق ديمقراطى السياسى . وإذا تبنا العلاقة بين الخطاب الإسلامى والخطاب السياسى العربى ، مسحد التمييز بينهما كان واضحاً ، كما أن استعادة الخطاب سياسى الإسلامى من النموذج السياسى العربى المعاصر كانت واضحة أيضاً . ولكن سحب المنتمية للخطاب لسياسى الغربى لم تكن تتفعل مع الخطاب الإسلامى ، ولم تكن تخور رؤيتها داخل إطار لخصوصية الحصارية الإسلامية . فكل ما شهدته النخب العربية الإسلامية هى حالة المراجعة التى يمر بها بعض من ينتمى للتحبة ؛ حيث يراجع فكره وسجته للرؤية الإسلامية . ولكن حالة التفاعل الإيجابى بين من يحمل الرؤية السياسية عربية وبين الخطاب السياسى الإسلامى لم تتحقق ؛ لذا نجد أن بنية الخطاب السياسى غربى الوافد لم تتغير ، بل ظلت بنية صلبة مستمدة من النموذج الغربى ، دون أن تتفاعل مع النموذج الإسلامى ، أو البيئة الاجتماعية التى نعيش فيها .

لهذا لم تنته المواجهة بين الخطاب السياسي الاسلامي والخطاب السياسي الغربي . فقد ظلت تلك المواجهة مستمرة عبر العقود .

### بداية المعركة

وقد حدث الافتراق الأول عندما تولت الحكم في البلاد العربية والإسلامية نخبة مستمية للمشروع السياسي الغربي ؛ حيث عملت على مواجهة المشروع الإسلامي ، من خلال توسيع الهوية بين الخطاب السياسي الإسلامي ، والخطاب السياسي الغربي . وبدأت عملية التشويه المنظم للخطاب السياسي الإسلامي ، ليصبح ممثلاً للرجعية من وجهة نظر المحبة ، حتى يتم نشر الخطاب السياسي العربي ، سواء بشقه الاشتراكي أو بشقه الرأسمالي . وكانت الحقبة الناصرية نموذجاً مهماً في تلك المعركة ، وقد بات واضحاً أن النخبة الحاكمة لا تقبل شراكة الحركة الإسلامية ، والأهم أنه بات واضحاً أن خطاب النخبة الحاكمة السياسي غير قادر على التعايش مع الخطاب السياسي الإسلامي ، وكأن الخطاب الإسلامي ينزع شرعيته ، ويعرى تبعيته للنموذج العربي . وعندما بدأت النخب تأخذ طريقها في التبعية الكاملة للنموذج السياسي العربي ، أصبح عليها تتخلص من الخطاب السياسي الإسلامي الذي يكشف تبعيتها الحضارية للعرب ، ويؤكد خروجهما على الخصوصية الحضارية للأمة . وهنا توقف الحور بين النماذج والخطابات ، وبدأت معركة يراد منها فصل الخطابات عن بعضها البعض وتعميق الفجوة بينها

لذا شهدت هذه المرحلة خطاب المفاصلة الإسلامي الذي يقوم أساساً على أهمية التمييز الكامل بين الخطاب السياسي الإسلامي والخطاب السياسي الغربي . فقد كن تعدد النموذج العربي السياسي بعد الاستقلال أضخم بكثير من تعدده قبل الاستقلال وأثناء مرحلة الاستعمار ؛ حيث ظل النموذج العربي مرتبطاً بالاستعمار ، ولكن بعد رحيل الاستعمار وتحول النخب الحاكمة لرفع النموذج الغربي السياسي أصبحت عملية التغريب تأخذ مسارها بيد النخب المحلية الحاكمة .

فسم بناء نموذج الدولة الوطنية على المعيار السياسي العربي ، وتم رفض الخطاب الإسلامي سواء خطاب الهوية أو الخطاب السياسي . وفي المقابل بدأ الخطاب الإسلامي يسي لنفسه نموذجاً متحرراً تماماً من المصطلح الغربي . وتكرس هذا الوضع مع نهاية ستينيات القرن العشرين .

إذا نظرنا إلى التجربة البشرية التاريخية، سنجد أن كل نموذج حضارى لم ينهض إلا من خلال تمزقه، حدث هذا لكل النهضات الكبرى فى التاريخ البشرى. فسر نهضة أى حضارة يكمن فيما يميزها عن الحضارات الأخرى، ولهذا تظهر نقاط قوتها فى لحظة تاريخية معينة. فصبح بذلك مميزة عما سبقها، وتقدم نموذجاً جديداً يحقق النهوض فى لحظة تاريخية معينة.

ولكن المتتبع للعلاقة بين كل الحضارات التى نهضت وبين محيطها السابق عليها واللاحق لها، وبين الحضارات المجاورة لها، وأيضاً بين الحضارات المتصارعة، سيجد أن كل حضارات البشر المتقدمة استفادت مما سبقها وما تزامن معها. وهناك الكثير من الوقع حول تبادل المعرفة والمعلومات والتجارب بين الحضارات. فمعظم الحضارات الباهضة أخذت من حضارات أخرى بعض المعارف والأدوات والطرق، واستخدمتها داخل منظومتها الحضارية. ووظفتها لتحقيق غايات أخرى. وذلك هو التعلم الحضارى؛ حيث يتم تعلم معرفة أو طريقة أو أداة، واستخدامها لتحقيق غاية أخرى. فالحضارات لم تنقل عن بعضها القسم والغايات العليا، بل نقلت الطرق والأدوات والمعارف؛ لذا أصبحت الأداة التى نقتبس من حضارة إلى حضارة أخرى تستخدم لتحقيق غاية مختلفة.

### مسارات الخطاب الإسلامى

مد سبعينيات القرن العشرين والخطاب الإسلامى يتجه نحو مسارات ثلاثة. تبدو فى النهاية مثل المسارات الرئيسة لحركة النهوض الإسلامى التى تحدد حالة الحركة الإسلامية من داخلها، كما تحدد موقعها من خصومها، وموقعها من تحقيق أهدافها. فحالة التدافع الحاصرى الحادثة بين الخطاب السياسى الإسلامى والخطاب السياسى الغربى، تؤدى إلى توزيع رد الفعل على مسارات ثلاثة.

رمى المسار الأول منجد محاولة للاستفادة من المؤسسة السياسية للخطاب الغربى، هاتخ بنية الخطاب السياسى الإسلامى. والسبب فى هذا، أن المؤسسة السياسية تمثل معرفة وعدم بطرق تنفيذ المؤسسة وبناء قدراتها، واختيار الحكام. وبالتالي يمكن القول بأن المؤسسة السياسية هى المعرفة التقنية أو العلم التكنولوجى فى المجال السياسى. والخطاب

السياسى الإصلاحى الإسلامى منذ بداية تأسيسه كخطاب لاستعداده المرجعية الإسلامية . وهو يركز على أهمية لاستعادة من الالتمات الموجودة فى التجربة العربية السوسنة . وأصح التحدى الأساسى الذى يواجه هذا المسار هو كيفية التمييز بين الأدوات وبين الغايات . بحيث يصبح اقتساس لمؤسسية . السياسية العرسة كالية غير مؤثر على الفكرة السياسية الإسلامية .

وبسبب المخاوف من تأثر الفكرة السياسية الإسلامية الإسلامية بسبب ما يقتبس من مؤسسية سياسية من التجربة الغربية ، ظهر خطاب المفصلة السياسية الذى بدأ منذ سبعينيات القرن العشرين واستمر بعد ذلك مشكلاً المسار الثانى . والهدف من هذا الخطاب ، هو فصل الخطاب الإسلامى عن الخطاب الغربى ، حتى لا يقع اخطاب الإسلامى تحت أى نوع من الاستلاب ولو الجزئى بسبب هيمنة الخطاب السياسى الغربى على واقع الأمة . وبسبب استخدام هذا الخطاب من قبل النخب الحاكمة كوسيلة لتحقيق مشروع العلمنة والتغريب .

أما المسار الثالث فقد ظهر بعد سيادة النموذج الغربى بصورة كاسحة فى البلاد العربية والإسلامية ؛ حيث بدأت تظهر محاولات للتصالح بين الخطاب الإسلامى والخطاب الغربى . تجعل من الممكن تبنى الخطاب السياسى الغربى بكامله ، دون تبنى الخطاب الغربى الحضارى ، وإقامة الحياة السياسية على النموذج الغربى ، باعتباره النموذج السياسى الحديث . وبهذا أصبح المسار الثالث يقدم محاولة للتوفيق بين المشروع الحضارى الإسلامى والخطاب السياسى الغربى ؛ بحيث يتم تحقيق المشروع الحضارى الإسلامى مع الاحتفاظ بالخطاب السياسى الغربى ، وبعد الاستغناء عن وجود خطاب سياسى إسلامى له بنيته الخاصة أو تميزه الخاص . ويقبل هذا المسار تبنى المؤسسة السياسية الغربية بكل أهدافها وغاياتها ؛ بحيث يصبح المجال السياسى تحت الهيمنة الكاملة للنموذج الغربى ، مع بقاء المجال الاجتماعى والثقافى تحت هيمنة النموذج الإسلامى .

وبين رفض كامل للتجربة الغربية السياسية . وتن كامل لها ، تصبح عملية التعلم الانتقائى من التجربة السياسية الغربية أكثر صعوبة . ولكن مسار النهضة هو ابعاد المهم . فالنهضة كما أوصح هي التميز الحضارى الذى يعلم من تجارب الآخرين . ويقدم نموذجاً له عميره الخاص . وكل تعلم من الآخرين لا يتبع تقليداً لهم . بل ينبج متحاً حديداً وتمزاً



خاصاً، هو تعلم داخل مسار النهضة . فالتبحة النهائية للحصارة المتقدمة تتمثل في بناء حديد متميز يختلف عن غيره ، رغم أنه نعم من الآخرين ، ولكنه تمسك بتميزه ، بوصفه المعيار الأعلى والعاية النهائية .

### مسار التفاعل الداخلي

دخلت الحركة الإسلامية عبر العقود في حارة تفاعل داخلي مناظر لحالة التفاعل مع المشروع السياسي الغربي فأصبح التفاعل الداخلي يمثل حالة الفرز الداخلية للأفكار التي تنادي بها الحركة الإسلامية في المجال السياسي . وتحولت المواجهة مع المشروع السياسي الغربي إلى حالة جدل داخل مكونات الحركة الإسلامية نفسها ، لتحديد ما يناسب الحركة الإسلامية من مفردات العصر ، ومن التجربة السياسية الغربية ، وما لا يناسبها . ولكن حالة الجدل الداخلي لم تسر في مسار مستقيم ، بل غلب عليها حالة التفاعل ، حسب مقتضيات ظروف الخارجية التي تمر بها الحركة الإسلامية ؛ مما نتج عنه تعدد مسارات الخطاب سياسي إسلامي ، ما بين مسار التمييز والمفاصلة ، ومسار التقريب والاندماج . وتشكلت بذلك موجات تتداخل تأثيراتها ودورها ، لتصنع حالة من التشكل التدريجي لخطاب السياسي الإسلامي السائد ، أو الذي سيسود في النهاية .

فمع نهاية الستينيات تشكلت موجة للاتجاه نحو ليمين ؛ حيث يبرز خطاب المفاصلة مع الخطاب السياسي الغربي ، ليتم بناء خطاب سياسي إسلامي يستخدم مفرداته الخاصة ، ويفصل نفسه تماماً عن أي شبه مع الخطاب السياسي الغربي . واستخدم هذا الخطاب لغة تفقه السياسي الإسلامي التقليدي ، دون أي تجديد فيها . واتضح من مسار هذا الاتجاه أنه يتراجع أحياناً ، وتخفف حدته ، ثم يعود مرة أخرى من جديد .

وفي المقابل نجد موجات من التوجه يساراً ، ظهرت خاصة منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين ؛ حيث يميل الخطاب السياسي الإسلامي لتأكيد المشترك بينه وبين الخطاب السياسي الغربي ، بوصف الأخير مثلاً للخطاب السياسي المعاصر . وهنا يتحج الخطاب الإسلامي لاستخدام لغة لحقوق العامة ، ويقل استخدام المصطلح الغربي ، حتى وإن أعاد تعريفه بصورة مختلفة أحياناً وهو ما يبنى مساحات مشتركة بين الخطاب الإسلامي و الخطاب العربي .

## الدورة التفاعلية

إذا تابعنا خطاب المفاصلة التقليدي وخطاب المشترك الحقوقى، سنجد أننا صدد دورات من الاقتراب والابتعاد عن الخطاب السياسى الغربى. وأيضاً سنجد أنفسنا بصدد دورات من التركيز على مميزات الخطاب الإسلامى الخاصة، ودورات من التركيز على المتشابه بين الخطابات السياسية. والواضح أن كل دورة تبشر بالدورة التالية لها. فكلما أصبح الخطاب السياسى الإسلامى قريب الشبه ولو ظاهرياً من الخطاب السياسى الغربى، جاءت دورة التركيز على الملامح الخاصة بالخطاب السياسى الإسلامى، وإبراز تميزه عن الخطاب الغربى. وكلما استغرق الخطاب السياسى الإسلامى فى التقليدية والتميز، ظهرت موجة من التقريب مع الخطاب السياسى الغربى.

وهذه الدورات تفرز الحالة الإسلامية من داخلها. ففي الدورة المتجهة نحو اليمين، تفرز التوجهات شديدة التطرف، وتعزل تدريجياً لعدم واقعيتها أو لعزلتها الشديدة عن الواقع. وفي الدورات المتجهة نحو اليسار، تفرز التوجهات التى تندمج فى الخطاب السياسى الغربى، وتفقد بالتالى تميزها. وبحركة البندول، تبرز المقومات الأساسية لفكرة السياسية الإسلامية وتكتسب حصانة ضد التميع أو الاندماج فى غيرها من المشاريع خاصة الغربية. كما تبرز مساحة المرونة اللازمة للتعلم من تجارب الآخرين، مع الحفاظ على الثوابت؛ مما يعطى الخطاب الإسلامى فرصة الاستفادة من التجارب السياسية المعاصرة، ومنها التجربة السياسية الغربية. وبهذا يتم تقوية موضع الوسط فى الخطاب السياسى الإسلامى؛ حيث إنه لا يفرز فى أى موجة من الموجات، سواء تلك المتجهة يميناً أو تلك المتجهة يساراً. ويظل الوسط وسطاً فى حالة التوجه نحو المفاصلة، وفى حالة التوجه نحو المرونة والتعلم من التجارب الأخرى.

ومع هزات حركة البندول يتقوى الخطاب السياسى الإسلامى الوسطى، والذى يستطيع فرز الثوابت عن المتغيرات، والاستفادة من آليات العمل السياسى الغربى وتطويعها لخدمة الغايات السياسية الإسلامية. فحالة الفرز والتفاعل داخل الحركة الإسلامية هى التى تبنى البنية السياسية للخطاب السياسى الإسلامى الناهض.

## اختراق الحركة الإسلامية للعولمة

قامت فكرة العولمة على وضع نظام عالمي تحصص له كل الدول، كنوع من توحيد النظم والمعايير الدولية، حسب النموذج الغربي السياسي والحضارى. ولكن العولمة فى ذات الوقت فتحت مجال التفاعل العالمى، وأيضاً التواصل الدولى فكانت نموذجاً لفكرة إقامة كيان أو كيانات عالمية عابرة للحدود. والتصور الغربى للعولمة جعلها فكرة لتوحيد النموذج الغربى بصورة عابرة للحدود، وترتب على ذلك أهمية توحيد النموذج الغربى نفسه، وهو ما يحدث فى المواثيق الدولية أو فى الاتحاد الأوروبى. وكأن الغرب يهدف لتوحيد نموذج سياسى الحضارى، ومن ثم فرضه على العالم بوصفه النموذج المنتصر تاريخياً. والمهم هنا، أن العولمة فتحت الطريق أمام فكرة نشر نموذج عابر للحدود، ثم بناء بنية تواصلية وتفاعلية، تمكن من نشر النموذج العالمى العابر للحدود، وهو ما تمثل رمزياً وعملياً فى شبكة الإنترنت

هكذا تستطيع القول بأن العولمة فتحت الطريق أمام المشروع الإسلامى، رغم أنها تمثل مرحلة من مراحل الهيمنة الغربية الهادفة للسيطرة على النموذج الإسلامى. فجاءت العولمة بعكس النتائج التى صممت لها فقد أسست العولمة للبيئة اللازمة لقيام نموذج عابر للحدود، والمشروع الإسلامى فى خصائصه الأساسية هو نموذج عابر للحدود. ولكن النموذج الغربى للعولمة، يهدف إلى فرض النموذج الغربى على كل العالم، وبالتالى فرضه على كل الحضارات، أما النموذج الحضارى الإسلامى فيمثل نموذجاً عابراً للحدود، ولكنه ينضم كل من ينتمى للحضارة الإسلامية، فهو نموذج عابر للحدود الجغرافية، وحدوده بحدود الأمة الإسلامية، يتوسع معها ويرتبط بها. فالنموذج الغربى للعولمة يفرض حضارة على حضارات الأخرى، ولكن النموذج الإسلامى للعولمة يقوم على توحيد الأمة الإسلامية العابرة للحدود الجغرافية، أى العابرة لحدود الدول القطرية

فالشترك هنا تمثل فى رغبة الغرب أن يصبح نموذجاً عالمياً يخضع الآخرون له. وطبيعة المشروع الإسلامى -لأنه عالمى أساساً- أنه لا يرتبط بوطن محدد، بل بكل أوطان الأمة الإسلامية. وليس من المبالغة القول بأن انتقال الغرب إلى مرحلة العولمة يمهد لقيام

الحضارة الإسلامية، ويمهد كذلك لقيام الوحدة السياسية للأمة الإسلامية. فالعرب يبني البنية الأساسية للعولمة، وهي بنية ضرورية ولازمة لبناء وحدة الأمة الإسلامية معويًا، وكذلك هي بنية ضرورية لبناء الوحدة السياسية للأمة الإسلامية. فالعولمة كفرية لتوحيد المعايير والنظم، وكفكرة للتواصل والتفاعل، تفتح أمام الوحدة السياسية للأمة الإسلامية طرقًا ودروبًا متعددة لتحقيق وحدتها في أشكال مختلفة أو على مراحل مختلفة. لذا نصيح البنية الأساسية للعولمة عاملاً مساعداً لبناء وحدة الأمة الإسلامية، وبالتالي عاملاً مساعداً لنهضة المشروع الإسلامي.

### الإسلامية تنتشر مع العولمة

لعل المتابع للحركات الإسلامية يلحظ كيف استفادت تلك الحركات من نموذج العولمة، ليس كمشروع لنشر القيم الغربية، ولكن كبنية اتصالية عالمية. فقد أصبحت بنية العولمة عاملاً مساعداً على تواصل الحركات الإسلامية عبر الحدود، بل إنها أصبحت البنية المساعدة على تواصل الحركات التي تنتمي لمدرسة فكرية واحدة. فقد ساهمت بنية العولمة في توحيد التيارات الإسلامية عبر الحدود، وجعلت لكل تيار منها خصائصه، وعمقت التواصل بين المنتمين لكل مدرسة إسلامية؛ مما ساهم في بلورة ملامح المدارس الإسلامية المختلفة.

والأمر لم يقف عند هذا الحد، بل ساهمت بنية العولمة الاتصالية في كسر الحصار الذي يضرب على الحركات الإسلامية. فأصبح الحصار الغربي المضروب على الحركة الإسلامية، يكسر من خلال بنية العولمة التي أقامها الغرب. فأصبحت الحركات الإسلامية قادرة على العمل، رغم شدة الحصار الذي تتعرض له. ولم يقف الأمر عند الحركات الإصلاحية السلمية، بل استفادت الحركات المسلحة من بنية العولمة أكثر من غيرها؛ حيث تتعرض الحركات الإسلامية المسلحة لحصار شديد يقوم عليه تحالف غربي واسع، ولكن بنية العولمة ساعدت تلك الحركات على نشر أفكارها رغم الحصار، وساعدتها أيضاً على نشر وسائلها القتالية أيضاً. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبنية العولمة ساعدت الحركات الإصلاحية المقاومة التي تتصدى لاحتلال العسكرى الغربي، خاصة في فلسطين، حيث تواجه حركات المقاومة احتلالاً غريباً بيد صهيونية. وهكذا أصبحت بنية العولمة تسعد حركات المقاومة على التواصل وتدير الأموال وتهريب السلاح.

وبنية العولمة لا تتوقف فقط على شبكة الإنترنت بل تشمل أيضاً حركة التجارة والنقل للبضائع والأفراد وتشمل أيضاً توحيد الأنظمة بين الدول لتنظيم أسواق المال، وفتح الحدود أمام تنقل الأموال. كل هذا جعل الحركة الإسلامية قادرة على الحركة رغم أى حصار تواجهه. وهو ما يفسر لنا إصرار الغرب على تحويل حربه مع الحركات الإسلامية المسلحة إلى حرب على كل الحركات الإسلامية، وإلى حرب عالمية تتحالف فيها كل الدول لخدمة المصالح الغربية. فالعولمة جعلت تأثير الحركة الإسلامية واسعاً وممتداً، وليس من السهل حصاره.

هكذا بنيت العولمة لفرض هيمنة الحضارة الغربية على العالم، فإذا بها تصبح السنة الأساسية المساعدة على تحرر الحضارة الإسلامية من الهيمنة الغربية، كما تصبح البنية الأساسية المساعدة على توحيد الأمة الإسلامية، وتوحيد وعيها، وتشكيل وحدتها المعنوية؛ مما يساعد على تحقيق وحدتها السياسية فى نهاية الأمر. وهنا برزت مرحلة تاريخية يتحرك فيها التاريخ فى مسارات متعارضة. فالعولمة وهى مشروع لفرض الهيمنة الغربية تمثل فى الوقت نفسه أداة للخروج من الهيمنة الغربية، ولهذه الحضارة الإسلامية وعندما تصبح سمات لحظة تاريخية معينة ممهدة لأكثر من اتجاه متعارض تكون تلك اللحظة هى لحظة من لحظات التحول التاريخى.

فبقدر ما تمثل العولمة ذروة الهيمنة الغربية، بقدر ما تمثل بداية التحرر الحضارى الإسلامى؛ لذا تصبح مرحلة العولمة مرحلة من المراحل الفارقة فى التاريخ، أى مرحلة تفصل بين تاريخ ير حل، وتاريخ يستعد للحضور.

### **الغرب وتحدى العولمة**

وقع الغرب فى مشكلة مزدوجة. فقد وضع مشروع العولمة كوسيلة لقيده العالم من خلال نظام عربى موحد بهيمن على العالم. ثم وجد الغرب أن أدوات العولمة أصبحت تساعد الأطراف الأخرى والحضارات الأخرى على النمو والتطور، وتساعد على التحرر من الهيمنة الغربية، فأصبحت العولمة هى وسيلة الغرب للهيمنة على العالم، ووسيلة الحضارات والقوميات الأخرى للخروج من الهيمنة الغربية، وتلك مشكلة.

ولكن لمشكلة الكبرى كانت في الاستجابة الحضارية للعولمة فقد أدت العولمة بوصفها عممية فرض الهوية العربية على العالم إلى تعظم رد الفعل الرافض لفرض الهوية العربية، ومعه تزايدت حركات لتحرير لحضارى، والنزعات القومية، والرغبة في تحقيق التميز القومى والحضارى، حتى داخل العرب نفسه فلبعض من الداخل العربى بدأ يشعر أن العولمة هي نوع من الهيمنة الغربية، حتى على التعدد القومى العربى نفسه فظهرت الحركات المعادية للهوية العلمية العربية، وبدأت النزعة القومية العربية تظهر كرد على لعولمة. وفي الوقت نفسه تظهر الحركات القومية والحضارية فى مختلف بلاد العالم، كرد على هيمنة لنموذج العربى من خلال العولمة.

والغرب قومى النزعة والسنية، وحضارته قومية الباء، والقومية عنده هي مقدس الأول. وهو يحاول الحفاظ على قيادته للعالم من خلال توحيد قومياته الغربية داخل نموذج واحد؛ مما يؤثر على تميز كل قوميه فالعولمة له ثمن على العرب أن يدفعه، فلا يمكن بقاء العولمة الغربية دون الضغط على لقوميات الغربية، ومحاولة توحيدهم، وإضعاف حصوصياتها.

وفى مواجهة لعولمة يظهر النزعة القومية الغربية لتي تريد العودة للخصوصية القومية وتفكك العولمة، والنزعة الحضارية الإسلامية التي تريد بناء عولمة خاصة بها، عولمة لأمتها. وهو ما سيجعل الدول الغربية فى مواجهة حريين، حرب ضد النزعة القومية العربية الرافضة للعولمة، وحرب ضد الصعود الحركى الإسلامى الذى يبى مشروعاً عالمياً إسلامياً.

وأمام تلك اللحظة التاريخية احتدت الحركات الإسلامية مناهج مختلفة للتعامل مع العولمة، تحدد موقعها من المشروع القائم، وكيفية التعامل معه وكيفية تغييره. وتلك المناهج تشكل مسار التحديات التي تواجهها العولمة الغربية، وتحدد مسار المواجهة بين الحركة الإسلامية والعولمة لغربية

### العولمة الموازية

عندما رفع السلاح فى وجه العدو العبد تعبير الحركة الإسلامية الجهادية، كان ذلك بداية لبناء العولمة الموازية. فمع تشكيل الجبهة العالمية للجهاد ضد الصليبيين واليهود، كان

أسامة بن لادن وأيمن الطوهرى قد دشنا بداية مشروع بناء عوالة مواردية ، ولرؤيه التي قامت عليها الحركة الإسلامية المسلحة لعالمية تقوم على أهمية الخروج الكامل من العوالة القائمة ، بكل أنصمتها السياسية ولدولية ، وأيضاً الخروج من إطار الدول القومية القصرية لقائمة في البلاد العربية والإسلامية ، والخروج كذلك في مواجهة الدول الغربية . وهنا بنم البناء من حارج الوصع القائم ، على أساس أنه وصع معادى في تركيه وبنائه .

ومثلت القاعده كتظيم وشبكته ثم كعكرة مشروعا لبناء بنية جهادية عالمية ، تبنى على لبنية الأساسية للعوالة ، خصة بنية التوصل والتعامل ، وقيم مشروعا مسلحا محاربة لعوالة العربية ، وتدحل في مواجهة شاملة معه . وقد بنيت الفكرة الجهادية للقاعدة على لدخول في حرب استنزاف مع العوالة الغربية ، حتى تفقد استقرارها وقدرتها على لاستمرار والبقاء ، وتُستنزف في عمليات عسكرية وأمنية متواصله ، مما يغرمها فاتورة مالية وقصدية كبيرة . وبهذا أصبحت الحرب بين عوالة عربييه مهيمنة وفوية ، وعوالة جهادية مضادة لها

لذا ييب الحركة الإسلامية المسلحه لنفسها مفرداتها الخاصة ، ولعتها السياسية الخاصة ، وتستخدم المصطلحات الفقهية السياسية التقليدية ، وترفض كل مفردات الخطاب السياسي الغربى ، بل وترفض أيضاً كل الأدوات السياسية الغربية بدءاً من ئديمقراطية ، وحتى مختلف أشكال المؤسسة الغربية . وهى تحوون بناء نموذج كامل مختلف عن النموذج الغربى للعوالة ؛ لذا تركز على كل ما يفصلها عن النموذج الغربى ويمبزا عنه ، حتى تصبح مشروعا متكاملاً مستقلاً ومتميزاً بالكامل . ولهذا يظهر توحه الحركة الإسلامية المسلحة لبناء جدار فاصل بينهما وبين النموذج الغربى ، بل وبينها وبين اللغة المتداولة فيه . فيصبح مشروع الحركة الإسلامية المسلحة هو بناء عوالتها الخاصة ، أى مشروعا للإسلامى العالمى الخاص الذى يتميز فى كل شىء عن النموذج الغربى ، حتى فى اللغة والمصطلح .

والحركة الإسلامية المسلحة حددت موقفها على أساس أن لعوالة الغربية طاعية ، وأن كن من يتعامل معها أو يقترب منها ، أو يعمل من خلالها ، سوف يصبح حراً منها ؛ لذا يزم الخروج الكامل من العوالة الغربية وعليها .

أما الحركة الإصلاحية الإسلامية، فقد اتخذت موقفاً آخر فمِنذ بداية المشروع الإصلاحى على يد حسن البنا، كانت رؤية الحركة الإصلاحية تقوم على أهمية الاستفادة من العصر، وأخذ المناسب منه، وأهمية إصلاح الوضع القائم تدريجياً. رأى إصلاح تدريجى يقوم على العمل من خلال الوضع القائم لتغييره. فلا يمكن أن يكون الإصلاح تدريجياً، وفى نفس الوقت يحقق التغيير مرة واحدة، ولا يمكن أن يكون الإصلاح تدريجياً وفى نفس الوقت يخاصم الوضع القائم ولا يتعامل معه؛ لذا أقامت الحركة الإصلاحية إستراتيجيتها الخاصة فى الإصلاح، والتي تقوم على الاستفادة من المنجز العصرى المناسب لها، واقتباس الأدوات والأساليب والآليات المناسبة لها، وأيضاً التعلم من المعارف المتاحة.

ولكن الحركة الإصلاحية وضعت لنفسها معيارها، فهى تأسست على ثوبت المشروع الإسلامى، وأقامت تميزها الحضارى على تلك الثوابت، وفتحت الباب أمام التعمم والاقتراس فى الفروع والأدوات. وصممت الحركة الإصلاحية فى نموذج الإخوان المسلمين على العمل من خلال الوضع القائم لتغييره، ولهذا أصبحت حركة إصلاحية من الداخل. ومع تطور الوضع العالمى وصولاً لمرحلة العولمة كانت الحركة الإصلاحية قد سبقت العولمة فى بناء العولمة الخاصة بها، من حيث اهتمام حسن البنا منذ البداية بإقامة فروع لجماعة الإخوان المسلمين فى مختلف البلاد العربية والإسلامية، وهو ما نتج عنه انتشار الجماعة فى أكثر من ٧٠ دولة، كما اهتمت الجماعة بإقامة تنظيم دولى لجماعة الإخوان المسلمين، أصبح يمثل إطاراً للتنسيق بين جماعات الإخوان المسلمين. ولكن ما هو أهم من التنسيق الدولى كان بناء مدرسة عالمية للإخوان المسلمين، انتشرت فى مختلف أرجاء العالم، وانتشرت بين العديد من الجماعات التى لا تنتمى للإخوان، فأصبحت مدرسة إصلاحية عابرة للحدود، وتحمل مشروعاً عالمياً، لإقامة الوحدة السياسية الإسلامية

وعليه نت الحركة الإصلاحية عولمة خاصة بها، على قاعدة نشر مشروعها وتوحيد الأمة الإسلامية، وبناء وحدتها السياسية ونهضتها. وقد عملت الحركة الإصلاحية من



داخل الوضع القائم، وأخذت من أدوات وأساليب لعصر، واقتست من المؤسسة السياسية العربية، خاصة نظامها الدستوري لبرلماني. وهي لهد استطاعت العمل من خلال العولة القائمة، ومن داخلها، لنشر مشروعاتها وفكرتها فأصحت حركة إصلاح من الداخل، تخترق العولة الغربية، وتقيم عولة أخرى جديد، أي تقيم المشروع الإسلامي لعالمى العابر للحدود وهو ما جعل الحركة الإصلاحية تعمل من خلال النظام السياسى القائم، ومن خلال الديمقراطية، ومن خلال الدولة القومية القطرية، من أجل يحدث حركة تغيير من الداخل، بهدف إقامة الدولة الحضارية الإسلامية

فشكت الحركة الإصلاحية الإسلامية تحدياً للعولة الغربية، وهو تحدٍ من نوع خاص؛ حيث يبشر الغرب العولة الخاصة به، ويجد من بدخل تلك العولة وبغيرها من الداخل، يحولها إلى عولة إسلامية تحوى شعوب الأمة الإسلامية وتردد الغرب فى موقفه من حركة الإصلاحية الإسلامية التى تعمل من خلال اوضع القائم، فتارة ينصور أن عملها من خلال الوضع القائم سوف يؤدى إلى نكبتها مع العولة الغربية، وتارة بخشى من ندرتها على بناء مشروعاتها الخاص من داخل أدوات العولة؛ لذا تحده تارة يحاول دمج حركة الإسلامية داخل إطار العولة على أمل أن تتكيف مع العولة الغربية، وتارة يحاول خرحها من الوضع القائم حتى لا تعيره من داخله

أما الحركة الإصلاحية الإسلامية فهى تسير على بهج لتغيير من الداخل، بوصفه أساساً مهماً للإصلاح والتدرج؛ مما يجعل الحركة الإصلاحية ترفض الخروج من الوضع القائم، كما ترفض التكيف معه.

### الاندماج فى العولة

ولكن اتجاهها داخل الحركة الإسلامية يدعى أن العولة الغربية القائمة لها من القوة حيث يمكن أن تستمر عقوداً. وهى بهذا تمثل واقعاً يصعب تغييره فى المدى القريب؛ لذا بدأت توجهات تظهر داخل الحالة الإسلامية ترى أهمية التكيف مع العولة الغربية ومشروعاتها السياسى، ونموذج الدولة القومية القطرية التابع لها، باعتبار أن الوضع القائم من يتغير فى المستقبل القريب؛ لذا لن تتمكن الحركة الإصلاحية من تغيير الوضع القائم

ويرى البعض أن الوضع القائم يزداد تدهوراً، وبحاجة إلى طاقة الحركة الإسلامية حتى تحقق ما يمكن من إصلاح. وعليه ترى هذه الرؤية أهمية أن تتكيف الحركة الإسلامية مع الوضع القائم، وتعمل من خلال العولمة الغربية، باعتبارها واقعاً سوف يستمر ل عقود قادمة. وهنا يصح العمل من داخل العولمة، ليس لتغييرها، ولكن بالتكيف معها، وصفها جزءاً أساسياً من ملامح العصر، حتى يأتي عصر آخر تتغير فيه الأحوال.

لذا تظهر توجهات إسلامية سياسية، تستخدم المصطلح الغربي السياسي فقط، وتستخدم النموذج الغربي السياسي، وتتكيف مع واقع العولمة، وحقيقة هزيمة الغرب، وتحاول تبرير وجودها واستمرارها، وربما وصولها للحكم، من خلال الوفاق مع القوى العربية. وهي تقدم بهذا نموذجاً سياسياً غربياً يحتفظ بتميز ثقافي إسلامي، ويقدمه بوصفه نموذجاً قادراً على التعيش الكامل مع العولمة العربية؛ لذا يمكن أن يحظى بالدعم العربي، ويمكن أن يكون بديلاً عن النخب الحاكمة في البلاد العربية؛ والإسلامية، ويكون في الوقت نفسه حليفاً للغرب، ويعمل من داخل إطار العولمة العربية، ويحافظ عليها ولا يحاول تغربها. ونشكّل نموذج يحاول العمل طبقاً لقواعد اللعبة الحالية، حتى يتمكن من تحقيق ما يمكن تحصيله من تحسين للأوضاع الداخلية للبلاد العربية والإسلامية، أكثر من كونه يعمل من أجل المشروع الإسلامي المتكامل الذي يبدو لدى البعض مشروعاً مستقبلياً لا يمكن تحقيقه الآن.

فيظهر توجه يحاول الالتزام بكل معايير العولمة الغربية، بما فيها من قيم غربية ليبرالية، مع الحفاظ على الخصوصية الإسلامية، فيما وراء المجال السياسي. وتلك الرؤية تلقى تأييداً من الغرب، بل يعمرها الغرب للدليل المناسب عن مشروع الإصلاح الإسلامي الذي يريد إحداث التغيير من الداخل، وأيضاً يعتبره لرد المناسب على مشروع بناء عولمة موارية مسلحة؛ لذا يعتبر الغرب في غالبه أن النموذج الإسلامي الذي يعترف بالعولمة الغربية، وعولمة المعايير والقواعد والقيم العربية في المجال السياسي، يمكن أن يمثل بديلاً مناسباً للنخب الحاكمة التي نفتقد للشرعية وأخماهيرية، خاصة إذا استطاع هذا النموذج التكيف مع العولمة العربية، وتحقيق شعبية داخلية في الوقت نفسه.

تلك هي اندفاعة بن العولة الغربية والمشروع الإسلامى العابر للحدود. ونلت هي لحظة المدافعة الحادثة داخل بنية العولة الغربية نفسها التى أصبحت الوسيلة المستخدمة من كل الأطراف. ولكن لأغراض متعارضة؛ مما يؤكد على أننا فى لحظة تدافع حضارى بين مشاريع الإسلامية المختلفة، وبينها وبين مشروع العولة الغربى.

\*\*\*

## معركة الأفكار والمناهج

(١)

### التجديد الحضارى بين التقليدية والتوفيقية

قامت الحركة الإسلامية لاستعادة المرجعية الإسلامية الشاملة، وهى بهذا حركة تغيير حضارى شامل، تهدف إلى استعادة مرجعية الحضارة الإسلامية فى جميع جوانب الحياة، بوصفها النظام لعم للأمة الإسلامية. ومن أجل بناء المرجعية الإسلامية الشاملة، وتحقيق وحدة الأمة الإسلامية ونهضتها، تخوض الحركة الإسلامية عملية مستمرة لتشكيل رؤيتها وبناء منهجها الحركى وسط عوامل تجذبها وتشدها، أو تدفعها وتخاصرها، فتنجج الرؤى والمناهج من حالة التفاعل بين الحركة الإسلامية ومحيطها، والتحديات التى تواجهها.

تلك الحالة لها ملامحها وعناصرها الأساسية، التى تمثل الأبعاد الفاعلة فى الواقع، والبدائل المتاحة، والعوامل الخارجية الضاغطة. ومنها تتشكل مسارات الفكرة والمنهج، وتتشكل مراحل التطور والتغيير. فتصبح خريطة الأفكار جزءاً من خريطة الحالة الإسلامية، فهى التى توضح موضع الحركة الإسلامية، وتياراتها الداخلية. كما توضح خريطة الأفكار موضع المجتمعات العربية والإسلامية وموضع الحركة الإسلامية فيها. وتوضح أيضاً موضع القوى المحلية خارج التيار الإسلامى، والقوى الخارجية أيضاً.

و الحركة الإسلامية تمر عبر تاريخها بمراحل مهمة وأخرى فاصلة، وهى تلك المراحل التى تؤسس لما بعدها، وتحدد مسار المستقبل. وتلك اللحظات المهمة ليست بعيدة عن خريطة الأفكار، بل تقع بداخلها. ففى اللحظة المهمة تنتصر فكرة على أخرى، وتبلور ملامح المنهج والتوجه، وتتحدد الثوابت وتوضح التغيرات. فالحلظات الحاسمة، هى

لخطات الضرر والمرجعة، وهى لخطات تدور لأفكار والرؤى والمدهح، وهى اللخطات التى تتميز فيها التيارات والحركات.

ولا يمكن النظر للحركة الإسلامية إلا من داخل فكرها، وداحل محيطها، وداحل عصرها حتى يظهر موضعها. فكل فكرة تعرف بما يميزها، ولكنها تعرف أيضاً من خلال موضعها من الأفكار الأخرى، لذا علب على الرؤية العلمية استخدام التصنيف كوسيلة تساعد على تفسير الظواهر، وتبين الفروق بين مكونات الظاهرة. ومن خلال تحديد الأفكار والمعايير الأساسية يمكن النظر إلى مسار التحولات، ومعرفة مجرى التغيرات.

لذا يكتسب تيار الصحوة الإسلامية الكثير من دلالاته من خلال موضعه وموقعه على خريطة الحالة الحضارية والفكرية التى ثمر بها الأمة، بما يميز تيارات الصحوة عن بعضها ويميزها عن غيرها. فيصبح تحديد معايير التصنيف وسيلة لفهم مكونات تيار الصحوة الإسلامية، ومعرفة مراحلها وتحولاته وتفاعلاته الداخلية.

### مسارات الإصلاح

تشكلت أفكار الحركة الإسلامية حول طرق بناء المرجعية الإسلامية، وكيفية تحقيق النهضة. فتجلت الفكرة الحضارية فى اتجاهات متنوعة، حسب منهج التفكير والحركة.

فقد ظهر اتجاه يرى أهمية إعداد بناء الرؤية الإسلامية من خلال استعادة الماضى، وذلك بالبحث عن أفضل تجارب السلف، ومحاولة استعادة بنائها مرة أخرى. ويتبلور التيار التقليدى الذى يرى أهمية التمسك بالملامح التقليدية التى تحققت فى الماضى، على أساس أنها أفضل وسيلة لتحقيق النموذج الإسلامى. والتيار التقليدى يمثل تياراً من تيارات الصحوة الإسلامية، الذى يتمسك بأهمية الأخذ عن النموذج التاريخى ليس فقط ثوابته، ولكن أيضاً بعض الملامح والآليات، حتى يؤسس لبناء نموذج إسلامى صحيح.

فى مقابل هذا التيار، ظهر تدريجياً تيار يرى أهمية الأخذ عن العصر والحداثة على أساس أن لكل عصر ملامحه؛ لذا لا يمكن التعامل مع العصر الحالى إلا بأخذ ملامحه وعناصره الأساسية. وهنا يبرز دور النموذج العصرى للحجة، والمتمثل فى الحداثة الغربية؛ حيث إنه النموذج المتقدم، والمشكل للملامح العصر. فيتم التوفيق بين الحداثة الغربية والمرجعية الإسلامية. ويتشكل اتجاه يأخذ عن الغرب نموذجاً خاصة السياسى، بما لا يتعارض مع

الشريعة الإسلامية، ويتم الحفاظ على الخصوصية الحضارية في المجال الاجتماعي والخاص .  
وبهذا يتشكل تيار التوفيقية الإسلامية كجزء من تيار الصحوة الإسلامية .

وبين التقليدية والتوفيقية في تيار الصحوة الإسلامية يتشكل تيار التجديد، الذي يقوم على أساس تجديد الحضارة الإسلامية، من خلال التمسك بثوابتها والتجديد في المروعة والمتغيرات . وهذا التوجه يستفيد من كل تجارب الحضارات الأخرى، بما فيها الحضارة الغربية، ولكنه لا يلزم نفسه بأى نموذج عملى مستمد من حضارة أخرى، بل يستفيد من الأدوات والآليات والوسائل والمعارف، ويضعها فى صياغته الخاصة، حتى تصبح مناسبة لثوابت الحضارة الإسلامية، فيتم إعادة إنتاج كل ما يتم اقتباسه من الحضارات الأخرى، فى صورة جديدة حتى يتم تجديد المرجعية الحضارية الإسلامية .

### الأمة المحافظة

المجتمعات العربية والإسلامية تقع فى موضع المجتمعات التى تسمى تقليدية أو شرقية، وهى مجتمعات محافظة فى غالبها . فالتيار الغالب على مجتمعات الأمة هو التيار المحافظ . وتلك مسألة هامة تشرح الفروق بين المجتمعات، وتسمح لنا بتحديد موضع كل حركة على خريطة مجتمعهما، وليس على خرائط مجتمعات أخرى .

والمجتمع المحافظ هو المجتمع الذى يسود فيه التدين والتمسك بالدين، وهو المجتمع الذى يقوم على التمسك بقيم الأسرة، وهو المجتمع الذى يحافظ على هويته الحضارية ويتمسك بها ؛ لذا فإن مجتمعاتنا فى أغلبها محافظة .

لذا يصبح الاتجاه الغالب وتيار الأغلبية فى مجتمعاتنا هو الاتجاه المحافظ . ولا يصح هنا أن نعتبر الاتجاه المحافظ ممثلاً لتيار اليمين فى المجتمع كما يحدث فى الغرب، فما دام غالب المجتمع محافظاً ؛ لذا تصبح المحافظة هى تيار الأغلبية وهى تيار الوسط ؛ حيث يغلب علمياً تصنيف التيار السائد أو تيار الأغلبية فى الموضع المتوسط لأى تصنيف، فتصبح لتيارات الأخرى الممثلة للأقلية على يمين ويسار هذا الموضع .

وتيار الأغلبية الذى يمثل تيار الوسط تتفرع منه تيارات فرعية، كما أشرنا، خاصة أن تيار الأغلبية تيار عريض، وهو أوسع من تيارات الأقلية ؛ لذا يمكن تصنيف التيار المحافظ .

أى تيار الوسط، إلى التيار المحافظ التقليدى (يمين الوسط) الذى يوسع من مساحة المآخوذ من الحربة التاريخية، والتيار المحافظ التوفيقى (يسار الوسط) الذى يريد من مساحة المآخوذ من التجربة الغربية ويوفق بينها وبين المرجعية الإسلامية. تم فى قلب التيار المحافظ، نجد التيار المحافظ التجديدى أو المحافظ الوسطى (الوسط أو المركز)، الذى يركز على أهمية التجديد الحضارى والتوازن بين الثوابت الحضارية والتعلم من تحارب الآخرين.

وحارج التيار المحافظ أى تيار الوسط نجد على اليمين التيار المتشدد (اليمين)، وهو يمثل للمحذ عن حالة النقاء، وهو يمثل حالة الدفاع عن النفس، والركر على السميز عن العصر، كما يركز على الدفاع عن الخصوصية الحضارية وتميزها عن كل ما يخلف عنها.

وفى اليسار، نجد التيار المنحدر (اليسار)، وهو التيار العلمانى الذى يؤمن بالتوجهات الغربية الليبرالية أو الغربية اليسارية، التى تخرج بالكامل عن المرجعية الحضارية الإسلامية، ويمثل حالة تكيف مع النموذج الغربى، ويكرس لتراجع المرجعية الحضارية، واستبدال الذات الحضارية بالذات الحضارية للغرب المتقدم.

واستخدام تعبيرات اليمين واليسار هنا تساعد على التصنيف والمقدرة بين الاتجاهات وتحديد مكابها بالنسبة لبعضها البعض، مع ملاحظة أن تلك التعبيرات تتوقف على تحديد نقطة الوسط، أى الاتجاه الغالب، والتى تختلف من حضارة إلى أخرى، وهى فى الحضارة الإسلامية تتمثل فى التيار المحافظ. والفروق بين المواضع المختلفة ليست مسألة كمية صرفة، بل هى تعبر عن اختلاف مكونات الاتجاه الفكرى، من حيث شدتها ومركزيتها؛ أى ينتج عنه اختلاف كفى فى النهاية. فكلما زاد الاختلاف الكمى، تحول إلى اختلاف كفى.

### الإفراط والتفريط

وبهذا يمكن مطابقة التصنيف السابق على المعيار الحضارى الإسلامى الأساسى، وهو معيار الإفراط والوسط والتفريط. فالوسط يمثل التيار المحافظ، وبه تنوع داخلى، كما أشرنا والإفراط يمثل النقطة الأخيرة فى أقصى الاتجاه اليميني، والتفريط يمثل النقطة الأخيرة فى أقصى الاتجاه اليسارى.

والنظر للوسط (التيار المحافظ) بوصفه تياراً عريضاً، وتصنيفه إلى تيار محافظ تقليدى، وتيار محافظ وسطى، وتيار محافظ توفيقى، يسمح بفهم فكرة الوسط، وهى فى الواقع

متعددة لتوجهات؛ لأنها جوهر الفكرة الإسلامية؛ لذا نجد في داخلها عدة اتجاهات، مما يفسر لنا التعدد داخل الوسط. فاتجاه الوسط (التيار المحافظ) يتدخل أحياناً مع التشدد؛ لأن في يمينه تياراً تقليدياً، إذا تشدد تدخل مع التيار المتشدد، والوسط يتدخل أحياناً مع لتحرر؛ لأن في يساره تيار توفيقى، إذا تزايدت مرونته تدخل مع التيار المتحرر.

والوسط (التيار المحافظ الوسطى) حالة نموذجية، وهى الأصعب فى تحقيقها، فهى تعدل والاعتدال والميزان، وهى بهذا نقطة الكمال والتكامل فى المشروع الحضري الإسلامى، وكلمة توجه لها تيار أو حركة بعد عنها، وكلمة بعد عنها حاول الاقتراب منها مرة أخرى.

### المواضع المتحركة

يظل التصنيف عملية نسبية تهدف إلى الاختصار، بهدف لدراسة علمية والفكرية. ولاختصار يفيد فى الفهم وتخيص النتائج، ولكن من المهم أن يكون التصنيف تفاعلياً، تسر ما تكون الظواهر تفاعلية أيضاً. فعندما يتعرض مجتمع محافظ لموجة من التغريب حادة من الخارج، نجد أن التيار المحافظ أصبح يميل للتشدد، ولكنه تشدد فى موضعه، أى أنه تشدد تجاه موجة من التغريب، وليس موقفاً مبدئياً مستمراً. وكذلك نجد مواقف تدعو للمرونة، لتحقيق مصالح تيار الصحوة الإسلامية، فنجد التيار المحافظ يميل للأخذ بالآليات العصر لتحقيق مصلحة لمسار الحركة الإسلامية. وهكذا تتحرك كل الاتجاهات حسب الظروف؛ لذا لا يمكن الحكم على الموضع والمواقف بعيداً عن اللحظة التى ظهرت فيها.

لهذا نعتبر تلك التصنيفات متفاعلة مع الموقف الراهن، وتفهم من داخله. خاصة أن تلك التصنيفات تتعلق بالمواقف العملية والاجتماعية والسياسية، وليس بالعبادة الدينية وعبادات. فالموقف الاجتماعى الذى يعتبر اليوم نوعاً من الإفراط، قد يعد موقفاً وسطاً فى الماضى. وهكذا تتغير التصنيفات حسب اللحظة والموقف. كما يلاحظ أن المقصود بتصنيف تيار ما هو وضع عنوان يميز أغلب مواقفه، وليس كل موقف على حدة. فلا يحدد تيار تقيدى على طول الخط، أو توفيقى على طول الخط، بل إن التيار المحافظ الوسطى سنجدته تقيدياً فى مواقف وتوفيقياً فى مواقف، ولكن غالب مواقفه سنجدته ومضية، ومما هو غالب عليه يتحدد تصنيفه.



## داخل الحركة الإسلامية

بالنظر فى التوجهات داخل الحركة الإسلامية، سجد أنها تشمل معظم الاتجاهات الرئيسية التى توجد فى المجتمع. فهى تبدأ مع التيار المتشدد (اليمن) ثم التيار المحافظ (الوسط) بتياراته المختلفة وهى التقليدية والوسطية والنوفيقية، وكلها تمثل إطار التيار الإسلامى الواسع. ولكن على اليسار فى المجتمع، يجد التيار الليبرالى واليسارى العلمانى، وهو خارج إطار التيار الإسلامى الواسع، كما أن بعض توجهات التيار التوفيقى الإسلامى نجدها تقترب من التيار لليبرالى، فتبتعد عن نطاق الفكرة الإسلامية.

وتلك قضية مهمة، فالتوجه نحو الإفراط يبقى داخل إطار الفكرة الإسلامية، ولكن التوجه نحو التفريط يخرج من الفكرة الإسلامية؛ مما يجعل موقف التيار المحافظ التوفيقى (يسار التيار المحافظ) قلقاً ومتوتراً، فالموضع الذى يقوم على التوفيق بين الحداثة الغربية والفكرة الإسلامية هو موضع قلق، كثيراً ما يؤدى إلى الموضع التالى له، وهو موضع الفكرة الليبرالية خارج الفكرة الإسلامية.

وعندما ننظر إلى الحركة الإصلاحية الإسلامية، نجدها تمثل التيار المحافظ (تيار الوسط). فجماعة الإخوان المسلمين مثلاً تمثل كلها اتجاهًا محافظًا إصلاحيًا. ولكن بدخلها يمكن التمييز بين التيار المحافظ الوسطى، وعلى يمينه الاتجاه التقليدى، وعلى يساره الاتجاه التوفيقى.

والتيار الإصلاحي يمثل الوسط الإسلامى، والوسط يبدأ قبل التشدد وقبل التحرر، وهو تيار عريض، لهذا أشرنا إليه بأنه التيار المحافظ، وقسمناه إلى المحافظ التقليدى والمحافظ الوسطى والمحافظ التوفيقى.

والأمة كلها هى أمة الوسط، والمرجعية الحضارية الإسلامية هى مرجعية أمة الوسط، والإفراط هو إفراط من داخل الفكرة، ولكن التفريط هو تفريط فى الفكرة. فأمة الوسط هو عنوان الأمة كلها، والوسط تيارها الغالب، وهو التيار المحافظ.

## الخلاصة

يشكل التصنيف السابق مدخلاً للتفسير والفهم. والتصنيفات السابقة لا تمثل فقط تيارات، بل تمثل عنوين لمراحل وكذلك لمواقف وهى تمثل عوامل تفاعلية متحركة.

يساعد رصده على فهم مسار تيار الصحوة الإسلامية، ومعرفة ماله. والتصنيف ليس حكماً دينياً أو أخلاقياً، بقدر ما هو توثيق من باب الاختصار والتفسير والتصنيف أداة لفهم، فإذا استخدم في معارك السياسة يصبح أداة للتشويش، وربما التشويه. ونؤكد على أن التصنيف مقصود به تحديد الموضع والموقع لكل اتجاه مقارنة بالاتجاهات الأخرى؛ حيث تتحاور الاتجاهات العريضة من بعضها. كما يلاحظ أن المناطق البينية بين الاتجاهات تسع العديد من الحالات التي يصعب حصرها.

والوسط كموضع هو نقضة الجذب المركزية، وكل التوجهات تدور حوله، فهو إذن ميزان المرجعية الحصرية، وهو أيضاً تجسيد للحظة القوة والنهاض، وهو لحظة التجديد الحضارى

(٢)

### الحركة والمجتمع بين التشدد والتحرر

يهدف مشروع الإصلاح الحضارى الشامل إلى إصلاح المجتمع. ومن ثم إصلاح الأمة. لذا يصبح المجتمع هو المستهدف الرئيس لحركة الإصلاح. وكل تيارات الصحوة الإسلامية تستهدف المجتمع رسالتها، وتحاول نشر رؤيتها في المجتمع، وتجميع المؤيدين بها. وقيادة مسار الأفكار والممارسات في المجتمع.

ولكن تيارات الصحوة الإسلامية اختلفت فيما بينها في الرؤى والمناهج؛ لذا تعددت مساراتها وثارها على المجتمع. كما أن حالة المجتمع نفسها تتغير بين فترة وأخرى، لذا تعدد رسالة الحركات الإسلامية للمجتمع، حسب الطرف الموضوعى الذى تواجهه. وبين تعدد تيارات الصحوة الإسلامية، وتغير حالة المجتمع، تنتج حالة التفاعل بين الحركة والمجتمع، التى تحدد كيفية تأثير الحركة على مجتمعتها، وبالتالي ما تحققة الحركة نحو عاياتها الإصلاحية. ومساحة الاختلاف بين السائد فى المجتمع والسائد لدى الحركة، تحدد برعية تلك العلاقة، من وتحدد موقف الحركة من المجتمع

داخل هذا التفاعل بين الحركة الإصلاحية والمجتمع نتج عدد من الحالات المميزة، والتى تمثل مراحل مهمة فى علاقة الحركة بالمجتمع، وترسم مسار التغيير الحاصل فى المجتمع.

إذا نظرنا إلى سبعينيات القرن العشرين في مصر، سجد أن تيار لصحوة الإسلامية نشأ بوصفه دعوة جديدة على المجتمع، تريد تغيير حال المجتمع. وكانت لحالة الغالبة على المجتمع هي حالة تكيف مع الواقع الراهن، وأيضاً تكيف مع العوامل الخارجية المؤثرة. فقد كان المجتمع يتكيف مع الوافد الغربي، بما فيه من أنماط سلوكيه؛ لذا فقد غلب على المجتمع الانحياز التوفيقي، وغلب عليه التكيف مع متغيرات العصر. وجاءت لصحوة الإسلامية لتغير واقع المجتمع، وتعيده إلى التزامه الديني والحضاري. فبدأت الحركات الإسلامية تقليدية إلى حد كبير، تركز على الثوابت أكثر من المتغيرات، ومحاول تأسيس الوعي لدى الحضراري لدى العامة، وتهتم بالقواعد الحاكمة للالتزام الديني. وهن كان تيار الصحوة الإسلامية أكثر تقليدية من المجتمع، كما كانت بعض روافده تميل للتشدد، فأصبح تيار الصحوة الإسلامية في مجمله أكثر محافظة من المجتمع. وتلك الصورة تفهم من خلال العلاقة التفاعلية بين المجتمع والحركة، فعندما يكون المجتمع متجهاً نحو المرونة والخروج لسبى من الهوية الدينية والخصارية، نحد الحركة تبدو أكثر تشدداً؛ لأنها تريد مقاومة حالة الانفلات الديني والحضاري.

وإذا عدنا إلى ستينيات القرن العشرين، سجد أن الحركة الإسلامية كانت تنى نفسها داخل إطار حاصر بها، ولم تكن تسمح مع المجتمع أو تنشر رؤيتها داخله. ففى فترة الستينيات كان المجتمع متعلقاً برؤى بعيدة عن هويته الدينية والحضارية، ولم يكن لديه الاستعداد أو الرغبة فى التفاعل مع لفكرة الإسلامية؛ لذا كان تيار الصحوة الإسلامية يود بوصفه بؤراً وجماعات صغيرة ننى نفسها، أكثر من كونها تحاول تغيير المجتمع. فالمجتمع كان يبدو بعيداً عن هويته الحضارية، مكيفاً مع رؤى غربية، فكان الإيمان الديني ينحصر فى حدود فردية. ففى الستينيات لم يكن المجتمع مستعداً لسماع رسالة تبار الصحوة الإسلامية، ولكن فى السبعينيات كان المجتمع يريد العودة لهويته وثقته فى ذاته، بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وهنا تعبر موقف تيار الصحوة الإسلامية، فأصبح يدعو المجتمع لرؤيته.

فلحظة المدية تمثلت فى بناء نواة لتيار لصحوة الإسلامية، ثم تحول هذه النواة إلى الدعوة لرؤيتها بين المجتمع. وفى كل تلك المراحل، كانت الحركة الإسلامية بمختلف

روافده، أكثر محافظة من المجتمع نفسه وتلك اللحظة حدث مر قبل مئتي عشر سنوات لقرن العشرين، عندما ظهرت جماعة الإخوان المسلمين، ولكن في البداية الأولى ظهرت الحركة الإصلاحية وتفاعلت مع المجتمع ونشرت دعوتها، ولم يكن المجتمع يميل للتحرر والتوفيقية كما حدث في السبعينيات، ولم تكن الحركة تحتاج إلى بدء نوابها الرئيسة قبل الانخراط في دعوة المجتمع.

فكما كان المجتمع بعيداً عن هويته التي تدعوه لها تيارات الإصلاح والتغيير، ظهرت الصهوة بين المجتمع وبين الحركة، وكانت الحركة أمل لتشدد، لترد على ميل المجتمع للتحرر

### لحظة الانتشار

في ثمانينيات القرن العشرين شهدت مصر نمواً واضحاً لتيار الصهوة الإسلامية، وتزايداً ملحوظاً في حجم التأييد له. وهنا اكتست حركات الصهوة الإسلامية ثقة كبيرة في حضورها وتأثيرها. ومع تزايد حجم المؤيدين لها، مال تيار الصهوة الإسلامية إلى لحظة حماس، التي توحى له بأن أهدافه بدأت في التحقق أو أنها قريبة من التحقق ومع لحظة الحماس ولحظة التأييد الشعبي الواسع، ينتشر تيار الصهوة الإسلامية في مختلف أرجاء المجتمع، ولكنه لا يبنى رؤيته بصورة عميقة، فيغلب الانتشار على التأسيس والعمق. ونصهر العديد من التيارات المتشددة، ويفتح الباب أمام رؤى عربية أو غير تقليدية، وتحقق بذلك لحظة العوز بالتأييد لشعبي، ولكن تلك لحظة لحماسية المهمة تكشف الكثير من سلبيات تيار الصهوة، وتبني إلى أهمية بدء الرؤية الدينية وحصارية الرشيدة لتيار الصهوة الإسلامية.

وفي لحظة الانتشار يميل المجتمع مع تيار الصهوة الإسلامية إلى المحافظة، وربما يميل معه نحو التشدد، وينتقل المجتمع سريعاً من حالة التكيف والتوفيق مع الواقع الراهن إلى حالة تغيير اندت الحضارية بصورة ربما تكون متشددة وظاهرية يغلب حالة التمييز عن الواقع عن محاولة إصلاح هذا الواقع.

من ثمار حالة الانتشار الكبير لتيار الصحوة الإسلامية، تبدأ مرحلة ترشيد الصحوة الإسلامية، حتى تعبر عن رؤية عميقة لهويتها الدينية والحضارية، وحتى تصبح مؤهلة لتغيير الواقع وتحقيق التجديد الحضارى. وهنا يصبح التجديد الحضارى هو الميزان الذى ترشد إليه الصحوة الإسلامية، لتصبح ممثلة للتيار المحافظ الوسطى، وتبعد عن التشدد الذى ميزها، كما ترشد اتجاهها التقليدى المتعاطف.

وقد شهدت مصر تلك الحالة فى تسعينيات القرن العشرين؛ حيث بدأ رموز الصحوة الإسلامية فى ترشيد تلك الصحوة، وبعد أن قادت تيارات الصحوة الإسلامية المجتمع إلى المحافظة التقليدية أو التشدد، بدأت تيارات الصحوة الإسلامية ورموزها عملية مراجعة من أجل تحقيق التوازن لتيار الصحوة الإسلامية، وتحقيق التوسط والاعتدال فى فكرة الصحوة الإسلامية ومنهجها. وبين العديد من التيارات التى عملت داخل وعاء تيار الصحوة الإسلامية، تبدأ الحركة الإصلاحية فى قيادة عملية الترشيد ممثلة فى جماعة الإخوان المسلمين، كما تبدأ رموز فى قيادة عملية الترشيد على رأسها الشخ العلامة يوسف القرضاوى، وأيضاً يظهر رواد التجديد الحضارى، وتشكل نخبة متميزة من مفكرى المشروع الحضارى الإسلامى. ولم يكن ظهور جيل من مفكرى الصحوة الإسلامية إلا دليلاً على دخول تيار الصحوة الإسلامية مرحلة الترشيد والعمو الفكرى والحضارى. وهكذا نجد الحركة ترشد من مسارها، وتحاول تحقيق التوازن فى رؤيتها.

ومع تسعينيات القرن العشرين، تظهر مبادرة وقف العنف من قيادات الجماعة الإسلامية فى السجون المصرية، ولم تكن تلك المبادرة إلا دليلاً إضافياً على وصول تيار الصحوة الإسلامية إلى مرحلة الترشيد، التى تعيد صياغة مواقفه بعد أن انحرف فى مواجهة عنيفة مع الدولة انتهت بمواجهة عنيفة مع المجتمع أو قطاعات منه.

وبصبح عقد التسعينيات هو المرحلة التى تنتج فيها صورة تأسيسية للتيار المحافظ الوسطى، الذى استطاع بلورة مواقفه بصورة تعمق رؤيته، وتميزها عن الرؤى الأخرى. فأصبح التيار المتشدد واضحاً، والتيار المتحرر واضحاً، ونحقق للتيار المحافظ الوسطى موضعه المتميز بين التشدد والتحرر.

ولكن التسعينيات أيضاً تشهد ملاد المواجهة المسلحة بين تيار الجهاد المسلح و قوى  
عظمى ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية . فقد أصبح للمواجهة المسلحة مع قوى  
هيمنة العربية تيارها وله رؤيته التى تغلب لمواجهة المسلحة على غيرها من المناهج وهنا  
تميز تيارات الصحوة الإسلامية عن بعضها البعض ، ويظهر لكل تيار خصوصيته ومجاله  
الذى يعمل فيه . وتحرك تيار الجهاد المسلح نحو ساحات المواجهة العسكرية ، ويتحرك  
تيار الإصلاح إلى الداخل . وينى كل تيار رؤيته . وتصبح ساحه تيار الصحوة الإسلامية  
وضحة المعالم

### ما بعد الترشيح

ولكن أى تيار لا تحول إلى حالة جامدة، خاصة التيارات الحية والفاعلة فقد أدت  
مرحلة الترشيح إلى حفظ التوازن النسبى للمجتمع . واستطاعت الحركة الإصلاحية تحقيق  
زرنها السببى داخل المجتمع ، حتى تحقق توازنه فى الوسط . وتحقيق التوجه التجديدى  
خضارى . وبهذا شكلت حالة أكثر اتزاناً ، بين تيار يعلى عليه التوجه المحافظ التقليدى  
يركز على الثوابت والأسس ، والتيار المتشدد الذى يميل للدفاع عن الذات الحصارية  
والدينية بالتشدد . والتيار المحافظ لوسطى الذى يريد تحقيق التوازن بين الثوابت  
والمتعيرات . ومع عملية تحقيق الترشيح ، ومحاولة البعد عن التشدد ، تظهر حالة من المرونة  
نكافية لتحقيق لترشيح ، وتحقيق التجديد والوسطية ، ولكن تلك الحالة سرعان ما تتفاعل  
مع الظروف المحيطة به . لتصبح حالة من المرونة بأكثر مما تحتمل الفكرة ، وهنا يتمدد الاتجاه  
محافظ التوفيقى ، بوصفه محاولة لتوفيق أوضاع ثوابت المشروع الإسلامى مع الواقع  
لمعاصر

ومع تزايد درجة المرونة السببية ، يحدث نوع من الخلل فى منطقة الوسطية التجديدية ،  
وبدو ملامحها غير محددة . وتتعدد الرؤى لأكثر مرونة ؛ مما يدفع الشيخ العلامة يوسف  
قر صاوى للكتابة ليس من أجل ترشيح لصحوة . بل للكتابة من أجل تأكيد المبادئ  
لأساسية للرؤية الوسطية خاصة فى السياسة . وتظهر حاجة إلى نوع من الترشيح ، ولكن  
فى اتجاه مخفف . فالترشيح الأول كان فى مواجهة التشدد ، ولكن الترشيح الثانى أصبح فى  
مواجهة التحرر .

لذا يشهد العقد الأول من القرن احدى والعشرين عملية نصحيح مسار، لتأكيد ثوابت الرؤية المحافظة الوسطية؛ مما يقوى من الاتجاهات المحافظة التقليدية، ويقوى أيضاً من الاتجاهات المتشددة، حتى يتم تأكيد الملامح المميزة للمشروع الإسلامى، وتأكيد تميزه عن غيره من المشاريع، وتحديد الفواصل التى تفصله عن غيره من الرؤى. حتى تكون له هويته المميزة والواضحة، رغم قدرته على التكيف مع الأوضاع المعيرة والمعاصرة.

وهنا نجد المجتمع نفسه يستجيب للتيار المتشدد بأكثر مما كان عليه من قبل، فى توجهه نحو المزيد من التأكيد على ثوابت الرؤية الإسلامية، وفى محاولة لتحديد الفواصل بين الرؤية الأصلية للهوية الحضارية والدينية للمجتمع، وبين الرؤى التغريبية. ويحدث هذا فى لحظة تتزايد فيها شدة العولمة وهيمنة الأفكار الوافدة؛ مما يعنى أن مسار حركة المجتمع ومسار تيار الصحوة الإسلامية، يتجه نحو التأكيد على الخصوصية الحضارية، والوقوف أمام احتمالات الذوبان فى متغيرات العصر، وهو ما يؤدى إلى الذوبان فى الرؤية الغربية الوافدة.

ويحاول التيار المحافظ الوسطى تأكيد الوسطية والتوازن فى نفس الوقت، وتحديد مساحة الثوابت ومساحة المتغيرات، والحدود المناسبة للمرونة وتلك التى لا تجوز فيها المرونة. وتستمر عملية الترشيد المضاد، أى الترشيد فى مواجهة التيار المتحرر، بعد أن كان الترشيد فى مواجهة التيار المتشدد فى مرحلة سابقة.

### مسار تيار الصحوة

فى عملية التفاعل بين تيار الصحوة الإسلامية والمجتمع، تحدث عملية فرز متتالى للأفكار والرؤى. ففى لحظة يغلب على المجتمع العديد من التيارات والتوجهات، ولكن بعض تلك التوجهات تنتهى مع الوقت. ورغم تحرك المجتمع نحو التحرر أحياناً ونحو التشدد أحياناً أخرى، وأيضاً رغم تحرك تيار الصحوة الإسلامية نحو التشدد أحياناً والمرونة أحياناً أخرى، فإن تلك الحركة لا تعيد مشاهد التاريخ. فمقدار ما يحدث من تشدد فى مرحلة ما، لا يحدث فى المراحل التالية، كما أن مقدار ما يحدث من مرونة فى مرحلة ما، لا يتكرر نفس الدرجة فى مراحل تالية. فحركة المجتمع تميل نحو التوسط والاعتدال، وأيضاً تيارات الصحوة الإسلامية تميل كلها نحو الاعتدال. فالتيار المتشدد يصبح مع الوقت

كثير اعتدلاً عما كان عليه في الماضي ، وتيار الوسط يكتسب المزيد من القدرة على التمسك باعتداله .

وما يحدث في تلك العملية الجدلية بين الحركة الإسلامية والمجتمع يؤدي لتطور تيارات المعبرة عن المجتمع ، وبشكل ملامحها . فيكتسب تيار الصحوة الإسلامية ملامحه ، وتتحدد تياراته ومساراته ، ويبنى قواعد مشروعه .

### (٣)

#### الأغلبية والأقلية في تيار الصحوة

بالنظر للعلاقة بين الحركة الإسلامية والمجتمع ، نجد أن المسافة الفاصلة بينهما عثر مثيراً مهماً لمسار التفاعل بينهما . ولكن هذه المسافة ليست ثابتة ، بل هي متغيرة ، وبغيرها تشر حركة التغير الحادثة للحركة الإسلامية والمجتمع . من هنا تكتسب المسافات بين حركات الإسلاميه والمجتمع دلالة خاصة ؛ لأنها تشير إلى صورة العلاقة في الماضي والحاضر ، كما تشير لصورة العلاقة المتوقعة في المستقبل . يدخل في هذا الباب قضية دماج الحركة الإسلامية في المجتمع ، أو عزلتها عنه ، بوصفها حالة تشرح العلاقة بين حركة والمجتمع ، كما تشرح المسافة الفاصلة بينهما .

وكل الحركات الإسلامية الممثلة لتيار الصحوة الإسلامية تمثل مشروع إصلاح ؛ لأنها تقدم رؤية للمجتمع ، يفترض أنها غير منتشرة في المجتمع بالقدر الكافي . فتيار الصحوة الإسلامية هو تيار تغيير ، يرى أن الوضع الحالي يحتاج لتغيير وإصلاح ، وبالتالي فكل حركات الصحوة الإسلامية تعمل من أجل التغيير ، مع تنوع المناهج والرؤى . وعليه يقع تيار الصحوة الإسلامية في مساحة من المجتمع ، وتبقى مساحات أخرى تفصله عن بقية المجتمع ، وهي تلك المسافات التي يمكن رصدتها لمعرفة التفاعل بين الحركات الإسلامية والمجتمع .

#### الحالة المثالية

يمكن البدء بتعريف الحالة المثالية للحركة الإسلامية ، وهي الحالة التي تكون فيها الحركة مدمجة بالكامل في المجتمع ، أي تصير جزءاً منه غير مختلف عنه . وهي تلك الحالة التي



تتحول فيها الحركة الإسلامية إلى أغلبية معتبرة داخل المجتمع، لدرجة تجعل رؤية الحركة هي رؤية أغلبية المجتمع، وعليه لا توجد مسافة فاصلة بين الحركة والمجتمع، بقدر ما توجد مسافة تفصل تيارات الأقلية عن أغلبية المجتمع، وعن الحركة الإسلامية السائدة أيضاً. وتلك الحالة لم تحدث بعد، فلم تتحول حركة من حركات تيار الصحوة الإسلامية إلى أغلبية في المجتمع، لدرجة تجعلها مثلة للفكر السائد في المجتمع.

فمعظم مكونات تيار الصحوة الإسلامية تعمل على نشر رؤيتها بين الناس، ولم تصل أي منها إلى تحقيق الأغلبية المجتمعية، والتي تتحقق من خلال سيادة رؤيه معينه اجتماعياً؛ مما يجعلها تمثل الرؤية السائدة، والفكرة المهيمنة على المجتمع.

### الوزن النسبي للحركة

كلما كانت حركة ما تمثل وزناً نسبياً كبيراً داخل المجتمع، كانت تلك الحركة مرشحة لتصل في وقت من الأوقات إلى الأغلبية المجتمعية. وهنا نميز بين الأغلبية لمجتمعية والأغلبية السياسية؛ حيث إن الأخيرة تعني حصول حركة على أغلبية تمكّنها من الوصول للسلطة، أما الأغلبية المجتمعية فتعني أن الحركة نشرت رؤيتها وتصورها بين الناس، لدرجة تجعل تلك الرؤية هي الحاكمة في المجال الاجتماعي، سواء بسبب ما قامت به حركة من نشر لرؤيتها، أو لأن رؤيتها توافقت مع رؤى أخرى، وأصبحت جميعاً تمثل رؤية سائدة في المجتمع. ومعنى هذا، أن الحركة قد تصل إلى الأغلبية، من حيث سيادة رؤيتها مجتمعياً، رغم أن أعضائها ومؤيديها ليسوا أغلبية في المجتمع. وهنا تكون الأغلبية للفكرة، مما يجعل الحركة تمثل التنظيم المركزي لتلك الفكرة، حتى وإن لم تصل درجة العصبية والتأييد المباشر إلى نفس حجم انتشار الفكرة في المجتمع.

وتلك الحالة تمثل تحول الحركة إلى تيار، فكلما استطاعت الحركة نشر رؤيتها بين الناس، لدرجة جعلت هذه الرؤية مشكلة لرؤية الأغلبية، حتى وإن لم يصل حجم العضوية والتأييد للحركة للأغلبية، فإن تلك الحركة تصبح تياراً سائداً في المجتمع. وبصورة أخرى، فكلما انتشرت فكرة بين الناس، وأصبح انتشارها أكثر من حجم الحركة أو التنظيم الذي يحملها، أصبح المؤيدون للفكرة ممثلين لتيار، تمثل الحركة العمود الفقري له.

وعليه تصح الأوزان لسببيه لحركات الإسلاميه تمثل حجم الارتباط المباشر لها، وحجم التأييد لمكرتها. ويحدد الوزن النسبي للحركة المسافة التي تمزجها عن المجتمع، أو التي تفصلها عنه. فكلما زادت الوزن السببي للحركة، قلت المسافة الفاصلة بينها وبين المجتمع، وتكون فكرتها قد انتشرت بصورة تغلب الفحوه الحادثة بين لرؤى السائدة في المجتمع، ورؤيه الحركة.

ويتشكل بذلك معيار الأغلبية والأقلية، ففي داخل تيار الصحوة الإسلاميه توجد حركات تمثل أندية تيار الصحوة، وحركات أخرى تمثل أقلية تيار الصحوة. وتصبح تلك الحركات ممثلة لأغلبية وأقلية في المجتمع، إذ ظل دورها داخل تيار الصحوة الإسلاميه محافظاً على وربه النسبي.

### وزن تيار الصحوة

الملاحظ أن تيار الصحوة الإسلاميه بكن مروع أصح يمثل تياراً جارفاً في المجتمعات العربية والإسلاميه. كم أن الفكر والرؤى السائدة داخل الأمة يتمي معظمها تيار الصحوة الإسلاميه؛ لذا يمكن القول بأن تيار الصحوة الإسلاميه في مجمله يمثل سبه تقترب من الأغلبية داخل الأمة، أو يزيد. وقد حدث تحول مهم بين بديات الصحوة الإسلاميه في لسبعينيات من القرن العشرين، وما وصلت له في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ حيث بدأ تيار الصحوة الإسلاميه ممثلاً لأقلية داخل المجتمع، ثم تحول إلى أغلبية؛ لذا يمكن القول بتضاؤل مسافة بين المجتمع وتيار الصحوة الإسلاميه؛ حيث إن هذا التيار في مجمله يمثل أغلبية داخل المجتمعات العربية والإسلاميه؛ لذا تصبح مسافة بينه وبين المجتمع ليست مسافة فاصله، بل هي مسافة تشكل بسبب وجود أقلية خارج إطار تيار الصحوة الإسلاميه.

ومن المهم تعريف أسس تيار الصحوة الإسلاميه، فهو تيار قام على استعادة الدين والإيمان والبرام الدينى، واستعادة الهوية حضارية الإسلاميه، ولطالة بتطبيق لشرعية الإسلاميه، وتعميق إدراك الأمة الإسلاميه بأنها أمة واحدة تنشئ الهصة والوحدة. وتلك الأفكار أصبحت من الشيوع الآن، بحيث لا بالغ إذ قلنا إنها تمثل الرؤى السائدة في المجتمع، مما يجعل تيار الصحوة الإسلاميه ممثلاً للرؤية الشائعة، وعليه يكون تيار أغلبية.

وتصبح المسافة بين مجمل تيار الصحوة والمجتمع تتعلق برغبة المستمين لتبديد الصحوة تعميق الرؤية الإسلامية، وتعميق الالتزام بها، والتأكيد على استمرارها كهوية أساسية تقاوم كل محاولات الغزو الفكرى والثقافى .

فتيار الصحوة الإسلامية انتشر للدرجة واضحة، ولكنه يعمق وجوده حتى يتحول الانتماء له إلى التزام حياتى؛ مما يؤدى إلى أحداث تغيير فى الوضع العام للمجتمع والأمة، ويصبح الانتماء لتيار الصحوة هو فعل من أجل التعبير .

### داخل تيار الصحوة

أما فى داخل تيار الصحوة الإسلامية فستجد تيارات فرعية، لكل منها وزن نسى . والمتابع لمسار الحركات الإسلامية، يجد أن تيار الوسط كان دائماً هو التيار الأكثر انتشاراً، وهو الذى يمثل التيار المحافظ اصطلاحياً، وهو التيار الأقرب إلى الاعتدال . ولكن يلاحظ أن نقطة الاعتدال تتحرك فى المجتمع؛ حيث تتحرك تبعاً للوضع العام، وفى كل مرحلة تتشكل نقطة الوسط أو الاعتدال، ويظل التيار المحافظ هو تيار الأغلبية . وفى المجتمعات العربية والإسلامية، كان التيار المحافظ هو التيار الغالب، ولكن هذا التيار أصابه قدر من الجمود والتردى مع فترات التراجع الحضارى، وجاءت الصحوة الإسلامية لتعيد تجديد التيار المحافظ، ونحى وعيه من جديد .

والتيار المحافظ ينمو تدريجياً فى المجتمعات العربية والإسلامية، ليستعيد أغلبيته، وأيضاً ليستعيد دوره وفاعليته الاجتماعية، ومن ثم يصبح قادراً على استعادة دوره السياسى؛ لذا يمكن القول بأن التيار المحافظ يمثل مركز المجتمع، وبالتالي لا تفصله فواصل عن المجتمع . وكل الحركات التى تنتمى لتيار الوسط، أى لتيار المحافظ، تمثل الرؤية السائدة لدى المجتمع أو لدى أغليته، ولكنها تختلف عن الوضع القائم فى المجتمع فى أنها تحاول تحويل تلك الرؤية إلى فعل إصلاح ونهضة .

لذا يمكن التفرقة بين رؤية جماعة الإخوان المسلمين، وهى تنتمى لتيار الوسط، أو التيار المحافظ؛ حيث نجد لها رؤية واسعة الانتشار، وتنتشر خارج إطار أعضاء الجماعة والمؤيدين لها، وبين منهج الجماعة الإصلاحى والذى يطالب الأمة بحمل مسئولية الإصلاح والنهضة؛ حيث نجد أن التيار المحافظ المؤيد للرؤية الوسطية، الذى يقترب كثيراً

من رؤية جماعة الإخوان لم تتحول بعد إلى كتلة نسطة تعمل من أجل الإصلاح . وهما يظهر مسافة بين المنهج الحركي لجماعة الإخوان المسلمون والمجتمع ، أكبر من المسافة بين رؤية الجماعة والمجتمع . ولكن تلك المسافة تخص الفعل والموقف العملي ، ولا تخص الرؤية الحضارية .

ولكن داخل تيار الصحوة الإسلامية هناك تيارات متشعبة ، والنظر لتلك التيارات لفرعية ، يحد أنها تقف دائماً على مسافة من المجتمع ، بل إنها تحافظ على تلك المسافة ، وكأنها لا تريد اختصارها من ناحيتها ، بل تقل فقط اختصارها من ناحية المجتمع . وبذلك تيارات تعمل على تأكيد الثوابت بتشدد يهدف إلى تحصين الثوابت من أي احتراق . وعالمًا ما يقوم التيار المتشدد بهذا الدور ، ويصح أحد العوامل التي تحصن الهوية والرؤية الدينية ، والتي تدفع المجتمع لتحصين نفسه ضد التأثير بأي فكر وافد عليه . لهذا تبقى المسافة بين المجتمع والتيار المتشدد على حالها ؛ حيث يميز التيار المتشدد نفسه عن المجتمع ، ليظل يقوم بدوره في تحصين ثوابت الأمة . وتشكل مع الوقت تيار الأقلية داخل تيار الصحوة الإسلامية ، وهو يبدأ كتيار منعزل ، ومع الوقت يصبح تياراً له خصوصيته ، ويتفاعل مع التيارات لأخرى ، كما يتفاعل مع المجتمع . ولكن تيار الأقلية المتشدد يدرك وظيفته في النهاية ، ويتحول إلى تيار مستقر ، لا يريد الانعزال عن المجتمع ، فقد ما يريد تحصين هوية الأمة ، فيدرك التيار المتشدد دوره . ويتجاوز مرحلة المواجهة مع المجتمع ، ولكن يبقى مسافة بينه وبين المجتمع .

أما التيار المتشدد المسلح فيقوم بوظيفة أخرى ، وهو ينعزل عن المجتمع ، ويحاول تحقيق رؤيته بالسلاح ، ومواجهة كل عدوان خارجي بالسلاح ، فيبقى تياراً مشدداً ومعزلاً .

والتيار المتشدد ليس هو تيار لأقلية الوحيد ، ولكن هناك أيضاً التيار المنحرف الذي يركز على عملية التكيف مع الواقع الحالي ، ومع النموذج العصري للحياة ، رغم أنه غودج مع من الحصار الغربية ، على أساس أن التكيف مع الواقع ضرورة . فالتيار المنحرف يمثل استجابة معاكسة للتيار المتشدد . فإذا كان التيار المتشدد يدفع لتحصين الفكرة الإسلامية ، فتيار المنحرف يدفع لتكثيف الفكرة الإسلامية مع الواقع ؛ لذا يظل كل منهما على أطراف تيار المحافظ السائد بكل مكوناته . وكما يحدث مع التيار المتشدد ، فإن التيار المنحرف

تخرج منه رؤى منعزلة عن المجتمع وتخرج عن هويته، وتصبح نجاحاً معزلاً عن المجتمع.

وفي داخل التيار المحافظ، سنجد اتجاهاً وهو المحافظ التقليدي، ويمثل أقلية داخل التيار المحافظ، واتجهاً آخر وهو المحافظ التوفيقى، ويمثل أقلية أخرى داخل التيار المحافظ. وكل منهما يتميز بمسافة أكبر بينه وبين المجتمع عن مجمل التيار المحافظ، وكلاهما ساد التيار المحافظ الوسطى، شغل مركز المجتمع، ومثل أكبر نسبة فيه.

### معادلة المسافات

بالنظر لمسار تيار الصحوة الإسلامية، نجد أنه يتجه من كونه أقلية داخل المجتمع، ليقترُب من تحقيق الأغلبية. وتياراته الفرعية تستقر مع الوقت بين تيار يمثل أغلبية تيار الصحوة الإسلامية، وتيارات تمثل الأقلية، ثم تستقر أدوار تلك التيارات. فتقل المسافات نسبياً بين مختلف تيارات الصحوة الإسلامية والمجتمع، وتخرج الاتجاهات الأكثر تشدداً والأكثر تحوراً من مسار تيار الصحوة الإسلامية، وتنحرف عن المجتمع؛ مما يدخل تيار الصحوة الإسلامية فى مرحلة أكثر رسوخاً، تحقق له تأثيراً مجتمعياً واسعاً، وهو ما يجعل تيار الصحوة الإسلامية مثلاً للمجتمع، ويضعه فى مراجعة عملية الإصلاح والتغيير. ويتشكل التيار السائد القادر على توجيه حركة الأمة، نحو رؤيتها الحضارية الجامعة.

(٤)

### تعميق الضجوة.. خطة ضرب الحركة الإسلامية

مع بروز التيار الإسلامى بوصفه تياراً مؤثراً على المشهد العام فى البلاد العربية والإسلامية، بدأت المعارك تظهر من داخل التيار الإسلامى نفسه؛ مما ساعد على تباعد مكوناته، وبالتالي حد ذلك من قدرته على التحول إلى تيار جامع له مساره المشترك. ولكن تلك المعارك الداخلية لم تكن كلها ذات طبيعة واحدة، فبعض المعارك والاختلافات التى تحدث داخل التيار الإسلامى تمثل مرحلة تشكل الفكرة الإسلامية. وتشكل مدارسها المعاصرة، وهى تأخذ مسارها حتى تتشكل الملامح الأساسية والمكونات المركزية للتيار الإسلامى. وبعض المعارك والاختلافات التى حدثت داخل التيار الإسلامى ارتبطت

مواقفه واتجاهاته المختلفة من الواقع الراهن، وحيث إن الأوضاع الراهنة تمثلت في استبداد الأنظمة الحاكمة وهيمنة القوى لعربية لذا أصبح الموقف من الواقع معقدًا، واحتلقت التصورات حوله بصورة كبيرة، لدرجة أن الكثير من السباين داخل التيار الإسلامى نتج من الاختلاف حول موقف من الواقع الراهن، وكيفية التعامل معه.

ومع حثلاف الموقف من الواقع، ظهر منهج التعبير بالقوة، واصططرت الكثير من التيارات الإسلامية إلى نفى علاقتها بهذا الاتجاه، حتى لا تدفع ثمن المواجهة المسلحة، كما اضطرت تيارات أخرى إلى بناء فاصل بينها وبين منهج التغيير بالقوة، حتى لا يتسرب بداخلها، واضطرت تيارات أخرى إلى الدخول فى معركة مع هذا التيار، لمنع انتشار استخدام القوة بين مختلف الفصائل الإسلامية، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج سلبية على موضع التيار الإسلامى داخل مجتمعه.

### موقف الخصوم

أضيف لذلك موقف لنخب احاكمة، ثم موقف القوى الغربية التى حاولت تمييز مواقفها من مكونات التيار الإسلامى بما يحقق مصالحها، وبما يحدث التباعد بين مكونات التيار الإسلامى، حتى لا يتحول إلى تيار أغلبية سائد. وأصبح موقف القوى المهيمنة والأنظمة الحاكمة سبباً فى صنع حواظ بين مكونات التيار الإسلامى، حتى تمنع تعامل تلك المكونات معاً. وهو ما ينتج عنه تعطيل عملية تطور التيار الإسلامى وتطور تصوراتها وأفكاره، كما يمنع عممية التفاعل الإيجابى بين مختلف مدارس التيار الإسلامى. وبسبب تمييز الأنظمة الحاكمة بين الاتجاهات التى تعمل فى المجال السياسى، وتلك التى لا تعمل فى المجال سياسى، يتم وضع عرقيين تحول دون تفاعل أفكار الاتجاهات المختلفة داخل تيار الإسلامى، كما يفرض على بعض الاتجاهات التمسك بأفكار معينة، حتى لا يتغير موقف الأنظمة الحاكمة منها.

وأصبحت العلاقة بين التيارات الإسلامية تتوقف على الوضع السياسى القائم، فكلما كان النظام السياسى أكثر انفتاحاً، حدث تواصل بين التيارات الإسلامية، بما يساعد على تدريب وجهات نظرها، مع احتفاظ كل منها بمميزه. ولكن كلما كانت الأوضاع السياسية أقرب إلى الاستبداد الشامل، تعطلت عملية التفاعل الحر بين التيارات الإسلامية.

وتدخل الدول العربية على حط العلاقة بين التيارات الإسلامية، حيث تبحث عن المعتدل طبقاً للمعايير الغربية؛ مما يساعد على نسيان الموقف أكثر، كما يمهد للفصل بين من يصنف بوصفه معتدلاً عن غيره؛ حيث تحجر تلك التصنيفات الاتجاهات التي توصف عربياً بالاعتدال على تمثيل نفسها عن محمل التيار الإسلامى، حتى تقييم الفواصل اللازمة للحفاظ على تصنيفها الغربى فى خاتمة الاعتدال. وبالطبع فإن الاعتدال فى المفهوم الغربى غير الاعتدال فى المفهوم الإسلامى، فالأول يعنى قبول العلمانية ولو جزئياً، والثانى يعنى التوسط والعدل والتوازن.

### عرقلة التطور

تساهم تلك العوامل معاً فى تعطيل التطور التاريخى للتيار الإسلامى، وتعطين تبنور مدارسه الأساسية، وبالتالي تعطيل أو عرقلة تحوله إلى تيار سائد، له حركة منتظمة، رغم التباين بين فصائله. ففكرة التيار الإسلامى تتمثل فى تحوله إلى مشروع له أسس مشتركة، يتفق عليها كل المنتمين له، ثم يظهر تنوعه داخل إطار تلك الأسس، بما يشكل بداخله مدارسه وفصائله المتنوعة، والتي يحظى بعضها بأغلبية، ويمثل بعضها أقلية. ولكن كل العوامل الخارجية تساهم فى بقاء التيار الإسلامى وكأنه جذر منعزلة. وشدة التحديات التى يواجهها التيار الإسلامى، تدفعه للتفرق، فينتج عن هذا تيارات إسلامية، تعمل بصورة منفردة، وهذه ليست كل المشكلة. فالمشكلة تظهر إذا عملت الفصائل الإسلامية بصورة تجعل عمل كل فصيل يعرقل عمل الفصيل الآخر؛ بحيث تكون الحصيلة النهائية لعمل الفصائل الإسلامية أقل من مجموع قدراتها وقواها.

فسياسات الأنظمة الحاكمة وكذلك سياسات الدول الغربية، وأيضاً الظروف المعاصرة، تجعل جزءاً من معركة التيار الإسلامى مع الواقع يتحول إلى معركة داخل التيار الإسلامى نفسه؛ مما يستنزف قواه وقدراته، ويحد من تأثيره العام. فالتيار الإسلامى يواجه أوضاعاً تحاول تقسيمه إلى تيارات متصارعة، حتى إذا تصارع المعتدل مع المتطرف يمكن التخلص من كليهما فى نهاية الأمر. وهذا أحد أهم التحديات التى تواجه التيار الإسلامى، ونشكل مسار مستقبله.

## والحرب عليه توحده

وإذا كان الغرب يحاول وضع فاصل بين من يعتبره معتدلاً ومن يعتبره متطرفاً، فإن الأنظمة الحاكمة تحاول وضع فاصل بين من تعتبره تياراً سياسياً، ومن تعتبره تياراً غير سياسياً. وهنا يصهر التعارض بين موقف الأنظمة الحاكمة وموقف الغرب، فالغرب يقبل الانحياز الإسلامي الذي يقبل العلمانية، ولكن الأنظمة الحاكمة ترفض تلك الاتجاهات؛ لأنها مدعومة غربياً ويمكن أن تكون بديلاً عنها. والأنظمة الحاكمة تقبل عمل التيار المتشدد ما دام لا يعمد في السياسة، ولكن الدول الغربية تعتبر الفكر المتشدد خطراً عليها، وتعتبر انتشاره تهديداً لمصالحها. من هنا يحدث التعارض بين مواقف الدول الغربية ومواقف الأنظمة الحاكمة، وهو ما ينتج عنه تحول مواقف الدول الغربية والأنظمة الحاكمة في عمومها إلى حرب على التيار الإسلامي ككل؛ لأن الغرب لا يقبل إلا للإسلامي الذي يلتزم بالعلمانية وليبرالية، أي يقبل الإسلامي السابق، والأنظمة الحاكمة لا تقبل تأثير التيار الإسلامي على المجال العام والسياسة؛ لذا نجدها توجه التيارات السياسية الإسلامية، ثم تواجه بقية التيارات غير السياسية إذا زاد تأثيرها وحضورها في المجتمع.

وهنا يصبح التيار الإسلامي كله في خندق واحد؛ حيث يعاني من عداء الأنظمة الحاكمة وعداء الغرب له، وبهذا يتوحد الموقف الذي يواجهه الحركة الإسلامية في عمومها في نهاية الأمر. ومنه تظهر لعوامل المشتركة، وتتأكد المسارات المتزامنة للتيار الإسلامي، وتبرز المميزات التي تميز كل تياراته عن غيره من التيارات السياسية، ولكن هذا الوضع لا يكفي لتبلور التيار الإسلامي السائد، ولكن يمهد له.

## بين التشدد والاعتدال

وفي داخل التيار الإسلامي، تظهر قضية التشدد والاعتدال داخل الفكرة الإسلامية، ويتأكد أهمية حسم العديد من القضايا الخاصة بكيفية التعامل مع الواقع. ولأن الاعتدال في مفهوم لدول الغربية يخرج عن الفكرة الإسلامية بالكامل؛ لذا يصبح التيار الإسلامي الوسطى بالنسبة للغرب وأيضاً باللسة للأنظمة الحاكمة عدواً؛ لأن اعتداله هو منهج. وموقف من قصيد الحياة المعاصرة، لتحقيق التمييز بين الثابت والمتغيرات. وحتى ببلور لموقف المعتدل تحتاج الحالة الإسلامية للتعامل مع الواقع بحرية، حتى نختر مقولاتها



وأفكارها تجاه الحياة العملية، وكسر الحصار المضروب حول الحركات الإسلامية يمنع لحد كبير التفاعل الحر مع المجتمع، وبالتالي يؤخر مرحلة الوصول إلى توافق داخل التيار الإسلامى حول الأسس المتفق عليها، وحول قواعد الاعتدال والوسطية.

ولكن التيار المتشدد يقوم بوظيفة أخرى، وهو أولاً يحمى أسس الفكرة الإسلامية ويمنعها من الدوبان فى سياق الضغوط التى تفرص على الأمة. وهو يؤدى دوراً فى عزل الأفكار المتحررة التى تخرج عن نطاق الفكرة الإسلامية، مما يجعل التيار لمتشدد قادراً على إقامة فواصل مضادة لتلك الفواصل التى تقيمها الدول الغربية؛ حيث تحاول الدول الغربية عزل من تعتبره معتدلاً عمن تعتبره متطرفاً، ولكن التيار المتشدد يقوم بوضع فواصل مضادة لذلك، حتى يفصل من يعتبره الغرب معتدلاً عن الفكرة الإسلامية برمتها.

أما التيار الوسطى المعتدل، فإنه يطرح تحديثات التطبيق والتعامل مع الواقع أمام التيار المتشدد؛ مما يجعل التيار المتشدد يميل تدريجياً إلى الإجابة على أسئلة الواقع والتطبيق وتحديات التنفيذ، مع استمراره فى التركيز على الثوابت، ولكن تلك العملية تفتح المجال أمام اكتشاف المشترك بين التيارات. وتزداد مساحة المشترك بين تلك التيارات، بسبب موقف الأنظمة الحاكمة، لتي توحد التيار الإسلامى فى مواجهتها، ليس على مستوى الفعل، بل على مستوى المبدأ. وهنا يقوم التيار الوسطى بدوره فى نشر مبدأ التوازن والتكامل فى الفكرة الإسلامية، مؤكداً على الثوابت العامة، ومحددًا مجال الاجتهاد فى المتغيرات.

ومع استمرار التيار الوسطى فى الجهاد السياسى، يفتح الباب أمام توسيع منهج الإصلاح السلمى المتدرج؛ مما يجعله نهجاً منتشرًا داخل التيار الإسلامى. وبسبب موقف الأنظمة الحاكمة من الجهاد السياسى، تتأكد صلابة مواقف التيار الوسطى المعتدل. ويتأكد أن اعتداله ليس عن لين، وإنما بحث عن الموقف المعتدل والعادل. وإصراراً على اتباع المنهج الإصلاحى.

### تقسيم العمل

ومع قيام كل مكون من مكونات التيار الإسلامى بدور مختلف عن الآخر، يظهر تقسيم العمل الضمنى، الذى لا ينتج عن تخطيط، بل بنسج تلقائياً نتيجة التحركة المعاشة

لفصائل التيار الإسلامى . فنجد من يركز على العمل الدعوى، ومن يركز على العمل لعام، ومن يركز على الرؤية الإصلاحية الشاملة . ونجد من يدخل المجال السياسى ومن يعتبر أن ترك السياسة هو من السياسة . ورغم أن تلك التباينات تنعكس فى حالة من الصراع أو المواجهة بين فصائل التيار الإسلامى أحياناً، فإنها فى النهاية تودى عملياً إلى نوع من تقسيم العمل؛ حيث يقوم كل فصيل بدور مختلف عن الآخر؛ مما يجعل التيار الإسلامى أكثر انتشاراً، كما يجعله أكثر تعبيراً عن التباين داخل المجتمعات العربية والإسلامية . وهو ما يحول الخلاف بين فصائل التيار الإسلامى إلى تنوع داخل الحالة الإسلامية، تعكس التنوع داخل إطار الفكرة الإسلامية، والتنوع المناظر لها داخل المجتمعات العربية والإسلامية . ومع تحقيق التنوع داخل التيار الإسلامى، يصبح أكثر قرباً من تمثيل الأغلبية داخل المجتمعات .

ولكن نحدى استخدام السلاح يبقى حاضراً، فمن الصعب التوفيق بين من يرفض استخدام السلاح فى عملية الإصلاح، ومن يعتبر السلاح هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق لتغيير . فمسهج التعبير بالقوة يختلف كثيراً عن منهج الإصلاح . فالأول هو تغيير من أعلى بالقوة، والثانى هو تغيير من أسفل وبالدعوة . ويبقى هذا التحدى مؤثراً على التيار الإسلامى . ولكن كثرة المواجهات العسكرية التى تتعرض لها أوطان الأمة الإسلامية، وما تتعرض له من احتلال عسكري مباشر، تودى إلى صرف طاقة التغيير بالقوة نحو مواجهة لاحتلال العسكرى، وهو موقف تتفق عليه كل فصائل التيار الإسلامى . ومع تزايد نزاعات المسلحة مع العدو الخارجى، تقل تدريجياً المواجهات المسلحة مع الأنظمة حاكمة؛ مما يقلص احتمال وقوع الفصائل المسلحة فى مشكلة المواجهة المسلحة مع المجتمع وحرء منه . بسبب تعدد مواجهتها المسلحة مع الأنظمة الحاكمة؛ مما قد يودى فى النهاية إلى تمييز بين الجهاد المسلح فى مواجهة الاحتلال العسكرى، والجهاد السياسى فى مواجهة الاستبداد المحلى . ولكن هذه المرحلة لن تتحقق بسهولة، فالأنظمة المستبدة أصبحت تمثل عناً من الاستعمار المحلى، وهى تمثل حليفاً قوياً للاستعمار الخارجى؛ مما يجعلها تقف فى خندق العدو، وهو ما يجعل الوقوف أمامها بالسلاح من قبل الفصائل الإسلامية المسلحة أمراً محتملاً .

ومسح التغيير بالقوة يمكن أن يتراجع بقدر ما ننجزه مناهج الإصلاح المختلفة، فكلما أصبح الجهاد السياسي واجهاد الدعوى أداه فاعلة في حماية احتمعات وتقويها أمام النظم الحاكمة الخارجة عن مرجعية الأمة، تراجعت فرص استخدام السلاح في قضية الإصلاح الداخلي.

### بين الصراع والتكامل

تؤدي الحالة الراهنة في مجملها إلى تحول التنوع داخل فصائل التيار الإسلامي إلى خلافات وصراعات، ثم تحولها إلى عناصر تزيد من قوة التيار الإسلامي، ثم تحولها إلى حالة من حالات تقسيم العمل بين تيار واسع الانتشار. ولكن دورات تلك التحولات تتكرر، فيزداد الخلاف أحياناً ويقل أحياناً، نتيجة تعقد الواقع الذي يواجهه التيار الإسلامي، فكلما حقق الجهاد المسلح انتصاراً على العدو الخارجي، زاد التقارب بين فصائل التيار الإسلامي. وكلما حقق الجهاد السياسي نجاحاً داخلياً، زاد التقارب بينهم. وكلما حاول الغرب والنخب التابعة له استمالة فصيل لهم، حدث تقارب بين الفصائل الأخرى. وفي المقابل كلما تراجعت الحالة الإسلامية تحت الضغوط والحصار، زاد التباعد بين فصائل التيار الإسلامي.

وهكذا تدور دورة حياة الفصائل الإسلامية، في معركة متصلة من أجل الإصلاح والتغيير، وتشكل حالتها تبعاً لما يحدث في المواجهة مع خصومها وأعدائها، الذين يعملون على تعميق الفجوة داخل التيار الإسلامي، فتزداد خلافاته الداخلية، ثم تتحول إلى تنوع وثرأء. وتشكل ملامح التيار الإسلامي تبعاً لما يحققه على أرض الواقع، وكأن تبلور هذا التيار وتعبيره عن الأمة وانسجام مكوناته رهن بما يحققه على أرض الواقع من إنجاز.

(٥)

### لتفكيك الأمة.. يجب تفكيك التيار الإسلامي

طل هدف الاستعمار هو تفكيك الأمة الإسلامية، سواء في مرحلة الاستعمار العسكري المباشر، أو في مرحلة الهيمنة الغربية والاستعمار غير المباشر. فم يجب عن الغرب: أن الأمة الإسلامية الموحدة هي التحدي الحقيقي لقدرة على الهيمنة على العالم بقوة الحضارة الغربية وقدرتها على الهيمنة على العالم، وفرص عولمتها، تواحه لتحل

حقيقى، إذا توحدت الأمة الإسلامية، وأقامت ثودجها لخصرى لإسلامى؛ لذا أدخل  
المنطقة العربيه والإسلاميه فى مرحلة التفكيك المتتالى، على مختلف الأصعدة

وإذا كان التفكيك الأول بدأ بفكيك الرابطة الإسلامية، فالمرحلة التالية للتفكيك  
وصلت لتفكيك الرابطة العربية، ولكن التفكيك لم يقف عند حد الحد، فبدأ التفكيك  
العرقى والمذهبى والدينى، حتى باتت المنطقة وكأنها مجموعات متحاربة، أو مجموعات  
مستعدة للدخول فى حروب أهلية. وبدأ نشر ثقافة لتفكيك، وهى ثقافة تبدأ بنشر الفكرة  
لقومية، ولا تنتهى إلا مع العصبية الضيقة. وكانت بصدد زرع العنصرية فى المنطقة لعربية  
والإسلامية، لتشكيل عصبيات متنافسة، لا يمكنها أن تتوحد.

لم يصنع الغرب كل الصراعات فى المنطقة، بل صنع بعضها ومهد لبعضها واستخدم  
بعضها. وبعد أن تفككت الأمة، طلت العلمانية القومية القطرية التى تم زرعها منذ عهد  
لاستعمار لعمبرى المباشر، لتصبح طوق النجاة من تلك الحالة المفككة. فالقومية  
القطرية تنهى لنزاع بين القوميات بتفكيك العلاقة بينها وفصل كل قومية عن الأخرى.  
والعلمانية تهى المشكلة بين المسلم وغير المسلم؛ لأنها تنحى الدين عن الحياة العامة وعن  
النظام السياسى وعن النظام الاجتماعى.

لقد زرع لاستعمار الغربى لبذرة الأساسية للمشكلة، عندما قضى على الوحدة  
السياسية الإسلامية، وفكك الدول العربية والإسلامية، وظل يرمى تلك الحالة، ويقدم  
حلًا لها فى النموذج السياسى القومى لقطرى. فالغرب رأى فى الأمة الإسلامية العدو  
لرئيس له، ووجد الحل فى تفكيك الأمة. والنزعة القومية تفكك الأمة وتضعفها، وتجعلها  
غير قادرة على مواجهة العدوان الخارجى، وتجعلها أيضاً عرضة لمزيد من التفكيك، وبهذا  
ينتهى أى أمل فى نهضة حضارية إسلامية جديدة، ويتخلص الغرب من اعتبره المنافس  
لخصارى الأساسى له، أى الحضارة الإسلامية.

ولكن تلك الحالة المفككة لا يمكن أن تستقر إلا إذا تم تبنيها محليًا، وقامت نخبة بحمل  
مشروع التفكيك وتسويقه محليًا. فلا يمكن لمشروع التفكيك أن يظل غريبًا، فهذا يعنى أنه  
سوف يظل مشروعًا خارجيًا استعماريًا. وعندما سقطت الدولة العثمانية، طلت الأمة  
لإسلامية محم باستعادة وحدتها. وظل نموذج الدولة الواحدة أو الكيان السياسى الموحد

حلماً للأمة وحتى يتم التخلص من هذا الحلم كان لا بد من نخبة حديده تحمل المشروع القومي القطري، وكانت تلك النخبة هي النخب العلمانية التي قادت حركة التحرر الوطني فقد اكتسبت شعبية وحضوراً بحملها لمشروع التحرر الوطني ومواجهتها للاستعمار؛ مما مكنها من زرع المشروع القومي القطري. ولكن تلك النخبة العلمانية تحولت إلى مشروع مستبد، واستشري بها الفساد، وأصبحت متحالفة مع الغرب، وحرحت عن ثوابت الأمة الإسلامية، بل وخرجت حتى عن الثوابت الوطنية.

### الرد الإسلامي

وكن ظهور الحركة الإسلامية، مند بداية جماعة الإخوان المسلمين، يمثل نحدً مستمراً لمشروع التفكير القومي القطري. فالحركة الإسلامية قامت من أجل استعادة الوحدة الإسلامية، وأصبح شعار استعادة الوحدة هو شعارها المركزي، وعيها الكبرى وتشكلت بهذا قوى التفرق ممثلة في النخب الحاكمة والنخب المتغربة والقوى الغربية. كما تشكلت محاولات الوحدة ممثلة في الحركة الإسلامية، فأصبحنا بصدد حالة من التدفع الداخلي، بين قوى تكرر حالة التفكير، وقوى تعمل من أجل تحقيق الوحدة. وإذا نظرنا لتلك الحالة، سوف ندرك أن التفكير يضعف الحركة الإسلامية، ويحول بينها وبين تحقيق أهدافها، وفي المقابل فإن توحد الأمة وإدراكها لحدثها يصد مشروع التفكير. فأصبحت معركة الوحدة والتفكير هي المعركة الرئيسة في المواجهة بين المشروع العلماني العربي، والمشروع الإسلامي، بل إن حالة الأمة من حيث تفككها أو وحدتها تمثل علامة أساسية ترصد لنا نتيجة المواجهة بين المشروعين.

فعندما تخرج جماهير الأمة في مختلف البلاد من أجل قضية واحدة، عندئذ نرى نفوق المشروع الإسلامي على المشروع العلماني الغربي، وعندما تصمت جماهير الأمة تجاه اعتداء يتعرض له وطن من أوطان الأمة، نستطيع رصد تمدد المشروع العلماني القطري المتفكك للأمة. والجماهير هي التي سوف تحسم معركة المشاريع، وهي التي سوف تنحاز لمشروع دون الآخر، فمصير المشروع الإسلامي رهن بتأييد الجماهير له، ومصير مشروع التفكير العلماني الغربي رهن بتقبل الجماهير له، أو استسلامها له.

لذا أصححت الحرب على الحركة الإسلامية تأخذ بعداً قومياً قطرياً، في محاولة لحصر الحركة الإسلامية داخل الإطار القومى القطرى . وهى محاولة تتعدد أوجهها، فمن ناحية نجد محاولة لحصر النشاط السياسى للحركة الإسلامية فى المجال القومى القطرى، ومن ناحية أخرى نجد محاولات لتفكيك العلاقة بين الحركات الإسلامية عبر البلدان العربية والإسلامية . وتلك المحاولات تهدف لجعل مشروع الحركة الإسلامية محصوراً فى الإطار القومى القطرى، بحيث تتحول تلك الحركات إلى تيارات سياسية قومية قطرية، ليس لها علاقة بغيرها من الحركات الإسلامية، وليس لها علاقة بمشروع توحيد الأمة .

وتحولت تلك المعركة إلى داخل الحركة الإسلامية نفسها؛ حيث تتعدد التوجهات داخل الساحة الإسلامية، فيما يخص الموقف من الدولة القائمة، ومن ثم الموقف من مشروع توحيد الأمة سياسياً . ثم تتطور تلك الاختلافات لتؤثر على التوجهات العامة للحركة الإسلامية، وتتحول تلك القضية إلى مدخل لتفكيك الحركة الإسلامية نفسها، وتصنع داخلها نقاشاً فى الخطاب السياسى؛ مما سمح بعميق الخلاف بين الحركات الإسلامية، بين موقفها من الدولة القائمة، أى الدولة القومية القطرية .

وهنا تدخل قضية طبيعة الدولة ضمن القضايا الأساسية المشكلة لتيارات الحركة الإسلامية . ويلتزم التيار المتشدد بالنموذج التاريخى للخلافة الإسلامية، ولا يقبل أى تطوير لشكل دولة خلافة الإسلامية، ويحاول تيار الوسط التأكيد على هدف إقامة الخلافة الإسلامية، ويقبل تطوير شكل دولة الخلافة، لتصبح اتحاداً إسلامياً، أو فيدرالية إسلامية . وفى المقابل تظهر رؤية تمثل التيار المتحرر، الذى يحاول إعادة صياغة المشروع الإسلامى داخل إطار الدولة القومية القطرية، وداخل إطار العلمانية الجزئية، لتصبح الفكرة الإسلامية رديفاً للفكرة القومية العلمانية . ويبدأ التفاهر بالتحديث والتطوير، فيصبح كل من يقبل دولة القومية ممثلاً للتحديث الإسلامى، وممثلاً لحالة من التطور داخل الحركة الإسلامية .

## تفكيك التيار الإسلامى

فقد أدت حالة التفكك التى تعاني منها الأمة، والضغط الغربى على المنطقة إلى تصدير مشكلة إلى داخل المحال الإسلامى؛ حيث باتت أصوات من داخل الحالة الإسلامية تواحه

معصها البعض ، وتتهم بعضها البعض . ولم يعد هدف وحدة الأمة ثابتاً لا يمكن أن يحرح عنه أى اتجاه إسلامى ، بل بات محل نقاش وجدل . فقد أدى الواقع المتردى ، وضعف حال الأمة ، للبحث عن سبيل لتحسين أحوال أوطان الأمة ، حتى وإن تم ذلك من داخل إطار الفكرة القومية القطرية ، التى تقوم على العلمانية ، ولو الجزئية .

وينم حصار الحركة الإسلامية ، بشروط العمل السياسى ؛ حيث تمنع كل حركة إسلامية تحمل غاية توحيد الأمة من العمل السياسى . كما يتم وضع شروط على أى نشاط سياسى إسلامى ، حتى لا يمارس تأثيراً خارج الإطار القومى . ثم يتم الترويج للإسلامى القومى ، الذى يعمل داخل الإطار القومى القطرى ، ويقبل العلمانية الجزئية ؛ لذا بدأ الخطاب السياسى الإسلامى يدخل فى حالة جدل داخلى ، تستخدم فيها الرموز أحياناً ، وبدأت الحرب لاختطاف الوسطية ؛ مما أدى إلى ترحل الفكرة وضياح ملامحها حتى باتت الوسطية أحياناً وكأنها التكيف مع الوضع القائم .

وتبدو تلك الحالة معبرة عن منهج تصدير الممارك إلى داخل الحالة الإسلامية ، حتى لا تبقى المعركة بين طرف إسلامى وطرف غير إسلامى ، بل تصبح معركة بين طرفين كلاهما إسلامى ، فتصبح المشكلة فى الفكرة الإسلامية ، وعدم وضوحها أو عدم مناسبتها للعصر . ومع تبنى الحالة الإسلامية للمشكلات التى قامت بينها وبين النخب العلمانية والنخب الحاكمة ، يتحول قدر من الصراع الخارجى إلى صراع داخلى ؛ مما يضعف الحالة الإسلامية من داخلها ، ويساعد على حصارها من خارجها .

فكما كان الصراع محصوراً بين المشروع الإسلامى والمشروع العلمانى ، ازدادت قدرة الحركة الإسلامية على مواجهته ؛ لأنه مشروع غربى وافد . ولكن عندما تتسرب المشكلة داخل الفكرة الإسلامية نفسها ، عندئذ تصبح المواجهة مع المشروع العلمانى أصعب ، وتصبح قدرات الحركة الإسلامية أضعف . وتبدأ حالة التفكك داخل الحركة الإسلامية نفسها ، بعد أن تمدد التفكك داخل الأمة . وتفكك الحالة الإسلامية ، يعد هدفاً مهماً ، حتى يتم تحويل طاقة الحركة الإسلامية إلى الصراعات الداخلية ، كما تم تحويل طاقة الأمة إلى الصراعات القومية والمذهبية والدينية . وتصبح حالة الحركة الإسلامية مثل حالة الأمة ، فلا تمثل طوق نجاة للأمة ، بعد أن تغرق فى حالة التفكك مثلها .

## الإرهابى والعلمانى الجزئى

تفاعلت العوامل الذاتية مع العو من الخارجية إذن لتصنع حالة التفكك برعاية غربية . ويتم تحفيز نموذج الإسلامى لقومى ، حتى يصبح بديلاً عن الإسلامى حصارى الذى يشهد وحدة الأمة السياسية . ويتم تصنيع التفكك داخل الحالة الإسلامية ، لتتحول تيارات الصحوة الإسلامية إلى حالة من التفكك والصراع الداخلى ، ويصبح التنوع الداخلى لحالة الإسلامية سبباً فى صعقتها ، ثم تضيق الحالة الإسلامية بالتنوع ، وتصبح منهمم بالتشدد والتطرف . ويصبح أمام الإسلامى إما قبول تلك احالة من التنوع الى وصلت بالفكرة الإسلامية إلى العلمنة ، أو أن يصبح متهماً بالتطرف والجمود . فبنم تعميق حالة الاختلاف مرة أخرى ، وتتحول إلى ماردة فى الاتهامات ويتراجع دور الحركة الإسلامية فى مواجهة عدوها الخارجى المشترك ، وتصنع لها أعداء جدداً من داخل الحالة الإسلامية نفسها . ونسترف القوى الإسلامية فى تلك المعارك

وفى المقابل يتم تقديم حزمة لكل من يدخل فى نطاق الإسلامية القومية ، وتمديد العصا لمن يقف فى خندق لوحدة السياسية للأمة ، حتى تتزايد الفجوة بين طرفين . طرف متطرف ومتشدد ، وطرف متطور وحديث ، وينم صرب تيار الوسط ، فإما أن تكون حديثاً وقومياً وعلماًياً حزبياً ، أو نصبح متطرفاً ومتشدداً وإرهابياً .

ويتأكد من تلك الصورة أن الإسلامى القومى يمثل بديلاً للحركة الإسلامية ، يتم إفراهِ من دخلها . كما يتضح أن تيار الوسط يمثل العدو الأول للنخب الحاكمة والمتعربة ، وأيضاً للدول الغربية التى لا تريد إلا إسلامياً تتهمه بالإرهاب ، أو إسلامياً تعتبره حديثاً ومتطوراً ، ولا تريد ذلك الإسلامى الإصلاحى السلمى المسجل الذى يعمل من أجل إقامة الوحدة السياسية للأمة الإسلامية ؛ لذا تحاصره من كل جانب ، وتحاول تفكيك حالة لإسلامية من حوله ، حتى يضعف سبب ضغوط الأطراف الإسلامية من حوله ، وتعدد المواجهات التى يدخلها . ومن خلال سياسة العص والجزرة ، يتم الدفع فى النهج التشدد أو النهج التوفيق والتكيف ، حتى تتحول احالة لإسلامية إلى فريقين ، فريق يرفض كل ما فى العصر ، وفريق يقبل كل ما يعرضه الواقع أما من يريد أن يتعامل مع الواقع من خلال ميزنه الخاص ، ويقبل ما ناسبه ويرفض ما لا يناسبه ، ويتطور من داخل فكرته ، فيتم حصاره من داخل الحالة الإسلامية نفسها .



هى حصة القضاء على نبر الوسط الإصلاحى المتدرج : لأنه يعمل من خلال لدوله القومية القطرية ، حتى يحولها إلى دولة إسلامية حصارية عابرة للقومية فكل الصعوط تدفع نحو تبنى الخروج الكامل عن الدولة القائمة ، أو القبول الكامل بها والخارجون عن الدولة القومية يكون نصيبهم تهمة التطرف والإرهاب ، والمكيفون مع الدولة القومية يكون نصيبهم الاعتراف بهم كقوة تمثل التطور . سواء من قبل العرب أو وكلائه فى المنطقة . فيبقى تيار الوسط تحت ضغط من الجانبين ، فيتهم بالاستسلام لدولة القومية القائمة من قبل التيار المتشدد ، ويتهم بالتطرف ورفض الدولة القومية من قبل التيار المتحرر .

### الاستئصال المتتالى

ليس الهدف من تفكيك الحركة الإسلامية أن تبقى مفككة ، بل الهدف من ذلك هو التخلص من الحركة الإسلامية . فلتيار المتحرر يتم استقطابه داخل العمانية الجزئية ، والتيار المتشدد يتهم بالإرهاب ولتطرف ، وتشن عليه حرب شاملة . ويتم الضغط على تيار الوسط ، حتى يميل للتشدد أو يميل لتحرير ، وحتى تضيق المساحة التى يقف فيها ، فيصب بالتفكك من داخله . والنتيجة النهائية لتفكيك التيار الإسلامى هى التخلص من كل من يرفض الدولة القومية القطرية ، حتى يتم تكريس تفكك الأمة ، ومنع وحدتها .

(٦)

### الإخضاع المجتمع.. إيقاد نار حرب أهلية ثقافية

تتعرض المجتمعات العربية والإسلامية لعدة عوامل ضاغطة عليها ، تؤدى إلى تفكك المجتمعات وتحولها إلى فئات متنازعة . فمعظم تلك المجتمعات تقع تحت ضغوط النخب الحاكمة من جانب ، وضغوط الهيمنة الغربية من جانب آخر ؛ مما يؤدى إلى تفكك الوحدة الثقافية لها . فتحدث تشققات فى البنية الثقافية ، تؤدى إلى تفكك مكونات المجتمعات ، وتحولها إلى فئات متنازعة . وربما متصارعة . ثم تتحول حال المجتمع إلى مرحلة النزاع الثقافى الحاد ؛ مما يجعله يفقد القدرة على التماسك . وتصيب ، لأسس الثقافية المشتركة المشكلة لوحدة المجتمع فتتعرض لجمدة الوطنية حالة من حالات التفكك العميق الذى يضر بهويتها المشتركة ، ويضر به حساسها بذاتها الثقافية الواحدة .

تلك المرحلة تمثل مرحلة التفكير العميق؛ حيث يبدأ التفكير بالإطار الحضارى الجامع للأمة الإسلامية، ثم يتحول التفكير إلى الإطار الثقافى الجامع لكل مجتمع من مجتمعات الأمة. تلك هى الحالة الراهنة التى تشهدها الأمة الإسلامية، فقد بدأت مرحلة التفكير الحضارى فى النصف الأول من القرن العشرين، ثم تعمقت فى النصف الثانى من القرن نفسه، ولكن مع بداية القرن الحادى والعشرين، بدأت مرحلة تفكير الأطر الثقافية الجامعة لكل مجتمع من مجتمعات الأمة. فبعد تفكير أوطان الأمة، بدأت مرحلة تفكير الوطن الواحد.

وتتدحل العوامل المؤدية لتفكير الأوطان، فالنخب الحاكمة تهدف إلى تأمين بقائها فى السلطة، أياً كانت نتائج ذلك على المجتمع، والقوى الغربية تهدف إلى تأمين هيمنتها على العالم، أياً كانت النتائج أيضاً. ولكن المجتمع من داخله يستجيب لتلك العوامل ستجابات مختلفة، فجزء منه يستسلم للضغوط التى يتعرض لها المجتمع، وجزء منه يرفضها، وجزء منه يعزل نفسه عن الأوضاع الراهنة كلية. ومع تنوع استجابات المجتمع، واختلاف مواقف فئاته وشرائحه، تتعمق حالة الانقسام داخل المجتمع، وتبتعد المسافات بين الفئات والشرائح المكونة له.

والمحصلة النهائية لتلك الحالة هى مجتمعات مفككة، تفقد وحدتها الثقافية، ثم تدحل فى مرحلة الاحتقان الداخلى، وتتصعد العلاقات الداخلية، وتبدأ بعدها مرحلة النزاع الداخلى، حيث يتحول المجتمع إلى مرحلة الحرب الأهلية الثقافية، التى قد تؤدى أحياناً إلى حرب أهلية عنيفة، أو إلى أحداث عنف متفرقة. وتلك الحالة تساعد النخب الحاكمة على البقاء فى السلطة؛ لأنها تحكم مجتمعاً مفككاً، كما تساعد القوى الغربية على فرض هيمنتها على النخب الحاكمة؛ لأنها نخب معزولة عن المجتمع، وليس لها سند شعبى. وفى نفس الوقت تساهم تلك الحالة فى توسيع هيمنة العولمة الغربية على المجتمعات، لتصبح لإطار الثقافى الطاغى على العالم.

### الاستبداد وتفكير المجتمع

هيمنة لخب الحاكمة على الحكم، وتأمين بقائها فيه، يؤدى إلى إضعاف المجتمع كمجتمع القوى يمكنه أن يفرض رؤيته السياسية، ويفرض مرجعيته الحضارية، ويمارس

ضغطاً شعبياً حتى يتمكن من اختيار حكامه ومثليه . ولكن المجتمع الضعيف لا يمكنه الوقوف أمام السطة المستبدة التي تختم بالدولة ، وتختم بسلاح الدولة ؛ لذا عمدت النخب الحاكمة في البلاد العربية والإسلامية على إضعاف المجتمعات ، بدرجات مختلفة . وفي النظم اجمهورية نجد أكبر درجة من التعدي على المجتمع وإضعافه

والمجتمع الضعيف يتعرض للتفكك ، ولكن النخب الحاكمة لم تهتم بتلك المشكلة . بل وظفتها ، فطلت النخب الحاكمة تميل لطرف في مواجهة آخر ، وتضرب طرفاً باخر ، ونقدم نفسها بوصفها القوى الوحيدة القادرة على حكم المجتمع المفكك ، وكأنها تمثل القوة التي تمنع الحرب الأهلية . رغم أنها تقوم بتعميق حالة الاقسام داخل المجتمع والنخب الحاكمة تمارس سياسات من شأنها تعميق الخلاف بين تيارات المجتمع ، وتعميق حالة التناقص الداخلي ، لذا نجد دعماً من النخب الحاكمة للاتجاهات المتحررة والمتغربة ؛ مما يؤدي إلى توسيع هامش العولمة العربية ، وتعميق حاله التغريب . ويفهم من هذا أن النخب الحاكمة تستعيد من العولمة الغربية ، وهيمنة الحصار الغربية ، حيث إنها توفر غطاء لتحالف النخب الحاكمة مع الغرب . فخصوع المجتمع تدريجياً لهيمنة احصارية الغربية يبرر خصوع النخب الحاكمة للقوى الغربية .

ولكن النخب الحاكمة تواجه نبار الصحوه الإسلامية ، الذي يحاول الرد على الهيمنة الغربية ، واستعادة الهوية الحضارية الجامعة . وإذا تتبعنا سياسة النخب الحاكمة تجاه تيار الصحوه الإسلامية ، سنجد أنها تعتمد إلى شق صف هذا التيار . وتعميق الخلاف داخل تياراته الفرعية . والنخب الحاكمة تحاول استمالة القوى الإسلامية غير السياسية في مواجهة القوى السياسية ، وتحاول ضرب الاعتدال بالتشدد ، وتحالف مع أى فريق من التيار الإسلامى مؤقتاً ، إذا وجدت أنه يحد من انتشار فريق آخر

وفي غمرة تلك السياسة الهادفة لشق تيار الصحوه الإسلامية ، نجد الحكومات تميل للتيار المتشدد الإسلامى إذا كان لا يعمل بالسياسة ، وتحاول من خلاله ضرب التيار الوسطى الذى يعمل بالسياسة . وهنا نجد مساحة الحركة للتيارات الإسلامية تضيق وتتسع حسب مصدحة النخب الحاكمة . وفي لحظات نجد النخب احاكمه توسع مساحة الحركة للتيار المتشدد الإسلامى . وفي نفس الوقت توسع مساحة الحركة للتيار المتحرر العلمانى .

وتصيق مساحة الحركة على التيارات الأخرى وتلك حالة تمثل خطراً على المجتمع،  
ويؤدي إلى شقوق الوحدة الثقافية.

### الأقطاب المتضادة

فغالب السياسة الرسمية في الدول العربية والإسلامية تؤدي إلى تعزيز الفئات المتشددة  
المنعزلة عن المجتمع، أو المنسحبة منه. وهي تلك الفئات التي تلجأ للحصن الديني لحماية  
نفسها من التقلبات الثقافية الحادثة في المجتمع، والتي تلجأ أيضاً للحصن الديني في  
مواجهة تمدد التغريب والعولمة الغربية. ولكن السياسات الرسمية تسمح بتمدد التغريب،  
ثم تسمح بتمدد الاتجاهات المتشددة المنعزلة، التي تواجه التغريب بالانعزال؛ مما يؤدي إلى  
توسيع مساحة الفئة الخارجة عن ثقافة المجتمع، والفئة المنعزلة داخل ثقافة المجتمع. وهو ما  
يصنع حالة استقطاب شديد في المجتمع؛ حيث تظهر الأقطاب المتعارضة، وتمارس الفعل  
و لظهور بصورة تجعل للمجتمع يبدو متناقضاً ومتعارضاً. وتصبح المشكلة في حالة الانقسام  
الثقافي داخل المجتمع؛ مما يوفر غطاء للمشكلة الرئيسة المتمثلة في هيمنة الاستبداد  
لداخلي والهيمنة الخارجية.

ويتحول الصراع مع النخبة الحاكمة، وأيضاً مع القوى الغربية المهيمنة إلى صراع  
داخلي؛ مما يؤدي إلى تصريف طاقة الغضب، وتصريف التناقضات الاجتماعية إلى  
الداخل. وينشغل المجتمع بمعركة التشدد والتحرر، أي ينشغل بمعركة بين الاتجاهات  
لأقصى نظرف، التي تعبر عن حالة خاصة، ولكنها تصبح في صدارة المشهد وهكذا  
تشعل المجتمعات معاركها الداخلية؛ مما يؤدي إلى تعميق حالة الانقسام الثقافي، ومن ثم  
ضعاف المجتمع وتفكيكه.

ويقع المجتمع بين التيار المتشدد الذي يحمي ثقافته وحضارته واعتقاده بالانعزال عن  
لعصر، وبين التيار المتحرر الذي يستسلم للأوضاع الراهنة، ويستسلم للهيمنة الغربية  
بين من يرفض الهيمنة الغربية وكل ما تأتي به، وينعزل لحماية نفسه، ومن يستسلم لتلك  
لهيمنة، نصيب فرصة التعامل مع الواقع لتغييره؛ مما يعضد من بقاء الأوضاع الراهنة،  
واستمرار الهيمنة الغربية على المجتمعات، وأيضاً على النخب الحاكمة، لتصبح النخب  
لحاكمة هي الحماية لحالة الهيمنة الغربية، مقابل تأمين بقائها في السلطة. ولكن المجتمعات  
تظل تعاني من حالة التشقق الداخلي الذي يتعمق مع مرور الوقت.

## ضرب الاعتدال والإصلاح

أهم مشكلة تواجه النخب الحاكمة وكذلك القوى الغربية المهيمنة تتمثل في الاتجاهات المعتدلة الإصلاحية التي تحمل مشروعاً للتغيير السلمى المتدرج، والتي تقيم مشروعها على استعادة المرجعية الحضارية الإسلامية؛ لأن تلك الاتجاهات ترفض الواقع، وتردد إصلاحه، ولكنها تحاول البعد عن التطرف والعنف، كما تبتعد عن الاستسلام لذلك الواقع. فبين الاستسلام لواقع الهيمنة الغربية، وبين الرفض الكامل للعصر، تقع مساحة مهمة لمحاولة إصلاح الأوضاع القائمة من داخلها. وفي تلك المساحة تظهر الحاجة لاستعادة الهوية الحضارية دون تشدد، ورفض الهيمنة الحضارية الغربية، دون رفض منتجات العصر وعلومه ومعارفه، ورفض الأوضاع السياسية القائمة، دون الخروج عليها، أو الانعزال عنها. وتلك المساحة، وهى مساحة الفعل الإصلاحى احصارى، تمثل تهديداً لبقاء النخب الحاكمة، تهديداً للهيمنة الغربية؛ لذا نجد أن السياسات حكومية تحاصر تلك المساحة، كما أن السياسات الغربية تحاصر تلك المساحة أيضاً، حتى تنحصر مساحة الاختيار فى القبول بالهيمنة الغربية، أو الانعزال عن الحياة.

وليست القضية تخص محاولة ضرب تيار إسلامى بعينه، وإن كان هذا هدفاً لها، ولكن القضية تخص ضرب المساحة التى يمكن أن تشكل فيها محاولة استعادة الوحدة الثقافية للمجتمعات؛ لأن ذلك سوف يؤدى إلى استعادة الوحدة الحضارية للأمم. نقصد من هذا، أن التيار المتشدد الذى يركز على التحصين الدينى يعزل نفسه عن المجتمع ويرفض كراهه والتبار المتحرر يعمل على إلحاق المجتمع بالهيمنة الغربية؛ لذا يظل المجتمع معكناً، ويعانى من التشقق الثقافى. وعليه يصبح ضرب التيار الوسطى الإسلامى جزءاً من منع أى محاولات لتجميع المجتمع مرة أخرى، واستعادة الوحدة الثقافية له. فاستعادة المجتمع لوحده الثقافية والحضارية يمثل خطراً على القوى الحاكمة والقوى الغربية، وتلك هى المشكلة. فبقاء النخب الحاكمة رهن باستمرار حالة تفكك المجتمعات، وبقاء الهيمنة الغربية رهن أيضاً ببقاء تفكك المجتمعات.

## تفكيك دون تمزيق

لكن بقاء النخب الحاكمة يمكن أن يتهدد إذا دخل المجتمع فى صراع عنيف، أو حرب أهلية، كما أن تأمين المصالح الغربية أيضاً يحتاج لقدرة من الاستقرار داخل المجتمعات،

يمنع حدوث اضطرابات واسعة. وتلك هي حالة التناقض، فالسياسة الرسمية والسياسة الغربية تدفع المجتمعات العربية والإسلامية إلى حالة الحرب الأهلية، سواء الثقافية أو العنيفة، وفي نفس الوقت، فإن الدول الغربية والنخب الحاكمة المتحالفة معها تحتاج لتأمين أوضاع المجتمعات الداخلية، لمنع حدوث اضطرابات واسعة.

ولكن السياسة المستبدة لا يمكن أن تكون مظلة لتوحيد المجتمع، كما أن التهريب لا يمكن أن يكون هوية جامعة للمجتمع؛ لذا لم تعد القوى المهيمنة داخلياً وخارجياً تملك أى وسيلة لمنع الحروب الأهلية أو النزاعات الداخلية. كما أن القوى المهيمنة لا تملك أدوات توقف النزاعات التى تصنعها والحروب الأهلية التى تفجرها. مما اتضح معه أن تحالف لهيمنة العربية مع الاستبداد الداخلى يستطيع تفكيك المجتمعات، ولكنه لا يقدر على إعادة توحيدها، ويستطيع تفجير الحروب الأهلية، ولكنه لا يستطيع إيقافها.

لهذا يلاحظ اتباع سياسة التفكيك المحسوب، فكل السياسات الداخلية والخارجية تحافظ على المجتمعات مفككة، وتحاول منع تفجرها، وتحاول الحفاظ على قدر من النزاع الداخلى، ومنع أو وقف الحروب الأهلية. وكأننا بصدد عملية تفكيك للمجتمعات، تراعى عدم تفجيرها بشكل نهائى وربما تكون تلك هي القوضى الخلاقة التى أرادت إدارة الأمريكية، فقدر من التفكك والقوضى يسمح بالسيطرة على الأوضاع. ولكن إذا تعمقت حالة القوضى فلن يستطيع أحد السيطرة عليها. ولكن الدول الغربية وأيضاً النخب الحاكمة فشلت فى تحويل حالة التفكك إلى وضع جديد يؤمن مصالحها، فلم ينجح أحد فى تركيب المجتمع بالصورة التى يريدونها، ولم ينجح أحد فى إعادة تصنيع المجتمع حسب مصلحته.

لذا أصبح توحد المجتمع خطراً على النخب الحاكمة والقوى الغربية، كما أن انفجار نقوضى الشاملة خطر عليهما، فأصبحت السياسات تتجه نحو الحفاظ على المجتمع مفككاً، دون أن يتحد، ودون أن يتوحد. وكأنه فى حالة ما بين الحياة والموت. وهذا ظهرت إستراتيجية الحفاظ على غيبوبة المجتمع، من خلال السماح بالجرعات اللازمة للحفاظ على الحد الأدنى من القدرة على البقاء من خلال الدين، والسماح بالجرعات اللازمة لمنع توحد المجتمع من خلال التحرر والتهريب، حتى يبقى المجتمع فى حالة بين الانهيار، الشمل والنهوض، فلا ينهار، ولا ينهض.

(٧)

## لمنع التيار السائد... حصار مزدوج للإخوان

نعمل الحركات الإسلامية لتشكيل تيار واسع فى المجتمع ، وتبار جامع لكل تيارات الصحوة الإسلامية، فهى تعمل لبناء تيار سائد فى الأمة، يقود الإصلاح والتغيير ونعمل الحركات الإسلامية من أجل إعادة بناء المجتمع داخل إطار حركى نشط، يجعل المجتمع فاعلاً فى بناء ذاته، وتغيير أوضاعه، وبناء نظامه السياسى . وتتحرك التيارات الإسلامية نحو تشكيل قوة مجتمعية داخل المجتمعات العربية والإسلامية، لتحقيق وحدة الأمة على المستوى الاجتماعى، حتى تتحقق وحدة الأمة على المستوى السياسى . وفى تلك الحركة تحدث العديد من المعارك بين التيارات الإسلامية، وداخل التيار الواحد، وبين تلك التيارات والمجتمعات التى تعمل فيها . وتنتج تلك المعارك من الظروف التى تمر بها الأمة الإسلامية، فمسار التيارات الإسلامية يتجه نحو الوحدة، وكل الظروف المعادية له تعمل على تفكيك الأمة . وبين عملية التفكيك وعملية التوحيد تحدث المعركة الرئيسة، التى تنقل من معركة بين الحركة الإسلامية والقوى المعادية لها، لتصبح معركة بين التيار الإسلامى نفسه، ثم تصبح معركة داخل التيار الواحد أو الحركة الواحدة .

وتواجه النخب الحاكمة والقوى الغربية والنخب العلمانية الحركة الإسلامية، فى محاولة لتفكيك التيار الإسلامى، ومنع تحوله إلى تيار سائد داخل الأمة الإسلامية، حتى لا يصبح قائداً للأمة، وحتى لا يصل إلى مرحلة الفوز بتأييد الأغلبية الكاسحة . إذن نحن نصدد مسارين متعارضين، مسار التفكيك ومسار التوحيد، وبينهما معركة تحدد جانبا مهماً من مستقبل الأمة ومصيرها .

هنا يمكن النظر لجماعة الإخوان المسلمين بوصفها محاولة مهمة من محاولات توحيد الأمة لتشكيل تيار سائد فيها يضطلع بمهمة بناء وحدة الأمة ونهضتها، لنرى كيف تصدر حالة التفكك إلى محيط الجماعة، وداخل تيار الصحوة الإسلامية الذى نتمى له، وكيف تصدر حالة الاختلاف إلى داخل جماعة الإخوان نفسها؟ مما يعرف قدرتها على توحيد التيارات الإسلامية، أو تشكيل التيار السائد الذى يبنى وحدة الأمة .

تقدم جماعة الإخوان نفسها بوصفها معبرة عن الوسطية والاعتدال الإسلامى ، أى معبرة عن الموقف المتوازن والمتكامل للرؤية الإسلامية . وتشكل الوسطية فى أى مجتمع وفى أى مشروع من خلال تبلور رؤية أساسية متفق عليها ، وتمثل حالة إجماع . فالناظر إلى تاريخ الفكرة الإسلامية ، يمكنه أن يحدد الرؤية الغالبة فيه والمتفق عليها . فإذا كانت لوسطية والاعتدال هى جوهر الفكرة الإسلامية ، فإن الاتفاق هو الذى يحدد تلك النقطة . فعندما يحدث توافق على رؤية معينة داخل مشروع حضارى ، تصبح تلك الرؤية هى لمثلة للأغلبية ، ومثلة للفكرة السائدة ، وبالتالي ممثلة لوسط تلك الرؤية الحضارية .

هنا يكمن التحدى الأول للرؤية الوسطية الإسلامية ، فهى لا تتحقق فى التاريخ الاجتماعى من خلال تيار أو حركة تؤمن بها ، ولكن تتحقق من خلال حدوث توافق مجتمعى عليها . فعندما تصبح رؤية ما ممثلة لتيار الأغلبية داخل الأمة الإسلامية ، تصبح هذه الرؤية هى المعبرة عن الوسطية والاعتدال . فكل تيار إسلامى يقدم رؤيته للمجتمع ، وعندما يتوافق المجتمع على رؤية معينة ، وتصبح ممثلة للأغلبية ، تصبح تلك الرؤية المتفق عليها تمثل جوهر الرؤية الإسلامية بحكم ما حدث من إجماع حولها ، وبهذا تصبح ممثلة للوسطية والاعتدال الإسلامى فى لحظة تاريخية معينة .

وجماعة الإخوان المسلمين تقدم رؤيتها بوصفها معبرة عن الوسطية والاعتدال . وتحدد وضع المجتمع موضع جماعة الإخوان المسلمين . فكلما مال المجتمع للتشدد ، بدت جماعة متحررة ، وكلما مال المجتمع للتحرر بدت الجماعة متشدة . وتعوق حالة الاضطراب التى يمر بها المجتمع عملية تشكل تيار الوسطية داخله ، كما تؤدى إلى تغيير موضع جماعة الإخوان المسلمين فى المجتمع .

ثم تتحول المعركة إلى داخل تيار الصحوة الإسلامية ، فكلما زادت التيارات الأكثر تشدداً ، بدت جماعة الإخوان أكثر مرونة ، وكلما زادت الانجهاات المتحرر والمرونة ، بدت جماعة أكثر تشدداً . وهكذا يتم إفشال عملية تشكل تيار الوسطية ، ويتم عرقلة التقارب بين الحركات الإسلامية ، بسبب ضغوط الظروف المعادية للحركة الإسلامية ، والاضغوط التى يتعرض لها المجتمع .



وتمثل التحدى الأساسى أمام جماعة الإخوان المسلمين فى قدرها على القيام بعمليه مضادة لتحقيق التوازن الداخلى للفكرة الإسلامية بين تيارات الصحوة الإسلامية وداخل المجتمع

### للسلفية وجوه كثيرة

تمثل السلفية كروية وموقف حالة الاعتدال والتوازن داخل الفكرة الإسلامية، من وجهة نظر حضرية. فالرؤية الإسلامية تقوم على النقل والعقل، والتوازن والتكامل بين دور النقل والعقل يحقق نقطة الوسطية والتعادل والاعتدال؛ لذا تنسب الرؤية الإسلامية على التكامل فى النظر. فهى رؤية تقليدية فيما يخص الثوابت، وهى رؤية تجديدية فيما يخص المتغيرات، وهى رؤية توفيقية فيما يخص متغيرات العصر. فهى التزام بالنوازل وتجديد فى المتغيرات، وهى حالة تحديد دقيق للثوابت والمتغيرات.

ويستطيع تيار الصحوة الإسلامية تحقيق لتطور اللازم، حتى يصل لمعيار اوسطية والاعتدال، ويحقق النوازل حوله، ولكن الصعوبات التى يتعرض لها هذا التيار يعرقل تلك اللحظة، وتجعل تياراته تختلف حول نقطة التوسط والاعتدال. فتيار الصحوة يتعرض لضغوط من عملية التغريب المستمرة، كما يتعرض للحصار الداخلى من انخب الحاكمة، ويتعرض لحرب من النخب العلمانية، وحصار من القوى الغربية.

وبسبب الضغوط التى يتعرض لها غالب تيار الصحوة الإسلامية، نجد تيارات تميل للتقليدية حماية للثوابت، وتجعل من موقفها التقليدى ممثلاً لجوهر الفكرة الإسلامية، فتظهر تيارات تقليدية خالصة. كما تظهر اتجاهات أخرى تحاول مواجهة الحصار المضروب حول الحركة الإسلامية باتجاهات توفيقية لوقف الحرب التى يتعرض لها التيار الإسلامى، فتظهر توجهات توفيقية خالصة. ونصبح بصدد وسطية تقليدية خالصة ووسيلة توفيقية خالصة، ويصبح الموضع بين تلك التيارات والاتجاهات يتعرض لضغوط شديدة. وهكذا حوصرت جماعة الإخوان المسلمين، بين من يبدو أكثر منها تقليدية، ومن يبدو أكثر منها توفيقية، فأصبح مثل حالة تحرر للأول، وحالة تشدد للثانى.

وهكذا اضطرب الرؤية الوسطية المعتدلة بين من يعطيها ملمحاً تقليدياً صرفاً، ومن يعطيها ملمحاً توفيقياً صرفاً، فيظهر موقف جماعة الإخوان المسلمين ملتبساً، فهو ليس تقليدياً بما يكفى، وليس توفيقياً بما يكفى.

والوسطية التقليدية تقدم رؤية محددة الملامح ، ونأخذ مواقف محددة وقاطعة تحه الواقع المعاصر ، وتجعل نفسها صورة مميزة عن الواقع الراهن . أما الوسطية السوفيقية فتقدم رؤية متكيفة مع الواقع ، وتصالح الظروف المحيطة ، وتقدم نفسها جزءاً من الواقع المحيط بها .

هكذا تواحه جماعة الإخوان المسلمين تحدياً ثانياً ، فهي في الواقع جماعة تقليدية بقدر وتوفيقية بقدر ، وهي أصولية بقدر وتحديدية بقدر . والتفديدية عندما تكون مكوناً من مكونات رؤية تختلف عن التقليدية الخالصة ، كما أن التوفيقية عندما تكون مكوناً من مكونات رؤية تختلف عن التوفيقية الخالصة .

ورؤية جماعة الإخوان المسلمين تفترض أن الوسطية والاعتدال هي نقطة التوازن والتكامل ، وهي التي سوف تشكل الرؤية الغالبة داخل الأمة ، وتمثل تيارها السائد . ولكن تلك الرؤية عندما تحاصر بين أقصى التشدد وأقصى التحرر تصبح محاصرة بصور متناقضة ، فتبدو أحياناً غامضة وأحياناً ملتبسة ، وأحياناً أخرى مراوغة .

### التنوع داخل الإخوان

تبنت جماعة الإخوان المسلمين الرؤية الحصارية الإسلامية ، وشكلتها في صورة إطار جامع لأسس تلك الرؤية كما تراها . فكان بناؤها من البداية كتيار عام ، وليس حالة خاصة ، وبهذا أصبح إطاراً يتعامل مع العديد من الرؤى . فقد قامت جماعة الإخوان المسلمين لتصبح إطاراً جامعاً للأمة ، يتفاعل مع العديد من التوجهات والاتجاهات ، ويشكل جامعاً لها . ولكن حالة التفكك التي تضرب المجتمع ، ثم تضرب تيار الصحوة الإسلامية ، أصبحت تعرقل التوصل إلى الرابط الجامع لمختلف الرؤى الإسلامية ، وتحديد لأسس الثابتة لمجمل الرؤية الإسلامية ؛ بما سمح بتحول حالة التفكك في المجتمع لحالة تفكك داخل تيار الصحوة الإسلامية .

وجماعة الإخوان المسلمين من دخلها مثلت حالة من التنوع القائم على التوازن والتكامل . فهي إطار يتسع لعدة توجهات لذا تعددت الرؤى داخلها ، وأصبحت مصدراً لثراء والتنوع . ولكن ذلك التنوع الداخلي تأثر بالحالة المحيطة بالجماعة في لحظات معينة ، بعكس حالة التفكك التي يعاني منها تيار الصحوة الإسلامية في لحظات أخرى . فحالة تنوع داخل جماعة الإخوان المسلمين مثلت عاملاً لقوتها أحياناً ، وعاملاً لإضعافها في

أحيان أخرى، نتيجة الحصار المضروب حولها، الذى يغذى حالة الجدل بين جماعة الإحوان المسلمين ومجمل الحالة الإسلامية، وبينها وبين المجتمع.

والرؤية الواسطة للجماعة شملت التقليد والتجديد والتوفيق، فظهر التنوع فى قدر كل مكون منها، فتشكلت اتجاهات تغلب مكوناً ما نسبياً، فظهر التقليدى والتحديثى والتوفيقى.

ففى لحظات تتعرض الجماعة إلى ضغوط خارجية تحاول دفعها نحو التكيف مع الواقع السياسى القائم؛ مما يؤدى إلى تعضيد الخارج للاتجاه التوفيقى داخل الجماعة، ليكون قناه للضغط على الجماعة. وهنا تتأزم الجماعة من محاولات التوفيق، وتراها سندا للضغوط الخارجية عليها، وتعتبرها محاولة لتفكيك فكرتها.

وفى لحظات تتعرض الجماعة لضغوط شديدة من التيارات المتشددة والتفيدية حارحها، تجعل صورتها تبدو مرنة أو مهادنة فى نظر المجتمع، فيظهر الاتجاه التقليدى داخل الجماعة، ويحاول تأكيد أصولية رؤية الجماعة، ويصبح معبراً عن من خلاله أفكار أكثر تفيدية إلى داخل جسم الجماعة. وهنا تضطرب الجماعة خوفاً من تحول وجهتها نحو التشدد، وتحاول الحفاظ على وسطية موقفها ورؤيتها.

وعليه سنجد لحظات قام فيها الاتجاه التوفيقى داخل الجماعة بدور مهم فى كبح الميل للتشدد، كما قام الاتجاه التقليدى بدور مهم فى لحظات أخرى لكبح الميل للتحرر والتكيف.

ولكن فى لحظات مفصلية تتجه الجماعة إلى حسم موقفها مع اتجاهات معينة. ففى لحظة حسمت الجماعة موقفها مع اتجاه متشدد هدد رؤيتها، وفى لحظة أخرى نحد الجماعة نحسم موقفها مع اتجاه مرن يهدد رؤيتها أيضاً. وتلك هى اللحظات الصعبة، وهى اللحظات التى تصدر فيها حالة الاضطراب التى يمر بها المجتمع إلى داخل الجماعة، فتقاوم الجماعة تلك الحالة، وتحاول تحصين نفسها منها، حتى تستعيد تماسكها، لتقوم بدورها فى تحقيق وحدة الأمة، ووحدة التيار الإسلامى.

تتضح ملامح المعركة، فهي حول توحيد الأمة، وبين محاولات التوحيد ومحاولات التفكيك. وعندما تحاول حركة توحيد الأمة تتعرض لمحاولة تفكيكها من الداخل، وعندما تفشل عملية تفكيكها، يتم تفكيك يارات الصحوة الإسلامية حولها، وعندما تقتارب تيارات الصحوة الإسلامية، يتم تفكيك المجتمع حولها. وعندما يترابط المجتمع مع تيار الصحوة الإسلامية، يتم ضرب تيار الصحوة من داخله. وهكذا تدور معركة التفكيك، وتؤثر على الرؤى والموقف، وتدخل الرؤية الإسلامية فى حالة جدل داخلى، أو حالة صراع داخلى، حتى تضعف الفكرة، أو يتم عرقلة حصولها على أغلبية الأمة. وكلما تباعدت الرؤى داخل تيار الصحوة الإسلامية، أو داخل التيار الواحد، دخلت فى معارك داخلية تعرقل معركتها مع القوى المعادية لها، وتعرقل قدرتها على التوحيد، حتى توحد الأمة.

وتحاصر جماعة الإخوان المسلمين حتى لا تصبح عموداً مركزياً لوحدة التيار الإسلامى، ومن ثم وحدة الأمة، فتضرب بمحاولات لتفكيك خرجها وداخلها. ويتعرض تيار الوسطية لعملية تفكيك متتالية، حتى لا يصبح نواة لتيار سدد داخل الأمة. فالخطر الرئيس لندى يواجه خصوم المشروع الإسلامى يتمثل فى وحدة التيار الإسلامى ووحدة الأمة الإسلامية.



## معركة العلمنة.. من الدولة إلى الفرد

(١)

### الاستعمار المحلى.. دولة علمانية قطرية

تبنت النخب الحاكمة فى المنطقة العربية والإسلامية، مقولة بناء الدولة الحديثة، فى 'عقاب انتهاء الاحتلال العسكرى المباشر'. وطرحـت فكرة الدولة الحديثة، كعنـون للدولة 'قوية والجيش القوي، وكنـون لعملية التنمية والتقدم وظل شعار الدولة الحديثة يتردد، وكأنه الغاية التى تسعى الأنظمة للوصول إليها. ثم تعددت التسميات، فباتت الدولة الحديثة هى الدولة المدنية، وربما الدولة المدنية الوحيدة، وكل ما عداها ليس دولة مدنية. وهى فى الحقيقة ليست دولة حديثة، بمعنى أنها جديدة، ولكنها دولة الحداثة، أى دولة تسير فى ركاب عصر الهيمنة الحضارية الغربية. وتبلورت حقيقة تلك الدولة بالممارسة، حتى اتضحت صورتها النهائية، ومآلها النهائي، مع بدايات القرن الحادى والعشرين. نتصل إلى مرحلة تأكيد حقيقتها وجوهرها، وفرض نموذجها وقيمتها.

ولكن دولة الحداثة لم تكن مشروعاً فى مواجهة الهيمنة الغربية، ولا فى مواجهة الاستعمار الجديد غير المباشر، ولم تكن بالتالى دولة الاستقلال. فقد بدأ بناء الدولة تحت راية الاستقلال، ولكنها لم تكن دولة استقلال من حيث هويتها وحقيقتها، بل كانت دولة نعية. فهى الدولة التى بناها الاستعمار على أنقاض الدولة الإسلامية الموحدة. وهى هذا ميراث الاستعمار، وليست نقيضاً لمشروعه. ولكن بناء الدولة الحديثة بدأ على أساس تناقض بينها وبين الاستعمار الغربى، فبدأت تحت لافتة الاستقلال، ولكنه كان استقلالاً فى مواجهة الاحتلال العسكرى، وليس استقلالاً عن النموذج الغربى.

لذا أنجزت الدولة الحديثة سرعتيها من لشرعية لثورية في مواجهة الاحتلال العسكري المباشر، ثم ما لبثت أن أقامت بيتها بدون لاستد لأي شرعية شعبية أو محتتمعية. فمن خلال ما حازه مشروع التحرر الوطني من تأييد، انفردت لحمة احاكمة بعد ذلك بينء الدولة الحديثة على النموذج العربي، دون أن تستند إلى تأييد المجتمع. فأكلت الشرعية لثورية ولم تحل بدلاً منها أى شرعية أخرى.

### النزعة القطرية

نبى الدولة الحديثة على النزعة القطرية، فهى دولة لقطر واحد، وهى لا ترتبط نأى مشروع لتوحيد الأمة الإسلامية، بل قامت أثناء عصر الاسعمار لتفكيك الأمة الإسلامية إلى أقطار، ثم تحول مشروع الدولة الحديثة إلى مشروع تتجاوز فكرة الأمة الواحدة، ونجاوز الهوية الجامعة الإسلامية، وليبدأ مسار الدولة الحديثة معتمداً على القومية القطرية الضيقة. لذا تضاعف خطاب الهوية العربية والهوية الإسلامية تسريعياً، ولم يكن هدا تغير يحدث نتيجة ظروف عارضة، بل كان نتيجة صبيعة سنة الدولة الحديثة. فهى تأسس على فكرة حماية القومية وحماية الحدود الجغرافية، لذا أصبح الهوية العربية والإسلامية تشدها بعيداً عن مسارها، فمخلصب الدولة الحديثة من تلك العلاقات، حتى تأسس كيانها الخاص، بعيداً عن أى روابط تعدها عن القطرية والقومية الحالية.

ومع مرور الوقت، تحولت الدولة الحديثة هي البلدان العربية والإسلامية إلى معادة كل لروابط الحضارية الجامعة للهوية العربية والهوية الإسلامية؛ حيث تلت تلك الروابط كافية لتفكيك أسس الدولة القطرية القومية.

### السند الغربى

منذ بداية قيام الدولة الحديثة في المنطقة العربية والإسلامية، وهى تبحث عن سند لها، ولم يكن هذا السند إلا الغرب الصانع لحقيقى لنموذج لدولة بقومية القطرية، والذي ررع هذا النموذج في البلدان العربية والإسلامية. لذا لم يغب التحالف مع العرب، شرقه أو غربه، في أى مرحلة من المراحل. فقد كان قيام الدولة الحديثة أساساً نتيجة اختيار الانحياز للنموذج الحضارى العربى المتقدم فبعد التحرر الوطنى من الاحتلال العسكرى،

لم يتم بناء نموذج مستقل عن الغرب، بل تم بناء نموذج مستمد من الغرب، على أساس أنه النموذج الذي يمكن أن يحظى بدعم غربى.

لم تكن حركة التحرر لوطى إذن، حركة تحرر كمن، بل كانت حركة تحرر من الاستعمار العسكرى، ولم تكن حركة فى مواجهة الهيمنة الغربىة، بل كانت حركة فى مواجهة قوى عربية بعينها. لذا بحث بنة الدولة الحديثة عن القوى التى تقدم لهم الدعم والغطاء والسند، ومنهم من ذهب إلى المعسكر الشيوعى ومنهم من ذهب للمعسكر الرأسمالى، وبعد انهيار الشيوعية ذهب الجميع لقوة الهيمنة على الغرب عامة، و تجهت الوصلة ناحية القوة الأمريكية المهيمنة.

وقبل أن يكون العرب ساعياً للهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية، وهو بالفعل يقوم بهذا، كانت الدولة الحديثة القائمة مؤهلة للحصول للهيمنة الغربىة، بل وباحثة عن تلك الهيمنة. فمن أراد بناء دولة حديثة بدون سند شعبى، بحث لتلك الدولة عن سند عربى، وكان لسند الغربى هو المناسب لتلك الدولة لأنها بنيت على النموذج الغربى. هنا لم تكن التبعية للغرب نتيجة ضعف وتخاذل من النخب الحاكمة فقط، بل كانت نتيجة حتمية لطبيعته المشروع السياسى نفسه. فمن يننى نموذجاً على تقليد النموذج الغربى، سوف يحتاج السند الغربى، ومن يبنى نموذجاً عن هوية المجتمع سوف يحتاج السند الخارجى. لذا كانت التبعية للغرب، هى النتيجة الملقبة لتبنى نموذج الدولة الحديثة المستمد من التجربة السياسيه الغربىة.

### التنمية التابعة

تركزت فكرة الدولة الحديثة على بناء دولة قوية وحديثة، ولكن مسار بناء لدولة سار على طريق محاكاة النموذج الغربى للتنمية، ولم يكن محاولة لإعادة إنتاج عملية التنمية التى حدثت فى الغرب، بل كان تنفيذاً لنظريات التنمية التى صاغها لغرب للدول النامية. مكان المطلوب إذن، هو تحقيق التنمية بسند غربى، وبناء دولة قوية على النموذج الغربى. سارت عملية التنمية من خلال التبعية للتوجهات الغربىة، وفى المجالات التى تجد دعماً عربياً، وعلى حسب الشروط الغربىة.

لكن الدولة القوية لم تُبنَ؛ لأن الغرب لن يبني دول تنافسه، ولن يساعد على تنمية دول تابعة له. فالتبعية في حد ذاتها تنافض مع فكرة الدولة القوية والجيش القوي. وكانت التنمية في نطاق محسوب، فقد أراد الغرب تأهيل دول المنطقة حتى تكون صالحة لدخول المنظومة الغربية كدول تابعة، فساعد على بناء الدولة التابعة، وهي بالطبع غير الدولة القوية.

فلأنها دولة حديثة قومية، كان من اللازم أن تستند إلى الغرب، فأصبحت دولة تابعة، مما جعل عملية التنمية تصبح تابعة أيضاً، ولم يعد من الممكن بناء دولة قوية.

### استعمار جديد

في تلك العملية غاب المجتمع عن رؤية النخبة الحاكمة والمسيطرة على الدولة، فلم يكن المجتمع هو منبع شرعية النظام، ولم يكن مصدراً لفكرة الدولة الحديثة، ولم يحتار النموذج القومي القطري. ولأن المشروع لم يكن اختياراً جماهيرياً، بر اختيار لنخب الحاكمة؛ لذا أصبح من الضروري السيطرة على المجتمع، حتى لا يعادى الدولة الحديثة التابعة، وحتى لا يحد من سطوتها، أو يعترض طريقها. فنشأت العداوة بين الدولة والمجتمع، ولم تكن تلك العداوة إلا نتاجاً طبيعياً للمسار الذي اتخذته النخبة الحاكمة. فهي تنسئ شرعيتها على السند الغربي، ويصبح حكمها مستنداً إلى قبول الدول العظمى بها واعترافها بها. وعليه لم يكن السند أو الشرعية تأتي من الناس، لذا تم إهدار حق المجتمع وحق الأمة، في أن يكونا مصدراً للشرعية ومصدراً للسلطات.

فأصبحت النخبة الحاكمة تعمل على السيطرة على المجتمع، وتوظف الدولة كأداة للسيطرة على المجتمع. والدولة نفسها حملت تكويناً غريباً عن المجتمع، لذا أصبحت لها هوية متناقضة مع هوية المجتمع. فهي دولة حديثة على النموذج الغربي، والمجتمع ليس كذلك. ومن هنا تم حشد أدوات الدولة في مواجهة المجتمع حتى لا يتورع عليها. ومن خلال علاقة العداوة من الدولة تجاه المجتمع، يتم بناء جدار بينهما لحماية الدولة.

هكذا تأسس الاستعمار المحلي، في ظاهرة عرف التاريخ نماذج لها من خلال تعاون نخبة محلية مع الاستعمار العسكري الأجنبي، ولكن لم يعرف التاريخ عاذح لم تحقق الآن في البلاد العربية والإسلامية، حيث قامت نخبة بدور الوكالة عن الغرب في استعمار



البلدان العربية والإسلامية، بدون وجود استعمار عسكري مباشر. فظهرت مرحلة الاستعمار بالوكالة، حيث تتبنى نخبة المشروع الغربى، وتقبل انتعية الكاملة للعرب، وتقرر السياسات والمصالح العربية فى المنطقة، وتستند إلى الدعم الغربى، وتبنى الدولة على النموذج العربى، وتووب عن العرب فى استعمار المجتمع والسيطرة عليه.

### علمنة الدولة

لم يكن من الممكن، لسير فى هذا المشروع بدون تأسيس نظام سياسى علمانى، ودولة علمانية. فأصبح مسمى الدولة الحديثة والدولة المدنية غطاءً للمشروع الحقيقى، وهو بناء دولة علمانية نابعة للهيمنة الغربى، ومدعومة غرباً. وعمنة الدولة تمثل مرحلة مهمة من مراحل تفكيك الروابط بين الدولة والمجتمع، وتفكيك الروابط بين هوية المجتمع وهوية الدولة، وأكثر من هذا تفكيك الروابط بين هوية مؤسسه الدولة وهوية لعاممين بجهاز الدولة، حتى لا تتسرب هوية المجتمع للدولة، بصورة قد تؤدى إلى تمرد جهاز الدولة على النخبة حاكمة لذلك كان من الضرورى الحفاظ على سنة الدولة بعيدة عن هوية المجتمع، وذلك من خلال رسم توجهات الدولة ووعيدتها وأهدافها، بصورة تؤدى إلى عرقنة تأثير المجتمع عنها، والسيطرة على توجهات العاملين بالدولة، وتقيد الخبراء والفنيين باللوائح والطم والبيروقراطية.

وعلمنة الدولة تمت تدريجياً وما زالت تتم، فهى عملية تبدأ من القوايين والخطط، ومن تحديد وظائف الدولة ودوارها وأول ما يؤدى إلى علمنة الدولة، هو فصل ممارسة جهاز الدولة عن الوازع الدينى والوازع الأخلاقى المستمد من الدين. حتى تتحول الدولة إلى جهاز يحرك بوارع مادية صرف، ولا ينضبط بالوازع الدينى ويتم الفصل بين أخلاق الموظف الدينية وأدائه المهنى والوظيفى. وتدرجياً يصبح جهاز الدولة محكوماً بقواعده الداخلية، دون أن تتسرب له هوية المجتمع أو أخلاقه

لم تكن تلك العملية بعيدة عن عملية التشريع، حيث يتم بناء التشريعات بعيداً عن المرجعية الإسلامية، حتى تنفصل بنية النظام عن لهوية الإسلامية، وبالتالي الهوية العربية. وكل تلك العمليات تتحرك بصورة متكاملة، فهى عملية لبناء دولة عربية عن المجتمع، ومفصلة عن مرجعيته. حتى يبدو المجتمع فى النهاية وكأنه كيان مسمرد على الدولة، أو خارج عليها

و خلاصة عملية علمنة الدولة أن لا تكون للدولة مرجعية دينية ، فيخرج النظام السياسي عن مرجعية القسم الدينية ، ويصبح مجمل المجال السياسي بعيداً عن القيم السياسية الإسلامية . وبقدر خروج الدولة عن المرجعية الإسلامية ، بقدر بعدها عن الهوية الإسلامية ، مما يحمي الهوية القومية ، وبعدها عن الاندماج مع محيطها العربي والإسلامي يحمي النزعة القطرية ، وبالتالي يحمي السعي للغرب ويحمي نموذج دولة الحداثة المستمد من المرجعية الغربية . فتكتمل حلقات بناء دولة الاستعمار المحلي ، بتكامل القومية والقطرية والحداثة والتبعية للغرب ، وتصبح العلمانية هي الإطار الحامي لهذا المشروع .

### دولة التبعية فاشلة

بناء الدولة على نموذج لا يستمد شرعيته من المجتمع ، يجعلها مشروعاً منفصلاً عن المجتمع ومهيمناً عليه ، ثم يجعلها في النهاية مشروعاً معادياً للمجتمع . وبقدر الانفصال الحادث بين الدولة والبيئة التي تعمل بها ، بقدر تحولها إلى جهاز سيطرة ، وجهاز سلطة إدارية فجأة ، مما ينتج عنه تدهور الكفاءة الداخلية لجهاز الدولة . خاصة عندما يظهر للنخبة الحاكمة أن جهاز الدولة يمكن أن يبنى لنفسه تقاليد داخلية تقره من معايير المجتمع عندها يصبح من الضروري لإحكام هيمنة النخبة الحاكمة على جهاز الدولة ومنع أي توجهات تعبر عن ثوابت المجتمع داخل جهاز الدولة ، والتأكد من أن مسد جهاز الدولة سيطر محكوماً بتوجهات النخبة الحاكمة ، بما في ذلك التوجه القومي القطري العدواني ، مما يجعل جهاز الدولة خاضعاً للهيمنة الغربية من خلال سيطرة النخبة الحاكمة عليه .

لهذا أصبح من الضروري منع تشكل تقاليد خاصة بالدولة ، ومنع التواصل بين المجتمع والدولة . فأصبح جهاز العاملين بالدولة يقع تحت السيطرة المباشرة والتخويف المستمر ، مما جعله يتحول إلى طاقة مهددة . وبين دولة تفرض نفسها على الجميع ، وجيش من العاملين ليس لديهم هدف أو دافع أو تصور مستقبلي ، تحولت الدولة إلى جهاز معطل . وبدأت في الدخول في مرحلة الدولة الفاشلة .

والدولة الفاشلة هي النتيجة الطبيعية لشروع دولة الحداثة . فحتى تكون الدولة تابعة للغرب في هويتها ومرجعيتها . وحتى تكون منفصلة عن المجتمع وهويته ، يحب في النهاية أن تكون فاشلة . فنجاح الدولة في مشروعها يتحقق عندما يتزواج مشروع الدولة مع

توجهات المجتمع . ولكن الانفصال الحادث بين الدولة والمجتمع يجعل جهاز الدولة يتحول إلى سلطة إدارية عمياء ، غير قادرة على توجيه لمجتمع ولا التفاعل معه .

### المعركة القادمة

الماظر لمجربات الأحداث في القرن احادى والعشرين ، يجد الأنظمة الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية تتحه لمريد من الارتبط بالغرب والمريد من التوجه نحو العلمانية ، والمزيد من الانفصال عن المجتمع ، والمزيد من توسيع الصلوة بين الدولة والمجتمع فما وصل له النظام السياسى من أوضاع لا يحتمل أى قدر من التراجع ، فالدولة التابعة لن يتم حمايتها إلا بالمريد من العلمنة ، حتى تصبح الدولة عدمانية بالكامل ، وتقوم على غايات مادية ، تعزل عن المرحية الدينية .

فأعلب الأنظمة الحاكمة يتحه نحو معركة مصيريه بين الدولة والمجتمع ، لصالح النخب الحاكمة ، ولصالح استمرار الاستعمار المحلى وكيلاً عن الهيمنة الغربية .

(٢)

### الاحتلال الإسرائيلي... راعى الدولة القومية

أقيمت دولة الاحتلال الإسرائيلي فى قلب المنطقة العربية والإسلامية ، وأريد لها أن تكون دولة يهودية خالصة . وتعمل دولة الاحتلال الإسرائيلي على تأمين وجودها لمستقبلى بدعم غربى ، وهى فى الأساس مشروع عربى بامتياز ، فهى وكيل عن الغرب فى منطقة ، ترعى المصالح العربية ، ومحافظ على هيمنة لغرب على الإقليم العربى والإسلامى . وتأمين بقاء دولة الاحتلال الإسرائيلى ، يتطلب العديد من اشروط ، التى تمنع الدول العرسة والإسلامة من مقاومة هذا الوجود . وأهم تلك لشروط يتمثل فى بقاء لمنطقة العربية والإسلامية معككة . لأن اتحادها بمكنها من مقاومة الوجود الاستعمارى للاستيطانى . واتحاد الدول العربية والإسلامية ، لا يمكنها فقط من مواجهة لعدو لإسرائيلى ، بل يمثل أيضاً تهديداً مباشراً للهيمنة العربية على المنطقة ، فلا يمكن تأمين هيمنة الغرب على المنطقة فى وجود اتحاد إسلامى ، يضم الدول العربية والإسلامية فى وحدة سياسية واحدة . فوحدة الدول العربية والإسلامية تحقق لها القوة الشرية والطبيعية

والجغرافية، والتي تمكنها من الهوص والاستقلال عن العرب. لذا يصبح مع وحدة الدول الإسلامية مطلوباً لتأمين بقاء دولة الاحتلال الإسرائيلي، وأيضاً مطلوباً لحفظ الهيمنة الغربية على المنطقة. فالغرض الرئيس لدولة الاحتلال الإسرائيلي، هو الحفاظ على المنطقة العربية والإسلامية مفعكة، حتى تصح مهيمنة عليها لصالح الدول الغربية النافذة. خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقاء المنطقة العربية والإسلامية مفعكة، ولتأمين بقاء دولة الاحتلال الإسرائيلي، يلزم بناء نموذج للدولة في الدول العربية والإسلامية، يمنع وحدة الأمة، ويؤمن بقاء الاحتلال الإسرائيلي، ويمنع توحيد الدول العربية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. فالأمر لا يتعلق فقط بتوعية الطبقة الحاكمة في الدول العربية، بل يتعلق أيضاً بتوعية الدولة نفسها، فكلما كانت الدول القائمة في البلاد العربية والإسلامية غير مؤهلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي، تحقق الأمن لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وتم حماية بقائها في المنطقة. ونموذج الدولة الذي يحقق الحماية لدولة الاحتلال الإسرائيلي، هو نموذج الدولة القومية العنصرية القومية، فهي التي تمثل احص المؤسسة الحامية لمشروع الدولة اليهودية المحتلة في المنطقة. وتلك هي المشكلة الرئيسة الخاصة بطبيعة الدولة القائمة في المنطقة، فهي ليست مجرد خيار سياسي، بل هي النموذج الحامي لبقاء الاحتلال الإسرائيلي، وعليه يصبح تغيير طبيعة الدولة القائمة، طناً لحدول أعمال الحركة الإسلامية، هو التهديد الأهم للمشروع الاستعماري الصهيوني الغربي.

فالمواجهة بين الأمة الإسلامية والعدو الصهيوني، لا تدور فقط في ساحة الجهاد المسلح، بل تدور أيضاً داخل الأنظمة السياسية القائمة في البلاد العربية والإسلامية. فالحفاظ على نموذج سياسي حاكم في البلاد العربية والإسلامية، يمثل المعركة الأهم بالنسبة للعدو الصهيوني، لأنه يحفظ لدولة الاحتلال الإسرائيلي قدرتها على البقاء، وقدرتها على الهيمنة على الدول العربية والإسلامية. فمن خلال تعميم النموذج القومي العنصري القوي، تمكن دولة الاحتلال الإسرائيلي من فرض هيمنتها على المنطقة، ومن المحافظة على الهيمنة الغربية على المنطقة أيضاً. وبهذا يصبح النظام السياسي ساحة مهمة للمواجهة مع العدو الصهيوني. والحركة الإسلامية والتي تحمل مشروعاً لدولة حضارية

إسلاميه عابرة للقومية، تقوم في الواقع بتعبير الأسس التي أمنت بقاء الاحتلال لإسرائيلي، ونهدد بقاء دولة الاحتلال، كما تهدد بالتالي بقاء الهيمنة الغربية على المنطقة. لذا تدور المعركة حول طبيعة الدولة، بين نخب حاكمة وقوى غربية وحتلال إسرائيلي، يحاولون الحفاظ على نموذج الدولة القومية العلمانية القطرية، وبين حركات إسلامية، تحاول تغيير هوية الدولة القائمة، لتجعلها دولة تستند لل مرجعية الإسلامية، فتصبح دولة حضارية عابرة للقومية، وعابرة للقطرية، ورافضة للعلمانية.

### القومية تحمي الاحتلال القومي

قام المشروع الصهيوني على أسس قومية عنصرية بالأساس، فهو مشروع لبناء دولة للقومية اليهودية، ولتصبح دولة خالصة لليهود. صحيح أن اليهود لا يمثلون قومية واحدة، ولكن الأسطورة قامت بصناعة قومية لليهود، واعتبرتهم شعباً واحداً، ثم عملت على بناء دولة واحدة خالصة لهم. وتلك الدولة، أي دولة الاحتلال الإسرائيلي، هي دولة قومية عنصرية. ولا يمكن حماية الدولة القومية الاستعمارية، إلا بنشر النزعة القومية في المحيط العربي والإسلامي، حتى تصبح كل الدول المحيطة بها دول قومية، تقوم وتستند إلى قومية محددة، فيصبح لكل دولة شعب تحميه، دون أن تتجاوز ذلك للمحيط الخارجي.

فالدولة لقومية معنية أساساً بحماية قومية محددة، وحماية حدودها المعترف بها دولياً. لذا يصبح دور لدولة خارج حدودها مقتصر على حماية تلك الحدود، وليس على حماية الشعوب الأخرى المجاورة لها. فإذا ظهر تهديد للدولة من خارج حدودها، يكون عليها حماية تلك حدود. وإذا قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتهديد حدود مصر، يكون على الدولة المصرية حماية حدودها، وإذا لم يهدد حدود مصر، تصبح الدولة المصرية في حل من مواجهة العدو الإسرائيلي، وإذا رأت الدولة المصرية إن حدودها يهددها الشعب الفلسطيني أو طائفة منه، يصبح واجب الدولة المصرية هو حماية حدودها من الشعب الفلسطيني، وليس من دولة الاحتلال الإسرائيلي.

فالقومية تجعل الدولة معنية بحدودها وشعبها، وتقيم علاقتها مع دول الحوار على أساس مصالحها القومية الخاصة بها، وليس بسبب أي التزام تاريخي أو حضاري تجاه

الدول العربية. لذا لم تكن القومية العربية مأسسة لحماية أمن دولة الاحتلال الإسرائيلي. لأن القومية توحد العرب، وبالتالي توحد المحيط العربي حول دولة الاحتلال الإسرائيلي. وفك روابط العروبة بالإسلام ليس كافياً؛ لأنه يبنى قومية عربية واسعة، تمثل الدول العربية. ونحيط بدولة الاحتلال الإسرائيلي من كل جانب كما أن القومية العربية تجعل أرض فلسطين أرضاً عربية، وبالتالي تصبح ملكاً لكل العرب، ويصبح الخلاف حول أرض فلسطين يخص كل العرب، وليس الشعب الفلسطيني فقط.

لهذا لم تكن القومية العربية مناسبة لحماية الاحتلال الإسرائيلي، بل كان من الضروري الخروج من القومية العربية إلى القومية القطرية الضيقة. وعندما تفكك العروبة إلى قوميات منفصلة أصبح كل دولة ممثلة لقومية مستقلة، ومعنية بحماية حدودها الخاصة، وليس عليها التزام تجاه دول العروبة.

### القطرية ضرورة

هنا تظهر أهمية القطرية كأساس لتكوين الدولة وتحديد هويتها، فما دامت كل دولة من دول الأمة العربية والإسلامية تمثل قطراً بعينه فقط، وتربط القطر بالقومية الغالبة فيه، لذا تصبح كل دولة معينة بالمصالح القطرية، والتي تنفصل بالكامل عن المصالح ذات الأساس التاريخي والحضاري. وهنا تتشكل مسئوليات الدولة القطرية في حدود قطرها، مما يمكنها من التصالح مع العدو، تحت زعم تحقيقها لمصالح القطر. وتم تأسيس معاهدات الصلح مع العدو الإسرائيلي، على أساس أنها تحقق المصالح القطرية.

والقطرية تعنى أن مصالح الدولة تتوقف عند حدودها الخارجية، وتتعلق بشعبها فقط. مما يؤدي ضمناً إلى تجاهل كل الروابط التاريخية واللغوية والدينية والحضارية. ويتم بناء هوية جديدة للشعب، داخل إطار قومية قطرية، ويتم صناعة طبيعة خاصة لهذا الشعب القطري القومي، كما يتم تحديد مصالح خاصة به، هي في الغالب مصالح وقتية ومادية وشعبية، أي أنها مفاع مرعومة، تربط الشعب بحاجاته المادية. وتفصله عن حاجاته الروحية والمعنوية والحضارية. والطبع لا تتحقق ثلث المفاع المادية في النهاية، لأن تأمين الاحتلال الإسرائيلي يتطلب بقاء الدول العربية، خاصة المحيطة به، في حالة نعية سياسية واقتصادية للعرب، مما يعني أن تقدم الشعوب ولو على المستوى المادي فقط، يمثل نهدياً.

لقاء لاحتلال الإسرئلى ، لذا يصبح بقاء الدولة فى إصار القومية القطرية ، وبقائها كدولة نابعة اقتصادياً وسياسياً ، وبقائها كدولة متخلفة ، كل ذلك يمثل جزءاً أساسياً من عملية تأمين بقاء الاحتلال الإسرائيلى فى المنطقة ، وبقاء الهيمنة الغربية أيضاً

### والعلمانية هى المخرج

ولكن كيف يمكن فك روابط الانتماء الإسلامى . وفك روابط العروبة ، وتفكيك الهوية الحضارية للشعوب العربية والإسلامية . لا يمكن تفكيك وعى الأمة وهويتها إلا بالعلمانية ، فالعلمانية نقيض للفكرة الإسلامية ، لأنها تقوم على تحييد دور الدين فى المحال لعام ولطام العام على الأقل ، وقد تتماهى العلمانية أكثر وتعاذى الدين . ولكن فى كل الحالات تقوم العلمانية على بناء دولة محايدة دينية ، أى دولة لا دين لها ، ولا مرجعية دينية لها ، ولا تستند إلى الشرعية الدينية ، ولا تنترم بتعاليم الدين ، ولا ترتبط بشرعية الدين ، وهى دولة لا دينية فى حقيقة الأمر ، وبذلك الدولة العلمانية التى تفك كل ربط لها بالدين ، تغير هوية الشعوب ، وتجعل الهوية العلب هى القومية ، وتفك أى ربط بين الهوية القومية والدين . وربما تلجأ لدولة لعمانية فى المنطقة العربية والإسلامية إلى توظيف الدين أو استخدامه ، وهى بهذا تجعل الدولة أعلى من الدين ، والدين بالنسبة له أداه تستخدمها فهو أقر منها شيئاً وعندما تكون لدولة هى الإله ، لذى يحصص الدين له ، حتى يسيصر عليه ، تصبح بذلك دولة نافية للمرجعية الدينية ، ونافية لقداسة الدين ففى النموذج العلمانى تصبح قدسه الدين شيئاً فردياً ، فى أحسن الأحوال ، فمن يرى فى الدين قداسة فهذا أمر يخصه ، ولكنه لا يخص النظام العام ، ولا يحصص الدولة ، فلا قداسة للدين فى النموذج العلمانى بكل صورته ، سواء المعتدلة أو المتطرفة ، الجرئة أو لشاملة .

وتقوم العلمانية بعملية تصيع حديد للهوية ، فهى تفك روابط الدين أولاً ، حتى تنهى الانتماء لإسلامى للأمة ، ثم بعده تفك روابط العروبة ، حتى تفكك الانتماء العربى . فبعد تفكيك الانتماء الحضارى الإسلامى ، تضعف العروبة بوصفها حاملة للانتماء لإسلامى ، ويتضاءل تأثيرها المعنوى على الشعوب ، وبعد ذلك تؤسس العلمانية للهوية القومية القطرية وفى العلمانية لا توجد أى هوية غير الهوية القومية القطرية . فالعلمانية هى المدأ 'وضعى القائل بمرجعية العقل البشرى . وأنه مصدر الحقيقة والمصلحة ، لذا فالنظام

العلماني يقوم على مرجعية العقل المشرى وما دام الشعب وبناتالى الدولة سوف تستند لمرجعيه العقل المشرى لشعب ما ، فإن هويتها سوف ترتبط بهوية الشعب الواقع داخل حدودها فقط ، ومن هنا نؤكد السرعة القومية اقصره ونصبح العنصرية حامية للقومية لقطرية من جانب ، ومناعة لعودة الهوية العربية الإسلامية للمجال العام والنظام العام ، من جانب آخر .

### تفكيك القطرية

ولكن النزعة القومية التي غرسها الاستعمار الغربى ، ويحميها الاحتلال الإسرائيلي ، لم تترك كافيّة في الكثير من الأحيان ، حيث ظهر أن الأمة الإسلامية لها هويتها التي تتمسك بها الشعوب ، وأن تلك الهوية قادرة على إعادة إحياء نفسها ، لأنها لم تمت في وعى الأمة ، لذا أصبح من الضروري إغراق المنطقة في الصراعات الداخلية ، وتفجير الخلافات داخل الوطن الواحد . والدولة القومية القصرية التي تم ررعتها في المنطقة لم تتمكن من توحيد وطنها ؛ لأنها مثلت حالة تفكيك للهوية الجامعة الإسلامية ، لذا أصبحت تمس عملاً يؤدي إلى فتح ابواب أمام المرید من تفكيك الهوية الجامعة ، حتى على المستوى القومي القطري . وفي الوقت نفسه استغل العرب ، ومع دولة الاحتلال الإسرائيلي ، تلك الحالة لمرید من تفكيك الباءات القومية القطرية ، حتى تتحول إلى بناءات أصغر فأصغر واستمرت حالة تفكيك الدولة القومية القطرية ، بعد تفكيك الهوية العربية والهوية الإسلامية الجامعة . وتأكد أن التفكيك المتتالي يحمى دولة الاحتلال الإسرائيلي ، ويحمى الهيمنة الغربية ، لأنه يعيق أى عودة محتملة إلى الهوية الإسلامية جامعة .

### والحركة الإسلامية تواجه

مثلت الحركة الإسلامية إدد ، تهيداً لكل هذا ، المحطط . فهي تهديد مباشر لدولة الاحتلال الإسرائيلي ومشروعها ، وتهيداً مباشر للدول الغربية الراعية لمشروع تفكيك الأمة ، والراعية لدولة الاحتلال الإسرائيلي ، كما أنها تهديد مباشر لمشروع الهيمنة العربية السياسية والاقتصادية والحضارية على المنطقة . كما مثلت الحركة الإسلامية تهيداً مباشراً للنخب المتحالفة مع العرب والعدو الإسرائيلي ، والتي تسيطر على الدولة القومية العثمانية القطرية القائمة . لذا أصبحت الحركة الإسلامية في مواجهة تلك المشاريع ، وفي مواجهه



الدولة القومية العلمانية القطرية، ليس بوصفها دولة، ولكن بسبب هويتها المختلفة عن هوية الأمة، والتي فرضت على الأمة. ومن هنا ظهر التضاد بين هوية الدولة القائمة والحركات الإسلامية. وظهر التعارض بين المشاريع الغربية والحركة الإسلامية. فأصبحت ساحة المواجهة مفتوحة، لأنها مواجهة مصيرية، تحدد مصير الأمة وتحدد أصباً مصير المشاريع الغربية في المنطقة.

وسوف تظل الدولة ساحة للمواجهة، بين قوى تحاول احتطاف الدولة داخل الهوية القومية العلمانية القطرية، والتبعية الغربية، والتحالف مع العدو الإسرائيلي، وبين قوى أخرى تحاول تحرير الدولة واستعادتها إلى المجتمع وهويته. حتى تصبح هوية الدولة مستمدة من هوية المجتمع.

فمعرفة تحرير فلسطين لا تدور فقط على أرض فلسطين، ولا تدور فقط حول الأرض المحتلة، ولكنها تدور أيضاً حول تحرير الدولة من الهوية الاستعمارية التي فرضت عليها، ومن القوى الغربية التي سيطرت عليها، ومن هيمنة القوى الصهيونية عليها. وتحرير الدولة جزء مهم من عملية تحرير الأمة، وخطوة لازمة لتحرير أرض فلسطين العربية الإسلامية. فتححرير الدولة من القومية والعلمانية والقطرية، شرط من شروط تحرير فلسطين، وبقاء الدولة القومية العلمانية القطرية، شرط من شروط بقاء الاحتلال الإسرائيلي.

(٣)

### العلمنة من الدولة إلى المجتمع

أقيمت الدولة الحديثة بعد الاستقلال من الاستعمار العسكري، على أسس علمانية، تتجاهل المرجعية الدينية والحضارية للأمة. فقامت الدولة على هوية مختلفة عن الهوية التاريخية للأمة وللمجتمعاتها. ولم يكن هذا شأن كل محاولات بناء الدولة الحديثة، ففي عهد محمد علي في مصر، بدأت عملية بناء الدولة الحديثة، ولم يكن ذلك على حساب المرجعية الإسلامية، بل كان شكلاً لتحديث الدولة الإسلامية القائمة. ولكن تجربة محمد علي أسست من خلال بناء مؤسسات حديثة بجانب المؤسسات التقليدية، والمقصود بها المؤسسات الدينية ومؤسسات التعليم الديني. فبدأت حالة من الازدواجية، ولم يتحقق التحديث من داخل المنظومة الحضارية الإسلامية.

أما في مرحلة جمال عبد الناصر ، فقد شهدت مصر شكلاً آخر لباء الدولة الحديثة . فقد تم بناؤها بمعزل عن المؤسسات التقليدية والدينية والموروثة ، فنحوت الارذواجية إلى أحادية ، حيث فازت المؤسسات الحديثة ذات المشأ العلماني بالهيمنة على الدولة وبدور القيادة ، وتم تحجيه المؤسسات التقليدية والدينية والموروثة ، وإن لم يتم القضاء عليها تماماً وبدأت مسيرة العلمنة من أعلى ، حيث يتم علمنه بآء السلطة الحاكمة تدريجياً ، وإخراج الأبنية التقليدية من مجال السلطة .

فالعلمنة إذن ، هى مشروع فرض من أعلى ، وقدر له أن يتوغل تدريجياً من أعلى إلى أسفل ، وكان التمرد وم زال ، من أعلى إلى أسفل ، يتم حسب الحاجة والضرورة . ومنذ منتصف القرن العشرين ، نلمح تراجع دور المؤسسات التاريخية الحاملة لهوية الأمة فى المجال السياسى ، أى مجال السلطة . فلم يعد التعليم الدينى يُخرَج القيادات العليا ، بل جاءت القيادات العليا من التعليم الحديث العلمانى . وتراجع دور علماء الدين فى الشأن العام ، وتم السيطرة على مؤسسة الأزهر ، حتى تصبح خاضعة لنفوذ السلطة الحاكمة .

وتشكلت فى مصر ، والعديد من الدول العربية والإسلامية ، ازدواجية من نوع آخر ، فهى ازدواجية بين الدولة والمجتمع ؛ حيث تنتمى الدولة لمفاهيم الحديثة العلمانية ، وينتمى المجتمع للمفاهيم الحضارية الموروثة . وأصبحت الدولة العلمانية تحكم مجتمعاً غير علمانى . وبدأت مشكلة تلك الازدواجية تظهر أحياناً وتراجع أحياناً أخرى . واختلفت العلاقة بين الدولة والمجتمع من بلد إلى آخر . ففى تركيا مثلاً ، قامت الدولة التركية بعملية واسعة لعلمنة المجتمع ، حتى أصبح المجتمع علمانياً قصراً ، بقوة هيمنة الجيش على الدولة والمجتمع . ولكن فى مصر لم يكن من الممكن اتباع تلك العلمانية الطاغية ، فتمددت السلطة على مؤسسات المجال العام تدريجياً ، لتخرجها من أى هوية حضارية دينية ، وتدخلها فى هوية علمانية .

### التقارب المؤقت

تحت ظل المشروع القومى العربى ، حدث التقارب المؤقت بين الدولة والمجتمع ، فالقومية العربية مثلت جزءاً من الهوية التاريخية الحضارية للأمة العربية ، وكانت سبباً فى ارتباط المجتمع بالدولة ومشروعها ، دون أن يقف المجتمع موقف سلباً من هويته

الإسلامية ولكن ،لدخول فى الهوية القومية العربية، أدى إلى تراجع لدور الدين فى حياة المجتمع المصرى ، وغيره من المجتمعات العربية . وكأن العروبة حلت مؤقتاً محل الهوية لعربية الإسلامية الجامعة . وسرعان ما تنتهى تلك الحالة، بسبب فشل الوحدة العربية ، وفشل شعارات القومية العربية ، وتوسع المسافة بين الدولة والمجتمع مرة أخرى .

فالدولة لم تستطع تشكيل هويتها بصورة تعبر عن الهوية التاريخية للمجتمع . ولم تستطع أنى مشروعاً يعبر عن مرجعية المجتمع . وتأكد أن الدولة التى تحمل مشروعاً لا يعبر عن الهوية التاريخية الحضارية للمجتمع ، لا يمكنها تحويل مشروعها لتيار سائد ، وبالتالي لا تبنى مشروعاً تحمله الجماهير وتدافع عنه حتى فى لحظات الهزيمة . لهذا لم تكن مراحل الاقتراب بين لدولة والمجتمع ، إلا لحظات مؤقتة ، لم تعبر عن حالة اندماج بين الدولة والمجتمع ، ولم تعبر عن حالة توحد فى مرجعية الدولة والمجتمع .

### السيطرة على المجال العام

فى معظم اراحل التاريخية، سنجد الدولة نحل مشكلة الثنائية بينها وبين المجتمع ، من خلال تفرده بالسيطرة على المجال العام، بما فيه من نظام سياسى وقانونى ودستورى . فالدولة كجهاز تدير المجال العام، وتمثل الجهاز المركزى فيه ؛ لذا حافظت الدولة على علمة لمجال العام، حتى نكتسب الدولة منه الشرعية، وتكسيها للطبقة المسيطرة عليها وحتى تنحقق تلك السيطرة، كان من الضرورى منع تأثير للمجتمع على المجال العام، بحيث تبقى كل تأثيرات مؤسسات المجتمع فى المجال العام، تحت السيطرة المباشرة للدولة . ويبقى المجتمع مجال حركته الخاص، بعيداً عن المجال العام، وداخل إطار الحياة الاجتماعية

فلم تقم الدولة العلمانية إلا بعد هدم قدرات المؤسسات الاجتماعية، حتى لا تتمدد وتتأثر على المجال العام . ومن هنا ظهر منهج السيطرة الشاملة، الذى تمثل فى هيمنة دولة على مختلف المؤسسات المجتمعية والأهلية التى يمكن أن تقوم بدور مؤثر فى المجال العام، حتى يظل دورها محصوراً فى المجال الاجتماعى . وتم تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع فى أحياء كثيرة، حتى يتم إبعاد صورة المجتمع عن صورة الدولة، وحتى تبقى دولة مسيطرة على صورتها العامة، وعلى الهوية العامة . فأصبحت هوية الدولة تتجهانها، تبعد عن هوية المجتمع .

والمناخ لموقف الدولة المصرية مثلاً، من العمل الأهلي والمجتمعي، نجد هيمنة طاعة الدولة على مختلف المؤسسات ذات الدور العام، ومنها المؤسسات الأهلية. في حين أن المتابع للنسبة المجتمعية للمجتمع المصري، يجد أن المؤسسات الأهلية، خيرية لإسلامية والمسيحية تمثل البنية الأساسية لنظام التكافل الاجتماعي. فعلى المستوى الرسمي تبدو الدولة متحررة من التقاليد الدينية والأحكام الدينية، ولكن على مستوى المجتمع يجد صورة أخرى للمجتمع الشرقي المحافظ المتدين.

### اتساع الفجوة

مع مرحلة الإحياء الديني التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين، بدأت مرحلة استعادة المجتمعات لهويتها الدينية والحضارية، وهنا بدأت الفجوة تتسع بين لدولة والمجتمع. وثبت أن ما حققته الدولة من نجاح في السيطرة على المجتمع وعلمنة المجال العام، لم يكن إلا نجاحاً وقتياً. فعادت الدولة إلى المواجهة مع المجتمع مرة أخرى. فتارة تحاول لدولة استخدام حالة الإحياء الديني وتوظيفها لمصلحتها، وتارة تحررها كل قوة

ولكن حركة الإحياء الديني أدت إلى تغيير صورة المجتمعات بدرجة كبيرة، وعادت الملامح الدينية والحضارية لصورة المجتمع، فبدا مرة أخرى مجتمعا دينياً شرقياً محافظاً. وهنا أصبح المجتمع على حالة غير حالة الدولة. وأصبحت هوية الدولة نحصر في المجال السياسي، وهوية المجتمع تزحف في كل المجالات. ولم تستطع الدولة توظيف تلك الحالة أو استخدامها كثيراً؛ لأنها كانت حالة أصيلة في المجتمع، لا يمكن توظيفها. ولكن الدولة أيضاً لم تعد تقدر على التعايش مع تلك الحالة، فعندما يكون المجتمع دينياً محافظاً، ونكون للدولة علمانية جزئياً أو كلياً، تفقد شرعية وجودها. لذا أصبحت السياسة العامة للدولة، تحاول حصار الحالة الدينية، في المجال الاجتماعي والفردى، ومحاول حصار كل تمدد لها في المجال العام.

وعندما نظرت الدولة إلى الحجاب بوصفه علامة على التيار السياسي الإسلامى، كانت تقصد ضمناً بأن الحجاب علامة على هوية أخرى، تفقد النظام السياسى القائم شرعيته. لأنه يتمى لهوية مختلفة عن هوية المجتمع. ولكن الدولة لم تستطع وقف رجف حركة الإحياء الديني، فتراجعت أحياناً أمام تلك الحالة، ثم عادت للهجوم عليها مرة أخرى.

وليس الهجوم على النقاب مقصود منه النقاب في حد ذاته ، ولكنه مدخل لمواجهة حالة تمدد الدين في المجتمع .

### استخدام الدولة للدين

حاولت الدولة كثيراً توظيف الدين لمصلحتها ، حدث هذا في مصر في عهد جمال عبد الناصر وأتور السادات . وفي تلك المحاولات كانت الدولة تعتبر الدين جزءاً من هوية المجتمع ، وجزءاً من أدوات الدولة ، فلم تعنره مرجعية أعلى من الدولة ، بل اعتبرته أداة من أدوات الدولة ، لتأثير على الجماهير . ولكن هذا الاستخدام ظل محدوداً ، فالمرجعية الدينية لها أسس وقواعد ، والدولة لم تلزم نفسها بها ، فظل استخدامها للدين مكشوقاً للمجتمع ، وبدون مصداقية . حتى إن سيطرة الدولة المصرية على الأزهر الشريف ، لم تجعل الدولة مهيمنة على المجال الإسلامي ، بل أفقدت الأزهر نفسه دوره في المجال الإسلامي وقدرته على توجيه الحالة الإسلامية فأصبحت أدوات الدولة لاستخدام الدين ، تفقد مصداقيتها ، فتعقد الدولة قدرتها على كسب أية شرعية من حلال المرجعية الدينية .

ولكن الدولة العلمانية ظلت تحشى من أن توصف بالعلمانية ، وضت تهمة بصيغ هويتها بأى ملمح إسلامي ، عدا الدولة التركية . وبالطبع احتلقت درحة تلك الصبغة من بلد لآخر ، فزبدت في دول عن غيرها . وكأن الدولة تحاول حماية نفسها من أن تدور خارجة بالكامل عن الهوية الدينية ، ولكنها في الوقت نفسه ، لم تلزم نفسها بتلك المرجعية . من هنا ظهر ضعف الدولة ، فهي لا تعمر عن هوية المجتمع ، بل تخرج عن تلك الهوية ، وبالتالي تواجه خطر اتهام المجتمع لها بالخروج على الدين ، مما يجعلها دولة أمنية مهيمنة ، تخشى من المجتمع ، وتحول السيطرة عليه ، وهدم قدرته على الفعل والحركة .

### ثم علمنة المجتمع

أدت حالة الإحياء الديني إلى انكشاف الدولة ، والتي ظهرت بعيدة عن المرجعية الدينية والحضارية للأمة . وأصبحت الدولة تواجه خطر تمدد الهوية الدينية في المجتمع ، للحد الذي يسقط انظم السياسي ، ويهدم هوية الدولة العلمانية . وأصبح المجتمع يتحرك داخل إطاره منعزلاً عن الدولة وعن المجال السياسي ، ولكنه في الوقت نفسه يشكل هويته بصورة

واضحة ومعلنة . وهنا أصبح علمه المجتمع حاجة لتأمين الدولة . ورغم أن عمدة المجتمع قد فسلت في تركيا ، ورغم أنها فُرِصت بالحديد والنار ، فإن الطبقة الحاكمة للدولة في مصر وتونس وغيرها من الدول ، أصبحت تتحجج بعلمنة المجتمع . فقد ظهرت إشكالية الدولة العلمانية الحديثة جلية ، فهي دولة تعيش في مجتمع يخالف هويتها ، وبالتالي أصبح من الصعب تأمين وجود الدولة بهذه الحالة ، وتأمين وجود الصفة الحاكمة لها . ومع فشل استخدام الدين في معظم الدول ، وعدم قدرة العديد من الدول على تبني الدين كهوية أساسية كلياً أو جزئياً ، أصبحت الدول الأكثر علمانية في معركة مباشرة مع المجتمع الذي تحكمه ، والذي يرفض بكل إصرار التحلي عن هويته .

ولم يعد أمام العديد من الدول ، ومنها الدولة المصرية ، إلا الدخول في حرب مع المجتمع ، ومحاولة دفعه إلى العلمنة ، وبشوية صورة الدين ، أو صورة التدين ، حتى يتم علمنة أجراء من المجتمع . وكان عملية العلمنة تمتد من المجال العام إلى المجال الاجتماعي ، حتى تقيم أسور حاميه لعلمنة الدولة من حالة التدين لاجتماعي . فكلما زادت مساحات العلمنة في المجتمع ، تكونت مساحات في المجتمع تحمي عمدة الدولة ، وتحد من تأثير المجتمع على المجال العام . فلقد أصبحت هوية المجتمع خطراً على الدولة ، كما أن هوية الدولة العلمانية خطر على المجتمع .

### إضعاف المجتمع

لقد عانت المجتمعات العربية والإسلامية من العديد من الصدمات التي وحيثها الدولة الحديثة العلمانية لها ، لتضعف المجتمعات وتسقط عليها . وأدت تلك العملية إلى فقدان المجتمعات لهويتها أحياناً أو في مراحل محددة ، وأدت أيضاً إلى ضعف المجتمعات وعدم قدرتها على مواجهة التحديات الحياتية ، وأيضاً مواجهة الأزمات الاجتماعية . وقد ضعفت المجتمعات لعدم حفاظها على هويتها ومواجهة ما تمر به من فتن أو حروب أو احتلال داخلي . ولكن كل هذا لم يغير من الهوية التاريخية للأمة ، وظلت قدرة على إعادة إنتاج هويتها من جديد . وبأكثر أن حالة الإحياء الديني ، ليست حالة تحدث وتمر ، كما يحدث في بعض المجتمعات الأخرى ، بل هي عملية مستمرة لاستعادة الهوية التاريخية الحضارية للأمة الإسلامية ، وتردد مع مرور الوقت . وهذا بدأت لمشكلة لأخطر

فى تاريخ تجربة لدولة الحديثه العلمانيه ، فى تواحه زحف الهويه الاسلاميه فى المجتمع ،  
والتي سوف تزحف على الدولة فى بهايه الامر .

لقد وصل مشروع الدولة العلمانيه الى المعركه الاهم فى تاريخه ، وهى معركه مواجهه  
المجتمع ، والعمل على تعبير هويته ، ومحاربه هويته الاصليه . وتلك المعركه اذا نجحت فيها  
الدولة ، فسوف تدمر المجتمع ، وإذا انتصر المجتمع ، فسوف يغير هويه الدولة ، ولا نقول  
يهدمها ، فالمجتمع يحتاج للدولة ، ولكن يريد أن تكون معصرة عن هويته ، ولكن الدولة  
ولأنها تحمل هويه غريبه على المجتمع ، فى لا تعمل من أجل الحفاظ على المجتمع ، بل  
تعمل من أجل الحفاظ على نفسها . فإما نسقى الدولة ويدمر المجتمع ، أو بهض المجتمع  
وتغير هويه الدولة

(٤)

### الخطاب الدينى .. تجديد ام علمنة؟

مثل الدين تحدياً أمام نظام الحكم القائم على دولة القومية العلمانيه القطريه . فالدين  
يمثل العامل الرئيس فى المجتمعات العربيه والإسلاميه ، والقادر على التأثير على عموم  
جماهير . كما أنه يمثل المرجعيه العليا للأمة ، والذي تستمد منه هويتها الحضاريه . لذا ، ظل  
الدين عاملاً فعالاً فى المجتمعات ، ومؤثراً على توجهات الرأى العام . فواجهت سلطات  
الحكم تأثير الدين ، بمحاوله السيطرة عليه ، ولم تكن قادرة أو راعه فى أى وقت ، فى  
معاداة الدين صراحه . فلم يكن متاحاً أمام سلطات الحكم القيام بأى عمل يعادى الدين ،  
أو يحاول نزع الدين من المجتمع ، فتلك العمليه مثل مخاطره كبرى على السلطات  
الحكمه ، كافيه للقضاء على حكمها . لذا لم يكن هناك مفرّاً من السيطرة على المجال  
الدينى ، حتى لا يسحب شرعيه الحكم ، وحتى لا يصح سنداً لإدانه الحكم القائم .

ولم يغيب عن سلطات الحكم أهميه استخدام الدين ، كأداة من أدوات الدولة . فزعم  
أنها دولة علمانيه الأساس فإنها كانت تحتاج للدين فى العديد من المواقف الحرجه . كما  
كانت تحتاج لاستخدام الدين كعنصر فى هويتها ، حتى لا تبدو معاديه للدين ، ولا تبدو  
خارجة بالكامل عن المجتمع . ولكن السلطات الحاكمه لم تتجاوز ذلك للاعتراف بالمرحيه

العليا للدين ، لأن ذلك الاعتراف يغير طبيعتها العلمانية ، كما يغير هويتها القومية القطرية ، والتي تقوم على القومية الخالصة ، المرتبطة بحدود جغرافية .

وظلت عملية السيطرة على المجال الدينى من أكبر التحديات التى تواجه السلطة العثمانية فى البلاد العربية والإسلامية . فالمجال الدينى خاضع لقواعد الدين ، وخاضع لمرجعية الدين ، لذا كانت السيطرة على المجال الدينى تمثل تحدياً لنفوذ السلطة الحاكمة ، وقدرتها على السيطرة على المجتمع . فمن خلال الخطاب الدينى والمرجعية الدينية يكتسب المجتمع هويته المستقلة ، ويعيد إنتاجها ويستعيد لها ، رغمًا عن توحها الدولة . لذا أصبح اختراق الخطاب الدينى وحصاره فى الوقت نفسه ، هو السياسة المتبعة من قبل السلطات الحاكمة ، حتى تستطيع تحييد دور الدين فى المجال العام والمجال السياسى ، ما دامت لا تستطيع تحييد دور الدين فى المجتمع وفى حياة الأفراد .

من هنا تبلورت سياسات الحكم العلمانى ، فى جعل المجال الدينى تحت سيطرة الدولة ، ومنع تأثير الفكرة الدينية على المجال السياسى ، وأيضاً منع تأثير الهوية الدينية على الهوية القومية العلمانية للدولة . ولكن تلك العملية ظلت تراوح مكانها ، ولا تحقق النتائج المرجوة منها . فظل الدين هو الملاذ الآمن للهوية العربية والإسلامية ، وهو مصدر المعارضة السياسية والاجتماعية الحقيقية للنظام السياسى القائم . وظل الدين هو مصدر حالة الإحياء والحراك ، ومنه خرج تيار الصحوة الإسلامية ، وتعددت مراحله وتياراته الفرعية ، وظل يمثل التحدى الرئيس أمام سلطة الدولة القومية العلمانية .

وبدأت مرحلة اختراق الخطاب الدينى ، واختراق المجال الدينى بصورة مكثفة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين ، حيث عمدت السلطات الحاكمة فى العديد من البلاد العربية والإسلامية ، إلى اختراق الخطاب الدينى السائد ، ومحاولة الهيمنة عليه من داخله ، والعبث فى بنيته ، حتى تستطيع السيطرة على تيار المعارضة الإسلامية ، والذي ما زال يكتسب أرضاً جديدة كل يوم ، مما جعله يمثل التحدى الأول أمام السلطة الحاكمة . وبهذا بدأت مرحلة إنتاج الخطاب الدينى الجديد ، الذى لا يمثل تحدياً للسلطة الحاكمة ، ولا لنفوذ الدولة القومية العلمانية ، خطاب يراد منه أن يكون داعماً لعلمانية السياسة والدولة ، حتى يصح خطاباً يحمى بقاء الطبقة الحاكمة فى الحكم . كما يراد من هذا الخطاب ، تحييد



يكون حامياً أو على الأقل غير معارض لمجمل الأوضاع القائمة، بما فيها الهيمنة العربية، وسيادة العوالة العثمانية، وهيمنة الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، وأيضاً على المنطقة العربية والإسلامية.

### دين بلا سياسة

فيما سمي بتحديد الخطاب الديني، نجد محاولة مستمرة لفصل الدين عن السياسة، تحت عدة ذرائع، منها أن الدين مقدس والسياسة نسبية، وكأن المطلوب هو الحفاظ على الدين المقدس بعيداً عن حياة الناس، وبعيداً عن السياسة، حتى يتم الحفاظ عليه بعيداً عن الاجتهاد البشري السبي، وبهذا يبقى الدين مقدساً، ولكن بلا دور. وفي الوقت نفسه يتم الحفاظ على السياسة وهي اجتهاد بشري، بعيداً عن الدين، فتظل متحررة من الدين ومن قيمه وقواعده، وتصبح سياسة بلا قيمة تحكمها، إلا القيمة العلمانية المادية. فلا توجد سياسة بلا قيمة، وعندما يتم نزع القيمة الدينية عن السياسة، تحل محلها قيم أخرى، وهي القيم العلمانية الغربية. وبهذا يتم إلحاق السياسة بالمنظومة السياسية الغربية.

ورغم أن الدولة القومية العلمانية تستخدم الدين لحماية قيم غربية عنه، ونظام خارج عليه، إلا أن الخطاب الديني الجديد يحاول تصوير الحركة السياسية الإسلامية بأنها تستخدم الدين، وتستغل الدين للوصول للسلطة. وهنا يتم خلط المصطلحات لتشويه الحركة الإسلامية، رغم أن الحركة الإسلامية تجعل الدين حاكماً أعلى عليها، وتتحرك بمقتضى القيم الدينية، وترفع الدين كمرجعية عليا، وهذا ليس استخداماً للدين. فاستخدام الدين يتحقق عندما يكون الدين أداة من أدوات العمل السياسي، ولكن عندما يكون الدين هو المرجعية العليا للعمل السياسي، تصبح السياسة في خدمة الدين، بدلاً من أن يكون الدين في خدمة السياسة. وهذا هو الفرق بين منطلق الحركة الإسلامية، ومنطلق السلطة الحاكمة. فالسلطة الحاكمة تجعل الدين في خدمة السياسة العلمانية، والحركة الإسلامية تجعل السياسة في خدمة الدين فتصبح سياسة إسلامية.

وتتمدد تلك الحملة على الدين، لتصل إلى تشويه كل رؤية سياسية تستند لمرجعية لدينة. فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر حركة متشددة ومتطرفة وإرهابية وخارجة عن لعصر ورجعية، وغيرها من التهم. والمقصود من ذلك تشويه التطبيق السياسي للدين،

وهو امر لا يمس الحركات الإسلامية فقط ، بل يمس الدين نفسه . وكأن كل تطبيق للدين فى المجال السياسى ، لن يتج عنه إلا رؤية متطرفة تحيل حياة الناس إلى حليم . وبالطبع لا يقال إن المشكلة فى الدين ، بل يقال إن المشكلة فى الذين يطبقون الدين . وتصل التحليلات العلمانية إلى خلاصة مفادها ، أنه لا يمكن تطبيق الدين ، فهو مقدس ، والبشر غير قادرين على تطبيقه دون تشويهه ، لذا يصبح الأفضل عدم تطبيقه ، حتى يظل مقدس . وتلك بالطبع مقولات فاسدة ، فمعناها أن الدين مقدس وخير ، ولكن لا يمكن تطبيقه فى الحياة ، فالدين الذى لا يمكن تطبيقه فى السياسة ، سوف يصبح غير قابل للتطبيق فى الاقتصاد أيضاً ، وبهذا يصبح الدين حالة روحية وتعبدية غير قابلة للتطبيق ، بما يسمح بتحرير حياة الناس ، وتحرير السياسة من الدين ، ونصل فى النهاية إلى تنحية الدين عن الحياة العامة ، وبهذا ، تتحقق العلمانية .

فالنظرية العلمانية فى الغرب قامت على مقولة أن الدين يعرقل التقدم ويعرقل بناء النظام السياسى ، لذا تم تنحية الدين ، حتى يتم بناء النظام المتقدم . والعلمانية ترى أن العقل البشرى هو فقط مصدر الحق والحقيقة ، وهو القادر على تحديد مصدحة المجتمع ، فيتم الاحتكام للعقل البشرى الوضعى ، بدلاً من الاحتكام للدين كمصدر للحق والقيم العليا . وهكذا يتم تحويل الخطاب الدينى ، إلى خطاب يعزل الدين عن الحياة ، حتى يتم توسيع مساحة الحركة والفعل للرؤية العلمانية ، بما يجعل الخطاب الدينى الجديد ، خطاباً لتنحية الدين ، وتأسيس العلمانية .

وتبقى عملية تشويه الحركة الإسلامية ، بوصفها العملية المكملة للخطاب الدينى غير السياسى ، حتى يستقر فى وعى الناس ، أن الحركة الإسلامية تشوه الدين ، وكل من يحاول تطبيق لدين يشوهه ، لذا يصبح الأفضل عدم تطبيق الدين فى المجال لعام ، ويكفى أن يطبق الفرد الدين على نفسه ، وتتحول إلى التدين الفردى الروحى ، الذى يجعل الدين شأنًا فردياً ، مما يرسخ سيادة العلمانية فى المجتمعات العربية والإسلامية .

### حماية السلطة من حكم الدين

تحاول السلطة الحاكمة التهرب من حكم الدين على تصرفاتها ، وهى ندرك أنها طبقاً لأحكام الدين تمثل سلطة خارجة على سيادة الدين ومرجعيتها . والدولة القومية العلمانية ،

هي دولة متمردة على أحكام الدين وخارجة عنها، فهي دولة تستبدل مرجعية الدين بالمرجعية الوضعية التي يضعها العقل البشري الخالص، منحرراً من مرجعية الدين العليا. والنظم القائمة تمثل خروجاً عن الهوية التاريخية للأمة، ولا تلتزم بما توافقت عليه الأمة من مرجعية وهوية. لذا تظل السلطة الحاكمة في حالة خوف من حكم الدين عليها، وحكم الدين يتحقق من خلال إجماع الناس على تقييم تصرفات السلطة الحاكمة وتصرفات الدولة من خلال أحكام الدين. وهو ما يمثل خطراً كبيراً على أنظمة الحكم، والتي تحاول الفصل بين تصرفاتها والقواعد الدينية، وتحاول جعل القواعد الدينية قيماً مطلقة ومقدسة، ولكن غير قابلة للتفيذ على أرض الواقع. ونفترض السلطة الحاكمة أن تصرفاتها نتيجة الواقع، وأنها تخضع لقواعد الممكن. وأنها تمثل المصلحة العامة للمجتمعات.

لذا كان من الضروري السيطرة على المؤسسة العلمية الدينية، حتى لا تصبح مصدراً لإدانة الحكم. ولم تكن سيطرة النظام الناصري في مصر على مؤسسة الأزهر الشريف، وهي المؤسسة السنية الأولى في العالم الإسلامي، إلا إدراكاً من نظام جمال عبد الناصر لخطورة استقلال المؤسسة العلمية الإسلامية، والتي يمكن أن تدين النظام الحاكم وتكشف حروجه عن مقتضى الشريعة الإسلامية، لذا وضعت مؤسسة الأزهر تحت السيطرة الكاملة منذ ذلك الحين، حتى لا يستقل رأي العلماء عن سيطرة الدولة.

وعندما عابت المؤسسة المركزية العلمية القادرة على جمع كلمة العلماء في وجه السلطة، خرجت الاجتهادات الفردية المتعددة، والتي حاولت السلطة زرع الفتن بينها، حتى لا تصبح رأياً عاماً. ومن خلال سياسة فرق تسد الاستعمارية، يتم توسيع الفجوة بين علماء الدين، في محاولة لمنع تحقق حالة الإجماع بين العلماء، والتي يمكن أن تصبح رأياً جماعياً يدين السلطة الحاكمة ويدين علمنة الدولة بل ويدين محاولة عمنة الدين نفسه، تحت شعار الخطاب الدني الحديدي.

### خطر وحدة الأمة

لا يوجد خطر يهدد الدولة القومية العلمانية، أكبر من خطر توحيد الأمة الإسلامية؛ لأن توحيد العابر للقومية يهدم أسس الدولة القومية، وبالتالي يهدم أسس العلمانية. لأن

وحدة الأمة تقوم على مرجعيتها الحضارية ولديسه . وكلما استعادت الأمة وعيها بوحدتها، أصبحت تهدد كيان الدول القائمة . واستعادة الأمة لوعيها بوحدتها، ليس مجرد حالة وعى عاطفى، بل هى حالة نحدد ملامح وجود الأمة، وبالتالى نحدد طبيعة مسار السياسة المعبرة عن الأمة، وتضع الدول القائمة فى حرج شديد، يفقدها الشرعية فى نهاية الأمر

فعندما نتحرك الأمة دفاعاً عن مقدساتها ضد أى عدوان يقع عليها، فهى بهذا تدبّن الدول القائمة التى لا تتحرك دفاعاً عن مقدسات الأمة، كما أن الأمة بذلك تؤكد على أن لها مقدسات واحدة ومرجعية واحدة، مما يعنى أهمية أن يكون لها سياسة واحدة، وهو أمر يتعارض بالكامل مع حالة الدول القائمة، والتى تنبع سياسات متعارضة وربما مضارعة . فنحن بصدد دول مفككة، وأمة تستعيد وعيها بوحدتها . وهنا يبرز دور الخطاب الدينى، فهذا الخطاب منشئ لوحدة الأمة، وقادر على إعادة وعى لأمة بوحدتها . وانتشار الإحياء لدينى، وتيار الصحوة الإسلامية، ساهم بشكل بارز فى تنمية وعى الأمة بوحدتها، فأصبح مسار الحركة الإسلامية يعضد وحدة الأمة .

ولكن السلطة الحكمة تريد خطاباً دينياً لا يركز على مسألة الهوية، حتى لا يركز على مسألة وحدة الأمة . وكلما كان الخطاب الدينى خطاب هوية، أدى ذلك إلى إدانة الهوية القومية القطرية بوصفها خروفاً على الهوية الدينية والحضارية للأمة . فبرزت أهمية نزع الدور التوحيدى للخطاب الدينى . وهو أمر يتعارض مع جوهر هذا الخطاب، ويمس أحد أهم أسسه أى وحدة الأمة . وظهرت العديد من الكتابات التى نشكك فى وجود الأمة أصلاً، وتحاول ربط وحدة الأمة بمرحلة تاريخية، وتشويه معظم تاريخ الأمة، ودخلنا فى معارك نستخدم التاريخ، حتى تشوه فكرة وحدة الأمة . ولكن السيطرة على الخطاب الدينى، طلت العامل الأهم، حتى لا يخرج الخطاب الدينى داعياً الأمة للوحدة فى مواجهة الأعداء . فإذا توحدت الأمة، فسوف تتوحد فى مواجهة النظام القومى العلمانى، وسوف تتوحد أيضاً فى وجه السلطة الحكمة الخارجة عن مرجعية الأمة .

## لجهد المشكلة الأكبر

مع تنامي الحركة الإسلامية الجهادية في مواجهة كل أشكال الاستعمار العسكري، خاصة في فلسطين المحتلة، ظهر تحد جديد أمام الدولة القومية القطرية، فالحركة الجهادية روجه الاحتلال الإسرائيلي، باسم الأمة كلها، ودفاعاً عن الأمة الإسلامية، ومن أجل تحقيق حريتها واستقلال كامل أراضيها. وبهذا تمثل الحركة الجهادية حالة توحيد الأمة أمام عدو، وتتجاوز القطرية القومية، لتبني وحدة الأمة المجاهدة أمام العدو.

والحركة الإسلامية الجهادية تمثل تحدياً كبيراً لواقع السياسة في الدول العربية والإسلامية، فهي تتحدى أولاً حالة الاستسلام التي تعيشها دول المنطقة للاستعمار نصهيوني، وتدين حالة العجز التي تعيشها الأنظمة الحاكمة. كما تؤكد على أن تلك لأنظمة لم تعد تدافع عن ثوابت الأمة، بل تواطأت مع العدو. كما تمثل الحركة الجهادية تحدياً للنزعة القومية باعتبارها المسئولة عن تفكيك الأمة، وإضعافها. وتمثل أيضاً الحركة جهادية تحدياً آخر، حيث إنها تدين العلمنة بكل أشكالها والتي أخرجت الأمة من هويتها، فأضعفتها وجعلتها تنهزم أمام العدوان الخارجي.

وتلك هي إشكالية الدولة القومية العلمانية؛ لأنها قدمت إلى الأمة التفكك والهزيمة، وللسقوط الكبير تحت هيمنة القوى المعادية. فهي إذن، مشروع لم يحقق للأمة التقدم أو نماء، ولم يحقق لها الاستقلال ولا الوحدة، ولم يحقق لها التحرر أو الكرامة. وأكثر من هذا، لم تحقق الدولة القومية القطرية العلمانية، الكرامة الوطنية، بل فككت أوطان الأمة، ثم تركت كل وطن نهباً للهيمنة الخارجية، مما أفقد الأوطان كرامتها الوطنية.

لذا تم نزع القيمة الجهادية والواجب الجهادي من الخطاب الديني الجديد، حتى لا يصبح جهاد سبيلاً لوحدة الأمة واستعادة هويتها.

## تدين يقبل التخريب

كل محاولات تعبير الخطاب الديني، تقوم في الجناح الأهم منه على قبول القيم العربية في مختلف المجالات، تحت دعوة تحديث الخطاب الديني. فالمطلوب هو قبول نقيم العربية، باعتباره مثل الحداثة. وحتى يصحح الخطاب الديني قابلاً للتحديث ويتم هذا بشكل مهجى في مختلف المجالات، حيث تصدر السلطة الحاكمة والنخب المتحالفة

معها خطاباً دينياً يبدو غربياً في مرجعيته . وكأننا نستبدل المرجعية الإسلامية الدينية و حصارية بمرجعية العربية . حتى يتم إنتاج خطاب إسلامي يدعو في النهاية إلى العلمنة الغربية

وتلك تمثل مرحلة من مراحل التعدد السافر على الخطاب الديني . حيث أنها تتجاوز المجال السياسي والقضايا السياسية ، إلى الجوانب الاجتماعية . فهوية الأمة الحضارية والدينية تعيد إنتاج نفسها في المجال الاجتماعي ، ودخل الأسرة ، بصورة تمكنها من الاستمرار رغم كل الضغوط الخارجية ، مما يساعد الأمة على التعبير عن نفسها في صورة تيار الصحو الإسلامية ، بمختلف فصائله . لذا أصبحت محاولات العلمنة تتجه إلى الجانب الاجتماعي في الدين ، حتى تمنح فرص قيام الخطاب الديني الأصيل مرة أخرى ، وتتجه السلطة والدولة معها ، إلى علمنة القاعدة الاجتماعية في الخطاب الديني ، حتى لا يتمكن المجتمع من إنتاج هويته الحضارية والدينية مرة أخرى . وبهذا يفقد المجتمع قدرته على مواجهة التغريب ، فيصبح قابلاً للسيطرة من قبل الدولة القومية العلمانية ، وخاضعاً للفكرة الوافدة ، وغير قادر على مقاومة التغريب أو لسلطة الحاكمة أو الدولة لقومية العلمانية ، أو العدو الخارجي . وبهذا يراد إنتاج خطاب ديني يضعف الأمة ، ويساعد على الهيمنة عليها وتغريبها .

### التدين المنعزل

تتلك العملية في مجملها يراد منها عزل الدين عن الحياة . وعزل حالة التدين عن التأثير على الحياة . وعزل الدين كلية عن المجال العام والمجال السياسي . وبهذا يصبح الدين حالة فردية منعزلة عن الحياة ولا تؤثر عليها ، مما يمكن الدولة القومية العلمانية من فرض سيطرتها على المجتمع ، ومن ثم تفرض السلطة الحاكمة والنخب العلمانية سيطرتها أيضاً . ويتم ذلك تحت غطاء من الحماية لغربية ، ولتي ترفع شعار تجديد الخطاب الديني ، وتؤديها السلطة الحاكمة والنخب المتحالفة معها ، وأيضاً لنخب العلمانية . وتكتسب تلك العملية بمحاولة إنتاج خطاب ديني جديد بالكلية ، هو في الواقع ليس تجديدًا للخطاب الديني بل علمنة له ، ويصبح هذا الخطاب هو الذي يحمي الأوضاع القائمة ، وبواجه الحركة الإسلامية من داخل مرجعيتها .

ولكن ما يغيب عن تلك المحاول هو حقيقة مهمة ، فالمرحعية الدينية لها قواعدها وقيمتها وأسسها ، وكل محاولة لاختراقها سوف تفتشل فى النهاية ، ولكنها تنشر افئشة لغترات تصور أو تقصر ، حتى يتضح ريف الخطاب الجديد ويسقط .

(٥)

### الأسرة: المستهدف الأول للعلمنة

تزايد الضغوط الخارجية فى قضية المرأة والطفل بصورة لافتة ، ومن خلال الوثائق الدولية يتم فرض أوضاع محددة على المنطقة العرسة والإسلامية ، لتغيير وضع المرأة والطفل ، بزعم تطبيق مبادئ حقوق الإنسان . وإصلاح أحوال المجتمع ، بما فيها أوضاع المرأة والطفل ، أمر مهم ، ولكن المشكلة فى التعارض الواضح بين الفهم العرسى للقضايا الاجتماعية والفهم العرسى والإسلامى لتلك القضية . ففى مسألة الأسرة ، تظهر العروق الكبيرة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية . فالأسرة تمثل سبة اجتماعية أساسية ، لذا نحتف أوضاع ودور الأسرة بين حضارة وأخرى . والمطلوب من حلال الضغط الخارجى ، هو تطبيق الفهم لغربى للأسرة ، على المجتمعات العربية والإسلامية . وتمثل قضية المرأة ، اندخل الرئيس لإعادة تشكيل الأسرة فى المجتمعات لعربية والإسلامية ، من خلال فكيك الأسره إلى أفراد ، رجل وامرأة وطفن ، وتحديد لكل طرف حقوقه خاصة به ، بعض العصر عن اكيان المتكامل للأسرة .

ويسرز هنا الفرق الجوهرى بين النظر الغربى والنظر الإسلامى . ففى الحضارة لإسلامية ، تمثل الأسرة كياناً قائماً بذاته ، وله دوره وطبيعته الخاصة ، لذا يصبح الحديث عن حقوق الأسرة له الأولوية . وبعد ذلك ، يمكن الحديث عن واجبات وليس حقوق لأفراد داخل الأسرة ، ومن خلال واجبات كل فرد داخل الأسرة ، نحدد حقوق الفرد لآخر . فعلى الرجل واجبات تجاه الأسرة ، وهى تمثل حقوق الأسرة عليه ، ومن ثم فهى حقوق الأطراف الأخرى داخل الأسرة عليه ، وهكذا بالنسبة لبقية أفراد الأسرة . ومن حملة واجبات أفراد الأسرة ، تستوفى حقوق الأسره . ولكن تلك النظرة تحتلف عن سطرة لعربية ، والتى ترى الأسرة مجموعته أفراد ، لكل منهم حقوقه ، دون النظر إلى حقوق الأسرة ككيان متكامل .

لذا يتم صياغة رؤية تحاول التقليل من شأن رؤية المجتمعات الشرقية المحافظة للأسرة .  
من خلال تصوير تلك المجتمعات بوصفها مجتمعاً ذكورياً، أى مجتمع يقوم على سيطرة  
الرجل على المرأة . مما يجعل تعظيم قيمة الأسرة، هو فرض لرؤية الرجل على المرأة، وكأن  
المرأة لا تؤمن بقيمة الأسرة . ومن جانب آخر، يتم تصوير مركزية حقوق الأسرة، بوصفها  
صد حقوق المرأة، وكأن الرؤية المحافظة للأسرة، هى رؤية الرجل ضد المرأة، أو أسها رؤية  
تعظم دور الرجل على حساب دور المرأة .

بالطبع هناك ممارسات سلبية شهدتها المجتمعات العربية والإسلامية فى حق المرأة، أو  
فى حق الطفل، ولكن السلبيات التى يعانى منها أى مجتمع، لا يمكن أن تكون مبرراً  
لفكيك بنية المجتمع نفسه، ومحاولة تشكيله على غط مغاير حضارياً فإصلاح أوصاع  
المجتمع، تتم من خلال طبيعته الحضارية الخاصة، ومن خلال قيمه وتقليده، فيتم تجديد  
المجتمع من داخل ذاته الحضارية المتميزة . ولكن ما يحدث تحت لافتة قضايا المرأة، يمثل  
محاولة لإعادة تشكيل الأسرة على غط مغاير حضارياً، لتغيير دور الأسرة وطبيعتها فى  
المجتمعات العربية والإسلامية . لذا يتم التركيز على قضايا المرأة، بوصفها البوابة لتغيير  
مفهوم الأسرة، من خلال التركيز على مشكلات المرأة، بعزل عن مشكلات المجتمع أو  
مشكلات الأسرة . وكأن المجتمعات العربية والإسلامية تتشكل من مجموعة أفراد،  
وبعضهم يحظى بكل حقوقه وهم الرجال، والطرف الآخر لا يحظى بحقوقه وهى المرأة .  
وتلك رواية تختلف عن الرواية الحضارية للمجتمعات العربية والإسلامية .

فالمرأة والرجل معاً، شكلاً بنية المجتمع ومفهوم الأسرة، والمجتمعات العربية  
والإسلامية، لا يمكن تقسيمها إلى فريقين، فريق الرجال وفريق النساء، فهى مجتمعات  
مشكلة من تكوينات اجتماعية وجماعية، وليست من أفراد . والأسرة فى المجتمعات  
العربية والإسلامية، تمثل كياناً لا يمكن تفكيكه إلى أفراد، وإذا كانت هناك مفاهيم سلبية  
تنتشر فى المجتمع، فإن الأسرة بكل أفرادها هى التى تنتشر تلك المفاهيم، وليس فرد فى  
مواجهة فرد آخر، أو الرجل فى مواجهة المرأة . وعندما تنتشر بعض المفاهيم السلبية عن  
المرأة، يحدث هذا فى بيئة اجتماعية معينة، وتنتشر هذه المفاهيم من خلال الأسرة . بكل  
أفرادها . لذا يجب التفرقة بين المجتمع القائم على أفراد، كما فى المجتمعات الغربية،  
والمجتمع القائم على كيانات منها الأسرة، كما فى المجتمعات العربية والإسلامية .



لا يمكن التقليل من شأن الأسرة في المجتمعات العربية والإسلامية، فهي تقوم بدور مركزي، يماثل دور الدولة في المجتمعات الغربية. ففي الغرب تقوم الدولة بإنتاج هويتها وقسمها في المجتمع، حتى تنتقل القيم من جيل إلى آخر، وتستمر القيم العليا مهيمنة على المجتمع ومنظمة له. ولكن في المجتمعات العربية والإسلامية، لا تقوم الدولة بهذا الدور في الوضع الحالي، لأن معظم الدول في المنطقة تتبنى فيماً مغيرة لقيم المجتمع، ولكن حتى في المراحل التي شهدت الدولة العربية الإسلامية، التي كانت تبني قيم الأمة، لم يكن دور نشر القيم وتربيته الجيل الجديد على قيم الأمة، هو دور الدولة بل كان دور الأسرة. لذا نرى أن الأسرة في المجتمعات العربية والإسلامية، هي المؤسسة الأولى التي تقوم بنشر قيم الأمة، ونقلها من جيل إلى آخر.

وهذا دور محوري للأسرة، فهي الكيان الحاضن لقيم الأمة، والحاضن لهويته الأمة، مرجعيتها الحضارية، وهو الكيان الذي تقوم بنشر تلك القيم من جيل إلى جيل، لحد جعل الأسرة هي الحاضنة الرئيسة لهوية الأمة الإسلامية. ومن هنا تظهر أهمية تغيير دور الأسرة بالنسبة للغرب، وتظهر في الوقت نفسه خطورة تلك العملية على الأمة، فعملية تغريب والعمنة تريد تغيير دور الأسرة، بالنظر لها على أنها ليست كياناً له حقوق على أفراد المجتمع له، مما يجعل الأسرة مجرد مجموعة من الأفراد، وليست كياناً متكاملًا. ويتم تفكيك دور الأسرة وحقوقها إلى أدوار الأفراد وحقوقهم، حتى ينهي الدور الجماعي للأسرة. فعندما ينظر إلى الأسرة بوصفها مجموعة من الأفراد، ويتم تحديد حقوق كل طرف، ثم يصبح القانون ومن ثم الدولة هي التي تحمي حقوق كل طرف، ينتهي بذلك دور الجماعي للأسرة، وتنتهي الشخصية الاجتماعية الاعتبارية للأسرة، ولكن عندما ينظر للأسرة بوصفها كياناً واحداً له حقوق على الأفراد المتمسك بها، نعظم من دور الأسرة بوصفها كياناً غير قابل للتقسيم. وكل حركات الدفاع عن حقوق امرأة، تقدم خطاً ينفك الأسرة إلى أفراد، ويحول لكل فرد حقوقه، ويفترض تعرض تلك الحقوق، بصورة ستلزم حماية تلك حقوق من خلال القانون وسلطة الدولة.

وإذا تم تفكيك وحدة الأسرة، لن تصبح حاضراً لهوية الأمة، وس تتمكن من عادة بشر  
قيم الأمة بين الأجيال الجديدة، خاصة إذا تم تعميق خلاف بين الرجل والمرأة وطفل، مما  
يفقد الأسرة هيبته ككيان له شخصيته وهويته التي ينتمى لها الجميع مستج عن ذلك تقلب  
السلطة الأدبية والمعنوية للأسرة على الأفراد المستميين بها وبهذا تعجز الأسرة عن حماية  
هوية لأمة، وعن تنمية الوعي بوحدة الأمة وتأكيد التزام الأمة بحضارتها ومرجعيتها  
الدينية. وعندما يتوقف دور الأسرة في بناء الأمة، نتعرض الأمة لسطوة الدولة وتصبح  
قبله للاختراق من القيم العلمانية التي تبناها الدولة لذا فالمستهدف من خلال التركيز  
على قضايا المرأة والطفل، هو إنهاء دور الأسرة وتأثيره، لصالح سلطة الدولة والبطا  
السياسي، والذي يقع تحت سيطرة العلمنة. بقوة الضغط والهمنة الغربية

### المرأة عماد الأسرة

القول بأن المجتمع العربي والإسلامي ذكوري، يحالف حقيقته دور امرأة في الأسرة  
لعربية والإسلامية، فمرأة عماد الأسرة، وهي التي تتولى بناء الأسرة من داخل،  
وتتولى تربية الأبناء، وتتولى بذلك عملية نقل قيم المجتمع من جيل إلى آخر. فالمرأة هي  
التي تنس هوية الأمة داخل الجيل الجديد، وهي التي تنس مسؤولية الحفاظ على هوية الأمة  
وفيها وأخلاقيها. فالمرأة في المجتمع السرفي لمحافظة المتدين هي المؤسسة المسؤولة عن بناء  
هذا المجتمع وحفاظ عيه، وهي التي تنشر قيم الأمة وتحافظ عليها

وفي الدول العربية، نجد أن مسؤولية تربية الأجيال الجديدة تقع على لدولة من خلال  
المؤسسات التعليمية والإعلامية، ويتم نقل قيم المجتمع من خلال فرض القانون، والذي  
تحمله لدولة. لهذا لا يصبح لمرأة ذلك الدور الجوهرى والمركزى فى بناء هوية الشعوب  
فى الغرب ولكن الوضع مختلف فى المجتمعات المحافظة المتدينة، مثل المجتمعات العربية  
والإسلامية، حيث تقوم المرأة بدور ناقل لهوية اجمعية للمجتمع، وهي بهذا تقوم بالدور  
الذى تقوم به لدولة فى لمجتمعات العلمانية. وعندما يتم تغيير دور امرأة من أحل  
تحريرها، يتوقف دورها فى نقل هوية لأمة للأجيال الجديدة، مما يمكن من استطرة على  
هوية المجتمعات، ونشر لعلمانية بها. فمحاولة تعبير دور المرأة، بتعظيم دورها خارج  
المنزل، سوف يؤدى فى النهاية إلى تقليص دورها داخل الأسرة. وعندما يتقلص دور المرأة

داحل الأسرة، وتنفرع للعمل خارج الأسرة، تفقد الأسرة ككيان قدرتها على نشر القيم الحضارية للأجيال الجديدة، وتصبح تلك الأجيال واقعة تحت تأثير الدولة والمؤسسات العامة والإعلامية والتعليمية، مما يتيح تغيير قيم الأجيال الجديدة تدريجياً.

ودور المرأة داحل الأسرة لا يقلل من شأنها، فهو مثل دور الرجل في الدفاع عن الأمة، فالرجل يشترك في الحرب دفاعاً عن الأمة وأوطانها، والمرأة تعمل في المنزل دفاعاً عن قيم الأمة وهويتها. لهذا تحمى المرأة الجبهة الداخلية، ويحمى الرجل الجبهة الخارجية، وهو تقسيم عملي، يؤدي إلى دور متكامل من الجميع، من أجل حماية الأمة وهويتها ومرجعيتها. وهو نفس المبدأ الذي تقوم عليه مؤسسة الأسرة، أي الأدوار المتكاملة وغير المتعارضة وغير المتنافسة. فالأسرة كيان متكامل، ليس به فرد أفضل من الآخر، ولكن الأدوار داخل الأسرة تتكامل من أجل تحقيق دور الأسرة وحماية حقوقها. وتحقيق التكامل يحتاج إلى تمايز بين الأدوار، وليس تمييز بين الأفراد، فالتمايز بين الأدوار، أو تنوع الأدوار، هو الذي يحقق التكامل. ولكن التماثل في الأدوار، لا يحقق التكامل. وبالتالي لا يسمح ببناء وحدة متكاملة ومترابطة. فتمثل الواجبات والحقوق بين أفراد الأسرة، يحولها إلى مجرد مجموعة من الأفراد وينهى وحدتها ككيان، ويلغي الحقوق الجمعية للأسرة، لصالح حقوق الأفراد. وبهذا تنتهي الأسرة بوصفها مؤسسة مركزية تقوم بدور عام أساسي هو بناء الأمة.

### الأسرة الدينية

يختلف بناء الأسرة طبقاً للأسس التي تم عليها، والأسرة في المجتمعات العربية والإسلامية، أسرة دينية، تقوم على عهد ديني، له شروطه وواجباته. والأسرة الدينية هي أسرة لها مرجعية أعلى منها، وهي الدين، وليست مرجعيتها الدولة أو القانون. بل مرجعية أعلى من ذلك. فالأسرة التي تقوم على أسس دينية، هي أسرة لها التزامات دينية وواجبات محددة، وكل فرد في الأسرة عليه التزامات بحكم التزامه بأحكام الدين. لذا يمثل الدين المرجعية الأعلى للأسرة، ومنه تتحدد حقوق الأسرة، وواجبات الأفراد.

هذا الوضع يحسب عن الأسرة التي تبنى على أسس من القانون الوضعي، ولا يكون لها أساس ديني. فالأسرة العلمانية أو الدنيوية، تقوم على عقد شراكة بين أفراد، مثل أي

شركة أخرى. وتتحدد العلاقة بين الأفراد طبقاً للعقد وشروطه، والتي يحددهم القبول وترعاها الدولة. وهذا نموذج مختلف تماماً عن الأسرة الدينية؛ لأن الدين يؤسس لأسرة بوصفها لبنة مركزية، وبوصفها وحدة متكاملة، ويحدد حقوقها، ثم يحدد توزيع الأدوار بداخلها. والرؤية الدينية، تقوم على التكامل بين مكونات الطبيعة، والتكامل بين الرجل والمرأة، لذا تمثل الأسرة الدينية بناءً متكاملًا، وليس مجرد شركة بين أفراد.

وعندما تتم محاولات لفك الأساس الديني للأسرة، من خلال تغيير القوانين تدريجياً، فإن هذه المحاولة تهدف لتغيير مرجعية الأسرة، فتصبح مرجعية علمانية دنيوية، بعد أن كانت مرجعية دينية، وعندما تنتهي المرجعية الدينية للأسرة في المجتمعات العربية والإسلامية، يؤدي ذلك إلى تعزيد علمنة الدولة ويسط نفوذ العلمانية من خلال الدولة. فالأسرة الدينية تمثل العقبة الأساسية أمام استكمال علمنة الدولة. فلدولة لن تستكمل العلمنة إلا بعلمنة المجتمع، والمجتمع لن يخضع للعلمنة إلا بعلمنة الأسرة. وبهذا تصبح الأسرة هي المفتاح، لتحقيق العلمانية وحمايتها في البلاد العربية والإسلامية. والمرأة هي المدخل للأسرة ليس بوصفها الطرف الضعيف ولكن لأنها عماد الأسرة.

### تحرير المرأة

الناظر لحركة تحرير المرأة، يرى أنها محاولة لتحرير المرأة من الأسرة، حتى تصبح فرداً عر خاضع لمؤسسة تنتمي لها. والقول بأن الرجل هو الذي يتحكم في الأسرة، والمرأة هي التي تخضع لها، يمثل إما حالة سلبية يجب معالجتها، أو حالة من عدم الفهم لدور الرجل والمرأة في الأسرة. فتكامل الأدوار بين الرجل والمرأة، لا يمنع من أن امرأة لها تأثير على الأسرة أكثر من الرجل، فهي صانعة الأسرة. والمرأة لا تخضع للرجل، بل تخضع لمسئولياتها داخل الأسرة، وما يفرض على المرأة من أدوار، هو لصالح الأسرة، وتحقيقاً لحقوق الأسرة على كل أفرادها. وتحرير المرأة من الأسرة، يمثل إنهاءً لدورها في الأسرة، رغم أن دورها داخل الأسرة مركزي عن دور الرجل، وإذا كان دور الرجل يتركز خارج الأسرة، ثم يتم تغيير دور المرأة ليتركز خارج الأسرة أيضاً، فسوف يؤدي ذلك إلى عيب دور الرجل والمرأة عن الأسرة، ومن ثم غياب حقوق الأسرة، وإنهاء دور الأسرة بوصفها المؤسسة المركزية التي تبنى الأمة.

ويصبح تحرير المرأة من الأسرة، هو إنهاء لدور الأسرة، وتعظيم لدور الدولة بدلاً منها، وهكذا يتم تسهيل العلمنة والتغريب. وحتى تكتمل المنظومة العلمانية، يراد إنهاء احتكار الأسرة لممارسة الجنس المشروع، بحيث تصبح ممارسة الجنس لها أشكال متعددة، ولا تقتصر على الممارسة المشروعة داخل الأسرة فقط. مما يؤدي إلى تفكيك الأسس التي قامت عليها الأسرة الدينية، والتي تحتكر الممارسة المشروعة للجنس، حتى تظل تلك الممارسة طبقاً للقواعد الدينية. وترتبط ببناء الأسرة، ولا تصبح مجرد رغبة شهوانية منفصلة.

### العلمنة من أسفل

قضية حقوق المرأة، تمثل نوعاً من العلمنة ولكن من أسفل، أي علمنة للبنية الأساسية للمجتمع والأمة وهي الأسرة. وهي قضية حساسة بالطبع؛ لأن تفكيك بنية الأسرة، سوف يؤدي إلى إيقاف منظومة الضبط الاجتماعي على مستوى الأسرة، ومن ثم يتم إيقاف تلك المنظومة على مستوى المجتمع، ثم على مستوى الأمة. فمن خصائص الأمة الإسلامية، أنها تقوم على بناء اجتماعي قوي، يبدأ بالأسرة ثم المجتمع ثم الأمة، حيث تتأسس هوية وقيم الأمة على بنية اجتماعية مترابطة، تحمي تلك الهوية وتلك القيم.

وعندما تبدأ عملية علمنة للأسرة، فإن ذلك سوف يضعف قدرة الأمة على مواجهة عملية علمنة الدولة ومواجهة السياسة العلمانية التي تنشرها الدولة والنظام السياسي، وبهذا يتم تفكيك هوية الأمة وقدرتها على حماية هويتها. لذا يصبح صمود المرأة أمام عملية علمنة دورها، يمثل خط دفاع أساسي عن الأمة. فبقدر تصدى المرأة لعملية العلمنة والتغريب، وبقدر حفاظها على دورها في نقل قيم الأمة وهويتها عبر الأجيال، بقدر انتصار الأمة في معركة الاختراق العلماني.

### (٦)

### ثورة المجتمع الصامتة

عندما سقط المجتمع في حالة ترد، وحالة تراجع حضارى شامل، يقترب المجتمع من حالة موت الهوية وموت الذات. والمجتمع مثل الإنسان، يمر بدورة حياة، ولكنه لا يموت بالكامل، بل يقترب من حالة الموت. والأمة مثل المجتمع تنهض وتتقدم، ثم تراجع وتتهاوى، وفي لحظة التراجع العميق، تقترب الأمة من حالة الموت الحضارى.

تلك هي حالة الأمة الإسلامية، بعد عدة قرون من التراجع المتتالي الطويل، أو صدها إلى حالة الموت الحضارى، فلم تعد قادرة على رفع رايها الحضارية، أو مقاومة الاستعمار الخارجى، أو الاستعمار المحلى، ولم تعد مؤهلة للقيام بدورها الحضارى فى لتاريخ البشرى ولكن المجتمع، مثل الأمة، لا يمكن أن يستمر فى حالة الموت الحضارى، ولا يمكن أن يستسلم لتلك الحالة، فإن استمرار حالة الموت الحضارى معناه زوال المجتمع، ونهاية تاريخه الحضارى. واستكمال حالة الموت الحضارى، شكل من أشكال الإبادة، فالمجتمعات لا تنتهى تاريخياً أو حضارياً، إلا بالإبادة الكاملة.

ومجتمعات الأمة الإسلامية، ليست من نوع المجتمعات المعرضة للزوال الكامل، أو الإبادة الشاملة. فهى مجتمعات لها جذور تاريخية قوية، ولها ميراث حضارى عميق، مما يجعلها تعاني من الموت الحضارى فى مراحل تاريخية، ولكنها لا تصل إلى حالة الزوال. فالأمة الإسلامية هى جزء من بناء التاريخ البشرى، وجزء من حضارات الإنسانية، واختفاؤها يؤدى إلى حدوث خلل فى التاريخ البشرى، فهى مكون رئيس من مكونات البشرية. وهنا تختلط حقائق التاريخ بالتمنى، فمن حقائق التاريخ أن الأمة الإسلامية باقية، ومن التمنى أنها سوف تنهض قريباً. ولكن المحرك لقوانين التاريخ هو السعى البشرى، فالأمة الإسلامية باقية بقدر ما تنهض وتخرج من حالة الموت الحضارى. فهى لن تزول، ولكن نهوضها لن يأتى تلقائياً، إلا بقدر جهادها من أجل النهوض من جديد.

وحالة المجتمعات العربية والإسلامية، توحى بأن المجتمع قد استسلم لحالة التراجع الحضارى، وأصابته السلبية الشاملة والاستسلام الكامل. ولكن واقع مجتمعات الأمة يشير إلى حالة أخرى، حالة من التمرد الصامت، أو الثورة الصامتة، وهى حالة من الحراك الحضارى المتدرج الحادثة فى معظم مجتمعات الأمة الإسلامية، ولكن تلك الحركة لم تبلغ بعد مرحلة النهوض ومرحلة الخروج من حالة التراجع الحضارى.

### ليست السلبية استسلام

الناظر إلى المجتمعات العربية والإسلامية يلاحظ حالة السلبية حاصه فى المجال السياسى، ولكن تلك الحالة تمثل ضمناً حالة الرفض لمجمل الأوضاع السياسية القائمة، ولا تمثل حالة رضا عنها. فالغالب على المجتمعات العربية والإسلامية، أنها هجرت العمل

السياسى رفضاً لموضع القائم، وعدم رغبة فى المشاركة فيه، أو تأييده أو تبريره. ومن هنا بدأت حالة السلبية كحالة رفض لما هو قائم. وهذا الرفض يدل ضمناً على عدم قناعة عامة الناس بما يحدث فى الساحة السياسية، وعدم قناعتهم بالنظام السياسى القائم. مما يظهر مدى الغربة الحادثة بين النظام السياسى الرسمى وبين المجتمعات، فهذه الغربة هى التى تؤكد على أن النظام السياسى لا يعبر عن المجتمع، وأن غالب الأنظمة السياسية يتميز بقدر وافر من الاستبداد والسيطرة؛ لذا يهرب المجتمع من المشاركة فى الوضع القائم، الذى لا يمكن مواجهته بمجرد الاعتراض عليه، لما للاستبداد من شوكة تتمثل فى قوته المسلحة، أو فى دراعه الأمنى والعسكرى.

وهناك فرق بين السلبية وبين الرفض أو التمرد الصامت، فالسلبية قد تعنى نوعاً من الرضا الصمى عن الوضع القائم، أو تعنى عدم الرغبة فى تغيير الوضع القائم، ولكن حال المجتمعات العربية والإسلامية، يكشف عن قدر ملحوظ من رفض الوضع القائم، مما يجعل السلبية نوعاً من التمرد على الوضع القائم ورفضاً له، وتلك هى أول مراحل خروج من الحالة لراثة، وأول ملامح رفض الأمة لوضعها السياسى والحضارى الراهن

### الانفصال عن الدولة

ولكن السلبية ليست طريقاً للتغيير والإصلاح، بل هى حالة من الرفض والتمرد صامت فقط، ولكن واقع المجتمعات العربية والإسلامية، كشف عن مرحلة مهمة من مرحلة التمرد الصامت، وهى مرحلة فصل المجتمع عن الدولة. والناظر إلى الدول العربية والإسلامية، خاصة الخاضعة لتنظيم الجمهورية المستبدة، يجد مساحة من التباعد المستمر بين المجتمع والدولة، يتم تنميتها تدريجياً من خلال رفض المجتمع لأى رابط بينه وبين الدولة. يحدث هذا فى مصر، التى تمثل نموذجاً للاستبداد السياسى الشامل. حيث نجد مجتمع ينمى تدريجياً عن الدولة، ويبنى نفسه ويبنى ملامحه وهويته وتوجهاته بعيداً عن الدولة. وليس فقط بعيداً عن النظام السياسى وهنا يربط المجتمع بين النظام السياسى حاكم، وبين الدولة التى يستخدمها النظام فى قمع المجتمع، ويحاول المجتمع البعد ليس فقط عن المحال السياسى، بل والبعد أيضاً عن الدولة. مما يجعل الدولة ليست حراً من مجتمع، وليست تعبيراً عنه، وتنفصل هوية الدولة وهوية المجتمع، حتى تصح الدولة

عريبه عن المجتمع، مما يجعل الدولة، رغم أنها محلية الصنع، إلا أنها تصبح مثل الدولة الواحدة

ونلك حقيقة مهمة، فالدولة المستوردة من التجربة الغربية، أصبحت توحد بد محلية، وأصبحت تدار داخلياً من خلال طبقة حاكمة محلية، مما جعل الدولة تغزو المجتمع، ويدخل داخل بنائه الاجتماعي، ولكن المجتمع في المقابل، تعامل مع الدولة بوصفها بناءً غربياً عنه، وبوصفها عدوً له ولا تعبر عنه، مما جعل المجتمع قادراً على تمسك الدولة، ووضعها في موضع الغريب الوافد.

هكذا شكلت صورة الاستعمار المحلي، من خلال رفض المجتمع لأي تعبئة للدولة، ومن خلال رفض المجتمع لهوية الدولة، وتلك مرحلة مهمة من مراحل الخروج من حالة التراجع الحضاري. فالهوية المستوردة التي تحملها الدولة، تكفي لنزع المجتمع من هويته، لذا لم يقاومها المجتمع بالمواجهة المباشرة، بل أخرج نفسه من هوية الدولة، وبسبب نفسه هويته الخاصة، حتى يظل محتفظاً بداته الحضارية بعيداً عن الدولة، مما جعل الدولة نداءً غريباً عنه. وكأنها تمثل شيئاً آخر لا ينتمي للمجتمع، ولا ينتمي للأمة، ولا ينتمي للتاريخ الحضاري للأمة. فأصبح المجتمع يفصل بينه وبين الدولة، ويفصل نفسه عن لظام السياسي.

وهذه مرحلة تاريخية مهمة، فالمواجهة بين المجتمع والدولة، لا يمكن أن تحدث عندما تتداخل المساحات بين الدولة والمجتمع، فالمجتمع لن يواجه نفسه في نهضة الأمر، ولكنه يواجه شيئاً غريباً عنه ومتفصلاً عنه. وعندما يفرز المجتمع الدولة والنظام السياسي. وينعزل عنهما، يضع جداراً فاصلاً بينه وبين الوضع السياسي القائم، مما يمكنه من التمييز بين نفسه وذاته الحضارية، وبين الدولة والنظام السياسي القائم. وكدمات النظام السياسي القائم غريباً ووافداً ومستبداً ومفروضاً على المجتمع، تضاعف دوره وتأثيره على المجتمع. وأصبحت المواجهة بين المجتمع والنظام السياسي القائم ممكنة. ولأن النظام السياسي يترجم نفسه إلى دولة، تمثل البناء الرئيس والمركزي له، لذا يصبح الفصل بين المجتمع والدولة ضرورة.



## مقاومة الاختراق

لم يعد النظام السياسى قادراً على اختراق المجتمع، بعد أن فقد الأداة الأساسية التى يمكنه من السيطرة على عقل المجتمع، حدث هذا بسبب إفشال دور وتأثير الدولة، والذى قام به المجتمع، عندما فصل نفسه عن الدولة. فإذا عدنا إلى الدولة فى عهد القومية العربية، سجد أن النظام السياسى استطاع التعبير عن بعض حاجات المجتمع، أو استطاع التعبير عن بعض أهدافه، مما مكن الدولة من التمدد فى المجتمع، وتقديم نفسها كمعبر عن المجتمع، وهو ما يعطى لها الهيبة والتأثير، ويسمح للنظام السياسى بفرض رؤيته وتأثيره على المجتمع. ولكن عندما فشلت تلك المشاريع الجزئية، والتى لم تعبر عن كامل هوية المجتمع، ولا عن كامل غاياته ومبادئه، بدأ المجتمع فى البحث عن ذاته الحضارية بمعزل عن الدولة. وبمعزل عن النظام السياسى، هنا كان لا بد للمجتمع من فصل تأثير الدولة عليه، ومنع تأثير النظام السياسى عليه، حتى يستطيع بناء هويته الحضارية

ويمكن القول بأن السلبية السياسية، هى التى حمت المجتمعات من تأثير النظم السياسية عليها؛ لأن السلبية السياسية كانت نوعاً من تقسيم النفوذ بين المجتمع والطبقة الحاكمة. حيث ترك المجتمع للطبقة الحاكمة السيطرة على الدولة وعلى أدوات الحكم، وفى المقابل قام المجتمع بالسيطرة على هويته وأفكاره وذاته الحضارية، ومرجعياته الدينية والحضارية. فأصبحت الدولة تحت سيطرة الطبقة الحاكمة، ولكن أصبح عقل المجتمع تحت سيطرة المجتمع نفسه، وبعبارة أخرى سيطرة للطبقة الحاكمة. حتى وسائل الإعلام، أصبحت أبواباً للسلطة، ثم أصبحت منابر للنخب، ولكنها لم تصبح تعبيراً عن المجتمع، ولم تصبح تحت سيطرة المجتمع، ولكن المجتمع تعامل معها بوصفها جزءاً من الحالة لسياسية التى يشاهدها ويستمتع بمتابعتها وكأنها لا تعنيه فى شيء.

تلك الحالة، رغم أنها تبدو شديدة السلبية، فإنها مثلت مرحلة عزل المجتمع لنفسه عن لدولة والنظام السياسى بكل أدواته، مما مكن للمجتمع من بناء تصوره عن نفسه بالطريقة التى يريد بها. فأصبحت الثورة الصامتة، أو التمرد الصامت، هو نوع من حماية الذات لاجتماعية والحضارية فى وجه الدولة والنظام السياسى. فأخذ المجتمع مساراً مختلفاً عن مسار الدولة، واستطاع عزل نفسه عن توجهات الدولة. وظل النظام السياسى يحاول اختراق المجتمع، ويحاول اختراق عقل المجتمع، ولكنه لم ينجح فى النهاية.

وكل ما استصاع النظام السياسى القيام به، هو محاولة فكيف عقل المجتمع، ووضعته تحت تأثيرات متباينة لهر ثقته فى ذاته. لذا يجد النظام السياسى فى مصر مثلاً، يحاول ضرب الهوية الإسلامية أحياناً، ويتمسح بها أحياناً أخرى، كما يعطى مساحة للحلافات بين التيارات الإسلامية، بقدر ما يعطى مساحة للانجهاات التحررية. وفى كل هذه المحاولات، يحاول النظام المصرى السيطرة على عقل مجتمع، أو منع المجتمع من تشكيل هويته بصورة واضحة، وكأنه يحاول رزع الاضطراب فى رؤية المجتمع عن نفسه. وهنا يعانى المجتمع من حالات اختراق متعددة، تتمثل فى الأفكار والرؤى التى تشتت المجتمع، وتغيب وعيه لعميق، حتى لا يصل إلى بلورة كاملة لهويته الحضارية

ولكن الناظر إلى المجتمع المصرى، يدرك كيف يستطيع المجتمع التمييز بين الدحل والأصيل، ويفرق المجتمع بين الظواهر السلبية التى وإن لم يستطع مقاومتها، ويفر ما يعمر عنه عن ما لا يمثله، وبها انتشر طواهر سلبية فى المجتمع، ولكن أحداً لا يقول عنها أنها ظواهر طبيعية، ولكن الكل يقول عنها إنها ظواهر سلبية، حتى من تشر بينهم تلك الظواهر وتلك حقيقة مهمة، فوجود ظواهر السلبية أو حتى لانحراف، لا يعنى تعد هوية المجتمع، ما دام المجتمع ينظر لتلك الظواهر بوصفها غريبة أو واعدة أو سلبية، وما دام يرفضها، ولا يحولها على ظواهر مقبولة. وحالة لرفض لمجمعى مستمر لما يعد سلبياً، تؤكد على أن المجتمع لديه وعى عميق بتمثله من قسم ومبادئ، تجعله مز بين ما يعبر عن الموروث الحضارى، وما يعد صراعاً على حياته. وبهذا الوعي لعميق، يبنى المجتمع هويته، ويفر كل الظواهر السلبية، ويحاول مقاومتها، مما يمنع لنظام السياسى من لتأثير على المجتمع، أو نشر الاضطراب داخله.

### بناء الهوية المضادة

داخر حاله السلبية والصمت، يوقف المجتمع أى أثر للدولة فى تشكيل الرأى العام، بل ويوقف أبضاً أى أثر للنخب المتعربة والسخب المتحالفة مع الحكم، على لرأى العام. وعندما تحقق للرأى العام استقلاله عن الدولة والنظام السياسى، يشكل وعى المجتمع صفقاً لمعاييره الخاصة، وبدون تأثير للنظام احاكم عليه. ويتم بذلك تحويل قادة الرأى إلى فئة معزولة عن المجتمع، ويلجأ المجتمع إلى قادة الرأى الطبيعيين، والدين يمثلون

مجمع . ويلجأ بهذا إلى القيادات الشعبية وليس للقيادات الرسمية ، ويلجأ أيضاً للمعبرين عنه . وليس لـ **لنخب ثقافية** وفي عملية إحلال مستمرة ، تحول المجتمع إلى نية متكاملة مفصلة عن الدولة والنظام السياسى ، وتصل لحالة الاستعناء عن البناء الموقى الرسمى .

والملاحظ فى المجتمع المصرى ، أنه يبس لنفسه هويته الحصارية منذ أربعة عقود ، بصورة جعلت للمجتمع هويته الحصارية المسمدة من جذوره التاريخية ، بعيداً عن الدولة . وتلك مرحلة مهمة من مراحل التمرد الصامت على الدولة ، فعزلة المجتمع عن المجال السياسى مكنته من بناء هويته بدون تأثير الدولة أو النظام السياسى عليه ، حتى وصل المجتمع لمرحلة التى أصبحت فيه هويته تتعارض وتختلف عن هوية الدولة ، وبهذا اكتملت حلقات فصل المجتمع عن الدولة ، وأصبحت الدولة تبدو غريبة ووافدة ومفروضة ، أى أصبحت بالفعل تمثل نوعاً من الاستعمار المحلى ، وهو ما يبرر الخروج عليها وتغييرها وإصلاحها ، أو يبرر تحرير الدولة من الطبقة المسيطرة عليها ، واستعادتها للمجتمع ، وأيضاً يبرر فرض لمجتمع هويته على الدولة ، وعلى أى نظام سياسى يحكمه .

### نزع الشرعية

بهذا سنجد أن غالب المجتمعات العربية والإسلامية ، قد سحبت الشرعية من النظام السياسى الرسمى ، وجعلته نظاماً بدون سند من شرعية ، وليس له أى مشروعية لبقاء فى الحكم . وعبر عدة عقود أصبحت للمجتمعات هويتها الخاصة ، التى بدأت تشكل الهوية الجامعة للأمة . وبهذا أخذت شعوب الأمة مسارها من أجل بناء وحدتها ، ومن خلال بناء هويتها المشتركة ، ومن خلال عزل مسارها عن مسار لدولة ، والنظام السياسى الرسمى ، مما يقربها تدريجياً من مرحلة المواجهة . فهذا المسار يؤدى إلى مواجهة بين المجتمع والنظام السياسى الحاكم ، وسوف تصبح الدولة هى مسرح المواجهة ؛ حيث يرتبط بقاء الدولة فى النهاية بمدى قدرتها على اكتساب شرعيتها من المجتمع ، وليس من قوة الطبقة الحاكمة واستبدادها . فعند التباعد والانفصال بين المجتمع وبين الدولة والنظام السياسى ، تأتى معركة الشرعية ، أو معركة استقطاب الدولة من قبل المجتمع ، فى مواجهة النظام السياسى القائم

## الإحياء الدينى والتحرر الحضارى

فى مواجهة حالة التردى الحضارى، وتراجع وحدة الأمة ودورها الحضارى، جاءت حركة الإحياء الدينى لتمثل الرد الموضوعى على حالة الأمة الإسلامية فعبر البلاد العربية والإسلامية، ظهرت موجة واسعة من الإحياء الدينى، تشمل قطاعات متزايدة من الشعوب العربية والإسلامية، لتؤكد على أن الدين هو الملاذ الحضارى الآمن لتلك الشعوب فمع تزايد حالة التردى الحضارى، وتزايد المشكلات والأزمات، تلجأ الشعوب إلى هويتها التاريخية الحضارية، لتستعيد الثقة فى النفس، وتستعيد وجودها، وتحمى هويتها ولم تلجأ الشعوب العربية والإسلامية إلى القومية، لنحمى هويتها؛ لأن القومية لم تمثل هويتها التاريخية الحضارية، بل لجأت إلى الدين؛ لأنه جوهر الهوية الحضارية للأمة

والبداية بالإحياء الدينى، تدل على أن الدين هو جوهر الهوية الحضارية للأمة، وهو يمثل المرحلة الأولى لاستعادة الوعى التاريخى، واستعادة الهوية والتميز الحضارى. ومن ثم استعادة الثقة فى النفس. فمسار الخروج من حالة التراجع والتردى الحضارى، ومسار عمدة التغيير والإصلاح، وأيضاً مسار النهوض، بدأ بالإحياء الدينى، أى أنه بدأ ببناء لدات حضارية للفرد والمجتمع والأمة. ومن خلال عملية بناء الذات الحضارية، تواجه الأمة حالة الهزيمة التاريخية والحضارية التى تعانى منها.

من هنا اتضح أن الدين هو الملاذ الحضارى الآمن للأمة، أى أنه مصدر هويتها ومرجعيتها، ومصدر ذاتها الحضارية، والنقطة التى تربط مراحلها التاريخية فلجأت الأمة للدين فى عملية إحياء دينى واسعة، بدأت منذ سبعينيات القرن العشرين وفى تلك العملية استعاد الدين دوره بوصفه مصدراً للمرجعية والهوية، ومصدراً لتعريف الشعوب لنفسها والحاصل أن بعد تفكك الأمة الإسلامية إلى دول قومية قطرية، وبعد ما عتته الأمة من هزائم وتراجع حضارى، بدأت مرحلة الخروج من تلك الحالة باستعادة المشرى الذى بنيت الأمة على أساسه، وهو الدين. فلم تلجأ الشعوب إلى القومية نبى عليها هويتها؛ لأن من القومية تفككت الأمة، بل وتفككت الشعوب، ومن داخل النزعة القومية تراجعت الأمة حضارياً، وهزمت أمام أعدائها، بل إن النزعة القومية كنت الباب الذى

دخلت منه قوى الهيمنة الخارجية، التي فككت الأمة الإسلامية، بتفكيك روسها ووحدتها السياسية.

### الإحياء الديني خيار المستقبل

الدخول إلى حالة الشعوب العربية والإسلامية، يدرك أن عملية الإحياء الديني مثلت التحدي المستقبلي للأمة، ولم تمثل حالة وقتية لمواجهة ما تعاني منه الأمة من تراجع وأزمات. فالإحياء الديني لم يكن مرحلة لمواجهة أزمة مجتمعية فقط، بل مثل بداية لمحنة تاريخية جديدة. فهناك فرق بين اللجوء للدين لمواجهة أزمة، وبين اللجوء للدين لبناء مستقبل جديد. وهو الفرق بين المرحلة الأولى من الإحياء الديني والمراحل التالية له. ففي البداية ظهر اللجوء إلى الدين، في صورة حالة دينية وروحية، وردود فعل دينية على الأوضاع القائمة، وكأنه رد فعل على ما يحدث للأمة، كما حدث بعد هزيمة عام ١٩٦٧، والتي لم تكن هزيمة للدول التي تعرضت للاحتلال الإسرائيلي فقط، بل كد هزيمة للأمة ككل. وفي مرحلة رد الفعل، تظهر فورة دينية، وصحوة دينية، تنتشر بسرعة، وتظهر سريعاً، دون أن تحقق العمق الكافي. وتلك كانت مرحلة رد الفعل، ولكن مرحلة رد الفعل لم تستمر، بل استمر لإحياء لديني يتعمق أكثر فأكثر، حتى بعد الانتصارات التي تحققت على العدو الإسرائيلي، وبعد التغييرات الواسعة الحادثة في حياة الشعوب العربية والإسلامية.

لقد ظل مسار الإحياء الديني مستمراً، في مراحل التقدم النسبي، ومراحل التراجع، ومع ظهور الأزمات الاقتصادية، ومع تراجعها. واستمرت موجات الإحياء الديني في الدول التي تعاني اقتصادياً، وفي الدول التي تحقق طفرة اقتصادية، وفي الدول التي حققت نمواً اقتصادياً واضحاً. فمسار حركة الإحياء الديني ظل هو المسار المستمر في كل الظروف، ليتأكد أنه لم يكن رد فعل على واقعة بعينها، ولم يكن لحظة هروب من الواقع، بل كان لحظة مواجهة مع الواقع، مواجهة رأت فيها الأمة أن مستقبلها يتحدد من خلال هويتها الحضارية التاريخية، والتي يمثل الدين مركزها الأساسي.

### الأمة تتجاوز القومية

ومع عملية الإحياء الديني، مثلت اصحوة الإسلامية حالة استرخاء لهوية الأمة الواحدة، وسترخاء لوحدة الأمة. وكانت تيارات الصحوة الإسلامية عابرة لكل حدود

قوميه، تسرى في جسد الأمة في كل أوطانه، وتمثل تيارات عابرة للقومية، لتمثل بذلك تيارات الأمة الصاعدة، التي لا تعرف حدوداً جغرافية. فلم نعرف حركات إسلامية قومية، ولم نعرف تيارات تتميز عن بعضها بهوية قومية، بل عرفنا تيارات إسلامية متنوعة، ولكنها جميعاً كانت عابرة للقومية. لذا لم تكن حركة الإحياء الديني، حركة قومية بأي معنى من المعاني، بل كانت حركة عابرة للقومية بكل معنى الكلمة.

قد يمكن القول: إن حركة الإحياء الديني تقوم بإعادة القومية إلى موضعها الصحيح من وجهة نظر الأمة، بوصفها مكون من مكونات الهوية الفرعية، وليس المكون الرئيس لها. وفي مسار الإحياء الديني، تم عبور القومية، ولم تعد هوية جامعة مانعة، بل أصبحت هوية جامعة غير مانعة، فهي تجمع قوم من أقوام الأمة، ولكنها لا نفرق بينهم وبين غيرهم من الأقوام، بل تجعل تلك الأقوام، وتلك الأوطان، مكون في الوطن الإسلامي الأكبر. تلك التحولات لم تكن مجرد تحولات عابرة، بل أصبحت تمثل حالة تاريخية مهمة، فقد أصبحت حركة الصحوة الإسلامية عابرة للقومية، وفي الوقت نفسه عابرة للدول القائمة، فهي حالة توحد الأمة بعيداً عن تفرق دولها، وتتجاوز لدول القومية العنصرية المتفرقة، لتصنع حالة تاريخية توحد الأمة من جديد، داخل تيار لصحوة الإسلام الواسع، بكل روافده.

### الرد على العلمانية الدنيوية

الذي لمسار الدول الحاكمة في البلاد العربية والإسلامية، والناظر إلى الطبقت الحاكمة، يجد توجهاً علمانياً واضحاً، تختلف درجته من بلد إلى آخر. فلقد توجّه انصام الرسمي العربي والإسلامي، نحو العلمانية مع توجهه للتحالف مع الغرب العلماني. ورغم تلك الهجمة العلمانية الدنيوية الرسمية، والتي تتعرض لها الأمة منذ عقود وأكثر، نجد تيار الإحياء الديني يتجه في مسار آخر، لينشئ مجتمعاً معادياً للعلمانية بكل صورها، ويبني مجتمعاً بقاوم الدنيوية. ففي الوقت الذي تبني فيه الدول على مرجعية دنيوية غير دينية، يبنى المجتمع نفسه من خلال تيارات الصحوة الدينية، بصورة دينية الأساس والهوية. فالمجتمع يزاد تديناً، والدولة تزداد علمانية.

هنا طهر رفض المجتمعات لهوية الدولة، وللهوية العلمانية، وللمرجعية الدنيوية غير

الدينية، في صورة تيار مستمر للصحوة لإسلاميه، و لإحياء الدينى، ليس فقط لدى المسلمين، بل أيضاً لدى غير المسلمين. فكل مكونات الأمة من مسلمين وغير مسلمين، تتجه نحو الإحياء لدينى، لتحل الدين هو المرحعية العليا التى نتحدد على أساسها الهوية، ويتحدد على أساسها النظام العام. وبهد ردت مجتمعات الأمة على علمانية، والنظم الحاكمة وأصبحنا بصدد عملية علمنه رسميه وعميه تدين شعبيه مضادة لها.

### تنوعات تيار الإحياء الدينى

تعددت تيارات حركة الإحياء الدينى، وتغير وضعها النسبى من مرحلة إلى أخرى، وتشكلت تيارات أساسية وأخرى فرعية، وتراجعت تيارات ثم عادت للنمو مرة أخرى. وظن البعض أن تلك التحولات، هى تحولات فى مسار حركة الإحياء الدينى، ومسار تيار الصحوة الإسلامية. ولكنها فى الواقع، عبرت عن تنوعات داخل المجتمعات العربية والإسلامية، وجاءت تيارات الصحوة الإسلامية، متنوعة بقدر تنوع فئات المجتمعات وشرائعها المختلفة. ولم تكن تحولات الصحوة الإسلامية، تحولات فى مساره بقدر ما كانت تحولات فى بوعية الفئات المنتمية لها.

ومع كل مرحلة جديدة من مراحل الإحياء الدينى، نجد شرائح جديدة تنتمى لتيار الإحياء الدينى، ولتجد توسع فى قاعدة تيارات الصحوة الإسلامية. فكل تيار أصبح يجذب قطاعاً من المجتمعات، ومع تعدد التيارات، تم جذب قطاعات أوسع من المجتمعات العربية والإسلامية. فدخل كل مجتمع تنوع، يكشف عن نفسه فى تنوع تيارات الصحوة الإسلامية، ولكن كل هذه التيارات الفرعية، تشكل معاً تياراً واحداً له وجهة واحدة، فهى جميعاً تبنى الهوية الحضارية الإسلامية الواحدة، وجامعة لكل شعوب وأوطان الأمة الإسلامية. لذا أصبح تنوع لتيارات الإسلامية جزءاً من التنوع ولثراء الداخلى الطبيعى داخل المجتمعات العربية والإسلامية.

هى إذن، ليست تحولات فى مسار تيار لصحوة الإسلامية، وليست مراحل لنهاية تيار لصحوة الإسلامية، أو مراحل تغيره من داحه لدرجة تدفع هذا التيار إلى نهاية حتمية معينة، بل هى تنوعات دخل المسار الصاعد لتيار الصحوة الإسلامية، جعله بالفعل تياراً جامعاً لأغلبية حماهبر الأمة الإسلامية. ويتضح من تيارات الصحوة الإسلامية أنها تبى

الرابط الأساسى للهوية الحضارية، ولكنها تتنوع فى تعريفها للرؤية الفكرية، مما يكشف عن ظاهرة التنوع فى إطار الوحدة، والتي تميز الحضارة الإسلامية. وتمثل أحد أبرز ملامحها التي تميزها عن غيرها من الحضارات. لذا فكل التيارات تنمو وتنضج وتطور فكرها، وربما يظهر تيار فى مرحلة بصورة أكبر، أو يتراجع تيار فى مرحلة أخرى، أو تحتفى بعض التيارات أو تظهر تيارات جديدة، ولكن الصورة الكلية لتيار الصحوة الإسلامية، توضح أنه يبنى لنفسه تياراته الأساسية، والتي تعبر عن تنوعه لداخلي، رغم وحدة أسسه وغاياته ومقاصده.

### معارك الأمة

حولت حركة الإحياء الدينى المعارك الأساسية للأمة من معارك وطنية قومية قطرية إلى معارك جامعة، وأسقطت المعارك القومية القطرية التي ما زالت تغرق فيها الدول فى المنطقة العربية والإسلامية. فأصبحنا أمام نوعين من المعارك، معارك الأمة، ومعارك الدولة لقومية القطرية، الأولى تهتم الأمة بكل شعوبها وأوطانها، والثانية تهتم النظام الرسمى ونخبة العلمانية. وبهذا تفرقت الحالة بين الأمة وبين نظامها الرسمى. وحددت الأمة معاركها الأساسية، فى مواجهة كل عدوان عليها، فأصبحت المعركة الأولى فى القدس، وتحرير فلسطين، وتحرير كل أرض تعرضت للاعتداء الغربى، فمعركة التحرير هى المعركة الأولى للأمة.

ومن معركة التحرير فى مواجهة الغزو والاحتلال العسكرى، ظهرت معركة التحرير فى مواجهة الهيمنة الغربية على المنطقة، بكل أشكالها السياسية والاقتصادية. وتبلورت معركة الأمة تجاه العدوان الثقافى والحضارى الذى تعرضت له، من خلال عملية التغريب والعولمة والعلمنة. وبهذا حددت الأمة معاركها الأساسية تجاه العدوان الواقع عليها، وعلى هويتها. وبدأت تتبلور معركة الأمة الشاملة، وهى معركة فى مواجهة العدوان الخارجى، مما جعلها معركة فى مواجهة القوى المتحالفة مع العدوان الخارجى، والسحب المتحالفة مع الغرب، ومع كل القوى المشتركة فى عملية التغريب والعلمنة. فأصبحت الأمة تدرك خطورة الاستعمار المحلى، والذي يقوم بدور الوكيل عن الاستعمار الخارجى. ومع توسع فكرة المواجهة مع القوى الغربية المهيمنة والقوى المتحالفة معها، برزت



أهمية وحدة الأمة كشرط من شروط نصرتها ونهضتها، وأصبح حلم الوحدة الإسلامية يعود من جديد، بوصفه أمل المستقبل، والذي تتأسس عليه قدرة الأمة على التحرر وتحقيق الاستقلال

### الحلم البديل

النظر إلى العقود الماضية، منذ بداية الصحوة الدينية في المنطقة العربية والإسلامية، يلاحظ ملامح تلك العملية المستمرة لبناء حلم بديل يختلف عن الواقع الحالي، حلم يجمع الأمة في مواجهة كل أعدائها، وفي مواجهة التخلف والتراجع والتردى الحضارى. وفي مواجهة كل القوى والتبازات والنخب التي تريد تفكيك الأمة، وتحويلها إلى قوميات متنازعة وأفطار متفرقة. بناء الحلم مثل جوهر تبار الصحوة الإسلامية، وجوهر عملية الإحياء الدينى. لأنه شكل الرؤية التي تسعى لها الأمة، وحدد ملامح المستقبل المشود فالإحياء الدينى لم يكن حالة روحية خاصة أو فردية، بل كان حالة جماعية، ولم يكر حالة حياتية أو اجتماعية ضيقة، بل كان حالة حضارية واسعة. فعملية الإحياء الدينى مثل مسار الأمة فى مواجهة واقعها الراهن، وأصبحت هى العملية التى تبنى مسار الأمة فى المستقبل. مما جعلها تمثل الخط الرئيس فى تاريخ الأمة. لهذا أصبح الإحياء الدينى، هو عملية تحرير واسعة للأمة، من أجل تحقيق استقلالها الحضارى الشامل، والذي يمكنها من بناء مستقبلها المشود.

### (٨)

### الحركة الإسلامية والاحتجاج الحضارى

النظر للحركة الإسلامية بوصفها حركة اجتماعية يتبنى المتمون لها رؤية خاصة عرصوبها على المجتمع، يحول دون فهم العلاقة بين الحركة الإسلامية وحالة المجتمع نفسه. فكل مرحلة من مراحل تاريخ الحركة الإسلامية عبرت عن حالة المجتمع، وكانت تعبير المنظم عن موقف المجتمع من التحديات التى تواجهه. فلم تأت الحركة الإسلامية فكره من حارج المجتمع، ولم تأت برؤية جديدة تعرضها على المجتمع، بل كانت نعيير عن الموروث الحضارى للمجتمع فى مواجهة التحديات التى تواجهه. هى إذن تمثل

الاحتجاج الحضارى على أوضاع المجتمع، والباع من مرجعية المجتمع، والموروث الحضارى، فى مواجهة ما آتت له أوضاع المجتمع.

لذا تصاعدت الحركة الإسلامية تبعاً للظرف الذى تمر به المجتمعات العربية والإسلامية، وأيضاً تنوعت تلك الحركة تبعاً لما يحدث من تعبيرات فى التحديات التى تواجه المجتمعات، وتنوع أيضاً وسائل الحركة الإسلامية، تبعاً لطبيعة الظروف الذى تواجهه المجتمعات. فكانت فى كل حالاتها مثلاً عن المجتمعات تنوب عنها فى الاحتجاج على الأوضاع القائمة. والحركة الإسلامية تمثل شكلاً من أشكال الحركات الاجتماعية والحضارية، ولكنها لم تكن تمثل مجرد رؤية جديدة تطرح على المجتمع، بل مثلت حركة اجتماعية احتجاجية تقاوم الظروف التى يتعرض لها المجتمع وتخرجه من الموروث الحضارى، وتخرجه أيضاً من مرجعيته

فقد نشأت حركة إسلامية معاصرة بوصفها ليست تياراً من تيارات الفكرة الإسلامية، بل نشأت كتيار يستعيد الفكرة الإسلامية برمتها، حتى وإن تنوعت طرق ومناهج الحركات الإسلامية. فهى ليست تياراً فكرياً أو مذهبياً داخل المرجعية الإسلامية، مثل التيارات التى تشكلت عبر التاريخ الإسلامى، لكنها حركات تعمل على استعادة المرجعية الإسلامية أساساً، لتعيد البناء الحضارى للأمة. فلم يكن لهدف من الحركات الإسلامية هو إضافة تيار فكري جديد للمرجعية الإسلامية، بقدر ما كان هدفها استعادة تلك المرجعية من حيث الأساس.

### الاختلاف فى الشدة

النظر للحركات الإسلامية دون النظر للواقع المحيط بها، لا يكشف عن دور تلك الحركات، والأهداف التى حركتها. فقد تنوعت استجابات الحركات الإسلامية تبعاً لتغير الواقع، فلم يحدث الخروج من المرجعية الإسلامية مرة واحدة، لذا لم تكن التحديتات التى تواجهها الحركات الإسلامية، وحدة عبر المراحل التاريخية التى عقيبت سقوط خلافة العثمانية. ولكن الهدف الذى جمع الحركات الإسلامية فى كل مراحلها، كان استعادة وحدة الأمة، بوصفه العنوان، لتحقيقى لاستعادة المرجعية الإسلامية

ولقد ظهرت الحركة الإسلامية في موجاتها المتتالية مع بدايات الخروج من المرجعية لخصارية للأمة، من قبل التنظيم السياسية الحاكمة، وتحت تأثير الاستعمار العربي أولاً ثم الهيمنة الغربية السياسي. ولكن مع بداية مسار الحركة الإسلامية، كان مسار الخروج من مرجعية الأمة يبدأ ويستمر ويزداد شدة، ومعه تعددت الاستجابات من الحركات الإسلامية، وظهرت الحركات الأكثر شدة أو عنفاً أو تزمناً. ولم ينظر لتلك الحركات بوصفها استجابة لشدة الخروج من مرجعية الأمة، بقدر ما نظر لها بوصفها خيارات متشددة أو متطرفة. والواقع أنها كانت استجابات تماثل الخطر الذي تواجهه في الشدة فظهور الحركات المتشددة، عبر عن حجم المخاطر التي تواجه المجتمعات، وحجم لخروج الحادث عن مرجعية الأمة.

لذا لم يكن النظر إلى التشدد بوصفه اختياراً فكرياً أمراً صائباً، فهو في الواقع اختياراً حركياً، يستجيب إلى شدة موجات الغزو الخارجي، سواء السياسي أو الفكري والثقافي والحضاري. وإد نظر إلى التيار المتشدد داخل التيار الإسلامي، بوصفه استجابة لشدة المخاطر التي تواجه الأمة، يمكن فهم مسار التيار الإسلامي، فهو حركة احتجاج على إخراج الأمة من هويتها، وبالتالي يتزايد هذا الاحتجاج شدة، كلما تزايد إخراج الأمة من مرجعيتها. وما يحدث هو إخراج للأمة، وليس خروجاً طوعاً لها؛ لأن الأمة تتعرض لغزو حضاري منظم، يستخدم القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، ويستخدم أيضاً الوسائل الثقافية والحضارية. لذا فالأمة تقع تحت ضغط خارجي، وقوى داخلية متحالفة مع الخارج، تفرض عليها مرجعية وافدة، وتحاول إخراجها من مرجعيتها التاريخية.

### بين الدفء والنهوض

مع تنوع طرق الحركات الإسلامية في مواجهة تحدى الغزو الحضاري، نجد حركات تميل للدفاع عن الأمة، وتهتم بعملية تحصين الأمة وتحصين الفرد، وحركات أخرى تهتم بالإصلاح الحضاري الشامل، حتى تغير واقع الأمة. والناظر لهذا التنوع، يجد غلة عملية يدافع في مراحل، وغلبة عملية الإصلاح في مراحل أخرى، تبعاً لرؤية كل حركة إسلامية لحال الأمة، وأيضاً تبعاً لوضع الأمة نفسه. وعملية الدفاع تمثل مرحلة أساسية تسبق المبادرة والإصلاح والتغيير، ولكن شدة التحديات التي تواجه الأمة تدفع بعض الحركات إلى

التركيز على مرحلة الدفاع عن الذات الحضارية، وتركز على تخصيص الأفراد ضد الموحات التي تستهدف ذاته الحضارية وقيمه العليا. وغالب حركات الدفاع تميل إلى التشدد، في حين أن حركات الإصلاح تميل إلى التجديد؛ لأن عملية الدفاع تحتاج إلى تأسيس الملامح المركزية للهوية الحضارية، والتأكد من فصلها فصلاً كاملاً عن كل ملمح من ملامح الوافد. أما عملية الإصلاح فتهدف إلى تغيير ملامح العصر، واستعادة المرجعية الإسلامية بساء واقع حديد يستند لمرجعية الأمة.

هذا التنوع بين حالة الدفاع الحضارى، وحالة الهجوم الحضارى، إذا صح التعبير، تنتج من تعدد مواقف الحركات الإسلامية تجاه التحديات التي تواجهها الأمة. فليس شعور بمدى ضعف البنية الداخلية للفرد والمجتمع، ويركز على عملية التحصين، والمعض يرى أهمية الدخول في عملية الإصلاح والتغيير؛ لأن بناء الواقع لم هو سوف يمثل تهديداً مستمراً للأمة وهويتها. ورغم هذا التنوع والاختلاف، بين عملية الدفاع وعملية الإصلاح، وبين أهداف كل حركة إسلامية، إلا أن لتكامل بين تلك العمليات أكبر من الخلاف الظاهر بين الحركات الإسلامية. فبين الحركات الإسلامية جدل حول التباينات بينهم، يصل لحد الخلاف والاختلاف، ورمي المواجهة أحياناً ولكن النظرة إلى الواقع الاجتماعى للأمة، تشير إلى تكامل أدوار الحركات الإسلامية، رغم كل التباين بينها، فإنها فى النهاية تعيد المرجعية الإسلامية للحضور الاجتماعى والحضارى، وتجعلها حاضرة فى الواقع بقوة. وما تحققة كل الحركات الإسلامية من حضور واستعادة للمرجعية الحضارية، يبنى الوعى العميق بالهوية الحضارية للأمة، ويجعل تلك الهوية الإسلامية حاضرة فى الواقع بقوة تواجه قوة حضور الهويات الوافدة والثقافات الغازية.

ومع تزايد حالة حضور المرجعية الإسلامية فى المجتمع، بكل صورها المتعددة، والمتعارضة أحياناً، تصبح الهوية الوافدة غريبة ومطرودة. وتكتمل حلقات التمرد على الهوية الوافدة، وعلى الحضارة الغازية، بقدر ما يظهر المجتمع صورة مختلفة معها ومعارضة لها.

## ظاهرة العنف

تبع دأنة العنف بكل أشكاله من مداخل أخلاقية ودينية، تتعلق بنتائج استخدام السلاح. كما ترتبط إدانة العنف بعدم مناسبته للتغيير الداخلي؛ لأنه يؤدي إلى مواجهة مسلحة تضر المجتمعات. وهناك بالطبع العديد من التحفظات على استخدام العنف بكل أشكاله. ولكن المقومة والجهاد المسلح ضد العدو يظل أمراً مشروعاً في كل الأوقات والأعراف. وهناك أيضاً أشكال أخرى من العنف، وهي التي تستخدمها الأنظمة في مواجهة المجتمعات. فلم تفرض المرجعيات الوافده على مجتمعاتنا إلا باستخدام السلاح. سواء كان سلاح العدو الخارجي، أو سلاح الاستبداد الداخلي.

لكن ظاهرة العنف من جانب آخر، مثلت حالة اجتماعية مهمة، فهي كانت وما زالت تمثل ذروة الرفض الاجتماعي للواقع المعاش. فتزايد حالة الرفض لمجمل الأوضاع المعيشية، مع عدم وجود سبل لتغيير الواقع، وفرض هذا الواقع بالقوة أو بالسلطة على المجتمع، يؤدي إلى ظهور العنف. فهو حالة رفض عنيف لأوضاع مرفوضة. لذا جاء لعنف في شكل موجات متتابعة ومتتالية، تعبر عن حالة رفض مجتمعي لما يحدث للأمة. ولكن هذه الظاهرة لم تستمر في مسار واحد، سواء متصاعداً أو هابطاً، بل طلت تمثل صرخة في مواجهة الأوضاع المتردية للأمة، تتصاعد حيناً وتتناهى أحياناً أخرى.

والملاحظ أن تمدد الحركات الإسلامية السلمية يقلل من موجات العنف. فكل حصار حالة الاحتجاج الحضاري التي تمثلها الحركة الإسلامية، يؤدي إلى ظهور موجات من عنف. فلم يكن العنف موقفاً فكرياً أو سياسياً، كما يظن البعض، بقدر ما كان استجابة حالة الضغط الشديد الذي تتعرض له الأمة. فالعنف ليس فكرة، ولكنه موقف من حالة نعرض لها الأمة. لذا أصبح الخروج من تلك الحالة، يؤدي إلى الخروج من دائرة لعنف. سيما أن الخروج من حالة الإبادة الحضارية يؤدي إلى تراجع التشدد، وعمليات الدفاع عن نفس مصالح عملية البناء والنهوض.

## حركة شاملة

وقفت كل الحركات الإسلامية تحت العنوان الإسلامي؛ لأنها توجهت مباشرة لمسألة مرجعية العليا. فلم تكن المشكلة في جانب من الجوانب، أو في سياسة ما أو فكرة ما.

ولكن المشكلة التي تعرضت لها الأمة كانت تعبير مرجعيتها العليا، لقد وقعت حركات الإسلامية في مواجهة التعدد على مرجعية الأمة، حتى نستعيدها مرة أخرى. وكان المرجعية الإسلامية عندما نحيث من انصم لعام، حملتها الحركات الإسلامية، فلم تسقط رايها بوصفها مرجعية عليا، بل انتقلت ارايه من الدولة إلى الحركة الإسلامية فلم تعد الدول تحمل الرية الإسلامية، فأصبحت الحركات الإسلامية تحمل تلك الرية، حتى تعيدها مرة أخرى إلى الدولة.

من هنا بدأت المواجهة بين الحركة الإسلامية والدولة، فقد حملت الحركة الإسلامية المرجعية الإسلامية حتى تعيدها للدولة، ولكن من بنى تلك الدولة العلمانية، ومن يحكمها ومن يحميها، لا يريد تلك المرجعية مرة أخرى، بل يقوم رجوع المرجعية الإسلامية للدولة. وهذا ما أكسب المواجهة طابعها الكلي والشمل، حتى باتت مواجهة بين نظامين لا علاقة لأحدهما بالآخر، وهو ما جعل المواجهة والخصومة بين الدولة والحركة الإسلامية، تصل إلى ما وصلت له من شدة. فالمسألة لم تكن تتعلق بقضية فرعية، بل بقضية مرجعية الدولة ونظامها لسياسي، فهي إذن اختلاف في الجوهر وليس في الفروع، وهو اختلاف كلي وليس اختلافاً جزئياً.

والدولة التي تخلت عن المرجعية الإسلامية، لا تستطيع تحمل وجود الحركة الإسلامية التي تحمل تلك المرجعية نيابة عنها، وتحافظ عليها، وتريد إرجاعها للدولة مرة أخرى. فمجرد وجود الحركة الإسلامية، حتى وإن لم تقم بأي دور سياسي أو لم تواجه الدولة، أصبح دليل إدانة للدولة. فوجود حركة إسلامية تطالب باستعادة المرجعية الإسلامية، هو دليل على أن تلك المرجعية تم تنحيته، وبالتالي فهو دليل على أن الدولة تخلت عن المرجعية الإسلامية. ومن هنا حدثت المواجهة المستمرة بين الدولة والحركة الإسلامية، فهي مواجهة بين مرجعية وافدة تحملها الدولة، ومرجعية موروثة تحملها الحركة الإسلامية.

### الحركة والمجتمع

طرأ موضوع الحركة الإسلامية في المجتمع، مع كل التعبيرات، يمثل رأس الحربة للمجتمع، الذي يقود حركة المجتمع لاستعادة هويته، والدفاع عن داته الحضارية. فالحركة الإسلامية هي تعبير عن موقف اجتماعي أصيل، يبحث عن الهوية الحضارية للأمة، ويريد

تحقيق المهوض والوحدة. فالحركة الإسلامية هي إفرار للمجتمع، تنبع منه، وتعبر عن أزمته، وتعبر عن تطلعاته.

والعلاقة بين الحركة الإسلامية والمجتمع لا تقاس بعدد المتمين للحركة الإسلامية، أو عدد المؤيدين لها، ولكن تقاس في الواقع بمدى التقارب بين الفكرة السائدة لدى الحركة الإسلامية، والفكرة السائدة لدى المجتمع. وهو ما يكشف عن التوافق بين الغاية النهائية للحركة، والغاية النهائية للمجتمع. لذا تبلورت مسارات الحركة الإسلامية، ومسارات المجتمعات العربية والإسلامية، حول قضية الشريعة الإسلامية، فقد أصبحت الشريعة هي العنوان لأبرز لفكرة المرجعية. فمع تطبيق الشريعة تتغير المرجعية وتستعاد المرجعية الإسلامية. وبهذا يتشكل التوافق الحادث بين المجتمع والحركة الإسلامية، فهو ليس توافقاً على رؤية فكرية أو توجهات فرعية، ولكنه توافق من حيث المبدأ. وتلك مسألة مهمة، فالناظر للحركات الإسلامية يراها تيارات اجتماعية وسياسية، وهذا واقع بالفعل، ولكنها في مجملها تمثل اختياراً مركزياً أساسياً بغض النظر عن مواقف التيارات الفرعية. فقضية الحركة الإسلامية تتعلق بالقضية المركزية، وتتلور حول وحدة الأمة السياسية وتحرير فلسطين وتطبيق الشريعة الإسلامية، مما يجعل كل الحركات الإسلامية تستهدف غاية واحدة، حتى مع تنوع الطرق والسبل. ومع تبنى المجتمعات لتلك الغاية تتحقق العلاقة العضوية بين الحركة الإسلامية والمجتمعات.

فالحركة الإسلامية، هي الصوت المسموع للمجتمع الصامت، وهي الحركة المرئية لحالة السكون المجتمعي، وهي عنوان التوجهات الصامته للمجتمع، وهي إفرار للاحتجاج المجتمعي على الغزو الحضاري، وهي أيضاً نتاج تحرك المجتمع نحو استعادة مرجعيته.

## (٩)

### حلم الدولة البديلة

تشكل رؤية المجتمع لواقعه من خلال ما يراه حوله، فصورة الحياة الراهنة تشكل موقف المجتمع من الواقع، وبالتالي تشكل موقف المجتمع من المستقبل الذي ينشده. ومن موقف مجتمع تجاه واقعه، تتشكل رؤية المجتمع تجاه الدولة القائمة، والتي تمثل نظام الحكم بكل جوانبه. وكلما كان الواقع مرفوضاً كانت الدولة أيضاً مرفوضة والعكس صحيح.

فالنظم السياسي، وفي مركزه الدولة، يمثل المسئول الأول عن الحالة العامة للمجتمع؛ لأن الدولة هي المؤسسة لكبرى صاحبة التأثير والسلطة، وهي المؤسسة صاحبة الدور الأكبر في التأثير على الحياة

وما يحدث في مجتمعات وأوطان الأمة الإسلامية، يشكل مسار المستقبل، فكلما كانت الدول القائمة مقبوبة، تشكلت حالة من الرضا عن الواقع الحالي، تدعم بهاء الأوضاع وكلما كانت الدول القائمة مرفوضة، تشكلت رؤية تدفع نحو التغيير، والبحث عن دولة بديلة فتتشكل مواقف المجتمعات من واقعها، ويعكس ذلك على موقفها من النظام السياسي الحاكم، مما يشكل مسار مجتمعات في المستقبل، ويحدد مآل النظم السياسية لقائمة

لقد اكتملت دورة كاملة للدول القائمة بعد عهد الاستقلال من الاستعمار العسكري، فالاستعمار المباشر عاد مرة أخرى في العديد من الدول مثل العراق وأفغانستان، وظل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي قائماً وعادت الهيمنة العربية غير المدشرة مرة أخرى على المنطقة، حتى بات لدول العربية والإسلامية تدار من الخارج ولقد انتهت العديد من أحلام التقدم والتنمية، الواقع يؤكد على أن الهيمنة الغربية نعوق عملية التنمية، كما يؤكد على أن العديد من الدول القائمة غير قادرة على تحقيق التنمية، وباتت كل محاولات الوحدة ذكرى في التاريخ، حتى أن أضعف مسويات التنسيق والتعاون بين الدول العربية والإسلامية تفشل، تلك كلها علامات لفشل الدول القائمة في تحقيق الأهداف التي دفعنها. وعدم تفشل الدولة في تحقيق العدايات التي تندى بها وتعلنها، تتحول إلى دولة فاشلة، ويقل مدى الرضا والقبول لهذه الدولة تدريجياً، حتى تصبح دولة مرفوضة، ولا تلقى القبول للارم لقائها.

بهذا تتشكل الدولة الفاشلة، وهي الدولة التي تفشل في تحقيق ما تدعيه من أهداف، وتفشل في الحصول على رضا عامة الناس عن أدائها، وتفشل في تحقيق أحلام وأمان المجتمع الذي عثته وعندما تتطور صورة الدولة الفاشلة، تبدأ عجلة التعبير في الدوران وهنا نبرز المواجهة بين الدولة القائمة والدولة البديلة، أي بين ما هو قائم وما يتمنى المجتمع حدوثه في المستقبل. ومن خلال مدى الفجوة بين الواقع والراهن والواقع المنشود، تتبلور



حالة الدفع نحو التغيير، وتشكل مرحلة المواجهة أو الصراع، بين الوضع القائم وبين رغبات المجتمعات.

تلك هي حالة أوطان الأمة الإسلامية، فهي تمر بلحظة تشكل مرحلة التغيير. بعدما تجسدت صورة الدولة الفاشلة، بأكثر من قدرة المجتمع على التحمل. ومع بقاء الدولة الفاشلة مهيمنة على السلطة، تظهر صورة الدولة البديلة، بوصفها تقيضاً للوضع القائم. ومع انفارقة بين صورة الدولة القائمة، والدولة البديلة، تشكل طاقة التغيير والرغبة فيه، وتتضح معالم التغيير المنشود، وتشكل رؤية المجتمع عن المستقبل المنشود. ولكن المواجهة بين دولة قائمة ودولة منشودة، هي أشرس مواجهة، فهي مواجهة مع طبقة حاكمة لا تريد تغيير توجهاتها، ولا تريد الخروج من السلطة، بل تريد البقاء، وتخشى لحظة الخروج والحساب. لذا تعمل الدول القائمة على هدم حلم المجتمعات، ومنعها من تصور الدولة البديلة، ومنعها من التثبت بحلم جديد، حتى لا تتحول تلك الأحلام إلى طاقة فعل في مواجهة النظام السياسي الحاكم، من أجل إقامة دولة بديلة.

### الدولة البديلة

في كل أوطان الأمة الإسلامية تتعدد أحلام الناس، بين الرغبة في تحقيق التقدم والحياة كريمة، وبين الرغبة في التصدي للعدوان الخارجي، والرغبة في تحقيق القيم الحضارية والهوية الخاصة، وتحقيق الموضع المناسب للأمة في النظام الدولي. فهي رغبات تمتد من الخاص إلى العام، ولا تتوقف على ما هو خاص، أو ما هو عام. فجملة أوضاع المجتمع تتحدد من خلال حالته الداخلية وموضعه الخارجي. والمجتمعات تصل لحالة الرضا، عندما تحقق الحياة الكريمة، وتحقق قيمها، وتحقق استقلالها، وتحقق مكانتها بين دول العالم. ولا يمكن فصل رغبة عن أخرى، ولكن المجتمعات تقدم بعض الرغبات أحياناً، وتقدم رغبات أخرى أحياناً أخرى. وترتيب الرغبات لا يعنى انتهاء رغبة ما، أو تقدم رغبة على غيرها، ولكن تعبر عن الواقع الراهن والمشكلات التي يواجهها المجتمع.

ومجتمعات الأمة الإسلامية تواجه مشكلة تردى مستوى الحياة، ومشكلة التراجع حضارى، وتراجع القيم الأصيلة، ومشكلة التراجع أمام القوى الخارجية، ومشكلة تكرار عدوان خارجي، واستمرار الهيمنة الخارجية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرض

فلسطين، وهى من أراضى الأمة المقدسة. لذا لم نعد قضية تتقدم على أخرى. بل تزاد القضايا معاً، بسبب حالة التردى الشامل. وهو ما شكل تصور المجتمعات عن الدولة البديلة.

فالدولة لبديلة، هى الدولة التى ترفع القيم العليا للأمة، وتمسك بمرجعيتها التاريخية والحضارية، وهى التى تعيد المرجعية الإسلامية، وتعيد وحدة الأمة الإسلامية، وتدافع عن كل أراضى الأمة فى مواجهة الأعداء، وتحرر كل بلاد الأمة، وتعمل على تحقيق التقدم، وتعيد موضع الأمة فى المستوى الدولى، وتحقق الرسالة الحضارية للأمة الإسلامية. فهى الدولة النقيض للموضع الحالى، لذا أصبحت الدولة البديلة، وأصبحت الحلم الذى ينمو داخل العقل الجمعى للأمة. فالدول القائمة لم تعد مرفوضة لسبب محدد، بل أصبحت مرفوضة بالكامل؛ لأنها لم تعد تقوم بأى دور تطلبه منها الأمة، وبسبب الفشل الكامل للدولة القائمة، أصبح غم حلم الدولة البديلة ممكناً.

فكل مجتمع إنسانى يمكن أن يقبل حياة تلبى بعض ما يريد، وليس كل ما يريد، لذا تمكنت الدول القومية القطرية من الاستمرار لفترة، وتمكنت من جذب تأييد الجماهير لها فى فترات؛ لأنها كانت تقوم ببعض ما يحتاجه المجتمع منها. وفى مقابل تلبية بعض ما يريده المجتمع، تم التضاضى عن نقاط ضعف تلك الدول. ولكن عندما أصبحت الدولة لا تلبى كل ما يطلبه منها المجتمع، أو معظم ما يطلبه منها، لم تعد تلك الدول مقبولة. لذا كان لبديل فى دولة بديلة، دولة تمثل ما يريده المجتمع.

والدولة البديلة، هى حلم أو رغبة أو ثمنى يظهر لدى المجتمع، ويتمدد فى مختلف مجتمعات الأمة الإسلامية. فترى الجماهير أنها تريد دولة تقوم بمسؤوليات محددة وأدوار بعينها، وتحمل هوية محددة ومرجعية معينة. وبهذا يتشكل لدى عامة الناس صورة الدولة المقبولة، كنقيض للدولة القائمة. وهذا ما يحرى فى مجتمعات الأمة الإسلامية، دولة قائمة تزاد فشلاً، وتصور عن دولة بديلة يزداد وضوحاً.

### الدولة الوافدة

حالة الانفصال بين المجتمعات والدولة القائمة، والتى تحدث تدريجياً عبر العقود، تشكل صورة لدولة الوافدة، أو الدولة المستوردة. فمع تراجع الدولة عن تلبية احتياجات

لمجتمع، وتراجعها عن الالتزام بهوية ومرجعية المجتمع، تصبح الدولة غريبة عن المجتمع، ثم تبدو في صورة الدولة الواحدة، أى تمثل فكرة غريبة عن المجتمع. والتحالف الحادث بين معظم الدول العربية والإسلامية، والقوى الغربية، أثر كثيراً على الدول القائمة، ووضع حدًا لدورها في المجتمعات العربية والإسلامية. فقد ظهرت الدول القائمة، وكأنها تابعة للقوى الغربية، وأنها في حلف لا ينفك مع القوى المعادية للأمة. ومثلت حجة فلسطين الامتحان الصعب، الذى أسقط معظم الدول القائمة في المنطقة العربية والإسلامية. فما دامت كل تلك الدول تقبل بدولة الاحتلال الإسرائيلى وتعطيها شرعية للوجود؛ إذن تصبح تلك الدول متحالفة مع العدو، وليست متحالفة مع مجتمعاتها. ففي كل الظروف، لم تقبل المجتمعات العربية والإسلامية وجود الاحتلال الإسرائيلى، بل ظلت تتمنى إنهاء الاحتلال وإعادة توحيد فلسطين، وعودتها إلى محيطها العربى الإسلامى. ولكن معظم الدول القائمة، قبت بواقع الاحتلال وتعاملت معه، مع اختلاف في الدرجة والتوقيت، مما جعل الدول القائمة تبدو منتمية للغرب المهيمن والحامى للكيان الصهيونى، أكثر من انتمائها لمجتمعاتها.

ثم توالى العديد من المواقف التى تظهر خضوع الدول القائمة لشروط الغربية، سواء فى القضايا السياسية أو لاقصادية أو الاجتماعية. وبسبب تغلغل النفوذ الغربى فى الدول القائمة، بدت تلك الدول تابعة للمهيمنة الغربية، بأكثر من تبعيتها لمجتمعاتها. وبهذا تشكلت صورة الدولة المستوردة، أو الدولة الواحدة، وهى الدولة التى تحمل مرجعية مستوردة، وتحالف مع القوى الخارجية، وهى فى النهاية دولة التبعية. ولم يعد هناك شك، فى أن النظم القائمة، أصبحت نظم تبعية، وأنها لم تعد تحظى بالاستقلال، مما جعلها تفقد مبرر وجودها، وتفقد مبرر سيطرتها على مجتمعات الأمة؛ لأنها لا تقوم بحماية مجتمعاتها، بقدر ما تقوم بحماية مصالح القوى المعادية للأمة. ولم يعد هناك شك، فى أن الدول القائمة، هى دول خاضعة للضغوط الخارجية، والتى تفرض عليها سياسات التى تريدها حماية لمصالحها. ولا يمكن لدولة أن تحمى مصالح القوى الكبرى، وتحمى مصالح مجتمعاتها، فالمصالح تتعارض، لذا فإن الدول العظمى تحمى مصالحها بالقوة سواء العسكرية أو السياسية؛ لأن مصالحها تتعارض مع مصالح المجتمعات الأخرى.

## مرحلة الفرز

الناظر لمواقف المجتمعات العربية والإسلامية، والمتبع للرأى العام، يحد أن المجتمع يمر مرحلة للفرز السياسى والاحتماعى والحصارى، حيث يبلور موقفه من النظام السياسى الحاكم، حتى يصبح هذا الموقف نديهى، أى من المسلمات. وذلك مرحلة مهمة، وعندما يتوافق أغلب الناس على أن الدولة القائمة تخدم مصالح الغرب أكثر مما تخدم مصالح مجتمعيها، يتم فرز الدولة عن المجتمع، وتحديد موضعها كمؤسسة غربية عن المجتمع، وحارجه عنه. وعندما يتوافق أغلب الناس على أن الدولة القائمة، ليست فقط عاجزة عن تحرير فلسطين، بل رافضة لتحرير فلسطين، تصبح تلك الدولة حليمة لأعداء المجتمع، وأعداء الأمة.

فليست المشكلة فى عدم القدرة، ولكن المشكلة فى الموقف نفسه، وفى القيمة الحاكمة. فليست المشكلة فى قدرة دولة من الدول على تحرير فلسطين، بل فى موقفها من قضية فلسطين. وأيضاً ليست المشكلة فى قدرة المجتمع أو شعب من شعوب الأمة على تحرير فلسطين، بل المشكلة فى موقف هذا المجتمع وذلك الشعب. وينس هذا المعنى، سجد أن المشكلة ليست فى عدم قدره دولة على بدء نميه مستقلة، ولكن فى رغبها فى بناء تلك التنمية المستقلة. وعندما تكون الطبقة الحاكمة نفسها غير مقتنعة بضرورة تحرير فلسطين، وغير مقتنعة بأهمية التنمية المستقلة، وغير مقتنعة بنيم الأمة، ويرفض المرجعية الإسلامية، وترفض فكرة توحيد الأمة الإسلامية، ولا تريد الالتزام بالهوية الحضارية للأمة، عندئذ لا تكون مشكلة تلك الطبقة الحاكمة فى القدرة أو الإمكانية، بل فى الرغبة والموقف. وهنا تبلور الرؤية ونصح لصورة.

وتبدأ عملية الفرز الحصارى العميق، والتي تتأسس على حقيقة موقف الدولة وحقيقة مرجعيتها والمبادئ التى تقوم عليها. فالدولة القائمة ليست عاجزة عن تحرير فلسطين بل رافضة لذلك، وليست عاجزة عن تطبيق لشريعة الإسلامية، بل رافضة لذلك، وليست عاجزة عن تحقيق وحدة لأمة الإسلامية، بل رافضة لذلك. فهى دولة قومىة علمانية قصرية، تحكمها طبقة علمانية متحالفة مع العرب، وما يفعله الآن ليس نتاج ضعف أو عدم قدرة، بل نتاج اختيار

الناظر لحالة الأمة الإسلامية، يرى كيف تتشكل صورة الدولة المفروضة والدولة المرغوبة تدريجياً، وتزحف تلك الصورة داخل الأمة، بين دولة تحكم بالفعل، ودولة تمثل البديل الذي يريده الأمة. فقد خرجت الدولة القائمة على ثوبت الأمة، مما جعل فصل الأمة عن الدول القائمة أمراً واقعياً، وأصبحت الأمة ترغب في قيام دولة تحمل ثوابتها، حتى وإن لم تستطع تحقيق كل آمالها دفعة واحدة. فالأمة تحمل رؤية واقعية، وتعرف أنها لا تستطيع إنهاء الوجود الصهيوني في لحظة أو حتى سنوات، ولكنها تريد نظاماً يعمل من أجل هذا الهدف في حدود الممكن. وحتى الحركات الإسلامية، والتي تحمل هموم الأمة وتحمل معها حلم لدولة البديلة، تريد نظاماً يحكم أوطان الأمة ويحمل الغايات العليا لها ويلتزم بمرجعية الأمة، وتعرف أن تحقيق الغايات النهائية يحتاج لعقود. ولكن هناك فرق كبير بين من يعمل من أجل تحقيق غايات الأمة، ومن يعمل في عكس الاتجاه، ويحطم أحلام الأمة. كما أن هناك فرقاً كبيراً بين من يعمل من أجل مصالح الأمة، حتى وإن لم يحقق منها إلا قدرًا بسيطاً، وبين من لا يؤمن بمصالح الأمة وقيمها وأهدافها في الأساس.

لهذا اتضحت صورة الدولة الوافدة المستوردة، المنتمية للغرب، والتي تحكم بالوكالة عن الغرب، والتي تمثل شكلاً للاستعمار المحلي؛ لأنها رافضة لما تحمله الأمة من قيم وغايات، وهو ما ساعد على بروز حلم الدولة البديلة، والتي تناقض الدولة القائمة في كل أهدافها وغاياتها.

## (١٠)

### بين هويتين.. المعركة الصامتة

تعارضت هوية الدولة القومية القطرية مع هوية المجتمع والأمة. مما نتج عنه مواجهة أو معركة صامتة بين هويتين، كل منهما يتشتر في مساحات من المجتمع والنظام العام، مما دفع لمرحلة مواجهة في نهاية الأمر. فالدولة تحاول تأمين هويتها القومية القطرية، حتى لو لم تكن قادرة على شره. ففي مصر مثلاً، تحاول الدولة تأمين الهوية المصرية، المنفصلة عن الهوية العربية والإسلامية، وإن كنت لا تستطيع نشر تلك الهوية سوى نطاق واسع في المجتمع. كما تستعيد الدولة الهوية العربية والإسلامية عند الضرورة.

حتى لا تندو حارحة بالكامل عنها . فحدد النظام السياسي بحاول تأمين علة الهوية القومية القطرية فى المحال العام ، ليجعلها لعنوان العام للمجتمع ، حتى مع عدم انتشارها فى المجتمع . مما يدفع لتعصيد تلك الهوية تحت العديد من المبررات . ولعل أهم مبرر للهوية القومية القطرية فى مصر ، كان إخراج مصر من حالة الحرب مع العدو الصهيونى ، على أساس أن المجتمع لم يعد قادراً على الحرب ، ولم يعد للناس قادرين على تحمل تبعات الحرب . بهذا بدأ نشر الهوية القومية القطرية على أساس أنها وضع مفروض على المجتمع المصرى ، حتى يتجنب المجتمع المزيد من الحروب ، ويتجنب الحسائر الناتجة عن تلك الحروب .

يكن المجتمع فى المقاس . كان يحدد هويته من داخله ومن دخل الموروث الحضارى . فيتتج الهوية المصرية العربية الإسلامية ، التى تعبر عن انتمائه للأمة العربية ، وانتمائه للأمة الإسلامية . ولم يكن المجتمع محتاحاً لفرص هويته ، بل كانت تلك الهوية تنتشر داخله تعبيراً عن بروع طبعى لدى المجتمع نحو هوسه لماريخية . فاستطاع المجتمع كسب المزيد من الأنصار بتوجهه الحضارى . بدور أن يصطدم بالدولة ، فالفكرة تنتشر بين الناس من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية ، والتى تمثل القناة الأساسية فى لمجتمعات استبدادية المحافظة . ولكن الدولة من حاسبها سيطرت على وسائل الإعلام ، وعلى المؤسسات الأساسية حتى تمنعها من التواصل مع المجتمع ، ولكن مع تطور وسائل الإعلام وانتشار الفضائيات والإنترنت ، قدت قدرة الدولة على السيطرة ، وأصبح للمجتمع وسائله الإعلامية ، البعيدة عن رقابة الدولة ، ولكن طلت شبكة العلاقات الاجتماعية ، هى القناة الأساسية لنشر فكر المجتمع .

### الأرض المحروقة

عمدت الدولة فى لكثير من الأحيان إلى تشجيع كل عوامل التحلل من لهوية الحضارية للمجتمع وللأمة ، من خلال فتح النواقد أمام كل الأفكار لوافدة ، بصورة أصرت بالمجتمع ، وجعلته عرضة لكل الأفكار التى تهدم هويته . ولم تحاول الدولة الوقوف أمام الأفكار الواهدة . بل كنت ترى فيها تأييداً لموقف الدولة وهويتها العلمانية . فكل فكرة متحررة تفيد علمانية الدولة ، وتثير الاضطراب فى المجتمع ، وتعمل المجتمع

يشك في هويته ، أو يخرج عنها . بالطبع كان التأثير محدوداً وما زال ، ولكنه أثمر عن حالة من عدم النوافق على الهوية داخل المجتمع ، تزيد أحياناً وتقل في أحيان أخرى . ومع تأكيد الدولة لحالة اخروج على الهوية في وسائل الإعلام أو الأعمال الفنية أو غيرها ، أصبحت الدولة تعمل من أجل صرب الرابطة الاجتماعية المؤيدة للهوية العربية الإسلامية داخل المجتمع ، حتى لا تتمدد بأكثر مما تحتمل الدولة . وتلك السياسة ، تؤدي إلى إضعاف المجتمع وإضعاف روابطه الداخلية ، وتعرضه للعديد من الظواهر الوافدة أو الغريبة عليه . مما يؤدي إلى ضرب استقرار المجتمع .

ولكن المتابع لمسار الدولة ، في العديد من الدول العربية والإسلامية ، يجد أنها لم تهتم بحالة المجتمع ، بل دفعت نحو المزيد من الاضطراب في الرؤية والفكر ، حتى تضطرب هوية المجتمع ، حتى وإن أدى هذا إلى المزيد من الإضعاف للمجتمع ، وأدى إلى انتشار ظواهر سلبية في المجتمع . لذا مرت المجتمعات العربية والإسلامية ، بلحظات اضطراب عميق ، ودخلت في معارك فكرية ، كلها أثرت على المجتمع سلباً ، وأدت إلى تراجع التوافق العام حول هوية المجتمع . تلك كانت سياسة الأرض المحروقة ، وما زالت ، وهي سياسة تزداد توسعاً ، وكأن النظام السياسي الحاكم يحاول ضرب هوية المجتمع ، حتى وإن أدى هذا إلى المزيد من الظواهر السلبية التي تحطم بنية المجتمع . فهوية المجتمع العربية الإسلامية ، أصبحت خطراً على الدولة ، مما جعلها تمارس سياسة تسمح بكل ما يشكك المجتمع في هويته ، حتى تتخلص من التحدي المتمثل في اختلاف هوية المجتمع عن هوية الدولة .

### شق وحدة المجتمع

لن تستطيع الدولة البقاء مع تزايد نمو هوية المجتمع المخالفة لعلمانية الدولة وطابعها القومي القطري ، لذا نجد النظم الحاكمة تبحث عن حلفاء من داخل المجتمع ، وتبحث عن شرائح تؤيدها في مواجهة نمو الحالة الإسلامية في المجتمع . ومن خلال البحث عن المصالح التي يمكن أن تربط بعض الفئات بالدولة ، يتم سلخ تلك الشرائح أو الفئات عن المجتمع ، بحيث تصبح تحت سيطرة الدولة ، ولا تجد ملاذاً آمناً لها إلا مع النظام الحاكم . وفي مصر مثلاً ، يحاول النظام الحاكم جعل الأقباط فئة وكتلة متجانسة ، ويقدم نفسه

بوصفه الحامي للأقباط ، ويعصد توجهه لأقباط نحو الهوية المصرية القومية الخالصة ، لأن هذا الاتحاد يمثل سنداً له . فكلما أصبحت الجماعة لفظية خارجة عن الهوية العربية والإسلامية كلما أصبحت بصيراً للدولة القومية العنصرية ، ونصيراً للنظام الحاكم . ورغم أن هذا التوجه من قبل الأقباط يشق صف المجتمع ، فإن الدولة ترحب بهذا التوجه ، لأنه يوفر لها كتلة بشرية مساندة لها ، كما يوفر لها مبرراً لمواجهة الهوية العربية الإسلامية المنتشرة في المجتمع .

وكذلك تبحث الدولة عن الفئات المتغربة ، والتي تأثرت بنمط الحياة الغربي ، كما تبحث عن بعض الفئات الثرية ، ولا نقول كلها ، لتشكل منها فئة تنتمي للحدثة الغربية . أي شريحة علمانية ليبرالية ، وتقوم الدولة بحماية تلك الفئة ، وتقديم نفسها كحام وحيد لها ، في مواجهة الهوية الإسلامية المنتشرة في المجتمع . مما يعمق أكثر حالة التفكك في المجتمع ، ولكن تلك الحالة من التفكك تفيد الدولة . فإذا حدث توافق بين المسلمين والمسيحيين مثلاً ، تحول الهوية العربية الإسلامية جامعة ، باعتبارها الإطار العام الجامع لكل الهويات الفرعية ، فإن هذا سيؤدي إلى مزيد من التماسك الاجتماعي ، كما يؤدي إلى تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية ، مما يجعل المجتمع أكثر قوة ، وبالتالي يجعله أكثر قدرة على مواجهة الدولة والنظام الحاكم في لحظة ما . لذا فإن سيطرة الدولة القومية لعلمانية تعتمد على تفكيك المجتمع ، ولا تعتمد على وحدة الجماعة الوطنية ؛ لأن تحقيق وحدة الجماعة الوطنية يؤدي إلى حدوث توافق على لهوية الجامعة بدون أي جور على الهويات الفرعية ، مما يشكل وحدة المجتمع وتوافق على هويته . وفي هذه الحالة لن يكون للدولة أسس تستند إليها أو مبررات تعتمد عليها .

### المجتمع يخترق الدولة

الملاحظ لمسيرة استعادة المجتمعات العربية والإسلامية لهويتها ، يلحظ حالة التوسع التدريجي لمستمر داخل المجتمع ، لهوية المتفق عليها . ورغم كل الضغوط التي يمارسها النظام الحاكم ، سنجد أن المجتمعات ترداداً تمسكاً بهويتها ، ولكنها لا نواجه لدولة تلك الهوية ، بل نعتبرها شأنًا اجتماعيًا خاصًا ، ونسى المجتمع على تلك الهوية ، ونعصدها بشبكة العلاقات الاجتماعية . بقصد من ذلك ، أن العلاقات الاجتماعية ، تمثل وسيلة



التراط في المجتمعات العربية و لإسلامية ، حيث ستغل لأفكار و الرؤى و المواقف عبر شبكة العلاقات الاجتماعية ، أكثر من أى وسيلة أخرى ، و من خلال شبكة العلاقات ، يكون المجتمع موقفه و وجهة نظره ، بعيداً عن أى تأثيرات تأتيه من خارجه . لذا نجد أن شبكة العلاقات الاجتماعية ، أكثر قدرة على تشكيل الرأى العام ، من أى وسيلة إعلامية ، أو من أى مؤسسة رسمية . و من خلال قوة العلاقات الاجتماعية ، و من خلال أدوات المجتمع فى الضبط الاجتماعى ، يتم نشر نمط حياة ، أو أنماط تشترك فى مرجعيتها العامة و بهذا يتوسع المجتمع فى نشر الهوية التى اختارها رغماً عن إرادة الدولة .

و مع الانتشار الواسع لهوية المجتمع ، تنتشر هذه الهوية داخل الدولة نفسها ، من خلال العاملين فى الدولة . فالدولة تمثل نظاماً و جهازاً إدارياً ، و عمادها الأساسى هو كتلة العاملين فيها . و من خلال انتشار الهوية الإسلامية فى المجتمع ، يخترق تلك الهوية لدولة تدريجياً ، حتى تصبح المؤسسات الحكومية نفسها متأثرة بالهوية الإسلامية رغباً عنها ، من خلال التمدد لطبىعى لبشرى و المجتمع يتحرك فى هذا الاتجاه بدافع تلقئى ، لأن الهوية التى تنتشر فى المجتمع تتوسع داخل شبكة لعلاقات الاجتماعية بتقائية ، مما يجعلها نصل إلى مختلف شرائح و مكونات المجتمع ، و تعطى لمجتمع هويته النهائية .

### السيطرة على قيادة الدولة

يلاحظ خاصة فى الدولة المصرية ، وهى سوء إدارى مرامى الأطراف و يصعب السيطرة عليه أن النظام الحاكم لجأ لوسيله مهمه حتى يبقى لدولة تحت سيطرته ، وهى السيطرة على كل المواقع القيادية ، فتم إلقاء أنه فواعد موضوعيه للوصول إلى مواقع القيادة فى مختلف أجهزة الدولة ، مما فيها الأجهزة العسكرية و الأمنية . حتى تسمى مواقع القيادة تحت سيطرة النحمة حاكمة . و حدث هذا نظراً لرعة الطبقة الحاكمة فى فرض هيمنتها السبسية الكاملة ، ولكنه حدث أيضاً ، حتى لا تنتسرب توجهات المجتمع إلى المراكز العليا فى الدولة ، و حتى تبقى الدولة تحت المراكز تحت الهيمنة المباشرة للطبقة الحاكمة ، فنختار من يؤيد توجهاتها ، و يصحح جراً من شبكة لمصالح الحاكمة

لقد استطاعت الطبقة الحاكمة وقف الترقى لطبىعى ، و الذى كان يؤدى إلى وصول قيادات وطنية إلى المراكز القيادية ، و نعى بها القيادات التى تببنى ثوبت لمجتمع . ولكن

الدولة لم تستطع السيطرة على بقية جهاز الدولة، واكتفت بالسيطرة على الطبقة الإدارية العليا في جهاز الدولة. وهو ما يعزز بقاء هيمنة الدولة على الهوية الرسمية، في مقابل فشلها في التغلغل داخل الهوية الاجتماعية للمجتمع.

### بين شبكتين

الملاحظ في العديد من البلدان العربية والإسلامية، هو تشكل شبكة العلاقات الاجتماعية، والتي تمثل الرابط الأصيل داخل المجتمعات، وفي المقابل تشكل شبكة المصالح الحاكمة. وشبكة المصالح محدودة العدد، ولكنها تملك مفاتيح السلطة والثروة، وفي المقابل نجد أن شبكة العلاقات الاجتماعية واسعة الانتشار وتملك إمكانيات هائلة، ولكنها لا تملك مفاتيح السلطة. وبين الشبكتين تحدث تداخلات لا يستطيع أحد السيطرة عليها، خاصة وأن شبكة العلاقات الاجتماعية تتمدد في كل اتجاه، مما يجعلها تدخل إلى أطراف شبكة المصالح أحياناً. ولكن كل شبكة أصبحت تمثل كتلة، فشبكة العلاقات الاجتماعية تمثل أغلبية المجتمع، وشبكة المصالح تمثل طبقة الحكم، وبهذا يحدث انفصال تدريجي بين تلك الشبكات، مما يحدث فرقا في المجتمع، بين الفئات المنتمية للمجتمع وهويته، وبين الشريحة المنتمية لطبقة الحكم وشبكة المصالح.

والمواجهة بين الطرفين، تحدث في صمت. فكل طرف له توجهاته التي ينشرها، وشبكة المصالح الحاكمة تحاول تجنب المواجهة المباشرة مع المجتمع، كما يحاول المجتمع تجنب المواجهة المباشرة مع الحكم أيضاً، ولكن المواجهة بينهما مستمرة، فالطبقة الحاكمة تريد تأكيد سيطرتها على الدولة والمجتمع وعلى الهوية العامة، والمجتمع في المقابل يحاول تأكيد هويته بصورة قاطعة، حتى يفرز الطبقة الحاكمة خارجه، فتبدو فئة خارجة على المجتمع، مما يسقط شرعيتها نظرياً أولاً، ثم عملياً. فهي معركة صامتة، يستخدم فيها المجتمع قوة روابطه الاجتماعية، وتستخدم فيها الطبقة الحاكمة قوة أدوات الدولة.

### بث الانحلال

يمكن ملاحظة مدى تشدد الدولة تجاه الحركة الإسلامية، وبمدى مرونتها تجاه بعض مظاهر الانحلال، فالطبقة الحاكمة ومعها النخب العلمانية المتحالفة معها، ترى أحياناً أن انتشار الانحلال في المجتمع يساعد على ضرب هويته العربية الإسلامية، ويمهد لعلمنة

المجتمع . وبهذا يرد النظام الحاكم على تمدد الهوية الإسلامية في المجتمع ، ويحاول وقف تمدد للتدين ، يفتح المجال أمام بعض مظاهر التحرر أو الاسلحلال . نجد ذلك واضحاً في التسامح مع الأعمال الفسدة أو الإعلامية التي تفتح الباب أمام التحرر الأخلاقي ، في مقبل تشدد النظام أمام أى عمل منظم لشعر القيم الدينية في المجتمع .

فالحلاف في الهوية ، جعل الطبقة الحاكمة في مواجهة مع التدين ، لأن للهوية العربية الإسلامية منية أساساً على التدين . مما جعل انتشار التدين ، بتشاراً للهوية الإسلامية في المجتمع . وهنا أصبحت الدولة في بعض المواقف تشعر بخطر انتشار التدين في المجتمع ، لأنه ينشر الهوية الإسلامية ، ولا ينشر الهوية لقومية القطرية العلمانية فنحاول لمواجهة إلى مواجهة بين علمنة الدولة ، وتدين المجتمع ، ويزداد مأزق الدولة عندما تضطر إلى مواجهة ظاهرة التدين ، وتتنازل في مواجهة أى ظاهرة انحلال .

### والمجتمع يرد

الملاحظ أن المجتمع له العديد من الوسائل للرد على ما يحدث على مستوى الدولة ، فهو يرد أحياناً بالتشدد ، وينشر قو عد أكثر صرامة للحفاظ على الهوية والتدين ، حتى يوقف موجات العلمنة والغريب . ويرد المجتمع بوضع قواعد ظهرة للتدين ، يراها البعض تديناً شكلياً ، ولكنها في الواقع إظهار للتدين بصورة حرجية ، مما يجعل الهوية حاصرة أمام الجميع وتتحدى هوية الدولة . وبهذا يشكل في المجتمع عطف يظهر الهوية بصورة تتحدى هوية الدولة ، فؤكد المجتمع هوسه الإسلامية ، مما يجعل الدولة تظهر في صورة علمانية لا دينية ، مما يجعلها حرجية عن المجتمع وهوسه ، وبهذا يتم حصار الدولة حصاراً صامتاً .

والمجتمع يستخدم نفس منهج الحركة الإسلامية ، فهو يقوم بالبناء من أسفل ، في حين أن الدولة تفرض هويتها من أعلى . مما يجعل البناء المجتمعي يتقدم تدريجياً ، حتى يصل إلى حدود البناء الرسمي الذي تسيطر عليه لدولة . وهنا تبدأ مرحلة المواجهة ، التي قد لا تكون صامتة فعندما يكمل المجتمع تشكيل هويته تصبح الدولة واقعة تحت تأثير صغوط المجتمع ، فلما تخضع الدولة للمجتمع أو تدخل في مواجهة مباشرة معه .

فالدولة تملك أدوات القوة، وهذا سبب قدرتها على البقاء. أما المجتمع فيسيطر على القاعدة، حتى باتت الدولة بلا قاعدة تستند لها. وهكذا يتغير تدريجياً الفرق بين قوة كل طرف، فالدولة غير قادرة على تنمية قوتها بدعم اجتماعي معتبر، والمجتمع يبنى قوته بالهيمنة الاجتماعية الشاملة. وتستمر المعركة صامتة، حتى تأتي لحظة ونصح معركة صاخبة.

## (١١)

### فى مواجهة العدوان

مثل العدوان الخارجى على الأمة الإسلامية، عاملاً حاسماً فى العديد من المراحل التاريخية، لم يكن هو العامل الوحيد المؤثر، ولكنه كان دائماً عاملاً حاضراً فى تاريخ الأمم. فالعدوان الخارجى أسس لانهاى وحدة الأمة، وعمل على تفكيكها إلى دول قومية قطرية، وررع الكيان الصهيونى فى المنطقة ليكون حامياً لمصالحه، ثم ساند النخب الحاكمة المتحالفة معه، حتى يضمن ولاء الدول العربية والإسلامية لمصالحه وسياساته. وأصبح التدخل الخارجى حاضراً فى كل المعادلة السياسية للمنطقة، ومؤثراً على مجريات التفاعل السياسى، حتى يحمى مصالحه فى المنطقة، كما يدعى.

والتدخل الغربى فى المنطقة بدأ بالاستعمار العسكرى المباشر، ثم انتقل إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية، أى الاستعمار السياسى غير المباشر، ثم عاد مرة أخرى إلى الغزو العسكرى بدءاً من أفغانستان إلى العراق، ثم تزايد دور القوى الغربية فى المنطقة، حتى باتت اللاعب الرئيس فى كل المناطق الملتهبة من السودان والصومال واليمن، وحتى باكستان وغيرها. وبهذا تحولت القوى الغربية إلى أحد العناصر العاجلة والحاسمة فى المعادلة السياسية الداخلية، لمعظم البلاد العربية والإسلامية، ولم يعد من الممكن تصور حدوث تغير فى المنطقة، دون وجود دور للعامل الخارجى، أو دون مواجهة معه.

تعددت بهذا ساحات المواجهة العسكرية المباشرة وتعددت أيضاً ساحات المواجهة السياسية والاقتصادية، ولكن دور الدول القائمة من هذه المواجهات تغير بصورة كبيرة، فدم تعد الدولة القائمة فى البلاد العربية والإسلامية طرفاً فى المواجهة مع الغرب وتدخله السياسى، وعدوانه العسكرى، بل أصبحت الدول القائمة جزءاً من منظومة التدخل

الخارجي، وهنا دخلت الأمة في مرحلة التحدي التاريخي، والدول القائمة في البلاد العربية والإسلامية لا تحمل راية مواجهاة مع العرب الاستعماري، ولا نقف في وجه التدخل الخارجي، ولا نقف أيضاً في وجه الاستعمار العسكري. ولم تعد تلك الدول ترفع راية الجهاد لتحرير فلسطين، بل أصبح بعضها يساعد الاحتلال الصهيوني على تأمين بقائه في المنطقة، فأصبحت الدول القائمة تمثل أحد مفردات التدخل الخارجي، وأحد عناصره المهمة، بل لا نبالغ إذا قلنا إن الدول القائمة والأنظمة السياسية الحاكمة باتت هي الحامي الأول للتدخل الغربي، والحامي الأول للاحتلال الصهيوني، وهي التي تمنع الجهاد والمقاومة ضد الاستعمار بكل صوره، وهي التي تحول بين الأمة وبين الحصول على استقلالها الحضاري والسياسي الشامل.

### المقاومة ترفع الراية

لم يكن هذا مجرد تغير بين مرحلة من مراحل التاريخ ومرحلة أخرى، بل كان تغيراً في طبيعة الوضع السياسي والتاريخي للمنطقة، فبعد أن كانت الدول ترفع راية الاستقلال في وجه العدو الصهيوني، أصبحت ترفع راية الاستسلام له. وتلك كانت هي النهاية الحقيقية لدولة القومية لقطرية، التي تركها الاستعمار في البلاد العربية والإسلامية، وورثتها نخب التحرر الوطني العلماني. فالدولة القومية رفعت في البداية شعار الوحدة العربية ورفعت شعار التحرر في وجه كل أشكال الاستعمار، وحملت راية تحرير فلسطين، ولو على مستوى لخطاب أكثر من الفعل. وكانت عندئذ تحمل جزءاً من ثوابت الأمة الإسلامية، وإن لم تحمل كل ثوابتها. ولكن ظهر عجز الدول القائمة عن مواجهاة الاستعمار الصهيوني، بل وامتدت مساحة الاحتلال الغربي في عصر الدول القائمة، وتزايد التدخل الغربي بصورة واضحة، ولم تعد الدول ترفع شعار الاستقلال، بل أصبحت ترفع شعار التطبيع مع القوى الغربية المهيمنة والاحتلال الصهيوني الغاصب. وبعد تنازل الدول عن دورها في تحرير الأمة، ومن قبله تنازلها عن دورها في توحيد الأمة الإسلامية أصبحت الدول القائمة فاقدة للشرعية. بعد نخليها عن كل مسئولياتها لخصارية والتاريخية.

فالدور الأول المنوط بأية دولة، هو حماية هوية أمتها وحماية حدودها وأرضها، أي

حماية الأرض والحضارة، وبما أن الدول لقائمة لم تعد ترفع شعار حماية لأرض أو حماية حضارة، بل أصبحت نقل بالحكم العربى العالمى، نحب شعار لعولمة، وأصبحت تقل سيادة العلمانية الغربية والهيمنة السياسية الغربية، لذا لم تعد الدولة تقوم بمسؤوليتها تجاه شعبها، ولم تعد مسئولية التحرير من الأدوار التى تقوم بها الدولة. وهب بدأ التغير الكبير فى مسار التاريخ العربى والإسلامى؛ حيث ظهر البديل الذى يحمل الراية بدلاً من الدولة. ولم يكن هذا البديل هو فقط حركات المقاومة، بل كان أيضاً هو حركات المقاومة الإسلامية التى رفعت راية الجهاد دفاعاً عن الأمة.

فبعد سقوط المشروع القومى العثمانى الذى مثلته الدولة، وتحولها إلى تابع للسياسة الغربية، وتنازلها عن أرض فلسطين المحتلة، تبعتها حركات لمقاومة العلمانية واحدة بعد الأخرى، وأصبحت حالة التنازل الرسمى والكامل تتقل من الدولة القومية العلمانية، إلى حركات المقاومة القومية العلمانية، حتى باتت العلمانية والقومية شعاراً للاستسلام للقوى الغربية، والاستسلام أمام الاحتلال الصهيونى. ومع الخروج لمتدرج والمتتالى لحركات المقاومة العلمانية بمختلف فصائلها، خاصة مع توقف دعم الدول لها، أصبحت ساحة الجهاد أمام العدو خالية من القوى العلمانية والقومية، وأصبح المشروع القومى العثمانى، سواء ليسرى أو الليبرالى، مشروعاً للاستسلام أمام الهيمنة الغربية و لاحتلال الصهيونى.

هنا ظهر البديل، الذى حمل الراية، وتمثل فى حركات المقاومة الإسلامية، والتى حملت راية الجهاد أمام العدو فى فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان وغيرها، وأصبحت حركات المقاومة الإسلامية، هى التى تحمل مسئولية تحرير الأمة الإسلامية، وتحقيق استقلالها الحضارى والتاريخى. أى استقلالها الشامل، وليس فقط استقلالها من الاحتلال العسكرى، بل واستقلالها أيضاً من أى شكل من أشكال الهيمنة الخارجية، بما فى ذلك الهيمنة الحضارية. فقد وقفت الحركة الإسلامية أمام الهيمنة الحضارية، ورفضت العولمة ولتغريب والغزو الحضارى، كما رفضت الاستعمار واحتلال الأرض، ورفضت الاستعمار الاستيطانى الذى يمثله الاحتلال الصهيونى، فأصبحت الحركة الإسلامية هى القوى التى تقود الأمة نحو الاستقلال. وهى التى تدفع صربية الجهاد فى ساحات المعارك.

## حركة بدل الدولة

لم يكن هذا مجرد تغير في لحظة تاريخية، بل كان بمثابة مرحلة جديدة من تاريخ الأمة، فقد خرجت الدولة عن الدور المنوط بها، وأصبحت الحركات الإسلامية هي التي تقوم بهذا الدور فمقدب الدولة وظيفتها، وفقدت بالتالي شرعيتها، وفقدت أيضاً وجودها الحقيقي فلم تعد الدولة وكيلا عن الأمة ولا ممثلة لها، ولم تعد لدولة تحظى بتفويض من الأمة لممارسة السلطة والحكم، وبهذا لم تعد لدولة تملك القوعد ولمبررات اللازمة، ولم تعد تحظى بالشروط الواجب توافرها في أي دولة.

يمكننا القول بأنها لم تعد دولة، فالحركة الجهادية المقاومة، هي التي تحمل مسئولية الدولة، وهي التي أصبحت تحظى بتفويض الأمة، وهي التي أصبحت وكيلا للأمة، وأصبحت الحركة الإسلامية المقاومة، تحظى بكل الشروط التي يجب أن تحظى بها الدولة، فأصبحت بحق مشروعاً لدولة بديلة، توفر لها كل شروط التفويض والشرعية، قبل أن تتوفر لها السلطة أو القيادة الرسمية. فالحركة الإسلامية المقاومة تبنى مشروعاً جديداً، تبنى الدولة البديلة، وتأسس لتلك الدولة على قاعدة الاستقلال الكامل والحفاظ على هوية الأمة، ورفع مرجعية الأمة واستعادتها لتكون المرجعية العليا للأمة. وبهذا تحولت حركة المقاومة الإسلامية، إلى حركة لثناء مستقل جديد، يختلف عن الحاضر القائم.

وهنا أصبحت راية الاستقلال ترفع من الحركات الإسلامية، وتقف أمامها الدول القائمة، بل وتعاديها؛ لأن الدولة أدركت أن بديها أصبح حاضراً، كما أدركت الطبقة الحاكمة أن قيادة جديدة ولدت على أرض الواقع، ونتمتع بتفويض من الأمة كلها. فحركات المقاومة الإسلامية، لا تحمل تفويضاً قومياً أو قوطياً، بل تحمل تفويضاً من الأمة الإسلامية، وتمثل كل الأمة وتبني غايات وأهداف الأمة. لذا أصبحت الحركة الإسلامية عنواناً جديداً يمثل الأمة، وأكثر من قدرة الدول القائمة على تمثيل الأمة، بل أصبحت الدول القائمة تواجه الأمة وتواجه الحركات الممثلة للأمة، فوضعت نفسها في موضع لعدو، الحليف لأعداء الأمة

## الغرب يدرك الخطر

لقد أدركت الدول الغربية أنها أمام بديل مستقبلي . سيكون عيبها مواجهته في نهاية الأمر . فهي أمام قوى إسلامية تعبر عن قطاعات واسعة من الأمة ، وأمام حركات إسلامية مقاومة تحمل مسئولية تحرير أراضي الأمة ، وكلما حققت تلك حركات نصرًا في معركة من المعارك ، اقتربت أكثر من الوصول إلى مرحلة تمثيل وقيادة الأمة . والحركة الإسلامية تدفع الثمن نيابة عن الأمة وبدعم منها ، لذا تصبح هي القائد القادم للأمة . والدول الغربية تدرك تدريجيًا تلك الحقيقة ، ولكنها ما زالت تراهن على بقاء الدول القومية العلمانية ، وتراهن على بقاء حلفائها في المنطقة . لذا نجد عداء الدول الغربية لحركات المقاومة الإسلامية ، يفوق عدائها للحركات الإسلامية ، فكل حركة إسلامية تحمل السلاح في وجه العدو ، تصبح حركة إرهابية ، وتريد الدول الغربية من تلك الحركات تسليم سلاحها ، أو تواجه بحرب من لدول الغربية وحلفائها في المنطقة ، حتى يتم القضاء عليها . فقد أصبح هدف القضاء على الحركات الإسلامية لمقاومة ، هدف مشترك للدول لغربية والدول المتحالفة معها في المنطقة ، والاحتلال الصهيوني . فقهاء حركات المقاومة الإسلامية ، يمثل تحديًا وجوديًا للاحتلال الصهيوني ، كما يمثل تحديًا لهيمنة الغربية ومشروع العولمة والتغريب ، كما يمثل تحديًا وجوديًا أيضًا للدولة العلمانية القومية القائمة في البلاد لعربية والإسلامية ، والتي تمثل السند الحقيقي للهيمنة الغربية العالمية .

والدول الغربية لا تريد الاعتراف بحق الأمة في المقاومة ، بل إنها تتعامل مع الأمة الإسلامية ، بوصفها الأمة الوحيدة في العالم التي لا يحق لها مقاومة العدوان العسكري على أراضيها . فكل حركة مقاومة تصبح حركة إرهابية ، وكل محاولة لتسليح حركات المقاومة ، تواجه بحلف غربي واسع لمنع وصول السلاح لأي حركة من حركات المقاومة . فأصبحت الشعوب لعربية والإسلامية ، هي الشعوب الوحيدة في التاريخ ، التي لم تمنح حق المقاومة . فالدول الغربية تدرك أنها هي الفاعل الرئيس في كل الهجمات المسلحة على المنطقة العربية والإسلامية ، وتدرك أنها الفاعل والمحرض على قيام كيانات لاحتلال الصهيوني في المنطقة . وتدرك أنها هي التي تتدخل عسكريًا في بعض البلاد مثل أفغانستان والعراق وغيرها ، وبالتالي ندرك لدول الغربية أن سلاح المقاومة يرفع في وجهها ، لذا تحاول حرمانه من عنوان المقاومة ، حتى تعتز به سلاحًا إرهابيًا .

ولكن المقاومة ستبقى حصة لكل شعوب الأرض ، والجهد سيبقى سلاحًا للأمة



الإسلامية في وجه كل من يعاديها، ولن تتنازل الأمة الإسلامية عن حقها في الجهاد، وعن عانيتها الأولى، وهي التحرر من كل استعمار أو هيمنة خارجية. فالأمة الإسلامية، مثل كل الأمم ولشعوب الحرة، تريد الاستقلال الكامل، وتريد تحرير أراضيتها وتحرير دولتها.

### دورة تاريخية جديدة

لقد انتهت مرحلة التحرر الوطني الأولى، والتي قامت على أسس علمانية وقومية. ولهذا سقطت في النهاية تحت الهيمنة الغربية، ولم تعد قادرة على تحقيق الاستقلال الكامل للأمة، ولا تحقيق وحدتها. وبهذا انتهت دورة كاملة من تاريخ الدولة القومية العلمانية، وأصبحت تلك الدول القائمة تقترب من مرحلة النهاية، أو بداية النهاية. وقد بدأت مرحلة جديدة، هي دورة جديدة للتحرر، تقودها حركات المقاومة الإسلامية، تحت عنوان المرحمة الإسلامية، لبناء دولة تستند لمرجعية الأمة، وبناء وحدة الأمة، ومواجهة الاستعمار العسكري والسياسي والثقافي والحضاري، ومواجهة العلمانية ولتغريب والنزعة القومية، هي حرب تحرير شامل، أي تحرير حضاري شامل.

وهذا هو السبب في حالة المواجهة المفتوحة التي تمر بها الأمة، وتزايد الاعتداء الخارجي عليها، وتزايد الحصار الذي تتعرض له حركات المقاومة الإسلامية، وأيضاً الحصار الذي تتعرض له كل الحركات الإسلامية. فالمعركة الآن، هي جوهر الحرب التي بدأت منذ عهد الاستعمار لعربي على المنطقة؛ لأنها معركة حول التحرر الكامل للأمة، وبناء مشروعها الحضري الإسلامي، وبناء وحدتها ونهضتها.

(١٢)

### تحديات الاستعمار المزدوج

تواجه الأمة الإسلامية تحدي الاستبداد الداخلي والهيمنة الخارجية، أي نواحه استعمار داخلي من قبل الطبقات الحاكمة، واستعمار خارجي من قبل القوى الغربية المهيمنة. وتعدد أشكال الاستعمار الداخلي، ولكن كلها تحول بين المجتمعات وبين اختيار النظام السياسي المعبر عنها، كما تتعدد أشكال الاستعمار الخارجي، ما بين استعمار عسكري وآخر سياسي وثالث استعمار عسكري استيطاني، ولكن كلها تفرض هيمنة القوى الغربية على المنطقة. وبين القوى الغربية والطبقات الحاكمة في البلاد العربية والإسلامية علاقة

تحالف واضح، تجعل الاستعمار السياسى المحلى فى خدمة الاستعمار العربى الخارجى . لذا فمصير الطبقات الحاكمة مرتبط بمصير السياسة الغربية فى المنطقة العربية والإسلامية . وهذا الترابط فى المصير ، يجعل كل منهما بدافع عن الآخر ، ويجعل كل منهما عائق أمام حركة الإصلاح ، خاصة حركة الإصلاح الحضارى الشامل ، والتي تمثلها الحركات الإسلامية .

ويمثل هذا الجانب أكبر العوائق والتحديات التي تواجه الحركات الوطنية عامة ، وخاصة الحركات الإسلامية ، فكلما استطاعت الحركة السياسية المعارضة تحقيق قدرًا من الصعط على الطبقة الحاكمة ، تدخلت السياسة الغربية لحماية حلفائها فى المنطقة . وبمنفس المعنى ، سنجد أن كل انتصار يتحقق للمقاومة على الاحتلال العسكرى ، سواء فى أفغانستان أو العراق ، وخاصة فى فلسطين المحتلة ، يؤدي إلى زعزعة سلطة الطبقة الحاكمة فى الدول العربية والإسلامية .

نتج عن ذلك ترابط معركة الداخل والخارج ، فكل منهما يؤثر على الآخر بصورة كبيرة ، وكل انتصار فى ميدان ، يؤثر فى الميدان الآخر . ولكن هذا الترابط حلقت موقفاً معقداً أمام قوى التغيير والإصلاح ؛ لأنها لا تستطيع تحقيق التغيير والإصلاح الدخلى ، دون أن تحذ نفسها فى مواجهة مع القوى الغربية ، ولا تستطيع قوى المقاومة فى المقابل تحقيق انتصارات فى مواجهة قوات الاحتلال الأجنبى ، بدون أن تجد نفسها فى مواجهة أغلب الأنظمة الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية

وتمثل حركة حماس النموذج الأوضح لتلك الحالة الراهنة ، ففوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية أهلها لتسلم مقاعد الحكومة الفلسطينية ، ولكن هذا الحادث كان له تداعيات كبيرة على القوى الغربية وحلفائها فى المنطقة ، مما جعل الكل يتحالف ويتواطأ ضد حركة حماس ، وهو ما انتهى بحصار قطاع غزة . وعندما صمدت حركة حماس فى وجه لعنوان الصهيونى فى حربه على قطاع غزة ، أصبحت تمثل انتصاراً سياسياً انتخابياً ، وانتصاراً جهادياً فى ساحة المقاومة ، لذا أصبحت مستهدفة من كل القوى حاكمة للمنطقة ، أى القوى الغربية وحلفائها .

### أين البداية؟

يخلق هذا الموقف حالة حيرة لدى المناضلين والمجاهدين من أجل الحرية واستحرر ، فالقوى المعادية للإصلاح والتغيير ، تتكالب عليهم ، مما يفتح أمام حركات الإصلاح العديد من

المعارك. ويصعب على أى قوى شعبية أن تخوض كل المعارك فى وقت واحد، وهنا يبرز سؤال حول أولوية تلك المعارك، وهل معارك الداخل لها أولوية على معارك الخارج أم العكس؟

وبالطبع ليس من السهل تصور حدوث تغيير فى الوضع الإقليمى والمحلى حملة واحدة، ولكن المفاضلة بين معركة الداخل ومعركة الخارج، ليست ممكنة أيضاً. فليس من الممكن تحقيق تقدم فى معركة الداخل، أى معركة الاستقلال والنهوض، مع استمرار الهيمنة الشاملة للغرب على المنطقة، وتدخله فى كل الأوضاع السياسية المحلية. كما يصعب تحقيق انتصار معتبر على القوى المحتلة، مع بقاء الأنظمة المحلية المتحالفة معها. وهنا يصبح التفضيل بين معركة الداخل ومعركة الخارج فى غير محله، فقد أثبتت وقائع المواجهة، أن كل تحرك فاعل فى مواجهة العدوان الخارجى، يسمح بمساحة أفضل للحركة أمام الاستبداد الداخلى، والعكس أيضاً صحيح. فمعركة الإصلاح فى مواجهة الاستبداد المحلى، أى الاستعمار المحلى، لن تحقق النتيجة النهائية لها فى ظل الهيمنة الغربية الخارجية، والتي تحمى أنظمة الحكم المتحالفة معها.

بنفس هذا المعنى، سنجد أن مواجهة العدوان الصهيونى فى فلسطين وحسم المعركة وإنهاء الاحتلال الاستيطانى الصهيونى، ليس ممكناً فى ظل ما تتعرض له حركات المقاومة والإصلاح من حصار من غالب أنظمة الحكم فى المنطقة. لذا لا يمكن ترتيب معارك الداخل والخارج، بحيث تسبق معركة المعركة الأخرى.

### التحالف المزدوج

العقبة الأهم فى معركة الأمة تكمن فى التحالف الحادث بين غالب أنظمة الحكم وبين القوى الغربية، وهذا التحالف يجعل كل ما يتعرض له طرف من ضغوط يؤثر على الطرف الآخر، وهذا التحالف يمثل مركز القوة للأنظمة الحاكمة والقوى الغربية المساندة لها، كما يمثل فى الوقت نفسه نقطة الضعف الرئيسة. لأن التحالف العميق بين طبقات حاكمة تميز بالاستبداد وانتشر فيها الفساد، وبين الدول الغربية المهيمنة على المنطقة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، جعل مصير كل طرف يتأثر بحالة الطرف الآخر. فكلما زاد الغضب ضد الطبقة الحاكمة فى أى بلد عربى أو إسلامى، كلما تأثرت الدول الغربية بتلك الحالة، وأصبحت حانة نعضب مواجهة إلى الدول المساندة لطبقة الحكم، كما توجه لطبقة الحكم نفسها.

وبنفس المعنى سنجد أن كل انتصار يحققه لمقاومة في وجه الاستعمار العسكري، يصعب من مواقف الأنظمة المتحالفة مع الدول الغربية. ولعل ما حدث في حرب الاحتلال الصهيوني على لبنان، وحرره على قطاع غزة، حير شاهد على تلك الحالة. فقد مثل صمود المقاومة عامل ضغط على كل أطراف الحلف المردوح، وبنفس القدر تقريباً، فلم يكن صمود المقاومة وانتصارها الإستراتيجي بمثل عامل ضغط على دولة الاحتلال الصهيوني، ولكن كان يمثل عامل ضغط على الأنظمة المتحالفة مع القوى الغربية، والمتحالفة مع دولة الاحتلال الصهيوني بنفس القدر. وهذا يبرز متغير مهم، فقد ارتبط مصير أطراف التحالف، بصورة جعلت التأثير على طرف بالسلب، يؤدي إلى تأثير سلبي على بقية الأطراف، وبنفس الدرجة، وليس بدرجة أقل. فما أصاب جيش الاحتلال الصهيوني من هزيمة معنوية ونفسية، لم ينع عماً أصاب الأنظمة الحاكمة في غالب الدول العربية والإسلامية، من هزيمة معنوية ونفسية، ولم يقل أنصاً عن حجم المأرق السياسي والمعنوي الذي وقعت فيه الدول الغربية الحامية لأنظمة الحكم المتحالفة معها، والحامية لجيش الاحتلال الصهيوني

### الانتصار مزدوج أيضاً

دعنا أن توسع الحلف المعادي لهيمنة الأمة ووحدتها، والمعادي لحركة الإصلاح الحضري الشامل، للممثلة في الحركات الإسلامية، يمثل عائقاً تاريخياً أمام حركة الأمة وقدورها على تحقيق التحرر والاستقلال الحضري الشامل، فإن هذا الحلف أيضاً، يربط عناصر لمواجهة ونور ساحة المعركة، ويربط بين النتائج التي يحققها كل طرف. فكما أدى لاحتلال الأمريكي لعراق إلى إضعاف وتفكيك الأمة، فإن كل انتصار على قوى الاحتلال الخارجي، والاستبداد الداخلي، يؤدي أيضاً إلى إضعاف كل أطراف التحالف. وهذا هو المأرق الذي تواجهه قوى الهيمنة. فالترابط بين أطراف الحلف الأمريكي الصهيوني، جعل كل ضغط يواجهه طرف يؤثر على الأطراف الأخرى، مما جعل لكل فعل جهادي سياسياً كان أم عسكرياً - أثراً بالغاً على أطراف الحلف، مما ضاعف من أثر كل انتصار يحققه قوى التحرر الحضري الشامل

فانتصار تيار أو حركة في الانتخابات، يمثل تحدياً مصداً لحلف الهيمنة لغربي، مما يجعل هذا الانتصار يحقق تأثيراً أكبر من حجمه. لهذا تراطت عدة أحداث في مستهل

لقرن الحدى والعشرين ، جعلت لصوى المقاومة الإسلامية دوراً بارزاً ، جعلها إحدى القوى الإقليمية المشككة حالة الإقليم العربى والإسلامى ، وجعلت من الحركة الإسلامية لاعباً رئيساً فى السياسة لداخلية ، إن لم تكن اللاعب الرئيس . وبهذا أصبحت حركة قوى المقاومة والإصلاح تتحرك تحت حصار شامل . ولكن مجمل تأثير حركتها يودى إلى نتائج مهمة لها تأثير على الطرف المقاس .

### تناقضات حلف الاستعمار

بسبب استمرار الضغوط التى تمثها الحركة الإسلامية ، تظهر تدريجياً التناقضات بين مصالح أطراف الحلف الأمريكى الصهيونى . فالطبقة الحاكمة تريد البقاء فى السلطة نأى ثمن ، والاحتلال الصهيونى يريد تأمين بقاءه إلى الأبد ، بشروط مستحيلة ، والدول الغربية الفاعلة فى المنطقة تريد تأمين مصالحها ، ومن ضمنها تأمين بقاء دولة الاحتلال الصهيونى كوكيل لها فى المنطقة ، كما تريد أنصمة حكم تحالف معها ، وتبنى قيمها السياسية والاجتماعية . وكل تلك لأهداف يصعب تحقيقها مجتمعة ، وكل طرف يحاول تحقيق مصالحه أولاً ، ويحاول ضمان استمرار نيك المصالح . وتلك هى الأزمة التى تواجه السياسة العربية فى المنطقة ، فهى غير قادرة على تأمين مصالحها فى المستقبل ، كما أنها غير قادرة على تأمين بقاء الكيان الصهيونى فى المستقبل ، وترى أن الطبقة الحاكمة المتحللة معها لا يهتمها إلا بقاءه فى السلطة واستمرارها فى السيطرة على السلطة والثروة . كما أن دولة الاحتلال الصهيونى تريد التوصل إلى حل نهائى ، أقل ما يقال عنه أنه ينتزع كل الحقوق من الشعب الفلسطينى ، ويحرمه من حقه فى الحياة كمالاً . وهنا يصهر مدى التعارض بين أطراف التحالف ، وكل يبحث عن مصيحته ، ولكن أطراف التحالف الأمريكى الصهيونى يعلموا أن تحالفهم بات أمراً لا مفر منه .

هذا الموقف يحد من قدرة كل طرف على تحسين وضعه ، فالأنظمة الحاكمة غير قادرة على تحسين وضعها أمام الشعوب ، أى أنها لن تستطيع تحويل نفسها إلى قوى لها مسدة شعبية ، كما أن لدول الغربية لا تستطيع البروز مما يحدث سواء من جهة أنظمة الحكم أو من جهة الاحتلال الصهيونى . أما دولة الاحتلال الصهيونى ، فهى لا تستطيع لهرب من وضعها القابو نى كدولة احتلال عنصرى استيطانى .

هذا هو أول إنجز لحركة الإصلاح والمقاومة ، فقد عرقلت تحقيق أطراف الحلف

الأمريكي الصهيوني لأهدافهم النهائية، وأصبح من المستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق الشرق الأوسط الجديد الذي عملت من أجل تشكيله . ولم يعد من الممكن أن يتم تصنيع الدول والمجتمعات سواء بالضغط السياسى أو بالتدخل العسكرى . ولم يعد فى مقدور دولة الاحتلال الصهيونى تسويق السلام المزيف وتقريره على الشعوب العربية والإسلامية، لذا لم يعد أمامها أى فرصة للخروج من وضعها الحالى كدولة احتلال عنصري استيطانى . أما الطبقة الحاكمة فى غالب الدول العربية والإسلامية، فقد أدركت أنها تواجه رفصاً شعبياً جارفاً، وأن بقاءها أصبح رهناً بقدرتها على السيطرة الأمنية. وأنها لن تستطيع حماية بقائها إلا بقوة سلاح الدولة .

فحركة الإصلاح والمقاومة لم تستطع بعد رد العدوان، بقدر ما استطاعت عرقلة وصول العدوان إلى أية نتائج نهائية يمكن أن تحقق له الاستمرار والبقاء. وجعلت مشروع الاستعمار الداخلى والخارجى فى حالة معركة مستمرة وحرب مفتوحة مع كل شعوب الأمة الإسلامية .

### المزاوجة بين الإصلاح والمقاومة

أظهرت التجربة أن التزاوج بين معركة الإصلاح وبين معركة المقاومة، هو الذى يحقق نتائج مهمة على أرض الواقع . لذا أصبح الانتقال بين معارك المقاومة إلى معارك الإصلاح، ثم العكس، يمثل القوة الأساسية لحركة الإصلاح الحضارى الشامل، والتى تمثلها الحركات الإسلامية . فتناوب المعارك بين قصايا الداخل والخارج، وتربط وتزامن تلك المعارك، هو الذى يجعل لها أثراً أكبر، ويؤدى إلى تحريك الأوضاع على لأرض . وكلم تزاوجت الانتصارات السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، مع الانتصارات الجهادية المقاومة، أدى ذلك إلى تأثير مضاعف على قوى التحالف العربى، مما يعوض الفارق بين الإمكانيات المادية لكل طرف .

كما اتضح من المواجهة بين قوى الاستسلام للهيمنة الغربية وقوى لممانعه والمقاومة، أن قوى الهيمنة الغربية تحقق انتصاراتها على الأرض فى اللحظة الراهنة، أما قوى الممانعة فتحقق انتصارات مستقبلية، لأن قوى الموالاتة للغرب تسيطر اليوم . أما قوى الممانعة فتمنعها من استمرار سيطرتها فى المستقبل

## الإخوان في وجه العاصفة

(١)

### لماذا الإخوان؟

سادت في الدول العربية توجهات سلبية لدى الحكومات نحو الحركة الإسلامية عامة، فقد نظر لها بوصفها حركة تحمل رؤية فكرية تختلف عن الرؤية الغربية السائدة. وأصبح ينظر لها من واضعي السياسة الغربية، على أنها حركات لا توجد بينها وبين الغرب قيم مشتركة. أي أنها لا تشارك الغرب في قيمه السياسية الأساسية. وتلك نظرة في جوهرها تعبر عن الحقيفة، فالقيم السياسية الغربية تختلف عن القيم السياسية الإسلامية. ولكن السياسي الغربي يهتم بوجود قيم مشتركة مع الأنظمة الحاكمة في البلاد العربية والإسلامية، لأن تلك القيم المشتركة تمثل بالنسبة له أساساً للتحالف مع تلك الحكومات. ولكن رغبة الدول الغربية في وجود حكومات تتحالف مع الغرب في المنطقة العربية والإسلامية، تفوق رغبته في انتشار قيمه في المنطقة، فإن لم تقم الحكومات على القيم السياسية الغربية، وتحالفت مع الغرب، فإن هذا كاف بالنسبة له. ولكن التيارات التي لا تحمل قيمة غربية، ولا تشارك الغرب في أسس نظريته السياسية، ولا تميل للتحالف مع العرب، فهي تمثل بالنسبة للغرب عدواً محتملاً.

والنظر إلى الحكومات المتحالفة مع الغرب في المنطقة العربية والإسلامية، يحد أنها تنتمي بدرجات مختلفة للقيم العلمانية، رغم أن غالبها علماني مستبد وليس ديمقراطياً. وهذا في حد ذاته يحقق المطالب الغربية، ولو جزئياً. فالدول الغربية تريد حكومات متحالفة معها، وتشاركها في القيم السياسية أو بعضها. ولم يعرف القاموس السياسي

العربي، شكلاً للتعاون الدولي، حارج صار التحالف القائم على اتسعيه فإلسياسة الغربية ترى ضمناً، أن كل حكومة مستقلة عنها، حتى وإن تعاونت على المستوى الدولي مع العرب، هي في النهاية حارج إطار الهممة العرسة. وبالتالي فهي قادرة على مخافعة المصالح أو السياسات الغربية، وهي بهذا عدو محتمل.

تلك البطرة لم تحتف كتيراً عن بطرة الحكومات المتحالفة مع الغرب في المنطقة العربية والإسلامية، والتي رأت أن الحركة الإسلامية ليست فقط عدواً محتملاً، بل هي عدو حاضر ومتحقق. فقد نظرت الحكومات للحركة الإسلامية بوصفها حركة شعبية، تمتلك رصيذاً شعبياً واسعاً، وهذا الأمر في حد ذاته يعنى أنها قادرة على التأثير على الرأى العام وتوجيهه، ولذا فهي قادرة أيضاً على حشد الرأى العام ضد الحكومات. لذا أصبحت الحركة الإسلامية عدواً سياسياً لأنظمة الحكم القائمة، بسبب أنها حركات شعبية تمتلك رصيذاً جماهيرياً يتيح لها الوقوف أمام النظم الحاكمة، بقوة الرأى العام.

والتيار الإسلامى يقدم رؤية مختلفة عن تلك الرؤية لتي تحمدها الحضارة الغربية، ويحمل أيضاً مشروعاً للاستقلال الحضارى الشامل، وهو بهذا يعادى الهممة الغربية. لذا أصبح التيار الإسلامى ممثلاً لبديل مختلف عن مشروع الهممة الغربية، ومشروع الالتحاق بالمجال الغربى السياسى، ومثل حركة ستقلال عميقة، أى حركة استقلال حضارى شامل. فأصبحت الدول الغربية فى عمومها، لا ترغب فى رؤية لحركة الإسلامية فى مقاعد الحكم فى أى بلد عربى أو إسلامى. وأصبحت الأنظمة الحاكمة تحاول حصار الحركة الإسلامية، حتى لا تصبح بديلاً شعبياً عنها. وتوافق الغرب مع حلفائه فى المنطقة على التصدى للحركة الإسلامية، مما جعلهما يتوافقا أيضاً على التصدى لجماعة الإخوان لمسلمين خاصة، فلمذا؟

### التيار المنتشر

منذ اللحظة لأولى لسايات حركة الإخوان المسلمين، بدأ الإمام حسن البنا فى النظر إلى أهمية نشر رؤية الجماعة فى محتف الدول العربية والإسلامية. ففكرة الأمة كنت حاصره منذ اللحظة الأولى، والمشروع الإسلامى الذى تحمله جماعة الإخوان، يخص كل جماهير الأمة الإسلامية فى كل أوطانها. لذا بسبب جماعة الإخوان مشروعها على تشكيل



تبار محمد في كل الدول العربية والإسلامية، ثم امتد مع المهجرين إلى العديد من الدول العربية، وبقيّة دول العالم، حتى بلغ مساحة من الانتشار يجعله حاصراً في مساحة واسعة من العالم.

هذا الانتشار الواسع لجمعة الإخوان المسلمين، وأيضاً للجماعات التي تحمل رؤية الجماعة ولا تنتمي لها مبشره، شكل تياراً متحاسناً إلى حد كبير، يحمل مشروعاً له منهجه وتوجهاته، ويؤثر في الملايين حول العالم، خاصة في البلاد العربية والإسلامية. لذا أصبحت جمعة الإخوان المسلمين، تمثل مدرسة لها أسس منهجية ثابتة، مما جعلها تمثل تياراً شعبياً قوياً ومؤثراً. ومثل هذا تحدياً للقوى الغربية والأنظمة المتحالفة معها؛ لأن هذا الانتشار الواسع لمدرسة الإخوان شكل تياراً عابراً للحدود والقوميات، وأصبح يمثل قطاعاً مهماً من الأمة. ومع هذا الانتشار، أصبحت حركة الإخوان تمثل أحد المحاولات المهمة لتوفيق بين جماهير الأمة، وبناء نيار قاعدى يمثل قطاعاً مركزياً في الأمة، وبالتالي يعمل على توحيد الأمة داخل إطار مشروع للنهضة الحضارية شاملة.

ولأن كل سياسات لهيئته التي تتعرض لها الأمة من الدول الغربية والأنظمة حكمة تعتمد على تعريف الأمة داخل قوميات و فرق، لذا فقد مثل تيار الإخوان حركة في الاتجاه المصاد لعملية تفريق الأمة، فأصبح نواة لوحدة الأمة، من خلال توحيد تيار مركزى داخلها يعمل على توحيدها تدريجياً.

### التيار المنظم

عتمدت جماعة الإخوان المسلمين منذ البداية على بناء التنظيم بوصفه الوسيلة الأساسية لتحقيق أهدافها، فلم تتحول إلى تيار فكرى فقط، بل أصبحت تياراً تنظيمياً هويّاً. وتلك كانت واحدة من الأسس المنهجية للجماعة عبر تاريخها، حيث رأت أن التنظيم يحول الفكرة إلى عمل تنفيذى جماعى، مما يكسبها قوتها الحقيقية. والفكرة الإصلاحية احصارية تعتمد فى قوتها على التأييد الجماهيرى، لذا يعد التنظيم ممثلاً للأداة الجماهيرية التي تحول التأييد الشعبى إلى قوة منظمة. ولم يغب عن الدول الغربية والأنظمة حاكمة المتحالفة معها، خطورة التنظيم، بل رأت أن التنظيم يمثل خطراً عليها أكثر من لفكرة؛ لأن الفكرة يمكن أن تنتشر، ولكن يمكن أن يصيبها الوهن، كما يمكن أن يصيبها

التفكك، أو يصيبها التردد والاختلاط والاضطراب، مع محاولات اختراقها التي تمارسها القوى المهيمنة، ولكن الفكرة التي تتحول إلى تنظيم، ويتشعب هذا التنظيم عبر الدول، ويعتمد منهجاً لحماية الفكرة، كما يعتمد منهجاً لتنظيم الجماهير المؤيدة للفكرة داخل إطار مؤسسي، تمثل بنية صلبة قادرة على البقاء، وقادرة على التصدي لكل عمليات لاحتراق، وكل عمليات التدمير والحصار، مما يمكنها من البقاء، ويمكنها من الانتشار والتوسع.

فأصبح التنظيم الواسع الممتد، يمثل عقبة أمام القوى التي تريد حصار نشاط وتأثير جماعة الإخوان المسلمين. كما اعتمدت جماعة الإخوان المسلمين على منهجية لبناء التنظيم القوى المحكم، وأصبحت دقة التنظيم أحد سماته البارزة، فأصبحت تشكل كلة جماهيرية صلبة ومنظمة، وتؤمن بفكرة محددة، ولها انتشارها الواسع، فأصبحت تمثل حائط صد أمام المشروع المعادي لها، أي مشروع الالتحاق بالغرب، وبهذا أصبحت العدو الأول لمشروع الهيمنة الغربية.

### الجهاد في فلسطين

لم يكن إدراك الإمام حسن البنا لأهمية مواجهة الخطر الصهيوني في فلسطين، إلا قراءة مبكرة لمعركة الأمة الأولى والأساسية، وهي ليست المعركة الأساسية بالنسبة للأمة الإسلامية فقط، بل هي أيضاً المعركة الأساسية بالنسبة للغرب أيضاً. فقد أقام العرب دولة الاحتلال الصهيوني في فلسطين، حتى تكون النواة الصلبة التي تقوم بحماية المشروع العربي في المنطقة، والتي تحافظ على تفكك الدول العربية والإسلامية. ومنع وحدة لأمة الإسلامية السياسية، وتحافظ على النمط القومي القطري، وتحمي الدول المتحالفة مع الغرب. لقد بنى الغرب النواة الصلبة لحماية مصالحه من خلال تأييده ومساندته لدولة الاحتلال الصهيوني، ولكن في المقابل، وقبل بداية المشروع الصهيوني على الأرض، كان حسن البنا يبني النواة الصلبة التي تحمي الهوية الحضارية الإسلامية، وتبني لأمة الإسلامية الباهضة، وتبني الوحدة السياسية للأمة، كما تبني نهضة الأمة وتعيد دورها الحضري التاريخي، وتعيد رسالتها الحضارية العالمية.

هكذا أصبحت المواجهة في أرض فلسطين، هي بين النواة الصلبة للأمة ممثلة في حركة الإسلامية الجهادية، وفي قلبها حركة حماس، الممثلة لجماعة الإخوان المسلمين، وبين

لنواة لصلبة التي محمى المصالح الغربية في المنطقة ممثلة في دولة الاحتلال الصهيوني . لذا يمكننا أن نتخيل ما يترتب على كل مواجهة محدث في أرض فلسطين ، ويمكننا أن نخيل حالة الصدام بين دولة الاحتلال الصهيوني وبين حركة حماس وحركات المقاومة الإسلامية ، خاصة حركة الجهاد الإسلامي ، فنحن بصدد المعركة الأساسية بين النواة الصلبة لمشاريع المتنافسة على المنطقة ، أي مشروع الموالاة للغرب ، ومشروع النهوض الحضارى الإسلامى وكل معركة تجرى على أرض فلسطين ، تمثل حلقة من حلقات مواجهة بين مشروع الهيمنة الحضارية الغربية ، ومشروع الاستقلال الحضارى الإسلامى . وكل لحظة انتصار يحققها أى طرف ، تأتى على حساب الطرف الآخر ، بل وتعرقل مشروع الطرف الآخر في كل المنطقة ، وبقدر تحقيق طرف لانتصار ما على أرض فلسطين ، فهذا يمكنه من تحقيق انتصارات أخرى في بقية بقاع العالم العربى الإسلامى . لذا تصبح المعركة على أرض فلسطين هى في جوهرها معركة لقيادة الأمة الإسلامية ، فهى المعركة الرمزية لفعدية في نفس الوقت ، لفرض الهيمنة على الأمة الإسلامية من قبل الدول العربية حلفائها ، وفى لوقت نفسه هى معركة تحرير الأمة الإسلامية وبناء مشروعها الخاص سهضة

الدور المركزى لجماعة الإخوان المسلمين فى قضية فلسطين ، كان وما زال من أهم أساسات التى تدفع الغرب لاعتبار جماعة الإخوان المسلمين خطراً محتملاً ، وعدواً محتملاً ، بل ويعتبرها تمثل السند العميق لحركة المقاومة فى فلسطين . وكما تدرك جماعة الإخوان المسلمين أن معركة فلسطين هى معركة الأمة الأولى ، تدرك الأنظمة الحاكمة أيضاً أن معركة فلسطين أصبحت تمثل المعركة الأساسية التى سوف تحدد مستقبل أنظمة الحكم فى العالم العربى والإسلامى . فكل الدول والأنظمة التى تنازلت عن تحرير فلسطين ، تدرك أنها سوف ترحل إذا رحلت دولة الاحتلال الصهيونى . فقد ترابطت الخطوط بين عدو الصهيونى والدول الغربية الراعية له ، والأنظمة الحاكمة المتحالفة مع الغرب فى صفقة العربية والإسلامية ، بحيث أصبح مصير الكل مترابطاً أيضاً . وجماعة الإخوان مسلمين ، ومعها ، لتيار الإسلامى تدرك أن تحرير القدس وكل أرض فلسطين واجب على الأمة وشرط من شروط نهضتها ، فلا يمكن لأمة أن تنهض قبل أن تتحرر .

مرت تجربة جماعة الإخوان المسلمين بالعديد من التحديات، والتي تبورت في النهاية في منهجية للحفاظ على اعتدال الجماعة، وكل الجماعات المنتمية لها، فكما ملأت يميناً أو يساراً، نخدها تعود لاعتدالها مرة أخرى. وقد حاولت الجماعة منذ تأسيسها أن تمثل لفكرة السائدة والغالبة في فكر أهل السنة والجماعة، وحاولت أن تمثل التيار المعتدل والسائد بين أهل السنة والجماعة، وحاولت أن تكون إطاراً واسعاً لكل روافد الفكرة الإسلامية الوسطية المعتدلة. كل تلك المحاولات جعلت الجماعة تشكل اعتدالها وتشره في المجتمع، ثم تتفاعل إيجابياً مع المجتمع، وكأنها تعمل ضمناً على تشكيل التيار السائد والمتفق عليه بين الناس، فأصبحت تمثل حالة عامة وسائدة في المجتمع، وتمثل الفكرة الشائعة بين أبناء الأمة، ولم تتحول إلى حالة خاصة، أو فريق أو مذهب، بل ظلت إطاراً جامعاً للفكرة الإسلامية في إطارها العام السائد عبر تاريخ الأمة الإسلامية.

وكما أمنت الجماعة في اعتدالها، أصبحت تمثل خطراً أكبر على القوى المناهضة لها؛ لأنها تتحول لفكرة لها قبول واسع، ويصعب حصارها في خانة الإمبراط أو لتفريط. ورغم أن التشدد أحياناً يساعد على اكتساب أرض واسعة، خاصة في لحظات مواجهة مع الخطر الخارجي والغزو الحضاري، إلا أن الجماعة ظلت تحافظ على اعتدال موقفها نسبياً وبقدر ما تستطيع، حتى تظل حالة عامة متشرة، وحتى تظل مشروعاً لا يعبر فقط عن لحظة، خاصة إذا كانت لحظة غضب، بل يظل مستمراً مع الأمة عبر تاريخها. لذا تخلصت الجماعة من أي لحظة غضب أصابها أو أصابت جزءاً منها وأدت إلى تشدد بعض المواقف، وتخلصت من أي لحظة مرونة تدفعها إلى خارج إطار فكرتها، حتى تبقى صورتها الأساسية بوصفها تعبر عن الفكرة الأساسية السائدة في تاريخ الأمة، وانتي تعبر عن نقطة الاعتدال داخل المرجعية الحضارية الإسلامية. وهو ما مثل خطراً في وجهة نظر القوى المعادية لفكرة الاستقلال الحضاري للأمة الإسلامية؛ لأن هذه المنهجية أدت لقيام تيار قدر على البقاء والتكيف مع ظروف العصر، والحفاظ على ثوابته، فأصبح تياراً مستمراً، لا يربط بلحظة تاريخية معينة، ولا يمكن اختراقه.

هكذا أصبح حمعة الإخوان المسلمس فى المواجهة مع مشروع فرص الهيمنة  
الخصارية العربية على المنطقة العربية والإسلامية، وأصبح سظر لها أنها تمثل النوة الصلبة  
للتيار الإسلامى، وحائط الصد الرئيس أمام المشاريع العربية.

(٢)

### الإخوان والنصر المؤجل

بسبب طبيعة التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية، رسمت الحركة الإسلامية لنفسها  
مساراً يمكنها من مواجهة تلك التحديات، ولكنه لا يتيح النصر السريع، بقدر ما يتيح  
النصر المؤجل. فواقع الأمة الإسلامية، يشهد هيمنة داخلية من النظم الحكمة على أوطان  
الأمة، تمثل نوعاً من لاستعمار الدخلى، الذى يمنع مجتمعات الأمة من تحديد اختياراتها  
السياسية، ويمنعها من اختيار مرجعيتها، كما يمنعها من اختيار حكمها ومثليها. يضاف  
لذلك الهيمنة لغربية والتى تمثل الاستعمار الخارجى، وتحالف مع الاستعمار المحلى  
وتدعمه وتتيح له الهيمنة على مقدرات أوطان الأمة. وتقوم النظم السياسية الحاكمة بخدمة  
المصالح الغربية فى المنطقة، وتكرس الأوضاع التى تسمح باستمرار الهيمنة الغربية.

وتعتمد الهيمنة الخارجية على تفكيك الأمة إلى دول قطرية، تعالى من العلمانية  
والقومية، حتى تمنع نمو الهوية التاريخية الحضارية للأمة، وتمنع توحيد الأمة لإسلامية.  
ومن خلال عملية تغريب وسع النطاق، وعلمنة عميقة، يتم إخراج الأمة من هويتها،  
لتكريس هيمنة الطبقات الحاكمة، والهيمنة الغربية. وأمام هذه لتحديات، سلكت الحركة  
الإسلامية مساراً مختلفاً، فبدأت تعمل من أسفل، أى من إصلاح الأمة أولاً، قبل أن  
تفكر فى إصلاح النظم السياسية. وبهذا أصبحنا أمام مسار للعلمنة من أعلى، ومسار  
للإسلامية من أسفل.

فى هذه المواجهة بنت جماعة لإخوان المسلمين، استراتيجيتها لمواجهة التحديات التى  
تواجه الأمة منذ تأسيسها، وحدد الإمام حسن البنا تلك الإستراتيجية فى خطوات متدرجة  
تبدأ بتكوين الجماعة ثم بشر رؤيتها وتعريف الناس بها. ثم دعوتهم وإصلاح حال  
المجتمع، حتى يبنى المجتمع الإسلامى كخطوة أولى، قبل تغيير الأحوال السياسية. بهذا

تأسست عملية البناء من أسفل ، في مواجهة التعدي من أعلى . ولأن مصدر التعدي من أعلى ، يأخذ وقتاً حتى يصل إلى تمرير الهوية في قاعدة المجتمع ، فكان البناء من أسفل يبنى القاعدة على أسس الهوية الحضارية للأمة ، ويمنع التعدي من أعلى من التسرب إلى قاعدة المجتمع

والناظر إلى تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في مصر وفي العديد من البلاد العربية والإسلامية ، يجد أنها استطاعت صد التغريب والعلمنة القادمة من أعلى النظم لسياسي ، بتحصيل لقاعدة ضد التغريب والعلمنة . وعندما كانت حركة الجماعة تتراجع بفعل طغيان النظام السياسي ، كما حدث في العهد الناصري ، كانت عملية العلمنة والتغريب تتمدد بسرعة في المجتمع ، وعندما عادت الجماعة مع غيرها من الحركات الإسلامية في ممارسة نشاطها ، أصبحت قادرة مرة أخرى لتحصيل قاعدة المجتمع ورد عملية لتغريب و لعلمنة .

### الحصار المتبادل

الملاحظ من المواجهة بين المشروع للإسلامي والمشروع التغريبي العلماني ، أن النظم لسياسة الحكمة تحاوي حصار جماعة الإخوان المسلمين بكل السبل ، حتى لا تصل إلى البناء الفوقي الرسمي ، أي بناء لنظام سياسي . ولكن جماعة الإخوان المسلمين ، تقوم بعملية حصار مضاد تجاه النظم الحاكمة ، بأن تعزل تلك النظم عن القاعدة الجماهيرية وتحاصر بها جماهير ، حتى تبقى نظاماً رسمياً فوقياً ، ليس له قاعدة جماهيرية . وبهذا تتم عملية الحصار المتبادل بين الطرفين ، في استراتيجية جماعة الإخوان تتأسس على بناء القاعدة السليمة أولاً ، والنظم الحاكمة لا تستطيع منع تمدد الجماعة بين الجماهير ، كما لا تستطيع منع انتشار فكرتها بين الناس ، لذا يتمدد المشروع الإسلامي في قاعدة المجتمع ، وشرائحه المختلفة ، حتى يصبح مشروعاً جماهيرياً ، مما يدفع لنظم الحاكمة إلى حماية نفسها وحماية مفعد السلطة من هذا التمدد ومنع الحركة الإسلامية عامة ، وجماعة الإخوان المسلمين خاصة من التمدد داخل النظام السياسي .

وعليه يصبح النظام الحاكم محاصراً داخل المجال السياسي ، وتصبح جماعة الإخوان المسلمين محاصرة داخل المجال الاجتماعي ، وكلما تمددت في المجال السياسي ، زادت

الضغوط التي تتعرض لها . وتشكل مصفوفة المواجهة في المساحة لفاصلة بين الاجتماعي والسياسي في المجال العام . فالمجال العام يشمل النظام السياسي والنظام الاجتماعي ، ويشمل هوية المجتمع كما يشمل هوية الدولة والنظام السياسي . لذا نلاحظ أن المجال العام يشهد اردواحية واضحة . حيث يظهر المجتمع إسلاماً والدولة علمانية ، ونظهر جماعة الإخوان لمسلمين جزءاً لا يتجزأ من مجتمع إسلامي الهوية ، ويظهر النظام الحاكم جزءاً من منظومة عذمية مستبدة .

لقد فشل النظام السياسي في مختلف الدول العربية والإسلامية في مواجهة تلك الإستراتيجية ، فهي إستراتيجية الممدد الاجتماعي من أسفل ، والتي تؤدي إلى إرثار هوية المحمم في المجال العام ، وحضور هوية المجتمع المختلفة عن هوية الدولة والنظام السياسي . وفشل النظام السياسي في نشر هويته في الفضاء العام خارج نطاق المحر السياسي لرسمي . حتى بنت هوية النظام محاصرة في البناء الفوقي الرسمي ، ويظهر تعارضها مع هوية المجتمع واضحاً . ولم تستطع النظم لسياسية الحاكمة إيجاد حل لتلك المعضلة . أكثر من اهتمامها في كثير من المواقف بإظهار تسيها للهوية السائدة شكلياً فبات النظم سياسي يخشى من هويته العلمانية ، ويحشى من امجاهرة بتلك الهوية ، فأصبح محاصراً بالرأى العام المخالف له . حتى بات خطاه أحياناً بلا هوية محددة ، خوفاً من انكشاف هويته العلمانية بصورة فجأة أمام الجماهير ، مما قد يترتب عليه خروج واسع للجماهير عليه

### الحضور السياسي للإخوان

الحاصل في مصر ، أن الحضور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين ، ورفعها لشعار الإسلام هو الحر . مثل مأزقاً شديداً للنظم الحاكم فقد أردت الجماعة التوسع في عملها السياسي والدعوى من خلال المشاركة في لانتخابات البرلمانية ، وغيرها من الانتخابات ، واعتبرت ذلك جزءاً مهماً من أدوات نشر فكرتها بين الناس ، ولكن هذا العمل أدى إلى تمدد الحاة الإسلامية إلى محال العمل السياسي ، بما يعني أن الجماعة بدأت تحترق الحصار المضروب على المجال السياسي من قبل النظم لحاكم . حتى تجعل للفكرة الإسلامية حصوراً في المحال العام بكل جوانبه بما فيه الجانب السياسي . ولكن لنظام وجد أن هذا التمدد ينذر

بخطر بالنسبة له، حيث يعنى أن اشروع الإسلامى يمكن أن يحرج من حالة الحصار المضروب عليه، ويتمدد فى الساء لفوقى الرسمى، بعد أن تمدد فى السية الاجتماعيه القاعدية، مما يسمح له بعد ذلك بتغيير قواعد لنظام السيسى، واستكمال مشروعه فى بناء لدولة الإسلاميه، أى الدولة المستندة للمرجعة الإسلاميه. وفى المقابل فإن جماعة الإخوان المسلمين استخدمت أسوب الضغط المتدرج حتى تقلل من الحصار الذى سعرض به، وتتحرك فى كل مساحة ممكنة، وتدفع لتحجيم مساحة الحصار المضروب عليها.

لذا بدأ لنظم احاكم فى شن حرب على جماعة وشعارها، وأراد تشويه صورة الجماعة وفصلها عن الإسلام، واعنيار شعارها يمثل خلطاً بين الدين والسياسة. وهن تورط النظام؛ لأنه أصبح يبدو علمانياً أكثر فأكثر، وأصح يحاول الفصل بين الدين والدولة، مما جعل سلوكه يفضح علمانيته. ولكن النظام الحاكم أدرك أن التساهل مع التمدد الإسلامى فى المجال السيسى يعنى نهاية لنظم احاكم نفسه، وحروج الصقة الحاكمة من الحكم.

وطهر جداً أن النظام يحاول منع جماعة الإخوان المسلمين من تحقيق نصراً يؤدى إلى تغيير طبيعة نظام الحكم، وأنه يعمل على تقبيل حجم الانتصارات التى تحققها الجماعة، ويحاول فساد بعض ما تحققه من انتشار، حتى يحاصرها فى حير من الوجود الاجتماعى، الذى لم يعد يقدر على مواجعتها، رغم أنه مؤنر. ولكن الجماعة اعتمدت أسلوباً فى المقابل، حيث تركز على أهمية التمدد المستمر، أيًا كانت درجة التمدد، حتى تستطيع تحصيل قدرأ مستمراً من الإنحار والتقدم إلى الأمام، وحتى تستطيع بناء قاعدة جماهيرية لا يمكن كسرها أو تجاوزها، وفى الوقت نفسه تستطيع تحريث هذه القاعدة فى المجال السياسى

### الضغط المتبادل

الملاحظ أن الضغط الحادث ليس من طرف النظام احكام على جماعة الإخوان المسلمين فقط، بل هناك ضغط آخر من قبل جماعة الإخوان المسلمين على النظام. فالنظام يستخدم الضغط الأسمى على جماعة الإخوان المسلمين، من خلال الاعتقالات ومصادرة الأموال وقطع الأرزق وغيرها، أما جماعة الإخوان المسلمين فنستخدم الضغط الشعى على النظام؛ حيث أصبحت تمثل كتلة اجتماعية منحركة تنتشر كل يوم فى مساحات جديدة،



وتدخل فيها شرائح متعددة، وتصل إلى أبواب النظام السياسى الحاكم، وإلى أبواب الطبقة الحاكمة نفسها، بصورة تجعل النظام محاصراً شعبياً، والجماعة محاصرة أمنياً

والنظام يحاول حماية نفسه بتمديد عملية العلمنة فى المجتمع حتى يوقف التوسع الإسلامى فيه، ولكن الجماعة فى المقابل تصد عملية العلمنة بتعميق إسلامية المجتمع وتصبح إسلامية المجتمع فى حد ذاتها، دليلاً على فشل النظام السياسى الحاكم، وأيضاً دليلاً على غربة النظام السياسى وهويته عن المجتمع وهويته. ويعانى النظام السياسى الحاكم من صعوبة نشر العلمنة والحداثة الغربية، وتعانى معه النخب العلمانية المتحالفة معه، والتي تنشر فكراً ليس له أرضية ويتعارض مع فكر المجتمع وهويته وتبدأ معركة المصطلحات بين النظام ونخبة والحركات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، فالعلمانية تحتاح إلى ساتر من التدليس اللغوى حتى يمكن نشرها، ولكن الإسلامىة تنشر بلغتها الصحيحة، لذا يحاول النظام وبجهد مضاعف مصطلحات نشوء الفكرة الإسلامىة، أو ترسم لها صورة متطرفة. والمعرفة هنا ليست بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين مباشرة، بل هى معركة على مساحة من الجماهير، والجماهير التى تنتمى للفكرة الإسلامىة تضغط على هوية النظام العلمانى المستبد، والنظام يحاول تخفيف الضغط عليه بشر رؤية تساعد على عممة جزء من الجماهير، أو على الأقل نشوء رؤيتهم، وتجدهم غير قادرين على التمييز بدقة بين الفكرة الإسلامىة والفكرة العلمانية.

### المعرفة الأخيرة

يتصرف النظام الحاكم بصورة تؤكد أنه يريد منع جماعة الإخوان المسلمين من الوصول إلى السلطة، ويعتبر وصولها للسلطة هو الانتصار الأخير والكامل لها، ويعتبر ذلك نهاية للنظام الحاكم ونهاية لكل الطبقة الحاكمة. لذا يعمل النظام الحاكم على منع جماعة الإخوان المسلمين من الوصول إلى السلطة. ولكن الجماعة تواجه ذلك بإستراتيجية البصر المؤجل، فهى لا تعمل من أجل الوصول إلى السلطة، بل تبعد نفسها أحياناً من احتمال حدوث ذلك، من خلال إصرارها على المشاركة بنسب محدودة فى الانتخابات، فهى لا تريد أن تصل إلى السلطة إلا فى ظروف مناسبة، لذا تؤجل ذلك، وهى بهذا تؤجل البصر الذى يحاول النظام منعها من الوصول له.

تلك هي المفارقة، فالطام يعمل من أجل النصر العاجل، أى بقائه من السلطة، والجماعة تعمل من أجل النصر المؤجل، أى تحقيق مشروعها فى المستقبل والجماعة لا تعتبر وصولها إلى السلطة هو النصر، ولكن تعتبر قيام الدولة المستقلة على المرجعية الإسلامية هو النصر، حتى وإن لم تصل الجماعة للسلطة، ووصلت نخبة أخرى تؤيد مشروع الجماعة وتؤيده الجماعة.

والنظام الحاكم يركز على منع الجماعة من الوصول إلى السلطة، أما الجماعة فتركز على توفير الشروط اللازمة لقيام المشروع الإسلامى فى المجال السياسى، وتأسيس الدولة على المرجعية الإسلامية. لذا فكل منهما يقف على نفس خط المواجهة، أى الخط الفاصل بين المجتمع الإسلامى والهوية والنظام العلمانى القومى، الهوية، ولكن كل منهما يفهم النصر بصورة مختلفة، لذا فكل منهما يحاول تحقيق أهدافه بصورة مختلفة. فالنظام يحاول تحقيق النصر العاجل، ويمنع الجماعة من الوصول للسلطة، أم الجماعة فتريد البعد عن النصر العاجل، وتريد تحقيق النصر الآجل، بأن تجعل الظروف والعوامل مهيأة ومناسبة لإقامة المشروع الإسلامى سياسياً، وبالتالي تجعل الظروف المحيطة بالنظام الحاكم غير مناسبة لبقائه، فيصبح رحيه ممكناً أو ربما حتمياً، ويصبح قيام البديل الإسلامى ممكناً أو ربما حتمياً.

## (٢)

### الإخوان فى السياسة: الاقتراب المتتالى

تحول جماعة الإخوان المسلمين بناء مشروعها بالتدرج، من أسفل إلى أعلى، وتبدأ بالإصلاح الاجتماعى، وبناء المجتمع القومى، وتنتقل إلى المجال السياسى، حتى تنشر فكرتها فى المجال الرسمى، وتبنى قعدة لها، تؤسس لمرحلة إصلاح النظام السياسى. ثم استكمال بناء الدولة. ولكن المجال السياسى له طبيعة خاصة، فهو المجال الذى تبلور فيه المعركة بين الجماعة وخصومها، أو بين الجماعة وخصوم المشروع الإسلامى عامة. لذا يظل المجال السياسى هو مجال المواجهة، وربما الصراع المفتوح. فإذا كانت الجماعة تدرك أن الإصلاح السياسى ضرورة لاستكمال مشروعها، فإن خصوم المشروع الإسلامى يدركون أيضاً أن بناء هذا المشروع فى المجال السياسى، يمهد لقيام الدولة الإسلامية،

المستندة بالكامل للمرجعية الإسلامية . وهو ما يجعل العمل في المجال السياسى ، يمثل النقطة الأكثر إلهاً فى عملية الإصلاح .

والحادث أن تمدد الجماعة فى المجال لاجتماعى يساعدها على تحقيق قدرأ مناسباً من الحضور السياسى ، مما يجعل النظام الحاكم ينمادى فى الضغط على الجماعة فى المجال الاجتماعى أيضاً ؛ لأنه يدرك أن القاعدة لشعبية للجماعة ، والتي تشكل من عملها الدعوى والاجتماعى ، سوف تصبح القاعدة الجماهيرية المساندة لها فى العمل السياسى ، والتي تمكنها من فرض الإصلاح السياسى فى نهاية الأمر

وكما أدرك النظام أن الجماعة تضغط عليه فى المجال السياسى . يعود للضغط عليها فى المجال الاجتماعى ، حتى يبعد المعركة من المجال السياسى . ويعود بها إلى المجال الاجتماعى . ثم يحاول محاصرة الجماعة حتى فى المجال الدينى . وهو بهذا يدفع الجماعة إلى المجال الاجتماعى . حتى نعيد بناء قاعدتها المجتمعية الأساسية . والجماعة تدرس إستراتيجية الكر والفر فى لمجال السياسى ، فهى تدخل إلى العمل العام ويكتف شاطها ، ثم تخفف منه أحياناً ، وتعود لتركيز نشاطها مرة أخرى ، تبعاً للظروف والمتغيرات .

هذا ما يجعل المواجهة فى المجال السياسى ، مفتوحة ومستمرة ، وليس لها نهاية واضحة ؛ لأنها تمثل المرحلة الأصعب فى أى عملية إصلاح سلمى ومتدرج . فعندما يصل قطار الإصلاح إلى المجال السياسى ، يكون بصدد بلوغ محطة مهمة من محطاته النهائية . فكيف تواجه جماعة الإخوان هذا التحدى ؟

### رفض التراجع السياسى

أهم ما يميز إستراتيجية جماعة الإخوان المسلمين فى المجال السياسى ، أنها تربط بين التقدم بخطوات محسوبة ، مع عدم التراجع عما تم تحقيقه من حضور سياسى . والملاحظ أن الجماعة تتجنب الدخول فى المجال سياسى بقوة ، مما قد يترتب عليه اضطراب الجماعة إلى التراجع بقوة أيضاً . فهى لم تحاول تحدى النظام المصرى احاكم ، بالمواجهة المباشرة والشاملة ، ولم تحاول الوصول إلى مقعد الحكم ، وتحاول حصر دورها تحت شعار مشاركة لا معالبة ، وهى بهذا تريد القول : بأنها لا تطلب القيدة ، بل تطلب لمشاركة فى المجال

لسياسي، وليس في الحكم. وهذا تحول جماعة تحقيق قدر، من التواجد والفاعلية، بحيث لا تضطر إلى التراجع عما حققه، وفي لوقت نفسه، تحاول الحفاظ على ما تحقق والناء عليه. وهي بهذا تريد إنجاز خطوات محسوبة ومتدرجة، ولكن ثابتة، وغير قابلة للهدم. والأمر لا يتعلق بما تحققه الجماعة من مفعد برمائية، ولكن يرتبط أكثر بما تحققه من تواجد شعبي، وقدرة على حشد الجماهير.

ولكن، لنظم الحاكم من الجهة المقابلة يحاول تحقيق نصر على جماعة الإخوان المسلمين، بتجميع المقاعد التي تحصل عليها، من خلال التزوير والتدخل في الانتخابات. والنظر لما يحدث مع جماعات الإخوان المسلمين في البلاد العربية، يجد نفس التوجه. فكل الأنظمة تحاول تقليل الحصاد السياسي لجماعة الإخوان، خاصة بعدما تبرز باعتبارها القوة الأولى للمعارضة، أو كواحدة من أهم قوى المعارضة. ولكن إستراتيجية تغيير قوانين الانتخاب والتدخل في الانتخابات، لا تغير من حقيقة القاعدة الشعبية المساندة للجماعة، ولا تؤثر بالفعل على مركزها السياسي والاجتماعي، كحركة اجتماعية سياسية، لها وزن مقدر في المجتمع.

وجماعة الإخوان المسلمين في المقابل، تحاول الحفاظ على تواجدها وحضوره، رغم ما يحدث في الانتخابات، لذا نجدها تتمدد في المجال العام بطرق مختلفة، حسب الظروف المحيطة، بما يحقق لها استمرار تواجدها كقوة اجتماعية أساسية، رغم ما تقوم به الأنظمة الحاكمة من محاولة تقليص تواجد الجماعة الرسمي.

### تأجيل الوصول للسلطة

هناك العديد من المداخل لفهم موقف جماعة الإخوان المسلمين من قضية الوصول للسلطة خاصة في البلاد العربية والإسلامية التي تحظى فيها بحضور واسع. فالملاحظ أن الجماعة تعتبر نفسها حركة إصلاحية، فهي لا تبغى الوصول للسلطة، مثل الأحزاب السياسية، والتي تعتبر الوصول للسلطة هو غايتها الأساسية. ولكن جماعة الإخوان المسلمين تركز أساساً على الإصلاح السياسي. وأهمية تغيير النظم السياسية لتعبر عن اجتماعات تعبيراً صحيحاً، وهي تعتبر أن مشروعها قبل للتحقق بوصولها للسلطة أو عدم وصولها للسلطة. فالمهم بالنسبة لها هو تحقق المشروع.

ولكن هناك جانباً آخر لا يقل أهمية عن الجانب السابق، فالجماعة تعتبر طلب السلطة، أو طلب لوصول للسلطة، هو من المراحل النهائية، وليس من المراحل التأسيسية؛ لأن وصول الجماعة للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة والتزيمية في بلد ما، خاصة إذا كان مصر، قد يكون مقدمة لوصول الجماعة للحكم في عدد من البلاد، بما يؤدي إلى حدوث تغيير واسع في الأوضاع السياسية في المنطقة. وهنا نجد الجماعة تلتزم الحذر، حيث تجب حدوث تطور واسع لدورها السياسي في أي بلد عربي أو إسلامي، في وقت لا تستطيع فيه الحفاظ على ما تحققه من مكتسبات سياسية، وبما يضطرها في النهاية إلى التراجع، وهو ما تحشاه الجماعة

لذا يصح تأجيل الوصول للسلطة، له العديد من المبررات، ومنها أيضاً تخير الوقت المناسب إقليمياً ودولياً، حتى لا تصل الجماعة للحكم في لحظة غير مناسبة، بما بدخلها في مباحث مفتوحة على المستوى الدولي، فلا تستطيع الحفاظ على ما حققته، أو يفرض عليها القبول بأوضاع ومواقف تعارض مشروعها بما يؤثر سلباً عليها. وتلك هي المشكلة الأساسية في إستراتيجية جماعة الإخوان المسلمين السياسية، فهي تحاول تحقيق إنجازات متراكمة، حتى تتجنب الإنجازات المهدرة، مما يجعلها تلتزم الحذر في حركتها في المجال السياسي، عكس حركتها في المجال الاجتماعي.

### المشاركة في السلطة

واجهت جماعة الإخوان المسلمين في بعض الدول اختبار المشاركة في الحكم، لم يحدث هذا في مصر؛ لأن مصر لها وضع مركزي، ومجرد المشاركة في الحكم قد تكون بداية لتغيرات واسعة في مصر والمنطقة، ولكن بعض الحكومات العربية والإسلامية سمحت بقدر من المشاركة لجماعة الإخوان المسلمين في الحكومة، مثل ما حدث في الجزائر والأردن مثلاً. ولكن تلك التجربة أثبتت الوقائع أنها من أصعب التجارب. فقد حاولت الجماعة استخدام إستراتيجية التعاون في المساحة المتفق عليها، مع الحكومات القائمة، ولكن الحكم القائم على فرض نفسه بالقوة، لا يقبل شركاء مستقلين، بل يقبل فقط الشريك التابع. لذا حاولت الأنظمة استقطاب الجماعة بالكامل، أو حصارها، حتى لا تصبح شريكاً مستقلاً في الحكم. وأصبحت المشاركة في الحكم مسار اختلاف داخلي،

فابعض يرى أنها تفيد حركة الجماعة، وتساعد على تحقيق المزيد من التواجد السياسى .  
وتكسر حالة المواجهة بينها وبين النظم الحاكمة، والبعض رأى أنها لا تحقق تغييراً واسعاً أو  
حتى محدوداً فى مسار الحكم، بما يجعل الجماعة أو حزبها شريكاً غير قادر على تحقيق  
التغيير والإصلاح، رغم أنه يصبح مسئولاً عما يحدث من النظام الحاكم ولو سلباً

لهذا، أصبحت الجماعة تدفع ثمنًا للمشاركة فى حكم قائم، رغم أنها لا تعتبر نفسها  
شريكاً له، بل مجرد مشارك فى العملية السياسية تحاول تحقيق الإصلاح التدريجى . وكان  
نهج الجماعة الذى يسمح بالمشاركة فى بعض الحكومات، يراد منه تحسين العلاقة بين  
النظام الحاكم والجماعة، وفتح الباب أمام التفاعل السياسى التدريجى، وتحسين العلاقة  
بين الدولة والحركات الإسلامية . ولكن هذا النهج لا يتوافق مع مواقف الأنظمة الحاكمة،  
والتي تقرب الجماعة عندما تواجه بتحديات واسعة كما حدث فى الجزائر مثلاً، ولكنها لا  
ترغب فى تحقيق مشاركة حقيقية معها؛ لأنها تدرك أن تلك المشاركة سوف تفتح الباب أمام  
الجماعة لتوسيع القاعدة المؤيدة لمشروعها

والملاحظ أن العديد من المشكلات التى تعرضت لها بعض جماعات الإخوان  
المسلمين، دارت حول الخلاف فى موضوع المشاركة فى الحكومات القائمة، والعلاقة مع  
نظم الحكم والدولة . وحقيقة تلك الخلافات ترتبط بالتوقعات التى يراها كل فريق، فهى  
ليست خلافات حول إستراتيجية العمل، بقدر ما هى خلاف حول المتوقع كنتيجة لما تتخذه  
الجماعة من قرارات . وهنا تظهر مشكلة المشاركة المتتالية المتدرجة فى العمل السياسى .

### الاقترب المتدرج

تحاول جماعة الإخوان المسلمين التركيز على منهج الإصلاح المتدرج، ولكن هذا المنهج  
يؤدى إلى تشكل مراحل بينية، تظهر فيها الجماعة كفاعل حاضِر فى المجال السياسى،  
ولكنه غير قادر على تحقيق إصلاحات فى المجال السياسى . والجماعة تتجنب دور المعارض  
الذى يريد إراحة النظام الحاكم والجلوس محله، وتقدم نفسها كجماعة تحمل مشروعاً،  
أكثر من كونها تحاول تحقيق المشروع بالوصول للسلطة فقط .

وهنا يبرر أهمية إظهار الجماعة وتأكيداتها على مشروعها، وعلى المسافة الفاصلة بينها  
وبين النظم الحاكمة القائمة، وهذا التأكيد يؤثر على نظم الحكم القائمة، ويجعلها أكثر

قلقلًا؛ لأنها لا تستطيع سحب الجماعة إلى أروقتها، فنظل لجماعة محافظة على هويتها وهوية مشروعاتها، مما يميزها عن غيرها من الليبرالات والخب، ويميزها أيضًا عن نظم الحكم القائمة. ومن الواضح أن جماعة الإخوان المسلمين تحاول الموازنة بين ما يطلب منها من مرونة، وبين التمسك بهوية مشروعاتها، حتى تستطيع إنجاز الممكن دون تفريط في الغايات الأساسية.

ومن المعارفات أن مخاوف الأنظمة الحاكمة من الحركة الإسلامية، هي التي ترفع عنها الكثير من الحرج، وتؤكد مشروعاتها في مواجهة المشروع العلماني القائم، كما أن الأحداث المتلاحمة التي تمر بها الأمة، تفتح الباب أمام بروز الاختلاف الواسع بين التوجهات السياسية غير الإسلامية، والمشروع الإسلامي. ولكن تبقى لحظات الاقتراب المتتالي من العمل السياسي، تمثل أصعب اللحظات التي تحاول فيها الجماعة الحفاظ على مشروعاتها، وفي الوقت نفسه الحفاظ على التمدد التدريجي لعملها السياسي

### سياسة الإصلاح

الواضح في حركة جماعة الإخوان المسلمين، أنها ترى أولوية للعملية الإصلاحية بكون شروطها الموضوعية، باعتبارها الحل المناسب لبناء المشروع الحضاري الإسلامي لذا فهي تنسحب في المجال الاجتماعي بؤاء المجتمع الإسلامي، كما تنسحب في المجال السياسي التيار الذي يحمل المشروع الإسلامي. وكل خطوات الجماعة يمكن تفسيرها في نهج الاقتراب المتتالي، والذي يقوم على تحقيق الإنجازات المتتالية والمتدرجة. ويلاحظ أن الجماعة تحاول التمدد بقدر ما لها من شعبية، وأيضًا بقدر ما لهذه الشعبية من قدرة على الحركة والفاعلية. كما أن الجماعة تحسب حساب قدراتها وما تستطيع القيام به، من خلال حساب قدرة وقوة المجتمع. وهي بهذا ترى أن منهجها يقوم على بناء المجتمع القادر على بناء المشروع الإسلامي، وأن دورها يتركز في بناء المجتمع، ثم قيادة المجتمع في المحل السياسي وغيره من المجالات.

فالمنهج الإصلاحى يتركز على القوة البشرية أساسًا، بحيث تصبح تلك القوة هي لعامل الفاعل في حركته، والتي نحدد ما يمكن للحركة الإصلاحية القيام به، وما لا يمكنها القيام به. لذا سنحدد جماعة الإخوان تتحرك بقدر حضورها الشعبى، وبقدر ما

تسمح به الأوضاع الإقليمية والدولية، وتحاول تحقيق إنجازات متتالية بدون تراجع . وهو ما يجعل الجماعة ترى أنها تسقدم بالفعل إلى الأمام . رغم أحرر مرحلة التحقق الكامل للإصلاح الحضارى الشامل .

(٤)

### الإخوان واستراتيجية التنظيم

أسست جماعة الإخوان المسلمين منذ بدايتها ، على أساس أنها تنظم يقوم بالتفديد العملى لمشروع . وهى مرحلة تمثل انقذ فكر التحديد الحضارى من مرحلة الفكر والنحة ، إلى مرحلة التوسع الجماهيرى والعمل المنظم . وبهذا أصبح التنظيم هو الأداة الرئيسة لجماعة الإخوان لتحقيق لمشروع احضارى الإسلامى . وأصبح التنظيم يمثل المؤسسة التى تحمل فكره ونطقها عملياً ، وتحمل مسئولية الوصول إلى الأهداف الهيئية ، لتحقيق الوحدة السياسية الإسلامية ، وتحقيق الهوض الإسلامى ، وتحرير كامل أراضي الأمة الإسلامية من أى عدوان خارجى

لها . أصبح للتنظيم دور مركزى فى تاريخ جماعة الإخوان المسلمين ، فهو المؤسسة الجماعة ، التى تقوم بعملية حماية المشروع ونشره وتنشده على أرض الواقع . فأصبح التنظيم يمثل الخطر الأكبر فى بظر خصوم المشروع الإسلامى ؛ لأنه يمثل الاداة السريه الجماهيرية لتحقيق المشروع . فأصبحت حماية التنظيم ضمن أهداف الجماعة ، بوصفه أدواتها الرئيسة لتحقيق أهدافها . ومن هنا تحولت العديد من المعارك ، لتصبح حول تنظيم نفسه ، والذى يحاول خصوم الجماعة الحد من قدراته ، والحد من قدرته على البقاء والاستمرار . وأصبحت الجماعة تدرك ضمناً أن بقاء التنظيم ضرورية ، وتوسعه ضرورة أيضاً .

### التنظيم وفكرة الإصلاح

أهمية التنظيم بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين ، ترتبط بفكرة لإصلاح السسمى المتدرج ، والقائم على اقوة لشعبية . فعندما أسس لإمام حسن الناحمة لإخوان المسلمين ، وضع تصوره منذ البداية معتمداً على الأمة ، على أساس أنها صاحبة الدور الأول فى تحقيق الوحدة والنهضة . ولهذا أصبحت الطاقة لشربية هى عماد المشروع ، وأصبحت اقوة الجماعة تبع من اقوة القاعدة الجماهيرية المرتبطة بالمشروع والمرسطة



باجتماعه . ومن هنا ارتبط التنظيم بوصفه البناء الشرى المنظم ، بفكرة الإصلاح نفسه .  
فمادام الإصلاح ، تربط بوجود قاعدة بشرية مؤيدة للمشروع ، لذا يصبح وجود القعدة  
لبشرية المنظمة ، واسبى تعمل على تكوين القاعدة الجماهيرية الأكبر ، أمر ضرورى .

واتضح من اختيارات حسن البناء الأولى ، أنه يرى أن الفكرة مهما كانت قوية ومنشرة ،  
لا يمكن لها أن تحقق الغايات النهائية لها ، إلا إذا توفر لها الجهاز المنظم ، الذى يعمل على  
شر الفكرة وتحقيقها على أرض الواقع . فالجماهير ليست منظمة ، وحركتها ليست منظمة  
أيضاً ، لذا لا يمكن تنظيم حركة الجماهير ، بدون وجود حركة منظمة من تنظيم قوى ، قادر  
على قيادة حركة الناس ، حتى تصبح حركة منظمة وفاعلة .

لهذا كانت كل رسائل حسن البناء إلى الإخوان المسلمين ، ترتبط بقدرة التنظيم على  
الصمود ، وقدرة أعضائه على دفع فائزرة الإصلاح . فالإصلاح ليس عملية سهلة ؛ لأنه  
تغيير لواقع قائم . بهذا كان حسن البناء يرى خطورة المرحلة التى تدرك فيها القوى الحكمة  
حقيقة مشروع جماعة الإخوان المسلمين ، وكان دائماً يقدر أن فى تلك اللحظة سوف  
تواجه جماعة عواصف عاتية ، وهو ما حدث . فالإصلاح عملية سلمية متدرجة . ولكنه  
فى اوقت نفسه عملية تغيير للوضع القائم ، مما يؤثر على القوى المستفيدة من الوضع  
للقائم ، ويحرمها من المكاسب التى تحققها من حماية الوضع القائم واستمراره . ولكل  
عملية تغيير ثمناً ، وكان حسن البناء يرى أهمية وجود تنظيم يدفع ثمن الإصلاح ، وبدون  
وجوده قدرة على دفع ثمن الإصلاح ، لا يمكن تحقيق عملية الإصلاح والتغيير ، رغم  
أب الانصرار لى للمشروع الحضارى الإسلامى ، سيعتمد على قدرة الأمة على تقديم  
الصحيات ، وليس التنظيم فقط .

### الجماهير والتنظيم

العلاقة بين التنظيم والجماهير فى منح الإخوان المسلمين ، تمثل حلقة مهمة فى  
فهم كيفيه مواجهة جماعة للأوضاع القائمة . وطريقها لتحقيق أهدافها : دعم العقبات .  
الجماهير هى القوة الحقيقية لنزمو مشروع الإسلامى فى نظر الجماعة ، ولكن الجماهير بدون  
تنظيم ، لا يمكن أن تحقق الغايات المرجوة . فالتنظيم هو الذى يمنح الجماهير القوة  
تنصيه والعمل المرن والمنهجى ، كما أن التنظيم هو الذى يسمح بتراكم النتائج

والإنجازات . واجماهير تحتاج لعمل المضم حتى يتم تعظيم أثر حركتها، وتحتاج للعمل المظم حتى تستطيع مواجهة العقبات التى تواجهها . لذا أصبحت الجماهير هى القوة الحقيقية فى منهج الإخوان المسلمين ، وأصبح التنظيم هو الوسيلة الأولى والمركزية التى تحقق قوة الجماهير .

ومن هنا أصبح التنظيم هو الأداة النائدة لحركة الجماهير المؤيدة لمشروع جماعة الإخوان المسلمين ، ولؤيدة للمشروع لإسلامى عامة . فكل عمل يحتاج إلى قيادة منظمة ومدرية، وقادرة على التحمل والاستمرار وتحقيق التراكم فى العمل ، لذا أصبح التنظيم هو القبة الجماعية للجماهير المؤيدة للمشروع . لذا أسس حسن البنا لتنظيم بوصفه وعاء لكل الأمة، بفتح أبوابه للجميع، ويحاول أن يضم لكل له ، رغم اختلافاتهم الفرعية . على أساس أن توافق الأمة على مرجعيتها الأساسية ، وتحمل قيمها الحصارية الإسلامية، ويصبح التنظيم تعبير عن قاعدة واسعة من الأمة لم يكن حسن البنا يتوقع أن تصبح الأمة أو أغلبيتها أعضاء فى التنظيم، ولكنه كان يعمل من أجل توفير إطار جامع وواسع، لقطع عريض من جماهير الأمة .

ومع مرور الوقت ، أصبح التنظيم يواجه بالعديد من القوى الأخرى التى تختلف معه ، فصار يمثل مساراً أساسياً فى التيار الإسلامى ، وليس كل التيار الإسلامى ، وأصبح يمثل البديل الأكثر شعبية بين اجماهير ، مع غيره من القوى الإسلامية . وطل التنظيم يمثل الأداة المركزية لحشد الجماهير وتحريكها من أجل المشروع لإسلامى ، ليصبح عنواناً للجماهير المؤيدة للمشروع الإسلامى .

### تحصين التنظيم

لهذا يمكن فهم أسباب اهتمام فئات جماعة الإخوان المسلمين بالحفاظ على التنظيم ، فهو يمثل الأداة الرئيسة لتحقيق المشروع ، وأى ضعف يلحق بالتنظيم صيب المشروع فى مقتل ؛ لأنه يهدد بتراجع المشروع على أرض الواقع ، حتى وإن لم يتراجع فكره يؤمن بها قطاع واسع من الناس فالاعتماد على الطاقة البشرية ، جعل التنظيم هو الواة التى يركز عليها مشروع جماعة الإخوان المسلمين ، وهو الركيزة التى تساهم فى بقاء المشروع رغم كل التحديات والعقبات . مما جعل الجماعة تضع فى أولوياتها الحفاظ على التنظيم ،

وأصبحت حماية التنظيم من ضمن الوسائل الضرورية للحفاظ على المشروع، والحفاظ على القدرة البشرية القادرة على تحقيق غايات المشروع.

من هنا جاء الترابط بين التنظيم والغايات التي أسس من أجلها، وليس صحيحاً أن التنظيم أصبح أهم من الغاية أو أهم من الأمة؛ لأن التنظيم بدون الغاية التي أسس من أجلها، ينفرد عقده. فالغاية هي التي توحد التنظيم، بل إن حماية التنظيم تتم من خلال ربطه بعالياته العليا، وإبعاده عن الاختلاف في القضايا الفرعية، حتى يتم تحصين التنظيم ضد الآفة الشائعة في الجماعات والأحزاب، وهي آفة الخلاف والفرقة. وهو ما يؤدي إلى التشدد أحياناً، في أمور التنظيم، وفي مواجهة الأفكار التي تثير الخلاف. فجماعة الإخوان المسلمين، تعمل من أجل الغاية العليا، وترى أن أهمية النقاش حول الفروع والأساليب ترتبط بالظرف المناسب لها، وتحاول ربط المسار الفكري والمنهجى للجماعة بما تحقق على أرض الواقع، فلا تستغرق نفسها في قضايا قبل أوانها.

وفي المقابل سنجد أن التيارات غير الإسلامية، والنظم الحاكمة والدول الغربية، تحاول حصر الجماعة بالعديد من الأسئلة حول مختلف القضايا، مما يجعل الجماعة أحياناً مضطرة للدخول في التفاصيل التي ترى أنها أصبحت ملحة. ولكن حصار الجماعة بالأسئلة، يهدف أيضاً إلى تخليق تيار داخل الجماعة يشق صفها أو يدفعها للمرونة بأكثر مما ينبغي. مما يجعل الجماعة محاصرة بمحاولة شق الصف، وفي الوقت نفسه تواجه العديد من القضايا التي تتطلب اجتهداً جديداً ومرونة عملية. وتصبح الجماعة في كثير من الأحيان، محاصرة بين رغبتها في التجديد، وخوفها على التنظيم. مما يجعل الجماعة تركز على وحدة الصف، ووحدة الغايات العليا، التي قامت من أجلها.

### التنظيم والحزبية

حاول حسن البنا من البداية تشكيل تنظيم ليس فيه من صفات الحزبية شيئاً، لأنه كان يرى وقتها ما في الحزبية من سلبيات، تعوق عمل الأحزاب، وتفرط في مصالح الوطن. وتسبب كنت وما زالت مهمة شاقة، فالجماعة تحاول الحفاظ على غمطها الخاص، بوصفها وحدة جماعية مترابطة حول غاية، ومتميزة بأعلى درجات إنكار الذات، في حين أن المحدث السياسي المحيط بجماعة يتميز بخصائص أخرى غلب عليها الصراع والخلاف والتمرق. من هنا

أصبحت الجماعة تقوم أمراض حربية، وتحاول تأكيد طبيعتها كجماعة دينية متمسكة، لها غايات يصحى الكل من أحله. وأصبحت قادات الجماعة تركز على أخلاقيات العصو، في مواجهة كل محاولات الضغط على أعصائها، حتى يمسك العصو بصع خاص، يتميز بالعمل الطوعى، والقدرة على التضحية ودفع ضريبة لعمل من أجل لأمة.

من هنا نفهم لماذا نحول الجماعة تميز نفسها، وتحصن أفرادها ضد تقليد ما هو سائد من منافسة حزبية داخل لتيارات والتنظيمات الأخرى، خاصة وأنها ترى أن التنافس على المقاعد والمناصب، يؤدي إلى جعل الجماعة مثل الأحزاب التي يرتبط أعضائها بها من أجل المصالح. ولهذا تتشدد الجماعة فى مسألة تربية العصور، ويصبح العصور المنضبط هو القادر على الحفاظ على أمن التنظيم داخلياً. وكل هذا يؤدي إلى ظهور الجماعة فى صورة الجماعة المنضبطة، ويجعل لها صورة التنظيم الصارم.

والحقائق على الأرض، تكشف أن جمعة الإخوان المسلمين تمثل تنظيم من أكثر التنظيمات انضباطاً، ولكن هذا الانضباط ليس تاماً وليس كاملاً، فكثيراً ما تحدث مشكلات أو أزمات، ولكن التنظيم يظل قدراً على البقاء والاستمرار، رغم كل ما يتعرض له. وفى ظل الضغوط التي تواجه الجماعة، يصبح من الصعب تحقيق التوازن بين المرونة الداخلية والانضباط الداخلى، وعندما تواجه الجماعة خطراً، فهي تلجأ إلى الانضباط الداخلى، وتؤجل أى جدل داخلى يمكن أن يسحب من رصيد تماسكها. وهكذا يظل من أهداف الجماعة الأساسية تحصين التنظيم ضد أى مخاطر يتعرض لها، قد تؤثر على تماسكها، أو تعرضه للانشقاق.

### هل أصبح التنظيم غاية؟

تلك واحدة من الجدليات المهمة فى تاريخ جمعة الإخوان المسلمين، فالتنظيم بالنسبة لها لم يصبح غاية فى حد ذاته؛ لأنه لو أصبح الغاية، ما قدمت كل هذه تصحيات من أجل الحفاظ عليه. فهو فى كل الأحوال وسيلة، ولكنه لو وسيلة الأساسية لئى لا يمكن للجماعة الاستغناء عنه. ومن هنا حدث الخلط بين الاهتمام بالمتزىد بالتنظيم، ودور ومكانة التنظيم فى مشروع جمعة الإخوان المسلمين. ولكن الجمعة فى المقبل، تحول الحفاظ على غايتها، وهى تحقيق الوحدة والنهضة الإسلامية، وعلى وسيلتها المركزية،

وهى التنظيم . فاجماعة ترى أن النضحية بالتنظيم . يعنى لتضحية بالأداة التى تستخدمها لتحقيق المشروع الذى تتبناه . وليس للجماعة من أداة اخرى . كما أنها ترى أن التنظيم هو الأداة المناسبة لعملية الإصلاح السمنى المدرج ، وهو الأداة المناسبة لعمل يعتمد على التأيد الجماهيرى . ويصبح التنظيم بالسبب للجماعة مثل التأيد الجماهيرى لمشروعها ، فهى لا يمكن أن تستغنى عن التأيد الجماهيرى ؛ لأنه الركيزة التى تبنى عليها مشروعها . فمن خلال تأيد الجماهير ينتشر المشروع ، وكما وصفت ، حماهير المؤيدة للمشروع إلى الأعلية ، أصبح من الممكن بناء المشروع وفرصه على أرض الواقع .

فأصبح التنظيم هو حماهير المنظمة المؤيدة للمشروع ، وهو الجزء القوى من اجماعة ، وهو الذى يدفع صرية الإصلاح . ويحمل عبء الاستمرار فى لتبشير لمشروع الذى تحمله الجماعة . وهذا قد تبدو الصورة ، وكأن التنظيم قد توحد مع الهدف ، والصحيح أن الجماعة ترى أن التنظيم هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الهدف ، فإذا ضحت به ، تكون قد ضحت بالهدف نفسه . والصحيح أيضاً ، أن الجماعة ترى أن الإصلاح يحتاج لقوة شرية ، ولا يمكن بدء تلك القوة الشرية بدون التنظيم . لذا يصبح التنظيم هو مصدر اقوة لبناء المشروع ، وهو الوسيلة التى تحقق الغاية وبدونه لن تتحقق الغاية .

(5)

### الإخوان والأمة: تمديد الجذور

المتابع لمسار العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والمجتمع ، سيحد أن الجماعة منذ تأسيسها فى مصر ، وهى تنتشر فى مختلف فصاعات المجتمع ، وتقام نفسها كنعير حماعى عن الأمة ، وتحول صم كل شرائح وفئات المجتمع لها . من هنا كد الانتشار الرأسى فى المجتمع ، من أهم مصادر قوة لجماعة ، فهى لا يعبر عن فئة أو شريحة ، ولا تعبر عن منطقة جغرافية ، أو فئة وطبقية ، ولكنها تعبر عن مختلف الفئات والشرائح . ورغم أن الوزن النسبى لتلك الشرائح والفئات ، لا يتوارى دائماً ، ولكن تواجد مختلف الفئات يظل دليلاً عملياً على تعبير الجماعة عن المجتمع بمعظم مكوناته .

وانتشر اجماعة بهذه الصورة فى المجتمع المصرى ، وغيره من المجتمعات ، جعل الجماعة تتحول إلى جزء من بنية المجتمعات التى تعمل فيها . وتلك حقيقة مهمة ، لها

علاقة بإستراتيجية الجماعة فى الإصلاح . فالجماعة تريد تحقيق الإصلاح عن طريق قوة الأمة وجمهيرها ، لذا تحاول أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الأمة بكل فئتها وفوماتها ومداهها ، حتى تنتشر الفكرة التى تحملها الجماعة فى كل أرجاء الأمة .

### الجماعة والمجتمع

تقدم الجماعة نفسها للمجتمع بوصفها تحمل مشروعاً إصلاحياً ، وتحمل رؤية إسلامية تعبر عن صحيح الإسلام ، والملاحظ أن الجماعة لم تفرق نفسها فى خلافات المذاهب ، بل حاولت صياغة رؤيتها لتعبر عن المتفق عليه فى الفكر الإسلامى ، وتمثل لستد والمجمع عليه فى معظم روافد الفكرة الإسلامية ، حتى تصبح بالفعل نابعة من التيار السائد فى التاريخ الإسلامى ، ومعبرة عن الرؤى التى سادت الجماعة المسلمة . وبهذا تقدم الجماعة رؤيتها من خلال ما هو متفق عليه ، ولا تحاول أن تكون مذهباً من المذاهب ، بل إطاراً جامعاً لما هو متفق عليه بين المذاهب . ولهذا تركز الجماعة على الثوابت الأساسية التى تمثل المشروع الإسلامى ، حتى تصبح معبرة عن جوهر الفكرة ، أكثر من الفروع التى تتنوع فيها الآراء . ولا تحاول الجماعة تحديد موقفها فى الفروع ، إلا فى القضايا المهمة . ولتى تؤثر على منهجها فى العمل ، ويلزم أن تحدد فيها موقفاً .

فالجماعة لا تفترض أنها تعبر عن كل المجتمع ، أو تفرض نفسها بوصفها المعبرة عن كل المجتمع ، ولكنها ألزمت نفسها بجوهر الرؤية الإسلامية ، حتى تكون بالفعل معبرة عن الفكرة التى غالباً ما تتوافق عليها الأمة . مما يجعل الجماعة مؤهلة أساساً كى تنتشر فى المجتمع ، دون أن تكون ممثلة لرؤية خاصة بها ، أو رؤية ليس لها انتشار واسع بين الناس ، أو رؤية يصعب أن تنتشر بين الناس . فكلما ربطت الجماعة نفسها بالرؤية والموقف لسائد فى الفكر والعلم الإسلامى ، أصبحت مؤهلة للانتشار بين الناس .

ويلاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين لم تحاول استرضاء الجماهير ، ولم تحاول اتباع هوى الجماهير ، ولم تتبع عواطفهم أيضاً . ومن هنا حددت العلاقة بين الجماعة والمجتمع ، فى أن الجماعة تدعو الناس لما تراه صحيحاً ، وتطور رؤيتها بتفاعلها مع الدس ، ولكنها لا تقدم تنازلات عن رؤيتها لتتال جماهيرية أكبر ، حتى مع ظهور مدى التحديات التى تواجهها الجماعة ، ظلت تقدم رؤيتها للناس ، وهى تعرف صعوبة تأييد الناس لها ، فلم

يكن توسع الجماهير المؤيدة للجماعة هدفاً في حد ذاته، بل كان توسع القاعدة الجماهيرية المؤممة المشروع الإصلاحى الحضارى الشامل، والقائم على المرجعية الإسلامية، هو الغاية التى تحاول الجماعة الوصول لها. كما أن الجماعة لا تريد التخفيف على الناس؛ لأنها تدرك أن مشروعها يحتاج للتضحيات، وهى تؤمن أن مشروعها هو المشروع الذى تحت جبهه لأمة، لذا يلزم تقديم التضحيات من أجل تحقيق هذا المشروع، والذى لن يتحقق بدون تضحيات جسام.

وفى نفس الوقت، قدمت الجماعة نفسها بوصفها طليعة للمجتمع، تعمل من أجله وتدفع الأذى عنه. وحاولت بذلك تقديم النموذج، حتى يتبلور النموذج أمام الناس، ويجذبهم لتقديم المزيد من التضحيات والعطاء، وتصبح الجماعة فعل يسبق القول، ويهدم لمودج، ويحفز الناس على اتباع مسار المصلحين. وهذا المنهج يؤدي إلى تشجيع الجماهير على العطاء، وتحفيز قدرتهم على المواجهة، خاصة مع قدرة الجماعة على الاستمرار فى بهج التضحية، لعقود طويلة، حتى أصبحت تمثل النموذج المهم للتضحية المستمرة عبر الأجيال. وبهذا أصبحت الجماعة تملك تاريخاً من النضال والجهاد، يساعد على التأثير على جماهير الأمة، حتى وإن كانت أغلب تلك الجماهير غير مستعدة بعد لتقديم التضحيات. ولكن وجود النموذج، يظل مهماً تاريخياً؛ لأنه يمهد لتوسع النموذج جماهيرياً، بما يحقق الغاية التى تحاول الجماعة تحقيقها، وهى تحفيز القدرة النضالية للأمة بالصورة التى تمكنها من مواجهة التحديات التى تقف فى طريق وحدتها ونهضتها.

### الجماعة والأمة

الملاحظ انتشار الجماعة فى كل فئات المجتمع، ثم انتشارها فى كل أوطان الأمة، بما يجعلها تعبر عن شريحة واسعة من الأمة، تمثل مختلف الفئات المتنوعة فيها، بما فيها التنوع القومى والعرقى والمذهبى والجغرافى. وتلك الحقيقة، تمثل منهجاً مهماً لجماعة الإخوان، فالجماعة توحد فى بعض البلدان، دون أن يكون لها حضور واسع، ومع ذلك تحرص على التواجد فى مختلف بلاد الأمة العربية والإسلامية، بل ومختلف بلاد العالم، بما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من كل مجتمع عربى أو إسلامى، وأيضاً جزءاً لا يتجزأ من كل جالية إسلامية فى البلاد العربية، أو غيرها من البلاد. وأهمية هذا التواجد، هو أن الجماعة

أصبحت أحد المكونات الأساسية لكل مجتمعات الأمة الإسلامية، وأصبحت موحد حيثما وجدت شريحة أو فئة من الأمة، وتوحد حينئذٍ وحد من أوطان الأمة.

وهما يظهر أهميته وناتج هذا الانتشار، دعم أن الجماعة تمثل جماعة صغيرة في بعض البلدان، وتمثل جماعة مؤثرة في بلدان أخرى، كما تمثل الجماعة الأكبر في بعض البلدان. والملاحظ أن هذا التواجد يقوم بدور مهم في نشر رؤية الإخوان في كل أرجاء الأمة، حتى أصبحت الجماعة تمثل التيار الأكثر تنظيماً واستقراراً واستمراراً في التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية. وهذا الوضع يكسب الجماعة فرصة حقيقية لتأثير على وضع الأمة، مما يسمح لها بتحفيز الأمة ونشر الوعي بين أبنائها. والجماعة لا تهدف من ذلك، أن تصبح تيار الأغلبية في كل البلدان، قدر ما تهدف لتكوين تيار مركزي داخل الأمة، ووظيفة هذا التيار، تتمثل في قدرته على نشر رؤية، ونشر الرغبة في الإصلاح، كما أن من وظائفه خلق حالة نموذجية لوحدة الأمة، تتمثل في توحيد الأمة داخل إطار تيارات فكرية معبرة عنها، ليصبح تيار الإخوان ممثلاً لواحد من التيارات المعبرة عن وحدة الأمة واقعياً.

ويبدو أن فكرة النموذج لها موضع مهم في منهج الجماعة؛ حيث إنها قدمت من خلال تنظيمها، أكبر شبكة علاقات اجتماعية مترامية الأطراف، وتصل لكل مكان وموضع داخل أوطان الأمة وداخل جمهورها. فأصبحت الجماعة تمثل الرابطة التاريخية الحضرية بصورة عملية، فهي جماعة متربطة، متعاونة، تسند بعضها، وتتعاون بشكل إيجابي وبإنساني، يجعلها نموذجاً اجتماعياً يمثل الأمة الواحدة، وهي بهذا تقدم نموذجاً لقدرة التنظيم على تحقيق قوته من قوة الأمة نفسها، بما يقدم نموذجاً للأمة، على مدى القوة والقدرة التي يمكن أن يحققها من خلال توحدها. وبهذا يصبح تنظيم جماعة الإخوان المسلمين ممراً لتحقيق وحدة الأمة، ونموذجاً لتلك الوحدة، ويمثل شبكة علاقات اجتماعية واسعة، قادرة على تحقيق إنجازات، معتمدة على قدرات المتنوعة للأمة.

يضاف لهذا تقوم به الجماعة، كتجسيد لوحدة الأمة من عمل يعبر عن ثوابت الأمة وفصلها الأساسية، لذلك الجماعة تعتبر أن قضية فلسطين هي قضية الأمة المركزية؛ لأنها أدركت منذ وقت مبكر أن الاحتلال الصهيوني لفلسطين يمثل ركيزة الاستعمار في المنطقة، وحدوث جمع لأمة حول قضية مركزية، يربطها معاً ويوحد تحت مظلة الأمة.



وهو الشرط اللازم لتحقيق وحدتها وبهصتها . وهذا أصبحت لقضايا المركزية ، مثل وحدة الأمة وتحرير فلسطين وتطبيق الشريعة الإسلامية ، تمثل منهج الجماعة في ربط الأمة بما هو متفق عليه ، وبما يمثل ثوابت المشروع الإسلامى القادرة على تحقيق توفيق الأمة ، حتى يتحقق توافق حركة الأمة في التحذير الإصلاح ، وبناء المشروع الحضارى الإسلامى .

### منهج الجماعة الحركى

اعتمدت الجماعة على منهج حركى يقوم على تأصيل وجودها الاجتماعى ، ووجودها بين الناس ، و تستخدم هذا المنهج فى مواجهة كل عمليات لتشويه التى تتعرض لها ، حتى تصبح كياناً منتشرأ فى المجتمع ، ومتفاعلاً معه ، بصورة تمنع من انتشار أى صورة سلبية عن الجماعة بين الناس . وهذا المنهج الحركى ، يرتبط بالعمل أكثر من الدعاية والإعلام ، وهو منهج يعتمد على الاحتكاك المباشر بين الجماعة والمجتمعات التى تعمل بها ، حتى تصبح العلاقة بين الناس والجماعة علاقة مباشرة ، وليست علاقة قائمة على الدعاية غير المباشرة . ورغم أهمية الدعاية والإعلام ، لأن المنهج الحركى الرئيس للجماعة يعتمد سياسة الفعل قبل القول ، بما يجعل حضور الجماعة ، ليس حضوراً إعلامياً أو سياسياً ، ولكنه فى الأساس حضور اجتماعى واقعى ، يحدث على أرض الواقع ، بين الناس ، ويعتمد سياسة التدخل المباشر ، بما يجعل الجماعة جزءاً رئيساً من حياة الملايين من أبناء الأمة ، ومن حياتهم اليومية ، وتصبح الجماعة بذلك ، حاضرة بالفعل والعمل والمثال ، وجزءاً من واقع حياتى يومى مشهود وملاحظ من قبل الملايين ، وهذا ما يجعلها ، مرة أخرى تعتمد منهج تقديم النموذج العملى ، أكثر من تقديم لصورة الإعلامية ، رغم أهميتها ، ولكن الجماعة اعتمدت أكثر على تقديم النموذج الذى يراه الناس ، ويحكموا عليه بأنفسهم ، فيعاشوه أكثر من سماعهم عنه . فأصبحت المعرفة بالمعيشة هى منهج جماعة الإخوان الأول ، لنشر رؤيتها بين الناس ، وتقديم النموذج الذى تدعو الناس له .

وبهذا يصبح النموذج مجسداً على أرض الواقع ، بكل ما فيه من صعوبات ، وتصبح لجماعة حالة معاشة بين الناس ، يرى الناس حقيقتها فى حياتهم ، مما يحول دور تشويه

صورتها. وإن كانت حملات تشويه صورة الجماعة تنجح نسبياً في المساحات التي لا تتواجد فيها الجماعة، ولا يتعرف فيها الناس على الجماعة مباشرة ولكن منهج الانتشار المعرفي العملي، يحمل الجماعة مسئوليات عديدة، حيث يتطلب منها هذا المنهج الواحد بين الناس بصورة مكثفة، ودعوتهم بصورة مباشرة، ومساعدتهم بصورة مباشرة أيضاً. وهذا النهج يحتاج لكثير من الجهد، ولكنه يمثل أداة فاعلة في مواجهة التشويه الإعلامي الذي تتعرض له الجماعة. وفي الوقت نفسه، تواجه الجماعة تحدياً مهماً، يتمثل في الفئات التي لا تتمكن من الوصول لها، والتي تتأثر بالتشويه الإعلامي، مما يزيد من التحديات التي تواجهها الجماعة.

### الجدور الممتدة

يمكن قول الكثير عن منهج جماعة الإخوان المسلمين في حماية التنظيم وحماية الجماعة، وبالتالي في قدرتها على الاستمرار والبقاء، ولكن جزءاً مهماً من منهجها الذي تشكل عبر خبرتها الطويلة تمثل في تمدد الجذور الاجتماعية للجماعة داخل المجتمعات التي تعمل وتنشط فيها. فالجماعة توجد في كل مجتمعات الأمة الإسلامية، وأيضاً توجد في معظم التجمعات الإسلامية، لذا أصبح تمدد جذورها داخل بنية تلك المجتمعات والتجمعات، من أهم العوامل التي تحمي الجماعة، وتوفر لها سبل البقاء والاستمرار. فقد أصبحت الجماعة بنية قوية داخل بنية المجتمع، ولا يمكن فصلها عن المجتمع أو عزلها عنه، ولا يمكن انتزاعها من المجتمع. فقد تشعبت جذور الجماعة داخل جذور المجتمع نفسه، بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ منه، وقطاعاً لا يفصل عنه. فلم تعد الجماعة نموذجاً لمشروع يقدم للمجتمع، بل أصبحت نموذجاً لمشروع بني داخل المجتمع، فأصبح النموذج نفسه داخل بنية المجتمعات التي يعمل بها، وبهذا تأصل بصورة تجعله داخل إطار الحاضن الاجتماعي للأمة ومحمياً به.

لقد وفر الانتشار والشعبية التي تحققت لجماعة الإخوان المسلمين، محمية اجتماعية مترامية الأطراف، تحفظ الجماعة وتحتضنها، وتحافظ عليها، بحيث أصبحت قادرة على الاستمرار، بما توفر لها من دعم من جماهير من الأمة.

## الإخوان والإصلاح من الداخل

ممد تأسيس جماعة الإخوان المسلمين وهي تواحه وضعاً سياسياً يخرج عن المرجعية الإسلامية، ويقوم على أسس الدولة القومية القطرية، ويستند للعلمانية مما يبعده عن المشروع الحضري الإسلامي، ويبعده أيضاً عن إقامة الوحدة السياسية الإسلامية. ورأت الجماعة منذ البداية، أن المرجعية القائمة للدولة القومية الوطنية، والتي تستند للعلمانية والنموذج السياسي العربي، ليست الطريق لتحقيق الاستقلال والنهضة فكانت رؤية الإخوان تقوم على الاستقلال الحضري الشامل، والنهوض الحضري الشامل. وهي بهذا قد أعيت من أهمية الاستقلال الحضري، وحقته طريق لاستقلال السياسي والعسكري، كما جعلته الطريق المناسب لتحقيق النهوض. فغياب المرجعية الحضارية الإسلامية، كان في نظر جماعة الإخوان المسلمين، حرجاً للأمة عن هويتها، مما يعرقل نهضتها وتقدمها، ويحرجها من مسارها التاريخي، ويتعارض مع البرامها الديني.

فلمشروع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، كن محتتماً في مرجعته عن الوضع القائم عند تأسيسها، وظن هذا طيبة العقود التسة. وهو ما جعل هناك مسافة فصلة بين مشروع جماعة وكل المشروع الإسلامي، والوضع القائم على تكريس النموذج السياسي الغربي، ذي الأساس العلماني القومي. وأمام هذا الواقع، تبنت جماعة الإخوان المسلمين، طريق الإصلاح السلمي المتدرج، واتسعت مهجاً يهدف إلى إصلاح وتغيير الواقع تدريجياً، دون أن تعتبر مشروعاً لا يتحقق إلا بهدم الواقع بالكامل وبناء واقع جديد.

وهنا يظهر أهمية التفرقة الواضحة في خطاب جماعة الإخوان المسلمين بين الدولة والنظام الحاكم فهي تعتبر الدولة مفصلة عن النظام الحاكم، وتحافظ عليها قدر حفاظها على المجتمع. وتعتبر الدولة والمجتمع هما نواة بناء المشروع الإسلامي. مما يكشف على أن الجماعة تتعامل مع لدولة بوصفها مؤسسة مركزية مهمة، وبوصفها ملكاً للمجتمع. ومعنى هذا، أنه ترى المشكلة في التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة، وليس في بناء الدولة نفسه مما يعني أن الدولة يمكن إصلاحها وتعديل مسارها بتعديل النظم السياسي

أحكام، وتغيير الوصيات السيئة، لذا كانت الجماعة تعمل من خلال الوصع القائم، وتبحث عن النقاط التي تلتقي مع المشروع الإسلامي، سواء في النظام لسياسي أو الدستور، وتحاول الاستناد إلى المساحات التي تسمح بتعديل نواحيات حكم، دون الدعوة للخروج عن النظام الحاكم.

### العمل من داخل النظام

ركزت جماعة الإخوان على فكره لعمل من خلال الوصع القائم، دون محاولة هدمه، واعتبرت أن دورها هو إصلاح الوضع الدستوري والقانوني من داخله، ومن خلال أدواته في التعديل والتغيير، وبهذا رسخت تواجدها داخل النظام العام، ولم يتم بوصفها حركة خارج النظام لعدم وأصبحت بذلك حركة إصلاح من الداخل، تعمل من خلال الوصع القائم لتعبيره وإصلاحه، وتلك الفكرة هي التي أسست لمهجع جماعة لإخوان، لدى إمكانية العمل مع الأنظمة المختلفة، بحيث ترحه عملها إلى العمل على تغيير ما تراه معديراً مع المشروع الإسلامي، والإبقاء على ما يتفق مع المشروع الإسلامي وهي السياسة التي ساعدت الجماعة على احتفاظ على مهجعها الإصلاحي، دون أن تدخل في مواجهة مع الوصع القائم من خارجها، ودون أن تقترب من المهجع لتؤدي أو الانقلابي. فضلت الجماعة ترى أن لإصلاح يأتي من خلال الوصع القائم، وإصلاحه تدريجياً بقوة التيار المسند لها.

ورغم التباين الكبير بين رؤى الجماعة، والرؤى السائدة داخل النخب الحاكمة، فإنها لم تر أن هذا التعارض أو الاختلاف سبب يؤدي إلى اتساع منهج التعبير من الخارج، أي من خارج النظام القائم، وربما يفسر هذا سبب منهج الجماعة في الإصلاح، فهي لا ترى مشروعها سوف يحقق في لحظة واحدة، أو دفعة واحدة، ولكنها ترى أنه سوف يتحقق تدريجياً، لذا يصح من المناسب العمل من خلال الوصع القائم، حتى يمكن تغييره وإصلاحه تدريجياً، ليحل نموذج مكان نموذج آخر.

ورغم سلمية منهج جماعة الإخوان المسلمين، فإن النظام الحاكمة كانت ترى فيه خطراً، عليها، لأن هدفه في النهاية تحويل مسار النظام السياسي، بدعم شعبي، تجاه المشروع الإسلامي، والذي رأب فيه النخب الحاكمة تهديداً لوجودها في الحكم، ولأن جماعة

تعتمد أساساً على إصلاح المجتمع، ومن ثم على قوة المجتمع، ظلت الجماعة على نهجها السلمي، رغم أن النخب الحاكمة لم تتعامل معها بنفس هذا النهج السلمي، بل تعاملت معها بنهج أمني. ولم يدفع هذا الجماعة إلى تغيير موقفها أو فكرتها عن الإصلاح السلمي المتدرج، لأنها رأت أن هذا المنهج هو المنهج القادر على تحقيق مشروعها، واعتبرت أن المواجهة الأمية معها، هي جزء من مقاومة السلطات الحاكمة لأي حركة تغيير. لذا ظلت الجماعة تصنع نفسها داخل إطار الشرعية والمشروعية، أيًا كان موقف النظام منها، وتعتمد في شرعيتها على التأييد الجماهيري، والذي يدل على أن فكرتها تعبر عن قطاع واسع ومهم من المجتمع الذي تعمل فيه.

لهذا يمكن القول بأن الأنظمة الحاكمة، حاولت إخراج الجماعة من إطار الشرعية، ودفعها للعمل من خارج النظام القائم، حتى يسهل عليها مواجهة الجماعة، ولكن الجماعة أدركت أن الإصلاح المتدرج يحتاج للعمل المتواصل من خلال الوضع القائم، ليس للتكيف معه، بل لتغييره وإصلاحه. وهنا برزت أهمية قيام منهج الإخوان على إصلاح المجتمع، فلأن الجماعة تركز على المجتمع وتعتبره أداة الإصلاح الحقيقية والمكفلة أيضاً بعملية الإصلاح؛ لذا ظلت الجماعة تعمل من داخل النظام القائم، ولا تستسلم لأي محاولة لإخراجها من الوضع القائم، ودفعها للمنهج الثوري أو الانقلابي. ولأن الجماعة تريد بناء حركتها على حركة المجتمع، وتريد بناء قوة المجتمع وتفعيل طاقاته تدريجياً، لذا لا يمكنها الخروج على الوضع القائم، واعتماد المنهج الثوري. ففي المنهج الثوري، تقوم الطليعة الثورية بتحريك واسع للمجتمع لإسقاط النظام، ولكنها لا تقوم ببناء هذا المجتمع وإصلاحه. بل تهدف إلى تغيير الحكم بالكامل، كوسيلة لإحداث التغيير السياسي الذي تهدف له.

ظلت جماعة الإخوان المسلمين إذن، ترى أن المنهج الإصلاحي من الداخل، هو المنهج الأنسب لمشروعها، والذي يحقق الإصلاح التدريجي للمجتمع، ومن ثم يحقق الإصلاح للنظام السياسي، كنتيجة لإصلاح المجتمع، وهي رؤية تختلف عما يريد إصلاح النظام السياسي أولاً. وقبل إصلاح المجتمع. ففي هذه الحالة يصبح الأسلوب الانقلابي والثوري أو العمل السياسي المباشر، هو الأنسب لتغيير النظام السياسي، ثم تغيير المجتمع من

أعلى ولكن منهج جماعة الإخوان المسلمين يعتمد على إصلاح المجتمع، أو حرء مه، ثم إصلاح النظام السلسى بقوة المجتمع والجماهير المؤيدة للجماعة وبعد ذلك بصح إصلاح لنظام السلسى، وسيلة لاستكمال إصلاح المجتمع، وأيضاً لناء بهصته وبناء وحدة الأمة الإسلامية.

### الدولة ملك المجتمع

وعليه تتعامل جماعة الإخوان مع الدولة بوصفها ملكاً للمجتمع، ويجب الحفاظ عليها وحمايتها، كما يجب فصلها عن النخبة الحاكمة، والتميز بينها وبين سياسات الحكم. ولكن النخب الحاكمة فى المقابل تستقوى بالدولة، وتريد أن تجعل عداوتها مع جماعة الإخوان المسلمين، عداوة بين الدولة والجماعة. فالنخب الحاكمة تحتج الدولة لفرض سيطرتها على المجتمع، وعلى قوى المعارضة، ولكن جماعة الإخوان المسلمين ترى أن الدولة ملك المجتمع ويجب الحفاظ عليها، حتى إذا تحقق الإصلاح لسلسى، يجد المجتمع الدولة التى يستند عليها، وينى عليها مشروعه الحصارى.

لذا يمكن القول بأن جماعة الإخوان المسلمين تعمل من خلال الدولة القائمة، ليس لتغيير الدولة، بل لتغيير السياسات الحاكمة لها، والتى تعتبرها الجماعة السبب فى التوجهات التى تعارضها، خاصة التوجه القومى العلمانى، أو التوجه التغريبى. كما تعتبر الجماعة أن الدولة كمؤسسة ليست هى التى تحالفت مع أعداء الأمة، خاصة الكيان الصهيونى، ولكن النخب الحاكمة هى التى تحالفت. لذا نرى دائماً أن جماعة الإخوان المسلمين تميز بين الدولة والنخبة الحاكمة فى كل المواقف، وتلقى بتبعة الأوضاع القائمة على النخبة الحاكمة، وليس على الدولة.

هذا النهج يحصر كل السياسات التى تتعارض مع المشروع الإسلامى، فى النخبة الحاكمة، وليس فى الدولة، وهو تمييز يقوم على أن الدولة مؤسسة إدارية فى الأساس، وتوجهاتها السياسية نأتى من النخبة الحاكمة، وليس من البنية الإدارية للدولة. ولهذا تحاول احماة الحفاظ على موقف إيجابى من كل مؤسسات الدولة، وإن كنت النخبة الحاكمة تدخل الجماعة فى مواجهة مع الأجهزة الأمنية.

## تغيير السياسة وليس الدولة

ترسم جماعة الإخوان المسلمين موقفها من النظام السياسى القائم ، على أنها تحاول دفع الوضع لعائمه لما تره أحسن بفعل ما تحصل عليه من تأييد جماهيرى . وهى تؤيد كل سياسة توافق عليها ، وترفض ما لا توافق عليه ، وليست معنية بأخذ موقف معارض للنظام الحاكم طيلة الوقت . وهذا جزء من إستراتيجية الجماعة لتحقيق الإصلاح من الداخل ، وبالتالي لا تعمل الجماعة على تغيير النخب الحاكمة كهدف وغاية نهائية لها ، بل تعمل على تغيير السياسات بكل السبل المتاحة ؛ لأنها ترى أن توجه السياسات نحو الوجهة الصحيحة فى نظرها . يؤدى إلى بناء المشروع الإسلامى تدريجياً ، ويساعد على تحقيق عملية إصلاح المجتمع والنظام السياسى تدريجياً ، وترى الجماعة أن كل موقف إيجابى ، يساعد على بناء المشروع ، ويمثل خطوة فى طريق تحقيق المشروع الإسلامى .

يمكن هذا الموقف الجماعة من تأسيس وصعها كحركة إصلاحية ، يعمل بين الناس ، ونستند لقوة الرأى العام المؤيد لها ، ولا تحاول دفع عملية التغيير بأكثر مما تحتمل . والجماعة لا تعامل النخب السياسية كمنافس لها ، بل تعاملها بوصفها السلطة المسئولة عما يحدث ، واننى نحاسب عما تفعله ، وفى الوقت نفسه يمكن دفعها فى طريق الإصلاح . ولأن الجماعة لا تشترط تحقيق الإصلاح السياسى بنفسها ، أى لا تشترط أن تصل للحكم حتى تحقق الإصلاح بنفسها ، فهى بهذا تفتح الباب أمام كل طرق الإصلاح الممكنة ، وتعتبر نفسها قوة تدفع للإصلاح ، وتحشد الجماهير لتأييد مشروعها .

من السهل تصور التناقض الكبير بين إستراتيجية عمل الجماعة وإستراتيجية النخب الحاكمة تحاهها . فغالب النخب الحاكمة تخشى من تعدد المشروع الإسلامى بما يفقده شرعيتها ؛ لأنها لن تؤيد هذا المشروع أو لن تتمكن من تأييده ، وهى نخب مسددة على لدعم الغربى ، ويقود أنظمة تقوم على المرجعية الغربية القومية العلمانية . لذا ترى غالب النخب الحاكمة أن المشروع الإسلامى ، موقوف يفقدها شرعيتها ، وسوف ينهى حكمها . لذا تتعامل السلطات الحاكمة بالقوة مع جماعة الإخوان المسلمين ، والجماعة ترد بالهجوم الإصلاحى السمنى المتدرج ، وترى أن قوتها الحقيقية هى فى منهجها السلمى ، الذى ينهى ولا يهدم ويحافظ على ما هو قائم ويصلحه . وتلك المقابلة بين طريقين فى التصرف ، هى

لى برسم تلك الصورة الى براى فى المواجهة من النخب الحاكمة وجماعة لإخوان المسلمين . .

### قوة منهج الإصلاح

تمثل عناصر الدعوة فى المنهج لإصلاحى لجماعة لإخوان المسلمين ، فى المنهج اسمى المنهج ، وفى الاعتماد على إصلاح المجتمع والاعتماد على قوة المجتمع ؛ لأن كل تلك العناصر تكسب اجماعة القدرة على الاستمرار فى منهجها ، ما دامت قادرة على جذب المزيد من المؤيدين كل يوم . ويساعد هذا المنهج جماعة الإخوان المسلمين ، على الاستمرار كقوة فاعلة داخل المجتمع وليست منعزلة عنه رغم كل الحصار المضروب عليها .

وتتمثل قوة منهج الإصلاح من الداخل ، فى قدرة الجماعة على مواصلة عمية الإصلاح ، حتى فى ظروف الحصار الشديد عليها . كما تتمثل فيما يحدث فى المجتمع من تغيير تدريجى يمهّد لإصلاح شامل . ولكن الإصلاح من الداخل يواجه أيضاً بعقبات تتمثل فى موجهته بأدوات غير أدواته ، وهى الأدوات لأمنية وكل أدوات السلطة المستبدة ، وهى أدوات لا تهزم مشروع الإصلاح ولكنها تؤجله .

(٧)

### الإخوان والدولة: معركة الهوية

بعد سقوط الخلافة ، واجهت الحركة لإسلامية منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين ، دولة تقوم أساساً على القومية القطرية ، فكانت دائرة الانتماء لدولة ، وبالتالي للنظام السياسى الحاكم تضيق تدريجياً ، لتتحول إلى الانتماء القومى اجمع المانع ، والذي يقوم على فرضية أن كل قومية من القوميات المشكلة للبدان لعربية والإسلامية ، هى قومية منفصلة ومستقلة بذاتها ، مما يعنى أن الروابط بين القوميات العربية والإسلامية ، تمثل روابط مصالح ، وتحكمها اعتبارات الأمن القومى لكل قومية على حدة . ولقد تم تضيق الهوية الإسلامية لالجامعة ، لتصبح هوية قومية عربية . ثم بدأت القوميات القطرية فى لبروز على حساب الهوية لالجامعة .

هنا من الضرورى التمييز بين مسارات مختلفة لتعريف الهوية . فالهوية القومية تخص قوم بعينهم ، ولجعل مصالحهم الخاصة هى المحدد لتوجهات الدولة ولطام اساسى .



وبشكل مبهوم الأمر القومى لكل قومية قطرية، لحماية شعب الدولة وحماية مصالحه ثم تتعاون 'لدولة القومية مع الدول المحيطة بها لتبادل المصالح، باعتبار أن التعاون فى المحيط الجغرافى يسد للمصالح المتبادلة والتاريخ المشترك، وتستدعى مختلف الروابط لتعميق العلاقات مع الحوار، ولكن بهدف حماية المصالح القومية لكل قطر، على قاعدة تدل المصالح

هذا النمط يمثل النموذج الغربى، والذي قام على الدول القومية المنفصلة عن بعضها، ثم تحول هذا النموذج إلى مرحلة تأسيس اتحاد القوميات الأوروبية. ففى داخل الإطار الأوروبى لعدم، توجد قوميات لها خصوصيتها. ولكن أوروبا اكتشفت أهمية تأسيس اتحاد أوروبى، يقوم لحماية المصالح الأوروبية المشتركة، ويستند لما هو مشترك فى التاريخ الأوروبى، ولما هو مشترك فى الحضارة الأوروبية.

وفى مقابل هذا النموذج، تبنت جماعة الإخوان المسلمين نموذج الهوية الإسلامية الجامعة، وهو نموذج يقوم على أن الهوية الأساسية هى الهوية الحضارية الإسلامية، وكل الهويات الأخرى، هى هويات فرعية، وبهذا تصبح الهوية الوطنية والهوية القومية، هويات فرعية، ولا تمثل هوية نهائية أو هوية جامعة مانعة، بل هى هوية جزئية، أى أنها دائرة من دوائر الانتماء، ولكنها لا تصلح أن تكون دائرة انتماء فى حد ذاتها، ولا يمكن الاكتفاء بها، فهى ليست هوية كاملة، بل هوية ناقصة؛ لأنها لا تعرف الفرد تعريفاً نهائياً، بل تعريفاً جزئياً. فأصبحت الهوية الوطنية والهوية القومية، فى نظر جماعة الإخوان المسلمين، مثل الانتماءات الصغرى، كالانتماء العائلى والانتماء الجغرافى، وغيرها وهنا يبرز أن القومية ليست انتماءً فى حد ذاتها، ولكنها تعريف لانتماء فرعى، داخل لانتماء الحضارى الإسلامى.

ومثلت رؤية جماعة الإخوان المسلمين امتداداً طبعياً للموروث الحضارى الإسلامى، فهى تعد استمراراً لفكرة الهوية الإسلامية الجامعة، كما تحققت تاريخياً. فقد كانت أهم مميزات الحضارة والدولة الإسلامية تاريخياً أنها دولة وحضارة عابرة للقومية، وتقوم على صهر القوميات وتوحيدها، وتجاوز التعصب القومى والوطنى. لهذا أصبحت الدولة والحضارة الإسلامية، هى النموذج الأهم فى تاريخ البشرية، للكيان العابر للقوميات مما

شكل تميز حصارة الإسلامة عن الحضارة الغربية، والتي تستمها قوتها من الانتماء القومى، وحتى عندما تتوحد بصح قوتها فى تحالف واتحاد قوميات، لكل منها خصوصيته المستقلة

بهذا حددت جماعة الإخوان المسلمين موقفها من القومية والوطنية، باعتبارها دوائر انتماء مهمة، ولكنها ليست نهائية، وباعتبارها تمثل الدوائر الأقرب، وأنها جزء لا يتجزأ من الهوية النهائية. وهى الهوية الإسلامية. ولهذا رأت الجماعة أهمية الحرس على الوطنية والقومية: لأن حماية الوطن هى بداية لحماية الأمة. وتعاملت مع هذه الانتماءات باعتبارها انتماءات أولية تنصهر فى لنهاية فى الانتماء الإسلامى، وعليه واجهت الجماعة كل الأفكار التى تجعل من الوطنية والقومية انتماءات جامعة مابعة، تبنى وتؤسس للقومية العصرية، وللتعصب الوطنى.

وبهذا استوعب جماعة الإخوان المسلمين مفاهيم الوطنية والقومية، باعتبارها مثل دوائر الانتماء الصغرى، ولم تدخل فى معركته مع تلك المفاهيم، بل عرفتها بالصورة التى تتوافق مع المرحعية الإسلامية، كما عرفتها بالصورة التى تتوافق مع الوق التاريخى للمجتمعات العربية والإسلامية، واللى تعى انتماءها إلى الأمة الإسلامية فجاءت بصوراب جماعة الإخوان معرفة عن احماهر، ونكن الدولة كات تميل لتعريف هويتها فى تصرفاتها وتصرفات النظم السياسى بصورة أخرى، تعالى من الهوية القومية القطرية، على حساب أمة هوية أخرى.

### موقف الإخوان من الدولة

يتضح فى الكيفية لى نعامل بها جماعة الإخوان المسلمين مع الدولة، أنها تراه لأداة الرئيسة للنظام السياسى، وأنها تمثل وسيلة لتشكيل لسلطة التنفيذية، وعمل النظم السياسى. والدولة ليست غاية فى حد ذاتها، بل هى وسيلة لتحقيق غايات الأمة، وبالنالى عادات المجتمعات. ونلك النظرة جعلت الجماعة تنظر لدولة، ليس بوصفها حاملة لمشروع وهوية فى حد ذاتها، بل بوصفها أداة لحمل هوية لمجتمع والأمة كما نصرت الجماعة للدولة، على أساس أنها ملزمة بهوية المجتمع، وهوية الأمة لى يتمى لها المجتمع، وليست ملزمة بهوية النخبة الحاكمة.

لهذا نجد الجماعة في مواقفها السياسية المختلفة تتعامل مع الدولة باعتبارها دولة إسلامية، أو يجب أن تكون إسلامية. وتستند إلى بصوص الدستور التي تحدد هوية الدولة، خاصة النص على أن دين الدولة الإسلام، وهو النص لأهم، والموجود بشكل مستمر في أغلب الدساتير العربية والإسلامية. هذا النص يعنى بالنسبة للجماعة أن الدولة تستند للمرجعية الإسلامية، وهى بهد تعد دولة إسلامية كما أن الجماعة تعتبر الدولة ملك لمجتمع، وخاصة لهوية المجتمع ولهذا تتصرف الجماعة باعتبار أن لدولة إسلامية بالضرورة، وعليه تحاسبها وتراقبها وتحدد موقفها من تصرفاتها، باعتبارها دولة إسلامية، ولا يجوز أن تكون غير ذلك. هنا تتضح هنا أهمية التمييز بين الدولة والنخبة الحاكمة، فالدولة في نظر جماعة الإخوان المسلمين إسلامية، أو يجب أن تكون كذلك، وهى إسلامية بحكم نص الدستور، وبحكم إسلامية المجتمع، ولكن النخبة الحاكمة قد يكون لها توجهات سياسية مختلفة. لذا فإن جماعة الإخوان المسلمين، تحاسب النخبة الحاكمة أو تقيم تصرفاتها باعتبارها نخبة تدير دولة إسلامية، أيًا كانت مواقفها السياسية.

والمثال الأبرز لهذا الموقف، يظهر في مواجهة العدوان الخارجي، خاصة العدوان الصهيوني؛ حيث ترى الجماعة أهمية قيام الدولة بواجبها ضد كل عدوان يقع على أرض من أراضي الأمة، أو وطن من أوطان الأمة، وتصبح الدولة في كل الأقطار العربية والإسلامية، مطالبة بالدفاع عن الأمة ضد العدوان الذي تتعرض له. ومن هنا تتعامل الجماعة مع لأمن القومي، بوصفه جزءاً من أمن الأمة، ولا يمكن أن يكون منفصلاً عنها كما ترى أن السيادة الوطنية جزء من سيادة الأمة، وغايتها حماية الأمة. وبالتالي تصبح الدولة الوطنية في تصور جماعة الإخوان المسلمين، هى وسيلة لتحقيق غايات المجتمعات، وهى غايات الأمة في النهاية. وتصبح الدولة الوطنية، هى مشروع لبناء وحدة الأمة الإسلامية السياسية، ومشروع لتأسيس الدولة الإسلامية النموذجية أو المنشودة.

### الدولة الإسلامية

سنجد في مختلف موقف جماعة لإخوان المسلمين، أنها تعتبر الدولة إسلامية، وتحاسب الطم لحاكم على هذا الأساس ويهمهم صمًا من هذا، أن الجماعة تتعامل مع الدولة إستراتيجية احتواء الدولة داخل المشروع الحصارى لإسلامى، واحتوائها أيضًا

داخل هوية المجتمع . وهى بهذا تمنع وجود صدام بينها وبين الدولة ، بل تصير وكأن الدولة وجماعة الإخوان فى صف واحد . وتستند الجماعة فى ذلك ، إلىصوص الدستور ، كما تستند إلى عدم قدرة الأنظمة الحاكمة على إعلان خروجهم من الهوية الإسلامية علناً . لذا نظل النخب الحاكمة تشعر بأنها مقيدة بالعنوان الإسلامى ، حتى وإن لم تكرر فعله عملياً . ومن داخل هذا السقف تتصرف جماعة الإخوان على أساس أن الدولة لا يمكن أن تكون غير إسلامية ، ويجب أن ينظر لها بصفتها الإسلامية .

ويميد هذا النهج فى حذب الدولة داخل الهوية الإسلامية ، ومنع الصدام بين حركة الإسلامية والدولة ، باعتبار أن ما بين الدولة والجماعة ، هو الخلاف أو حتى الخصومة ، بين لحب حاكمة وجماعة الإخوان المسلمين ، مما يؤثر على تصرفات الدولة تجاه جماعة الإخوان ، ولكن لا يوجد خلاف هوية بين الدولة والجماعة ، مما يعنى شرعية لدولة فى نظر الجماعة ، وشرعية الجماعة فى نظر الدولة ، حتى وإن لم تعترف بهذه الشرعية لحب حاكمة .

### حقيقة الدولة

عم هذا النهج الإصلاحى لجماعة الإخوان المسلمين ، فإن تصرفات لدولة الإدارية ، وتلك السياسية تشير إلى تعمق اختلف بين الدولة والجماعة ، بفعل عمق الخلاف بين لحب حاكمة والجماعة . فموقف النخب الحاكمة من جماعة الإخوان المسلمين ، يقوم على اختلف الواضح بين ما تتبناه النخب من رؤية علمانية قومية ، وما تبنته لجماعة من رؤية حضارية إسلامية . فالنخب الحاكمة تحتمى بالعلمانية القومية ، وتعنى نفسها من المستويات الإسلامية ، لذا تعمل النخب الحاكمة على تغيير الدولة من داخليها ، حتى تصبح علمانية وقطرية ، وتتاسب مع نهج وتوجه النخب الحاكمة . لهذا ترى معصم النخب الحاكمة تدفع الدولة إلى تصرفات أمنية أو عسكرية أو إدارية ، تتعارض مع الهوية الإسلامية المفترضة بحكم نصوص الدستور ، وهى بهذا تريد تقنين تصرفات لدولة داخل حيز الدولة الوطنية القومية ، والنسب ستنفذ للقومية الجماعة المانعة ، والتي ترفض أية هوية خارج إطارها وحدودها ، وتعتبر نفسها هوية مستقلة بذاتها .

لذا نأخذ بعض تصرفات الدول فى البلدان العربية والإسلامية ، مع احركة الإسلامية

عموماً، وجماعه الإخوان المسلمين خصوصاً، تتميز بالشدة، خاصة تجاه عماد الحركة الإسلامية داخل كل أوطان الأمة، بل إن من أهم ما يسبب ضغوط شديدة على جماعة الإخوان المسلمين، هو تمددها المنظم في مختلف البلاد العربية والإسلامية، لحد سمح لها أن تكون بالفعل تعبير عن وحدة الأمة، أو حانة ثيودورية لوحدة الأمة. وهت تواجه الدولة حالة تعمق الهوية الإسلامية الجمعة، في حين أن لدولة أصبحت تسير من خلال سياسات قومية قطرية، وأصبح تعريفها لأمنها القومي، إن وجد، يدور في نطاق المصلحة الوطنية الخاصة. وبهذا أصبحت السياسات والتوجهات تصب على الدولة للحروح من إضار الهوية الإسلامية الجمعة

بحساب هذا، نجد أن تعمق الرعة القومية والحس القومي لدى الدولة وأجهزتها، بعمق علمة الدولة، ويجعلها تنسى داخل أدواتها وسياساتها النموذج العربي لعنماى القومي. وهذا النموذج يعادى فكرة المرحبة النيبية وحضارية الإسلاميه، ويعادى دور الدين في الحياة العامة، ودور الدين في السياسة، كم يعادى نموذج التلاحم بين الدين والدولة وكل هذا يفسر تلك السياسات المتشددة التى تستهدف الدولة تجاه الحركة الإسلامية، حتى الدول التى تحتفظ بهويتها العربية والإسلاميه. فالكثير من الدول جعل الهوية العربية والإسلامية جزءاً من تعريف للهوية القومية، حتى لا يعادى تلك الهويات، ولكنه بذلك جعل الهوية العربية والإسلامية جزءاً من الهوية لقومه، وجعل العنوان القومي هو الأعلى وانتهائى. ولهذا نستمر الدولة فى موجهة التنظيمات والحركات الإسلامية، لأنها تمثل تهديداً لسلطة الدولة فى تحديد هويتها، بعض النظر عن لهوية لسيدة فى المجتمع، فكما برزت الحركة الإسلامية ومشروعها، طهر مدى خروج الدولة عن هوية الأمة والمجتمعات العربية والإسلامية، وهو ما يدين الدولة ويسحب شرعيتها

### الدولة تواجه الإصلاح

لهذا نعمل الدولة تقسوة مع الحركة الإسلامية، ومع جماعه الإخوان المسلمين؛ لأن الدولة أصبحت فى دخلها علمانية وقومية، ولم تعد تحتفظ بهوية العربية والإسلامية، التى بقت عموماً دستورياً، ليس له حظ من التطبيق العملى. وجماعة الإخوان المسلمين تتعامل مع لدولة بوصفها دولة إسلامية، أو بغير صر أن تكون إسلامية، ولكن الدولة

أصبحت تهرب من هذه الصفة، أو تنكر لها. بسبب ما فرض على الدولة من سياسات وتوجهات. فأصبحت جماعة الإخوان بالنسبة للدولة مصدراً يثير قلق الهوية، ويؤثر على توجهات الدولة، ويضغط عليها في اتجاه عكس اتجاه الحقبة. ومع ذلك، صلت جماعة الإخوان لمسلمين تتعامل مع الدولة، على أنها مشروع لدولة إسلامية. وأنها لبنة لبناء الدولة الإسلامية، ويجب الحفاظ عليها، والضغط على النخب الحاكمة لتعميق الهوية الإسلامية للدولة، حتى تظل الدولة وسيلة لبناء المشروع الإسلامي في نهاية الأمر.

## (٨)

### الإخوان في مواجهة العلمانية

عد النظر في موقف جماعة الإخوان المسلمين من لعلمانية والعرب، معهم جانب مهم من منهج لإصلاح لدى الجماعة. فالجماعة تعتمد المنهج الإصلاحى السريحي السلمى، بكل عاصره، فى القضايا العملية والتنفيذية، فهو بالنسبة لها نهج تحقق المشروع الإسلامى الذى تحمله. ولكن فى قضايا الفكرية لى تتعلق سوانت المشروع الإسلامى، تتبع الجماعة نهج المواجهة الفكرية المباشرة. فعندما يتعلق الأمر بالأفكار والقيم وإمبادى، تأخذ الجماعة مواقف حازمة وحاسمة. وهذا يظهر أن المنهج الإصلاحى المتدرج. يتعلق بالجانب العملى وكما يتعلق أيضاً بالفروع. أما لتوايت فالجماعة تحافظ على وضوحه وثنائها، عبر كل المراحل، وفى كل الظروف.

فعندما توجه لجماعة الدولة القطرية، تتعامل معها باعتبارها مرحلة أولى تسبق بناء الوحدة السياسية الإسلامية، ولكن عندما تتعامل احماعه مع الأفكار الخاصة بعلمنة السياسة، أى فصل الدين عن الدولة، تأخذ موقفاً حاسماً فالإليات يمكن أن تتطور عبر المراحل، كأن تكون الدولة القطرية مقدمة للدولة، أو الوحدة لإسلامية، ولكن الأفكار والقيم لا تتحرراً، ولا يمكن بناء دولة علمانية تمهيداً لبقاء دولة إسلامية، ولعلمانية لا يمكن أن تكون مرحلة مقبولة، حتى يتاح بناء النموذج الإسلامى.

وهنا يظهر الطابع الرئيس للجماعة، فهى هيئة إسلامية جامعة، يتأسس دورها لأول على الدعوة لمشروعها، وتلك الدعوة لا يصح إلا أن تكون واضحة وبيئة منذ المحطة الأولى، ولا يستقيم مع العمل الدعوى الدينى والسياسى والحصارى أن تكون افكرية

غامضة أو ملتبسة . كما أن المرحلة تتعلق بالتنفيذ فقط ، ولكن الرؤى الأساسية والقيم العليا والمبادئ ، ليس فيها مرحلة . فالجماعة تدعو الناس لفكرة ، وهي تبشر بهذه الفكرة بصورتها الكاملة والواضحة ، وتقدمها للناس بصورة لا تحتمل الالتباس . ولكن التمهيد هو الذى يتميز بالمرحلة ، من داخل إطار المشروع . فالمرحلة المشروعة ، هي تلك المرحلة التى تنقل الوضع القائم ، ليصبح أكثر قرباً من الوضع المنشود .

لهذا يظن البعض أن خطاب جماعة الإخوان المسلمين ، يتراوح بين الشدة واللين ، أو التشدد والمرونة . ولكن الناظر إلى فحوى الخطاب ، يجد يجمع بين الشدة فى الثوابت ، والمرونة فى المتغيرات والفروع والآليات ، والشدة فى الثوابت تصل لحد المفصلة مع الأفكار التى تتجاوز تلك الثوابت ، والمرونة فى المتغيرات والفروع ، تصل لحد تقبل العمل من خلال الآليات وأوضاع تستخدم ضد المشروع الإسلامى ، بهدف تغيير وجهتها لتصبح فى صالح المشروع الإسلامى . وهذا ما يشكل المنهجية الخاصة للإخوان ، والتى تشكل تصورهم عن الوسطية والاعتدال . فالموقف المعتدل للجماعة يتحقق بقدرتها على تحقيق الموازنة بين التشدد فى التمسك بالثوابت ، والمرونة فى تبنى الآليات وفى الموقف من القضايا المعاصرة .

### أما العلمانية

لذلك يلاحظ الموقف المتشدد لجماعة الإخوان المسلمين من قضايا العلمنة والتغريب ، فهي منذ بدايتها نحارب كل أشكال التغريب بصورة حادة ومباشرة ، وتعمل على نزع آثار التغريب والعلمنة من المجتمع . وهى بالفعل ساهمت مع غيرها فى حصار التغريب والعلمنة فى المجتمع بصورة كبيرة ، حتى أصبحت عملية العلمنة فى معظم البلاد العربية والإسلامية ، تواجه برد شعبي واضح ، بمنع انتشار وتغلغل العلمنة فى المجتمع المصرى .

والناظر إلى تصرفات الجماعة العملية ، يجد أنها تعتبر نفسها جماعة ضد العلمنة ، وتعمل على أساس أن الخطر الأكبر يكمن فى علمنة المجتمع ، أو انتشار التغريب بين الناس . فهى تحصد المجتمع أولاً ، على قاعدة أن الإصلاح المجتمعى يسبق الإصلاح السياسى . كما أنها تتصرف بصورة تؤكد على أنها ترى أن علمنة النظام السياسى ليست هى الخطر الأول ، بل إن علمنة المجتمع هى الخطر الأكبر . وهى بهذا تصد العلمنة

وانتعرب عن المجتمع، وتعمل مع المجتمع لتحسينه ضد التغريب، ثم تحصر بعمة في المجال السياسي، حصاراً شديداً.

لهذا تفف الجماعة موقفاً متشدداً من فكرة الفصل بين الدين والسياسة، كل تجلياتها الواضحة أو تلك الملتبسة، ولا تقبل أية حلول أو تعبيرات غامضة في تلك المسألة، لتؤكد على الدور المحوري للدين كمرجعية عليا للعمل السياسي، وحتى تأكد على أن مشروعاتها بنوم على مرجعية الدين لكل النظام العام، والنظام انسياسي. وهنا تحاول الجماعة صد كل أفكار العلمانية، ومنع انتشارها بين الناس، وأيضاً الحد من الترويج لها، وكشفها أمام عامة الناس فالعلمانية تمثل قيمة مضادة للقيمة الإسلامية، والتغريب يمثل حضارة مغيرة نحصره الإسلامية، لذا تتخذ الجماعة مواقف واضحة وربما متشددة. من تلك القضايا التي تمس ثوابت المشروع الإسلامي، وتدخل في مجال القيم العليا

والحقيقة أن هدف الجماعة هو إعادة بناء الهوية الإسلامية، وتحقيقها على الأرض. هي صورة وحدة سياسية إسلامية ونهوض إسلامي لذا فهي تعمل على بناء وعي الأمة، وهو ما يجعلها تحاول حراسة هذا الوعي، ومنع أي فكر غريب أو وافد من التسرب إلى وعي الجماهير خاصة وأنها تراهن على الوعي الجمعي للأمة، وعلى العمل الجهد هيري، باعتباره القوة التنفيذية الحقيقية لمشروعها الإصلاحى الحضارى.

### بين الآليات والقيم

مع الموقف المتشدد من الجماعة تجاه العلمانية، مجدها تتعامل بمرونة مع آليات العمل اندمقرطى، وتقبل بالعديد من الآليات الخاصة بالدولة المدنية الحديثة، أى دولة بقنور والمؤسسات، والدولة القائمة على النظام الديمقراطى. والبعض بنصور اساس أو عمومى فى الخطاب السياسى للإخوان، ولكن الملاحظ أن الجماعة تفرق بين قيم وآليات، وتفتح الباب أمام اقتباس الآليات، وتمتنع بالكامل عن اقتباس القيم، بل ولديها حساسة شديدة لأى تعبير يحمل حمولة قيم بداخله، وتحاول تأكيد أنها لا تقتبس قيماً، ولكن آليات فقط. ومن ضمن الآليات، تأتى قواعد العمل والتنظيم والتفنين امدستورى والقانونى والإجرائى. فجماعة الإخوان تقتبس الديمقراطية لتحقيق الشورى. وتقتبس المواطنة والمساواة، لتحقيق قيم المساواة الحضارية والإنسانية فى المرجعية



الإسلامية فحتى بعض المفاهيم، التي تبدو وكأنها قيماً أو مبادئ، تتعامل معها الجماعة باعتبارها تعصباً إرثياً وقاعدة قانونية، لتطبيق القيم التي تؤمن بها. ولهذا تقوم سعيريف كل ما يتم اقتناسه من داخل منظومتها الفكرية، ومن خلال الحفاظ على الثوابت الفكرية للجماعة. فنصح تلك المقتبسات، أدوات تستخدمها الجماعة لبناء الجانِب السياسي للتطبيق لرويتها. لذا تشدد الجماعة عندما تجد بعض تلك الآليات يراد تحميدها بمعنٍ وقيم، ولكنها تستمر في قبولها للآلية، والتأكيد على رفضها لأية قيمة غريبة ووفدة تحمل لتلك الآلية.

فالجماعة ترى ضمناً، أن الدولة المدنية الحديثة، أو دولة القانون والمؤسسات، والنظام السيسى الدستورى، هى أدوات لبناء نموذج ناجح للدولة، وهى تقبل بتلك الآليات؛ لأنها ترى أنها مناسبة لتحقيق الغايات الإسلامية التى تتناها الجماعة. ولكن فى الوقت نفسه نجد أن خطاب الجماعة يحاول فصل تلك الآليات عن أى معنى علمانى، بصورة تبدو متشددة أحياناً؛ لأن الجماعة تحصر على وصوح القيم العليا لمشروعها، ومبادئه الأساسية، وتعتبر أن اقتباس الآليات هو تطوير يفتح الباب أمام تطبيقات جديدة للرؤية الحضارية الإسلامية التى تحملها الجماعة، بما يناسب العصر، ويفيد فى التجديد الحضارى، كما يفيد فى تطوير آليات التنفيذ، والتى تعد من الفروع المتغيرة.

لذا يمكن القول بأن جماعة الإخوان المسلمين لم تتبنَ الفلسفة الديمقراطية، ولا القيم الغربية الديمقراطية، أى الليبرالية الغربية، ولكنها تبنت الإجراءات الديمقراطية، كوسيلة لاختيار لحكم وممثلى الأمة؛ لأنها وجدت تلك الآليات مناسبة لاختيار أهل الحق والعقد، أى ممثلى الأمة، ومن ثم اختيار الحاكم. وهو ما يتوافق مع أسس الشورى، والى تعتبرها الجماعة فريضة مرمية. وبهذا أصبحت الجماعة تنبنى فى الواقع مبدأ الشورى، وفكره انشورى، وتنفذها عملاً بالإجراءات والآليات الديمقراطية. وبهذا أصبحت الجماعة تفرق بوصوح بين الآليات والقيم، وتواجه القيم الوافدة، وتستفيد من الآليات الوافدة، فتتعلم من لآخر يحدث فى مجال الآليات والوسائل والمعرف والتجارب، وليس فى صحر القسم

## وأما الغرب

يلاحظ أن موقف جماعة الإخوان المسلمين من الغرب، رتبط بموقف العرب من الدول العربية والإسلامية، وسداسه إخراجة، كما ارتبط أيضاً بموقف لدول العرب من مشروع نشر قيمها في العالم، والمسمى بالعولمة. فالجماعة تقف بشدة أمام المشروع الاستعماري العربي، سواء المشروع الاستعماري العسكري، كما في دوله الاحتلال الصهيوني، أو المشروع الاستعماري الحضاري، والمتمثل في نشر القيم الغربية من خلال المواثيق الدولية، أو المشروع الاستعماري السياسي، والمتمثل في هيمنة الحكومات الغربية على حكومات الدول العربية والإسلامية

وهنا يظهر المغزى الحقيقي لحركة الإخوان المسلمين، كحركة إصلاحية حضارية، فهي تعمل أساساً من أجل تحقيق الاستقلال الحضاري، الذي يعيد الهوية الإسلامية والمرجعية الإسلامية لتصبح هي أساس وحدة الأمة ونهضتها. لهذا نجد الجماعة تواجه كل محاولات الهيمنة الغربية في كل المجالات، بصورة تؤكد على أن الجماعة ترى في الهيمنة الغربية الخطر الأكبر على هوية الأمة، والذي يفوق أي خطر آخر وحتى إن خطب الجماعة المطالب بالاستقلال، يجعل الاستقلال السياسي والعسكري والحضاري، مكونات للاستقلال الحقيقي. وتلك في الواقع ميزة تفرق بين حركات التحرر الوطني لقائمة على المرجعية العثمانية، وحركات التحرر الحضاري القائمة على المرجعية الإسلامية، فالأخرة تمثل محاولة للاستقلال الكامل عن الغرب، أما التحرر العثماني فكان استقلالاً عسكرياً، دون أن يكون استقلالاً حضارياً

والتجربة في بلاد العربية والإسلامية، توضح أن الاستقلال الجزئي غير الكامل، لم يحقق الاستقلال الحقيقي، فكانت السعي السياسية تحمل محل الاستعمار العسكري، وكانت التبعية الحضارية تأتي لتجعل الدول المستقلة شكلاً تابعة في جوهرها. أما الخطاب الحضاري الإسلامي لجماعة الإخوان المسلمين، فركز منذ البداية على الهوية الحضارية المتميزة للأمة الإسلامية، وركز على رفض كل أشكال التبعية والهيمنة. ونادى بالاستقلال الحضاري الكامل، مما جعله خطاباً للتحرر الحضاري.

## بناء الهوية

أصبح المتبع للحركة الإسلامية عمومًا، وجماعة الإخوان المسلمين، يرى بوضوح المعركة الدائرة باستمرار ضد كل الهجمات الحضارية الغربية، بكل أشكالها وصورها. ومنه تلك الهجمات التي بشها أساع الفكرة العربية والنخب المؤيدة لها في البلاد العربية والإسلامية، ومنها الهجمات التي تشنها المؤسسات الدولية، والتي تريد نشر منظومة القيم العربية في صورة موثوق دولية، ومنها هجمات العلمنة التي تشنها الحزب الحاكم لتأمين وضعها وتبعيتها للعرب في مواجهة المشروع الإسلامي، ومنها هجمات الدول الغربية نفسها، والتي تريد نشر قيمها الأساسية خاصة السياسية والاجتماعية، لتصبح تلك القيم مشكلة للنظام العام في مختلف بلاد العالم، حتى يبني نظام عالمي مستند للقيم العربية المركزية، لحماية التفوق الغربي، وحماية المصالح الغربية.

فجماعة الإخوان المسلمين، ولتبر الإسلامى عمومًا، يعمل أساسًا على بناء الهوية الإسلامية للمجتمع، لذا يعتبر مهمة التصدي لكل الهجمات التي تصيب تلك الهوية، من مهامه الرئيسية لأن كل محاولات التغريب والعلمنة تهدم المشروع الإسلامى برمته، لذا يصح التصدي لها أولوية أولى لدى الحركة الإسلامية لهذا تبرر المعركة لدائرة حول الهوية، بوصفها المعركة الرئيسية، والتي تسبق في أهميتها المعارك الأخرى. فالأمة المدركة لهويتها والمنتمية لتلك الهوية احصارية التاريخية، هي السوء لبناء الوحدة والنهضة، وبالتالي بعد الوعي بالهوية من أسس المشروع الحضارى الإسلامى، وله الأولوية. فمعركة التحرر والاستقلال والهوض، في جانب مهم منها، هي معركة حول الهوية.

(٩)

### الإخوان: الإصلاح تحت الحصار

تمسكت جماعة الإخوان المسلمين عبر تاريخها، بمسح الإصلاح الحضارى الشامل، مستهدفة تحقيق وحدة الأمة وبهبتها وواجهت اجماعة وما زالت تواجه حصارًا حائقًا من قبل الأنظمة حاكمة المتعاقبة وبدعم عربى، يستهدف إفشال محاولاتها في الإصلاح. وبين فعل الإصلاح، وفعل الحصار الأمى، تشكل ملامح المعركة الدائرة منذ عقود. وفي داخل المعركة انتصارات وإخفاقات، تنتج من طبيعة المنهج الإصلاحى، وبوعية الحصار

الأمنى الذى يستهدفه . وتتوالى سلسلة الفعل ورد الفعل ، فعملية الإصلاح الحضارى هى الفعل الأول ، الذى يعقبه الحصار الأمنى الذى يحاول إفشال الإصلاح . ثم تستمر عملية الإصلاح لترد على الحصار الأمنى ، وهكذا تدور دائرة الصراع بين محاولة لإصلاح الحضارى الشامل ، وبين محاولة فرض الاستبداد القائم على الالتحاق بالعرب

وتتشكل مساحات للمواجهة ، تمثل نقاط التحدى الرئيسة . حيث تهدف إستراتيجية الحصار الأمنى إلى حصار عملية الإصلاح الحضارى الإسلامى فى حدود بعينها لا تتجاوزها ، وتحاول حركة الإصلاح اختراق تلك الحدود ، حتى تخترق الحصار الأمنى وتحقق هدفها . فالمواجهة بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين ، تتركز على محاولات النظام لحصار مشروع الجماعة فى نطاق محدود ، ومحاولات جماعة لتعدى تلك الحدود ونشر رؤيتها فى أرجاء المجتمع المصرى . ومال تلك المواجهة يرتبط فى جاس منه ، بما يحدث على أرض الواقع ، فكلما استطاع النهج الأمنى حصار الجماعة داخل حدود معينة ، كلما تأجل مشروعها ، وتراجعت قدرتها على تحقيقه ، وكما استطاعت الجماعة الخروج من الحدود المفروضة عليها ، كلما فشل النهج الأمنى ، وتحركت الجماعة نحو تحقيق هدفها . لذا يصبح اكتشاف المناطق التى تمثل ذروة المواجهة بين الطرفين ، كاشفاً لمصير تلك المواجهة فى المستقبل .

### الانتشار المجتمعى فى الشرائع العليا

يظهر البعض لمدى انتشار جماعة الإخوان المسلمين فى المجتمع ، من خلال حجم لتأييد الشعبى لها . ولكن الأمر يرتبط أيضاً بمناطق الانتشار ونوعيته ، كم يرتبط بحجمه . والإستراتيجية الأمنية تهدف إلى حصار الجماعة عن التمدد فى المجتمع ، كمياً ووعياً . فالملاحظ فى منهج النظام الحاكم ، محاولته لمنع الجماعة من التمدد فى مساحات محددة داخل المجتمع ، خاصة فى الشرائع العليا منه . فالنظام الحاكم يحاول جعل لشرائح العليا مؤيده له ، لأن كل ما قام به حتى الآن من سياسات اقتصادية ومالية لم يحقق فائدة إلا للشرائح العليا . فالنظام لم يحقق مكاسب للشرائح الوسطى أو الدبى ، لذا يرى ضمناً أهمية تأييد الشرائع العليا له ، ومنها بالطبع الشريعة العليا من الشرائع الوسطى . وحيث أن تدك لشرائح هى التى حققت قدراً من التحسن والنمو فى عهد الطم الحالى ، لذا

يحاول النظم جعلها كتلة مؤيدة له ، بل ويحاول جعلها كتلة تخشى من أى تغير سياسى كبير ، ويجعلها أيضاً تخشى على وجه الخصوص من وصول الإسلاميين للسلطة ، خاصة جماعة الإخوان المسلمين .

وتتل الشرائح العليا ، تلك الفئة المسيطرة على الثروة الاقتصادية للبلاذ ، والنزى نذير عجلة الاقتصاد الوطنى . وهى بهذا تملك الكثير من مقومات القوة والتأثير ، ويمكن أن يكون تحركه فاعلاً ومؤثراً على الأوضاع العامة فى البلاذ ، لذا يرى النظام أهمية تنمية الشرائح العليا من أى فئة تؤيد جماعة الإخوان المسلمين ، أو المشروع الإصلاحى الحضارى الإسلامى عامة . وحدث هذا بالفعل ، عندما بدأ النظام يدخل فى مرحلة التنمية الرأسمالية ، منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضى ؛ حيث بات النظام يفرز رجال الأعمال الذين نوسع أعمالهم ، ليتأكد أنهم لا يزالون جماعة الإخوان المسلمين ، ولا ينمون للفكرة الإسلامية . واستمر هذا النهج ، مدعوماً بالهجوم الأمنى المتواصل على رجال الأعمال المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين ، حيث حظا خيرات الشاطر القيادى البار بجماعة ، بالعديد من الهجمات الأمنية لتصفية أعماله ، منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٦ . والضررة الأمنية التى وجهت للعديد من رجال الأعمال فى عام ٢٠٠٦ ، ومنهم النائب الثانى للمرشد العام خيرات الشاطر ، لم نهدف فقط لتجفيف المنابع المالية والاقتصادية لأعضاء وقيادات الجماعة ، بل هذفت أيضاً لتخويف رجال الأعمال من الانتماء لجماعة ، ومن التعاطف معها ، وأيضاً هذفت لتخويف المستثمرين الأجانب من مشاركة رجال أعمال لهم علاقة بجماعة الإخوان المسلمين .

كما لو حظ تركيز النظام الحاكم على خطورة وصول الإخوان إلى السلطة ، وأقرص أن ذلك سيؤدى إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع مصر من قبل الدول الغربية ، بما ينتج عنه إحاق الضرر برجال الأعمال . وكما يقال ، فإن رأس المال جبان ؛ لأنه يمكن أن يتعرض لهزات وصربات قاضية . والنظام يعمل على تخويف أصحاب رأس المال ، ليريد مخاوفهم ، حتى يؤثر على من يدعم جماعة الإخوان المسلمين ، أو من يتعاطف معهم ، أو من يتعاطف مع المشروع الإسلامى ، ويصور للجميع أن أى تغيير فى نظام الحكم سوف يفضى على مصالحهم .

والأمر لا يتوقف فقط على رحاب الأعمام، و الأثرياء، ولكن بمتد أيضاً للنخب، وهى تلك الفئات التى تقلد الماصب العلة فى مختلف مجالات الشط، ومنها الفئات لنى تتصدر العمل العام بمختلف مجالاته. فالشريحة المهنية والوظيفية العليا، ومعها الشريحة العليا من الخبراء والمختصين، تمثل فئة لها تأثير على المجتمع، كما أن لها حصوراً إعلامياً، وتؤثر فى الرأى العام. وكل من يتنى للشريحة المؤثرة إعلامياً، واحضرة فى الوعى العام، يعد ضمناً شخصية مؤثرة. ولطدم يحاول منع وجود أى شخصية تنمى لشريحة النخبة من جماعة الإخوان المسلمين. ومثال الداعية عمرو خالد حاضر فى الأذهان. فعندما أصبح الداعية الشاب ضم الررموز المؤثرة على الرأى العام، كان عليه ترك جماعة الإخوان المسلمين. فلا يمكن الجمع بين العضوية فى الجماعة والحضور الإعلامى، المؤثر على الرأى العام. وقد رأت الجماعة أن من مصلحة الدور لذى يقوم به عمرو خالد أن يترك الجماعة، فتوافق الطرفان على ذلك. ولكن المعنى المهم هنا، يتمثل فى محاولة النظام لحصار شريحة النخبة فى لمجتمع، حتى يبعدها عن أى تمدد جماعة الإخوان المسلمين داخلها. فالنظام يخشى من مواجهة تضعه أمام أسماء بارزة من شريحة النخبة فى المجتمع، يمكن أن تؤثر على عامة الناس وتجذبهم لتأييد الجماعة.

### الانتشار المجتمعى فى الشرائح العمالية

ورغم المقابلة الواضحة بين الشريحة العليا فى المجتمع، والشريحة لعمالية، إلا أن النظام يرى أن التمدد داخل الشريحة لعمالية من قبل جماعة الإخوان المسلمين، يمثل خطراً عليه، مثل التمدد فى الشرائح العليا. وموقف النظام تجاه العمى يختلف عن موقفه تجاه الفلاحين. فالعمال يمثلون شريحة مهمة من الأيدى لعاملة مثل لفلاحين، ولكن العمال يتواجدون فى المدن، وفى المصانع، وهم على مقربة من المدينة والعاصمة. والعمال أيضاً يتواجدون فى تجمعات كبيرة، خاصة فى المناطق الصناعية، وأى تحرك لهم، يمكن أن يكون منظماً وفاعلاً ومؤثراً، ويمكن أن يتحه مباشرة للمدينة وللعاصمة نفسها وهم فى التصور العام، يمثلون شريحة مهمة فى المدينة، وهم أيضاً فئة مؤثرة على رجال الأعمام، ويدهم حركة المصانع وحركة الاقتصاد، وحركة التصدير. وهم بهذا يمثلون فئة ذات تأثير عال. وبالنظر لوجودهم فى تجمعات، وإمكانية تحريكهم بصورة منظمة، تصبح شريحة العمل ممثلة لمنطقة بشرية حية وقاعدة.

لذا نجد النظم الحاكم مهماً بالحد من تواجد جماعة الإخوان داخل الشرائح العمالية ، وهو ما ظهر من السيطرة الكاملة على نقابات العمال ، بصورة تختلف عن أى نقابات أخرى . فلنظم لا يريد أى تواجد لأية قوة سياسية مؤثرة داخل شريحة العمال ، خاصة جماعة الإخوان المسلمين . لذا يترك الجماعة تنتشر بين شريحة الفلاحين أكثر من انتشارها بين شريحة العمال ، رغم أن كليهما من الشرائح الدنية فى المجتمع من حيث حظوهم فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى . ويلاحظ أيضاً ، أن تمدد الجماعة فى المناطق الريفية لا يمكن وقفه ، فسطام الحاكم نفسه غير حاضراً فى الريف المصرى ؛ حيث يتمتع الريف بقدر من الاستقلال الذاتى ، بحكم تقليده وأعراقه ، والتى تحول دون سيطرة النظام الحاكم عليه ، كما يحدث فى المدن . كما أن الريف المصرى يشهد حالة ترابط أسرى واجتماعى مرفعة ، ولم يؤثر عليها أنماط الحياة فى المدن نسباً ، لذا أصبح الريف أكثر منعة اجتماعياً ، وقادر على مواجعة تغلغل النظام الحاكم داخله . كما أن أجهزة الأمن نفسها ، لا تستطيع لسيطرة على الريف ، قدر سيطرتها على المدينة . ولكن الأمر يختلف فى التجمعات العمالية المحترقة من الأمن والسطام الحاكم ، والتى توضع تحت السيطرة المباشرة والمناعة الأمنية للصيقة .

ولعل مشهد العضب فى لمحلة الكبرى شاهد على ذلك ، فقد استعد النظام ليوم ٦ أبريل بصورة مكثفة ، تؤكد على أنه يرى ضمناً فى تحرك العمال خطراً داهماً عليه ، وأدركت جماعة الإخوان حساسية المعركة ، ولم تشارك فيها ، وكان من الممكن أن تتحول تلك الحادثة إلى محرقة كبرى لجماعة الإخوان لمسلمين ، إذا اشتركت فيها بفاعلية

### الانتشار المجتمعى والفئة الحرجة

الناظر لتاريخ احياة السياسية المصرية ، يعلم صمناً الدور البارز للطلاب فى الحياة السياسية المصرية ، خاصة فى المواقف والدخظات الحاسمة والمتابع لدور الطلاب فى الاحتجاج السياسى ، يعلم أن دورهم لا يقل أهمية عن دور العمال . فهم أيضاً شريحة توحيد فى تجمعات خاصة بها ، وداخل حرم جامعى ، كثيراً ما اعتدى الأمن على حرمة بسبب دور الطلاب البارز فى تحريك احياة سياسية . لذا ظل تأثير حركة الطلاب والعمال معاً ، علامة بارزة فى لحظات الحراك السياسى الفاعل . وبالطبع تحتلف فئة الطلاب ، فى

انها لا تؤثر على عحة الإنتاج ولا على الأوضاع الاقتصادية، ولكنها تتميز بأنها العشة القادرة على حركة الفاعلة، ولقدرة على الغمسة والقدرة أيضاً على المضطرة. لأن نطلب لا يرتبط بقبود الحياة اليومية، وهو يقبل على مستقبل، ويهمل هذا مستقبل، ويرى أنه الماثل الأصلي بمستقبل. لذا تصبح شريحة الطلبة، من هم الشرائح سيويه وقدرة على الحركة.

ولكن جماعة الإخوان المسلمين تواجدت في الشريحة الطلابية ومنذ بدايتها زمن مؤسسها ومرشده الأوان، بصورة مكثفة وفاعلة ومؤثرة. وهي الآن أيضاً، توجد داخل شريحة الطلبة بصورة مكثفة، خاصة في مستوى الجامعات المصرية. كما أنها تتواجد داخل فئة أعضاء هيئة التدريس بصورة ملحوظة ومؤثرة. مما يعني أن الشريحة الطلابية الجامعية، لم تقع تحت سيطرة النظام الحاكم، ولم يتمكن من التعامس معها بصورة تكسبه السيطرة عليها. فهي فئة توجد في تجمعات، ولكنها لا تخضع لنظام إداري، مثل العمال، وهي فئة تتعلم، ولا تعمل مقابل أجر، لذا تصبح لسيطرة الإدارية عليها غير ممكنة، كما أن السيطرة عليها من خلال قرارات الحرمان والمنع من دخول الامتحان، ليست مؤثرة بالصورة التي تخضعها إلى سيطرة الأمن. ورغم تواجد الأمن بكثافة داخل الحرم الجامعة، ودارته لجامعة من وراء الستار، فإن كل ذلك لم يحقق للنظام الحكم لسيطرة لتي يريدونها على الحرم الجامعي، وعلى الشريحة الطلابية عموماً. وظلت تلك الشريحة حية ومؤثرة، وتقوم بدور واضح داخل المشروع لإصلاح الإسلامى.

### الانتشار المجتمعي والنسبة الحرجة

رغم أهمية الانتشار النوعي لجماعة الإخوان المسلمين بالنسبة للنظام الحاكم، فإنه يولى اهتماماً كبيراً بالانتشار الكمي. فمجرد ترايد أعداد المؤيدين لجماعة في المجتمع لمصري عموماً، يؤدي إلى ضعف قدرة النظام على سيطرة على الجماعة أو الحد من دورها، حتى وإن كان هذا الانتشار محدوداً في فئات بعينها، ويمتد في فئات أخرى. فحجم عضوية الجماعة، وحجم مؤيديها، يمثلان عرقاً لأصعب في معالجة الحياة من نظام حاكم وجماعة الإخوان المسلمين. فلا يوجد صدم قدر على معالجة هذه المشكلة من المجتمع. ولا يوجد صدم يصف قدر على حصر ستة عتبة من المجتمع. بمعنى هذا صدم. أن يرد



أعداد المتمسك بالجماعة والمؤيدين لها، يؤدي إلى فقدان النظام للقدرة على السيطرة على الجماعة وشاغلها مع الوقت، مما ينتج عنه تزايد نشاط الجماعة، وقدرتها على القيام بأنشطتها خارج أى نوع من الحصار، مما يؤدي إلى توسعها فى الانتشار أكثر. وعندما تبدأ عملية الخروج من دائرة الحصار تدريجياً، فإن تلك العملية مع الوقت تصل بالجماعة إلى لسة الحرجة. أى إلى التواجد فى المجتمع بنسبة لا يمكن للنظام السيطرة عليها أو حصارها. فمعروف أن النظم المستبدة تستطيع حصار فئة، تسميها عادة فئة ضالة أو محظورة أو ما شابه من أسماء، ولكن النظام لا يستطيع الوقوف أمام فئة واسعة من المجتمع. أى شريحة لا يستطيع أن يعتبرها فئة خاصة أو حالة خاصة، ولن يوافق عامة الناس على تصويرها بأنها مجرد مجموعة. لذا يصبح وصول أى حركة معارضة داخل المجتمع إلى نسبة حرجية، سبباً فى تراجع قدرة النظام على مواجهتها تدريجياً، مما يجعلها قادرة على تحقيق مشروعها الإصلاحى فى نهاية الأمر، بدفع من قوة الجماهير المؤيدة لها.

لذا يعمل النظام للحاكم على إرهاب جماعة الإخوان المسلمين واستنزاف قدرتها حتى يحاصر معدل نمو الجماعة فى المجتمع المصرى، ليس فقط النمو العددي، بل الأهم النمو كسبة من المجتمع. فحصار الجماعة يعتمد على حصارها داخل نسبة معينة من المجتمع المصرى لا تتجاوزها، حتى وإن كانت تزيد عددياً. حتى يمنع الجماعة من الوصول إلى النسبة الحرجية. أى النسبة التى تمنع من حصار الجماعة فى البداية، ثم تمنع من مواجهتها فى نهاية الأمر. وتلك النسبة أيضاً، هى النسبة الحرجية للفعل الشعبى المؤثر، أى النسبة التى تمثل تجمعاً شعبياً يصعب الوقوف أمامه والحد من تأثيره. وهى بهذا النسبة التى تمكن الجماهير من الضغط على النظام لتنفيذ مطالبها. فأى حركة اجتماعية سياسية، تصل إلى نسبة معينة من التأييد الإيجابى داخل المجتمع، تستطيع أن تفرض رأى الناس على النظام الحاكم، وتمثل قوة ضغط شعبى فاعل على النظام. لأن النظام بمنهج الأمنى يستطيع الوقوف أمام فئة من الناس، ولكن إذا توسعت تلك الفئة إلى نسبة معينة من المجتمع، يصبح من الصعب عليه الوقوف أمامها بالقوة الأمنية، لما يؤدي له ذلك من تفجير حرب داخلية، تقضى على النظام نفسه.

## الحرب الإعلامية

باتت الحرب الإعلامية جزءاً مهماً من الحرب التي يشهدها النظام الحاكم على جماعة الإخوان المسلمين، مما يؤكد على أن عمليات الاعتقال المتكرر، لا يقصد منها إجهاد الجماعة فقط، بل تستخدم كمعصر أساسي في الحرب الإعلامية على الجماعة حيث تصبح وقعة الاعتقال هي السبب لمحموري والدليل المادي، في حرب تشويه صورة الجماعة لدى الرأي العام. وكأن عملية الاعتقال تمثل الدليل المادي على القصص التي ترويها الصحف والجرائد حول الجماعة، لتوحي للرأي العام أن الجماعة ترتكب أخطاء قانونية، رغم أن كل تلك الوقائع لا تحول للقضاء الطبيعي، لعدم وجود دليل مادي على ما يتم ترويجه من تهمة للجماعة.

وقد أصبح واضحاً، أن الحرب الإعلامية ليست مجرد حرب تكميلية، بل أصبحت عنصراً أساسياً في الإستراتيجية الأمنية. مما يؤكد على أن تشويه صورة الجماعة أصبح هدفاً مركزياً للسياسة الأمنية. وتطلب هذا قدرًا من السيطرة على ما ينشر عن الجماعة في معظم وسائل الإعلام. وبعض تلك الوسائل الإعلامية تعمل مباشرة بتوجيه من الأمن، وبعضها تعمل تحت ضغوط الأمن، وبعضها تحاول التخفيف نسبيًا من تلك الضغوط، ولكن المشهد الإعلامي الإجمالي يدار بالفعل من قبل أجهزة الأمن. نفهم من ذلك، اهتمام الأجهزة الأمنية بصورة الجماعة لدى الناس، قدر اهتمامهم بالملاحقة الأمنية المباشرة. فصورة جماعة الإخوان المسلمين لدى عامة الناس، تحدد موقف الرأي العام منها، وبالتالي تحدد تصرفات عامة الناس تجاه الجماعة، سواء في الانتخابات أو في مواقف سياسية أخرى، مثل لحظات خروج الجماعة إلى الشارع في أي تظاهرة سياسية. وهذه السياسة الإعلامية الأمنية، لها عدة أهداف تحاول تحقيقها، وأيضاً لها تأثير في الواقع. وغالباً ما تختلف الأهداف عن التأثيرات المتحققة بالفعل ولكن جملة ما يحدث من تشويه إعلامي مركز للجماعة، يؤثر في النهاية على ما تستطيع الجماعة تحقيقه من مشروعاتها الإصلاحية الحضري الشامل.

## إقناع الخصوم

أول تأثير يمكن وصفه، هو تأثير الحملة الإعلامية على خصوم الجماعة. ونقصد بهم

الفئات التي لا توافق على المشروع الحضارى للجماعة، ولا توافق على توجهاتها السياسية. وهذه الفئات تمثل المنسحقين لموجهات فكرية مخالفة لتوجه الجماعة مخالفة كاملة، أى الفئات التي لا تؤيد المشروع الإسلامى. وحملة تشويه صورة جماعة الإخوان، تؤثر على هذه الفئات أكثر من غيرها؛ لأنها فى الأصل فئات مستعدة لنصدق كل ما يقال عن الجماعة، لأنها تعادى مشروعها أساساً. ورغم أن ما يحدث من تشويه صورة الجماعة لدى خصومها بعد تحصيل حاصل، فإن له أثراً لا يمكن إغفاله، يتمثل فى تعميق الخصومة السياسية، لحد مبالغ فيه. فيتعمق لدى هذه الفئات الشعور بخطر وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم، وبخطر دورها السياسى، حتى تصل لقناعة مفادها أن الدور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، يمثل خطراً على وجودها وطريقتها فى الحياة. وتنتشر فكرة لدى هذه الفئات، تصل بهم لقناعة أن وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم، قد يدفعهم لترك مصر. وتعميق الخصومة السياسية لهذا الحد، كفيل بتعميق حالة الاحتقان المجتمعى. وتصوير الأمر بصورة تخلف طبيعته. فالتنوع فى المواقف السياسية، يؤدى إلى نوع من التنافس بين تيارات سياسية مختلفة، ولكن تحويل القضية إلى صراع وجودى بين فئات المجتمع، من شأنه أن يمهّد لمواجهة سياسية حادة، ويجعل الصراع السياسى بديلاً عن التنافس السياسى الممنوع أصلاً.

ويبدو أن السياسة الأمنية تريد بالفعل تكوين فئات تخشى من المشروع الإسلامى ومن جماعة الإخوان المسلمين، لحد يجعلها تعادى دور الجماعة، وكأنه مسألة حياة أو موت لها. وعليه تصبح هذه الفئات رهينة النظام الحاكم، وتقع تحت سيطرته المباشرة، بوصفه المنقذ الوحيد لها.

ومن جانب آخر، سنجد أن خصوم الجماعة من أصحاب الاتجاه العلمانى، يتحولون بفعل عملية تشويه صورة الجماعة والتخويف منها، إلى أنصار أشداء للاستبداد، وأعداء للديمقراطية. وبهدف تتحول تلك الفئات إلى تأييد الاستبداد، حماية لحياتها أو منط معيشتها. ويتم مصادرة خصوم الجماعة لصالح لنظام الحاكم، وليس لصالح الأفكار التي يؤمنون بها. ويتم بذلك ضرب توجهات وتيارات فكرية بكاملها، وتحويلها إلى فئات منخالفة مع الاستبداد والفساد، خوفاً من المشروع الإسلامى وجماعة الإخوان المسلمين.

## الكتل المعادية

ويحاول النظام احكام من خلال الحملة الأمنية المكثفة ضد الجماعة، تحويل خصوم الجماعة إلى كتل معادية لها. يفعل النظام هذا مع مسيحيي مصر، في محاولة لجعل الجماعة، المسيحية تخشى من أى فكرة أو مشروع إسلامي، وبالتالي تختفى من دور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين. وهنا استطاع النظام ومعه النخب المثقفة المتحالفة معه، تخويف الجماعة المسيحية فى مصر، ليس فقط من جماعة الإخوان المسلمين، بل من أى مشروع إسلامي.

ونفس هذا المصق، يحاول النظام تخويف الفئات المنغرة فى غلط حياتها، بجعل المشروع الإسلامى مهددًا لها، ولحريتها، حتى بكسها فى صفه. وهذه الفئة، تخشى المشروع الإسلامى برمته، كما تخشى جماعة الإخوان المسلمين. ويضاف لذلك محاولة زرع الخوف فى نفوس رجال الأعمال، من المشروع الإسلامى أيضاً، ومن جماعة الإخوان المسلمين، على أساس أن لمشروع الإسلامى سيؤدى إلى حصار مصر، اقتصادياً.

والأمر المهم هنا، هو أن تشكيل كتل متجانسة معادية للمشروع الإسلامى، حتى نصبح معادية لجماعة الإخوان المسلمين، يحول المسألة السياسية، إلى مسألة اجتماعية، ويحول الخلاف السياسى، إلى خلاف اجتماعى. ونتحول بهذا إلى حالة أشبه بانزعاطهمى فكلما تكتلت جماعات متجانسة لتحمل مصاحبه من حركة اجتماعية، كلما أصبحنا بصدد كتل تتنازع داخل المجتمع. وهو ما يؤدى إلى صرب لوحدة الوطنية. ولكن لنظام يركز أساساً على حماية نقائه، وليس حماية المجتمع. كما أن تشكيل كتل معادية للمشروع الإسلامى يمثل خطراً كبيراً، خاصة وأن أغلبية المجتمع غيل لهونها احصاربه الإسلامية، مما يشكل حالة من الفتنة الداخلية. ولكن النظام يحمى نفسه بمكيك المجتمع وإضعفه، حتى لا يتوحد المجتمع فى مواجهة لنظام.

## فصل المنتمين للفكرة

ولكن لسياسة الأمانة هدف آخر يتمثل فى لتأثير على المنتمين للفكرة والمشروع الإسلامى، وتشويه صورته جماعة الإخوان المسلمين لديهم. فمعظم حملات لأمية الإعلامية، تحاول رسم صورة غير حقيقية للجماعة، ولجعل منها كياناً عاصاً وخطراً.

وهي بهذا تحاول تصوير الجماعة بصورة تعارض مع المشروع الإسلامى لدى تحمله . وترسم لها صورة وكأنها تدعى لنفسها مشروعاً محمداً ، على غير الحقيقة .

وهذه العملية هي من أهم ما تقوم به الحملات الإعلامية فالفئات التى تحالف المشروع الإسلامى ولا تنتمى له ، أو تقف منه موقف الخصومة ، ليست فئات واسعة ، وإن كان بعضها مؤثراً ، ولكن الفئات التى تنحاز صمّت للهوية الحضارية الإسلامية ، تمثل فى الواقع قاعدة عريضة ، حسب معظم التحليلات والمؤشرات المتاحة . وتلك الكتلة لعريضة المنحازة للهوية الحضارية الإسلامية ، يمكن أن تكون كتلة مؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين . لذا تعمل الحملة الإعلامية على تشويه صورة الجماعة لدى تلك الكتلة ، حتى لا تنحاز لجماعة الإخوان المسلمين ، رغم انحيازها للمشروع الحضارى الإسلامى .

وهنا يحدث تأثير مزدوج ، فالحملات الأمنية والاعتقالات تؤثر على عامة الناس ، وتخيفهم من تأييد الجماعة أو التعامل معها ، والتشويه الإعلامى يؤثر على تصور الناس عن الجماعة ، فيتم حصار الفئة المؤيدة للمشروع الإسلامى ، وهى تمثل أغلبية ، بحيث تبتعد أعداد كبيرة منها عن جماعة الإخوان . ولأن الكثير من هذه الفئة ليس له علاقة مباشرة بالجماعة ، و لبعض يخشى من أن تكون له علاقة مباشرة مع أعضاء فى الجماعة ، و لبعض الآخر يتعامل مع أعضاء فى الجماعة دون أن يعرف ، لكل هذا يصبح لديها فئة واسعة من الكتلة المؤيدة للمشروع الحضارى الإسلامى ، لا تؤيد جماعة الإخوان المسلمين .

يتحقق بهذا الفصل بين من يؤمن بفكرة جماعة الإخوان المسلمين ومن يؤيدها ، ومعنى هذا حرمان جماعة الإخوان المسلمين من الكتلة الطبيعية المؤيدة لها ، وحصار حجم التأييد الذى تحصل عليه الجماعة . ويصبح ما تلقاه الجماعة من دعم شعبى ، يمثل جزءاً من الكتلة المفترض أن تؤيد الجماعة .

### تخويف المؤهلين

بهذه الصورة يمكن تصور حجم الحصار المفروض على عقول الناس ، وعلى مشاعرهم . وهذا ما يؤدي إلى فقد احماعه لعدد مهم من الأفراد المؤهلين للاضمام لها . فمعص من يؤمن بشروعها ، ولديه القدرة على النشاط والعمل من داخل الجماعة ، يقع تحت تأثير عملية التخويف المستمر ، ويبعد عن احماعة . وكثير ممن لا يصدفون التشويه

الإعلامى للجماعة، يدركون أن تلك الحملات الأمنية والإعلامية، تمثل موقفاً حازماً من النظام الحاكم ضد الجماعة، يجعل كل من ينتمى للجماعة خصماً للنظام الحاكم. وبهذا تنجح الخطة الأمنية فى تخويف أعداد ممن كان من الممكن أن يلتحقوا بجماعة الإخوان، وتحرم الجماعة من عدد من الكوادر المهمة والنشطة.

فقدرة الناس على تحمل المخاطر تختلف من فرد إلى آخر، وتختلف أيضاً بالنسبة لكل فرد عبر المراحل العمرية. وليس كل فرد يستطيع تحمل المخاطرة المستمرة. ولقد ساد بين الناس فى عهود الاستبداد المتواصلة، خوف من مواجهة النظام الحاكم. حيث نجح النظام فى تحديد صورة خصومه، والتبعات التى تنتج من الانضمام لهم. فأصبح الكثيرون لا ينتمون لمن يعتبرهم النظام خصوماً له، رغم أنهم لا يؤيدون النظام، وبهذا دخل إلى الكتلة الصامتة أعداد كبيرة من الرافضين للنظام الحاكم، يحشون الانضمام إلى من يعتبرهم النظام خصوماً له. وربما يفسر لنا هذا جانباً من حقيقة الكتلة الصامتة فى مصر، فجزء منها يؤيد قوى سياسية موجودة بالفعل، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه يميل للتأييد الصامت، أو التأييد عن بعد، بعد تأثره بحملة التخويف التى يشنها النظام.

وهذا يجعلنا ندرك لماذا يخشى النظام من أى تحرك واسع فى الشارع المصرى؛ لأنه ضمناً يخشى من خروج الكتلة الصامتة عن صمتها، فتتكشف مواقفها، فيجد أن غالبها مع خصومه، وجزء مهم منهم مع جماعة الإخوان المسلمين. وهنا يمكن أن تهدم جدران الحصار التى أقامها حول الجماعة، وينفلت الأمر من يديه. لذا يحاول النظام كبح أى بادرة لتحرك فاعل فى الشارع المصرى.

### حصار العاصمة

لعل من أهم أهداف التزاوج بين الحملة الإعلامية والحملة الأمنية، هو زيادة حد الانحازف لدى عامة الناس من تأييد المشروع الإسلامى، فى مدينة القاهرة الكبرى. فبقوة الأمر الباطشة تظهر فى العاصمة أكثر من أى مدينة أخرى، ويحاول الأمن الضعط على جماعة الإخوان المسلمين ونجيم نشاطها فى القاهرة الكبرى. وهو ما يظهر فى موقفه من المظاهرات، فالمظاهرات التى تجرى خارج العاصمة، تختلف عن تلك التى تجرى فى داخل شوارع العاصمة. حيث يواجه الأمن أية حركة فى الشارع داخل العاصمة بشدة مبالغ فيها؛

لأنه يريد ضمناً مع أى حراك داخل العاصمة. والحركة فى العاصمة تكون تحب أصواء الإعلام والمتابعة المستمرة، كما أنها حركة فى مقر الحكم. والتحرك فى العاصمة يمثل فعلاً سياسياً مباشراً فى مواجهة النظام الحاكم؛ حيث يتمثل النظام الحاكم فى العاصمة. فهو ليس نظاماً جماهيرياً، بل نخبة مهيمنة مستبدة، لذا تصح العاصمة هى المقر الرسمى والوحيد لتلك النخبة. ويصح أى حراك فى العاصمة هو مواجهة مباشرة مع النخبة المسيطرة.

كما أن النظام يعلم ضمناً، أن غضبة الجماهير إذا انفجرت تنفجر فى العاصمة، وأن الناس إذا عرّدت عليه، تخرج فى شوارع العاصمة. وأن اللحظة التى يخشاها، وهى لحظة خروج الجماهير ضده، سوف تحدث فى العاصمة. لذا يحاول النظام تقليل أى مساحة للحراك السياسى فى العاصمة، وجعل الفعل السياسى فى العاصمة فعل نخبة سياسية مؤيدة أو معارضة له، وليس فعلاً فى الشارع العام وبين عامة الناس. وبهذا يحاول النظام تخويف الناس من الاقتراب من جماعة الإخوان المسلمين. فتقل قدرتها على جذب أعضاء جدد فى لقاهرة الكبرى، كما تقل قدرتها على تحريك أعضائها فى مظاهرات عممة فى لقاهرة الكبرى عن غيرها، وأيضاً تقل قدرتها على تحريك جماهير مناصرة لها من غير أعضائها، فى لقاهرة الكبرى عن المحافظات الأخرى.

وبهذا تصبح العاصمة تحت الحصار الأمنى المباشر، حتى نظل تحت سيطرة النخبة الحاكمة، بما أنها مركز صناعة القرار السياسى، ومقر الحكم.

### بناء الحواجز

تعتمد السياسة الأمنية فى مواجهة جماعة الإخوان المسلمين، إلى بناء أكبر قدر ممكن من الحواجز، المانعة لتشكيل تياراً إسلامياً سائداً، يكون من شأنه فرض رؤيته على النظام الحاكم، وإجبار النظام على تلبية مطالبه من خلال الضغط الشعبى الواسع. ففقد أى تنظيم يمكن أن تتصاعف، إذا أصبح ممثلاً عن تيار عريض، بكل ما فيه من اتجاهات وتيارات فرعية. لذا تحاول السياسة الأمنية ضمان عدم توحيد التيار الإسلامى بأية صورة من الصور. وعينه نجد عملية مستمرة لبناء الحواجز بين مكونات الحالة الإسلامية، بصور وأشكال عديدة. ويصل الأمر لحد محاولة زرع الفتنة والتنافض بين مكونات الحالة الإسلامية. وضرب مكوناتها بعضها البعض، وتوسيع هوة الخلاف بينها يحدث هذا

على مستوى لعلاقة بين التيارات الإسلامية المختلفة، كما يحدث داخل التيار الواحد. فكلما رادت هوة الخلاف بين التيارات الإسلامية، كلما استتعدت حراً من طاقتها في التنافس فيما بينها.

### ترك السياسة

من أهم القضايا التي يحاول النظام الأمي من خلالها توسيع الهوة بين التيارات الإسلامية، هي قضية العمل بالسياسة؛ حيث يسمح للتيارات التي تبتعد عن السياسة بالعمل، ويضيق على التيارات التي تعمل بالسياسة. بل يجعل العمل بالسياسة، هو حجته في التضييق على العمل الإسلامي عموماً. وبهذا تصبح التيارات التي تعمل بالسياسة هي السبب فيما يحدث من حصار للعمل الإسلامي. وعليه، تكون جماعة الإخوان المسلمين، وبسبب عملها في المجال السياسي، هي المبرر الذي يستخدمه النظام لتضييق على العمل الإسلامي عموماً، لجعلها السبب في تعطيل العمل لدعوى، بسبب طموحها السياسي، حسب رؤية النظام. مما يجعل تيارات إسلامية أخرى، تأخذ موقفاً سلبياً من جماعة الإخوان المسلمين، على أساس أن عملها في المجال السياسي، يعطل العمل في المجال الدعوى الإسلامي. لذا تتبرأ بعض الاتجاهات الإسلامية من جماعة الإخوان المسلمين، من خلال مهاجمتها ومهاجمة دورها السياسي، حتى تبتعد عن الجماعة، وتبعد أتباعها عنها، وبهذا تفتح لنفسها مجالاً للعمل لدعوى.

يدخل في هذا ل نطاق، الشرط الذي تضعه الأجهزة الأمنية على أي عمل دعوى، والمتمثل في أهمية نقد جماعة الإخوان، ونقد عملها في المجال السياسي. وكأن الهجوم على جماعة الإخوان المسلمين، هو شرط العمل بحرية في المجال الدعوى الإسلامي. كما تركز أجهزة الأمن، في تبرير تضييقها على العمل الدعوى، أنها تفعل هذا حتى لا يتحول أتباع التيارات الإسلامية إلى مؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين. بمعنى آخر، تضييق أجهزة الأمر على العمل الإسلامي ككل، بدعوة أن أي عمل إسلامي، يمكن أن يصب في النهاية في مصلحة جماعه الإخوان المسلمين، ويريد من حجم التأييد لها لا كل شر للفكرة الإسلامية، هو في نهاية الأمر شر للمشروع الإسلامي. أي مشروع استعادة المرجعية الإسلامية الشاملة في الحياة، ثم في ذلك المجال السياسي.



تلحاً أجهزة الأمن لدعم التيار الأكثر تشدداً في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين، حتى تبدو الجماعة وكأنها مرتنة أكثر مما ينبغي. وهي محاولة لنشر رؤية تعارض العمل السياسي، وتعارض العمل من خلال آليات العمل الديمقراطي، بوصف تلك الآليات غير إسلامية، وبهذا يكون العمل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، من خلال الانتخابات وهي إليه ديمقراطية، بمثابة خروج على الفكرة الإسلامية.

ويبدو غرساً بالطبع لجوء أجهزة الأمن لتلك العملية؛ لأن الرؤية التي ترى عدم مشروعية العملية السياسية، هي رؤية ترفض النظام السياسي القائم ضمناً، وتعتبره خروجاً على الإسلام. ولكن الأجهزة الأمنية تغامر بفتح المجال أمام هذه الرؤية، حتى يبدو العمل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين فاقداً للشرعية الإسلامية، رغم أن ذلك يؤدي ضمناً لنشر رؤية تؤكد فقدان النظام القائم لأية شرعية إسلامية.

والملاحظ أن الأجهزة الأمنية تتجه بعد ذلك لمحاربة التشدد، تحت زعم أنه يمثل التطرف. لأنها في الواقع تخشى في النهاية انتشار رؤية أكثر تشدداً من رؤية جماعة الإخوان المسلمين. لأن هذه التوجهات المتشددة يمكن أن تنقلب على النظام الحاكم في نهاية الأمر. ورغم ذلك، نضل الأجهزة الأمنية مهتمة أكثر بدعوة بعض الاتجاهات لشد العمل السياسي، والمناداة بطاعة ولي الأمر، وعدم الخروج على الحاكم. وبهذا حصل النظام أمراً مهماً، وهو نشر فكرة ترك السياسة بين الاتجاهات الإسلامية، رغم أنه يعود لمحاربة الاتجاهات المتشددة خوفاً من تحولها نحو مناهضة النظام الحاكم.

### تعميق الفتن

يلاحظ أن الإستراتيجية المعتمدة من النظام الحاكم، تحاول تعميق الهوة بين التيار الصوفي والتيار السلفي والتيار الوسطي. وتحاول تعميق الهوة بين السنة والشيعة، وتعميق أي خلاف يمكن أن يبرز في مجال الرؤية الإسلامية، وحتى تلك الخلافات بين الرموز الإسلامية. وتلك العملية تهدف إلى تحويل الحالة الإسلامية، إلى حالات لا تربطها أية علاقة مما يساعد على تشجيع التنافس السلبي بين الاتجاهات الإسلامية. وتلك العملية

نؤدى إلى تزايد شدة الخلافات ، وزرع الفتنة بين مكونات الانجهاات الإسلامية ؛ لأن النظام الحاكم يعتمد أساساً سياسة فرق تسد . فى مختلف المجالات فهو يحاول الاستفده ضمناً من الخلاف الإسلامى المسيحى ، كما يحاول توظيف خلاف لسلى الوسطى ، وتوظف الخلاف الصوفى السلفى كما يحاول توظيف الخلاف السننى الشيعى ، على المستوى الإقليمى . ورعم أن هذه الخلافات موجودة بالفعل ، فمن السياسة الأمنية تحول توظيف تلك الخلافات للحد من قوة كل التيارات . فهى فى النهاية تستفيد من تزايد المؤجهاات بين التيارات الإسلامية ، حتى تتحول تلك التيارات إلى معارك جانبية . وتلك سياسة أصبحت معتمدة على المستوى الإقليمى ، وتغذيها قوى غربية .

ومن الملاحظ ، أن وسائل الإعلام تعمم على إبراز كل الخلافات داخل الساحة الإسلامية ، وتركز عليها ، سواء بسبب البحث عن الخبر ، أو استمرار لسياسة تفريق الحلة الإسلامية . فكل فعل أو قول من شأنه أن يزيد من حالة الخلاف داخل تيار لصحة للإسلامية العام ، تفرد له مساحات واضحة فى الإعلام .

وكأن بصدد مواجهة بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين فى المجال السياسى ، وخلفها مواجهة أخرى تحدث بين تيارات إسلامية وجماعة الإخوان المسلمين ، على أرض الواقع ، تعد تصريحاً للخلاف بين جمعة لإخوان والنظام الحاكم ، داخل الحالة الإسلامية .

### تمثيل الحالة الإسلامية

أهم ما تهدف له السياسة الأمنية ، هو منع جماعة الإخوان المسلمين من تمثيل الحالة الإسلامية بكل تياراتها فى المجال السياسى . خاصة وأن جماعة الإخوان المسلمين ، هى الوحيدة التى تصر على العمل لسياسى وتستمر فيه ، ومع غياب عمل التيارات الإسلامية الأخرى من المجال السياسى ، تصبح جماعة الإخوان المسلمين ، هى الممثل الفاعل لتبوير الإسلامى فى الساحة الإسلامية والنظام يخشى من حصول الجماعة على تأييد كل التيارات الإسلامية ، حيث إنها التيار الأقرب لهم من أية قوة سياسية أخرى فمع غياب أية حركات إسلامية تعمل فى المجال الإسلامى ، ومع غياب أى أحزاب إسلامية ، يمكن أن تتحه الجماهير المؤيدة للتيار الإسلامى الواسع ، لتأييد جماعة الإخوان المسلمين فى

الانتخابات، باعتبارها ممثلاً عن التيار الإسلامى، والأقرب لهم من التيارات السياسية الأخرى. وإذا حدث هذا، تصبح جماعة الإخوان المسلمين هى ممثلة التيار الإسلامى فى العمل السياسى. ولأن النظام يمنع العمل السياسى عن أى تيار أو حركة إسلامية، لذا سوف يصبح تمثيل جماعة الإخوان المسلمين للحالة الإسلامية بلا منافس.

وهنا تواجه السياسة الأمنية أكبر مخاطر تتعرض لها. فهى لا تستطيع ضمان عدم تحرك الجماهير المؤيدة للمشروع الإسلامى لتأييد جماعة الإخوان المسلمين. رغم أنها تضمن أن لا تنادى رموز التيارات الإسلامية الأخرى جماهيرها بتأييد الإخوان. وهذا ما يدفع الأئمة الأمية إلى تشويه صورة جماعة الإخوان المسلمين، حتى لا تحظى بدور ممثل التيار الإسلامى وأيضاً نهتم الأئمة الأمية بدفع رموز العمل الإسلامى إلى نقد جماعة الإخوان. من زوايا متعددة، حتى يتم تشويه صورتها لدى المتدينين للتيارات الإسلامية المختلفة.

و لصورة السائدة فى الإعلام عن جماعة الإخوان المسلمين، والصورة التى نشر فى بعض المنابر فى المساجد، تجعل جماعة الإخوان المسلمين، متهاونة أكثر مما يسعى، ومتشدة أكثر مما ينبغي. وهى صورة متناقضة، والحقيقة أنها تمثل رسائل متناقضة ترسل لمختلف الأطراف، حتى يتبعد عن الجماعة من هم أكثر منها تشدداً أو أكثر منها مروية، وفى الوقت نفسه يتم التشويش على من لهم موقف مماثل لموقف الجماعة.

### ضرب التيار السائد

الملاحظ أن احرب التى يشنها النظام الحاكم على جماعة الإخوان المسلمين، لا تنوف. فهو يحشى من تلك اللحظة التى يبلور فيها تيار إسلامى متعدد الاتجاهات، ولكن يعمل لهدف مشترك، ويتسق فيما بينه. فالتيار الإسلامى الواسع، بكل تياراته الفرعية، قادر على حمل لواء الإصلاح والتغيير، لذا نصبح مهمة بناء الحواجز داخل هذا التيار أساسية، لمنع تشكل التيار الإسلامى السائد.

### فى مواجهة الحصار

يتحدد مسار عملية الإصلاح الحضارى الشامل، من خلال المواجهة بين فعل الإصلاح، و احصار المضروب حوله. والإصلاح الحضارى عملية تاريخية واجتماعية متعددة المراحل، وتأخذ زمناً حتى تتحول إلى مرحلة تأسيس واقع جديد للأمة ولكن

الخصصار المضروب حول عملية الإصلاح، يعقب انتقال لإصلاح من مرحلة إلى أخرى، ويعقب تحقيق أهداف كل مرحلة من مراحله. فالخصصار يجمع أساساً تكون لتبديد السائد المؤمن بفكره الإصلاح الحضارى الشامل، وتكون هذا التيار ضرورة لأنه يعنى أن فكرة الإصلاح أصبحت سائدة وغالبة، وبالتالي أصبح لها تأييد شعبى واسع. وبعد تكون التيار السائد المندى بالإصلاح الحضارى الشامل، تبدأ مراحل إصلاح الأحوال العامة، بما فيها الأوضاع السياسية. لذا تحاول السياسة الأمية وقف عملية الإصلاح الحضارى لشامل، عند مرحلة تكون النواة الصلبة للحركة، وهى مرحلة لا يمكن للسياسة الأمية منعها، ولكن نلت السياسة محاول مع محور النواة الصلبة لمشروع، والمتمثلة فى التنظيم أو التنظيمات القائمة بعملية الإصلاح الحضارى، إلى تدر شعبى عريض

كما تحاول السياسة الأمية مع عملية التحريك الواسع للحماهير، فحتى إذا انتشرت الفكرة بين الناس، تحاول السياسة الأمية منع تحول الفكرة إلى فعل على أرض الواقع وبهذا يتم عرقلة الدحول فى مرحه تنفذ مشروع التحديد الحضارى على المستوى العام، خاصة فى المجال السياسى. فكل عملية صلاحية تبدأ بالقاعدة المجتمعية، ولكنها تنتقل بعد ذلك للبناء الرسمى، وهو البناء السياسى والدستورى والقبولى. وتلك هى منطقة لحدى، حيث تعمل السياسة الأمية على منع فكرة لإصلاح الحضارى الشامل من لتأثير فى المجال السياسى، وحجر حركه الإصلاح بعيداً عن التأثير على مجمل المجتمع. ويكرر هذا ليس فى مصر فقط، بل فى غالب لدول العربية والإسلامية، مما يمنع حركة الإصلاح الحضارى الإسلامى، من إصلاح حال الأمة، وتحقيق وحدتها وبهبتها.

وسوف ظل تلك المعركة قائمة، فلوضع القائم لن يستسلم لمحدولة تعبيره وإصلاحه، وعملية الإصلاح تواجه مصالح النخب الحاكمة، وبالتالي توجه حركتها بهدف لمعها وعرفتتها. كما أن عمليه الإصلاح الحضارى تقوم أساساً على تحقيق انتحار الخصصار الكامل، مما يجعلها تواجه القوى المهيمنة على عالم اليوم، وهى نفسها القوى الداعمة للأنظمة الحاكمة. ووسط تلك المعركة، يمكن معرفة تطور وفائتها على أرض الواقع، من خلال مؤشرات التى تكشف مدى نجاح عملية الخصصار، وتلك التى تؤكد على حدوث اختراق فعلى للخصصار المضروب حول المشروع الحضارى الإصلاحى. فالرد على الخصصار،

هو بإيقاف تأثيره، وكلما كان فعل الإصلاح قادراً على تجاوز حواجز الحصار المضروبة حوله، كلما كان أقرب لبوصون إلى التوافق المجتمعي الذي يمكنه من استكماله مشروعه.

### الانتشار الرأسى

فكرة الإصلاح الحضارى الشامل التى تنتهها جماعة الإخوان المسلمين، تمثل فكرة معبرة عن الهوية الحصارية للمجتمع، وهى هوية جامعة لكل فئات المجتمع، لذا يصبح انتشارها فى المجتمع رأسياً، أى أنها تنتشر بين كل الفئات والشرائح فى المجتمع، وليست فكرة خاصة بفئة أو شريحة، مثل الرؤية الرأسمالية والاشتراكية. ويقدر انتشار الفكرة رأسياً فى المجتمع، يصبح المتممون لها ممثلين لمختلف فئات المجتمع. وكلما كان المؤيدون لجماعة الإخوان المسلمين والداعمون لها، ممثلين عن مختلف فئات وشرائح المجتمع، كلما تأكد تمثيهم للمجتمع. وتلك مرحلة مهمة، لأنها تؤكد على طبيعة لفكرة نفسها، وأنها تعبر عن الهوية الجامعة لكل. وهذا يتطلب احتراق الحصار الأمنى المضروب حول بعض الفئات، ومنعها من التفاعل الحر مع الفكرة الحصارية الإسلامية. وكلما تمكنت جماعة الإخوان من الانتشار بغض النظر عن الحصار الأمنى، فى مختلف شرائح المجتمع، كلما أصبحت فكرتها جزءاً من نسيج المجتمع، وتحولت الجماعة نفسها إلى كيان مرتبط عضوياً بالمجتمع وممثل لمختلف شرائحه.

وللانتشار الرأسى لكامل أهمية خاصة؛ لأنه يزرع الفكرة فى كل وسط وكل تجمع وكل كيان، وكل منطقة جغرافية. فتصبح الفكرة حاضرة بين الناس، كل الناس، ليس بمعنى أن الكل يؤمن بها، ولكن الكل يعرفها ويعايشها، والكل مر بخبرة التفاعل مع من يحملون الفكرة. وبهذا يتحقق لفكرة الإصلاح الحضارى الشامل، التواجد المجتمعي الكافى لجعلها جزءاً من التفاعل اليومى المباشر لمعظم الناس.

وهنا تبرز أهمية مدى وحجم الانتشار. ففي كل الأحوال فإن أى فكرة تنتشر بين بعض الناس، وهذا البعض قد يتحول إلى أغلبية، ولكن الوصول إلى الأغلبية ليس أمراً سهلاً. فالبدائية تكون بعمق الانتشار، ومدى تمثيله لمختلف شرائح المجتمع، حتى يتم زراعة الفكرة فى كل الأوساط. وبعد ذلك تتحرك الكتلة المؤمنة بالفكرة، لتنتشر بين الناس أكثر فأكثر حتى تصل إلى النسبة الحرجة. ثم تبدأ معركة المواجهة، أى معركة تحويل أنصار الفكرة إلى أغلبية.

## تعويض المناطق المحاصرة

فى كل الأحوال، تنتشر الأفكار بين الناس ولكن بدرجات مختلفة، فقد تنتشر فى وسط أو شريحة أكثر من غيرها. والحصار الأمنى المصروب حول الفكرة لإصلاحية، يحاول معها من الانتشار فى فئات بعينها. ولكن الرد على هذا الحصار، يظهر فى القدرة على نشر الفكرة بنسب متقاربة فى مختلف الشرائح والفئات، مما يحوون دون تحويل الفكرة إلى فكرة خاصة بفئة دون غيرها. وتلك العملية ليست سهلة، ولكنها ضرورية. فكلما أصبحت الفكرة موجودة بنسب متقاربة ومعقولة، كمن أصبحت الفكرة تياراً مهماً وأساسياً فى المجتمع.

ولكن سوف تظل هناك مناطق أو فئات أو شرائح، تنتشر فيها الفكرة بدرجة منخفضة نسبياً، وتقابلها مناطق أو فئات أو شرائح، تنتشر فيها الفكرة بدرجة واضحة. وتلك المقابلة التعويضية مهمة، ولو مرحلياً. فكثافة انتشار الفكرة فى مناطق بعينها، ولدرجة تجمعها تتجاوز النسب لخرجة، يمثل تعويضاً مهماً عن حصار الفكرة فى مناطق أخرى. وإذا وصلت الجماهير المؤيدة للفكرة إلى الأغلبية فى بعض المناطق، أصبحت تلك المناطق محررة بالكامل من الحصار، مما يجعلها ضمناً تمثل الركيزة الأساسية لمرحلة العنصر على تحصيل الأغلبية لتأييد فكرة الإصلاح الحضارى الشامل. مما يؤدى إلى نوع من التوازن، بين الانتشار الرأسى، والانتشار الأفقى. فإذ تحقق للفكرة الانتشار لرأسى التمثيل الكمل، مع تباين فى حجم الانتشار الأفقى فى كل فئة، يصبح من المهم أن تكون الشرائح التى تنتشر فيها الفكرة أفقياً بدرجة كبيرة. تتجاوز حجم التقلص الموجود فى شرائح أخرى. وبهذا تصبح المناطق ذات الانتشار الواسع، لها قدرة تعويضية مرحلية عن المناطق المحاصرة، التى يصعب فيها الانتشار. وتلك القدرة التعويضية تكتمل، مع الوصول إلى الأغلبية فى بعض المناطق، فيصبح زرع الفكرة فى كل لفئات والشرائح، مقدمة لتطور انتشار الفكرة فى كل شريحة من الشرائح. حتى تصل تدريجياً للنسبة لخرجة المؤثرة، ثم تصل للأغلبية. وبهذا يتشكل تدريجياً التيار السائد الحامل لفكرة.

و جغرافياً، نوقع مساراً مختلفاً لفكرة الإصلاح، معكس مسار حكم الاستبداد فالاستبداد مسيطر على العاصمة، نم يقل نفوده فى الأطراف البعيدة فى القرى والنجوع.

والبعض يتصور أن مواجهة الاستبداد يجب أن تحدث في العاصمة مباشرة، ولكن هذا الأمر يبدو صعباً. لذا فإن فكرة الإصلاح يمكن أن تنتشر في الأطراف بكثافة أكبر، وترحف تدريجياً نحو المدن، وتمثل عامل ضغط سكاني مكثف. فحدث حركة جماهيرية مستقلة عن الاستبداد وغير حاصصة له. تنحى من الأطراف إلى المركز، حتى يصبح المركز هو المقر الوحيد للاستبداد. ثم يتفاعل المركز مع محيطه الخارجي، فتدخل فكرة الإصلاح داخله، وتنتشر بفعل ثقلها خارج المركز.

### نشر الفكرة خارج الحصار

هناك علاقة مهمة أيضاً بين مساحة التنظيم الذي يحمل الفكرة، ومساحة التأييد للفكرة، ومساحة الأيد للفكرة والتنظيم الذي يحملها معا. وتلك العلاقة تشكّل في الواقع حدود التيار. فالتيار هو الحالة العامة، التي تشمل العديد من المكونات، والتنظيم هو المؤسسة المركزية بداخل التيار. وحى تشكل التيار، يجب أن تبلور الفكرة، وبؤ من الناس بها، ويدركون انماءهم لفكرة واحدة، ثم يدركون دور التنظيم أو التنظيمات التي تعمل على نشر الفكرة وتنفيذها، وبهذا تتشكل حالة التيار، الذي يعرف لنفسه خطأ وطريقاً، ويتحى الناس في هذا الطريق عن وعى به، رغم تباعد المسافات بين الناس ثم يتحرك المؤيدين لفكرة وراء التنظيم الذي يحملها، حتى يستطيع تحقيق الفكرة بتأييدهم ومشاركتهم

وتلك ليست حالة سهلة التحقق، بل إنها تمثل التحدى الأساسى؛ لأن تشكل التيار يحتاج إلى تكون وعى عمق لفكرة التيار وحدوده وثوابته. وتلك الرؤية الواضحة والبسيطة هي التي تشكل عنوان التيار وملامحه الأساسية. وبعد ذلك يصبح من الضروري لتشكيل تيار الإصلاح، حضارى الشاس، أن تنتشر الفكرة خارج الحصار، وتصح الفكرة عابرة للحواجر. وتلك قضية مهمة، فأى فكرة لا يمكن حصارها، ولكن التنظيم يمكن حصاره، لذا يصبح من المهم أن يستطيع التنظيم نشر فكرته خارج الحصار المضروب عليه، بحيث تنتشر الفكرة بحرية خارج إطار احصار وحتى لا تظل الفكرة حبسية فى داخل إطار احصار المضروب حول التنظيم وكل كيان نشط ينمى للفكرة.

ها يمكن ملاحظة قدرة التنظيم والمتممين له لنشر فكرتهم بين الناس، وليس فقط نشر

الفكرة، بل بشر الإيمان بأهمية تحقيق الفكرة، والرعة في العمل من أجل تنفيذها. وكما أصبحت الفكرة رعة ومبة لدى الناس، كلفت تشكلت الكتلة المؤيدة للفكرة. ولأن الحصار يمع التنظيم من التمدد، حتى لا يصل لنسبة الحرية، ومن ثم يصل للأغلبية، لذا أصبح من المهم توسيع دائرة انتشار الفكرة، فبصيح انتشار الفكرة أوسع من انتشار التنظيم، مع وجود رابط واضح بين لفكرة والتنظيم. نعى بهذا، أن تنتشر الفكرة لدى فئات واسعة من الناس، تزيد عن الفئات المؤيدة للتنظيم مباشرة والفاعلة فيه. ولكن تظل هذه الفئات التى تنتشر فيها الفكرة، تعرف أنها تؤمن بنفس الفكرة التى قام عليها التنظيم، أى جماعة الإخوان المسلمين. وبهذا يتشكل رصيد بشرى لفكرة، يظهر فى الوقت المناسب.

وفى كل الأحوال، فإن أى فكرة إصلاحية تنتشر داخل مؤسسات تبناها، ثم تنتشر خارج تلك المؤسسات، ويصبح المنتمون للفكرة أكبر من المنتمين للمؤسسة، حتى فى حالة عدم اعتراض تلك الفكرة بأى حصار. وعندما يصبح للفكرة جماهير واسعة، ويصبح للتنظيم جماهير واسعة، أكثر من منتمين له والناشطين فيه، عندئذ يتحول التنظيم إلى فاعل أساسى فى المجتمع، ويصبح من المحتمل تحوله إلى الأغلبية.

### الإنزال خلف خطوط المواجهة

فى كل المناطق أو الفئات أو الشرائح، التى تعاني من حصار شديد، يحول بينها وبين التدخل مع الفكرة الإصلاحية الحضارية، بسبب الضغط الأمنية، يصبح من الضرورى إحداث نوع من الإنزال خلف خطوط المواجهة، أى اختراق تلك الكتل التى تشكل لتصبح كتل معدية للمشروع الحضارى الإسلامى. لأن المشروع لإصلاحى الحضارى قائم على استعادة هوية الأمة، وهى هوية الجميع، لذا يصبح من الخطر على هذا المشروع تكوين كتل اجتماعية معادية له، أو كتل تشعر بأن وضعها معرض للخطر بسبب هذا المشروع. فكل محاولة تحويل الصراع بين نخبة لحكم المستبدة والمشروع الإصلاحى الحضارى، إلى مواجهة بين المشروع الإصلاحى الحضارى وكتل ما فى المجتمع، تعنى تحويل المواجهة مع الاستبداد والعدوان، إلى مواجهة داخل المجتمع، وبالتالي داخل الأمة. لتصبح المواجهة نوعاً من الحرب الأهلية. وتلك اسوعية من الحروب الداخلية، تمثل التهديد الأول



للمشروع الحضارى : لأنه قائم أساساً على تحقيق وحدة الأمة، لذا نصبح كل المواجّهات لتى تحدث بين المنتسبين له وأى فريق داخل الأمة، هى نوع من البراع الداخلى المعطل لوحدة الأمة، والذى يشر الفتن الداخلىة. وتلك سياسة أمية معتمدة، وهى معتمدة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى. لذا يصبح من المهم درء كل أنواع الوفيعة بين تيار الإصلاح الحضارى الشامل وبين أى فئة من فئات الأمة، حتى يتم وقف كل محاولات ضرب تيار الإصلاح الحضارى من خلال الفتن والمعارك الداخلىة والأهلىة.

وللتأمين ضد تلك الحالة، نحتاج حركة الإصلاح الحضارى، لعملية الإنزال خلف خطوط المواجهة، وداخل المناطق المحاصرة. حتى تصبح موجودة داخل المنطقة المحاصرة، والتى يعمل النظام الأمنى لتحويلها إلى منطقة عازلة، تفصل الحركة عن فئة من المجتمع. كما يعمل النظام الأمنى لتحويلها إلى كتل معادية، حتى يصبح المشروع الإصلاحى فى مواجهة فئة من أبناء مجتمعه. وكلما استطاعت حركة الإصلاح تحقيق عملية إنزال ناجحة داخل المناطق المحاصرة، كلما أصبح لها تمثيل فى تلك المناطق، يمكن أن ينمو مع الوقت، ويحول دون تشكل كتلة معادية لها. ويحول دون حدوث نراع أهلى لضرب حركة الإصلاح الحضارى.

### تعميق المشترك الإسلامى

عندما نتكلم عن جماعة الإخوان المسلمين، نصفها بأنها حركة اجتماعية تحمل مشروع الإصلاح الحضارى الإسلامى. وهى تنتمى لتير الوسطية، الذى يمثل مكوناً مهماً من تيار الصحوة الإسلامية. نقصد من هذا، أن لدينا حركة داخل تيار يمثل اختيارها الإسلامى، وهذا التير يقع داخل تيار الحالة الإسلامية العامة. وعندما يتشكل تيار إسلامى سائد، فهو يتشكل بسبب غلبة رؤية معينة داخله نسبياً، وليس كلياً. فإذا تصورنا المرحلة التى يتحول فيها المشروع الحضارى إلى واقع ينفذ على أرض الواقع، فنقول، إنها اللحظة التى يتشكل فيها تيار إسلامى سائد، وبداحته تيار وسطى غالب، وبه أيضاً تيارات إسلامية أخرى. والتيار السائد ليس حالة متجانسة بالكامل، ولكنه حالة عامة بداخلها العديد من التنوع. لذا فإن تشكل لتير السائد، يحتاج إلى قدر من الاقتراب بين التيارات الإسلامية المختلفة، لتتفق على مرجعيتها العامة، وتتفق على منهج الإصلاح. فيصبح لدى تيار سائد يقوم

على المنهج الإصلاحى الحضارى الشامل ، وبداخله تنوع بين تيارات إسلامية ومطبة إصلاحية ، وتيارات سلفية إصلاحية ، وهكذا . وذلك المرحلة ليست سهلة ، فكل ما يحدث الآن من حصار أمنى يقوم أساساً على زرع الفتن بين مكونات الحالة للإسلامية ، حتى لا تصح تياراً له معالم مشتركة ، وتنقى تيارات متصارعة .

والسياسة الأمنية فى المنطقة ، محلياً وإقليمياً ودولياً ، تقوم على تقريب التيارات الإسلامية ، حتى لا تصبح حالة لها اتجاه واحد ، وحتى تتحول إلى النزاعات والخلافات الداخلية ، وربما الحروب بينها وبين بعض . كما أن الخلاف بين تيارات احالة الإسلاميه ، ليس سهلاً . ومن غير المتوقع تحويل كل تيارات احالة الإسلاميه إلى تيار واحد منحنس . فلتعدد مهم وضرورى . لذا فالمطلوب هو تجميع تيارات احالة الإسلاميه داخل وعاء عام ، يمثل التيار السائد ، ويحمل أسس الإصلاح الحضارى الشامل المتفق عليه . وتبقى التيارات الإسلاميه ممثلة للتعددية د حل تيار الإصلاح احصرى .

والتيار السائد يتشكل حول بعض اشوات والمسلمات الأساسية ؛ حيث يصح الانشقاق حولها سبباً كافياً لتشكيل هذا التيار ، ويوحد التيارات الإسلاميه داخل وعاء التيار السائد ، مع حفاظها على تنوعها الداخلى . واكتشاف الثوابت الأساسية ، والتعبير عنها بساطة ، وتحويلها إلى شعارات محددة لتثير عريض ، كلها من العلامات التى تنبئ بتشكيل وحدة عامة لمسار مختلف لتيارات الإسلاميه ، مما يمهد لبلورة تيار السائد

### حقيقة الجماعة

كل الحملة الأمنية الإعلامية المكثفة لتي تتعرض لها جماعة الإخوان المسلمين ، تهدف إلى طمس صورة الجماعة الحقيقية ، ونشر صورة مزيفة عنها . والجماعة تحتاج لنشر صورتها الحقيقية ، بكل ما فيها ، بكل سلبياتها وإيجابياتها . فمن يريد مواجعة عملية التشويه ، عليه أن يواجهه بفيض من الحقائق ، ومرد من الشفافية ، وإظهار للمعلومات . مما يتيح تحدى التزييف بالواقع ، والواقع بكن ما فيه أقوى من أية محاولة تزييف ، وهو أفصل من أية صورة غير حقيقية . لذا يصبح من المهم أن تواجه الجماعة سبل التشويه الذى تعرض له ، بإظهار حقيقة أوضاعها كما هى وجعل واقعها حاصراً ومعيناً ، بصريفة تمكس الصورة الحقيقية من الانتشار تدريجياً بين الناس ، لتقاوم كل الصور المزيفة .

والجماعة حاضرة إعلامياً، كما أنها حاضرة مجتمعيًا. لذا تحتاج لتحويل حضورها الإعلامى والمحتمعى معاً، لأداة لنشر فكرتها والتعريف بحقيقتها. وجماعة الإخوان المسلمين، هى تنظيم يحمل فكرة ويعمل من أجلها، وفى مسار حركته يتخذ قرارات وإجراءات، بعضها يصيب وبعضها يخطئ. ولا يوجد تنظيم مثالى، وكل تنظيم يقاس بالفكرة التى يقوم عليها، وهى الأصل والمركز، ثم يقاس بحركته واختياراته، والى تحتمل الصواب والخطأ.

هى معركة إدن، بين حركة الإصلاح والحصار المفروض عليها. وكلما تجاوزت فكرة الإصلاح الحصار المضروب ووصلت لأبناء الأمة، وكلما تحرك أبناء الأمة تجاه غاية تجمعهم، كلما اقتربت مرحلة الإصلاح والنهوض الحضارى.

(١٠)

### معركة الصوم والبقاء

فصول كثيرة مرت من معركة العلمنة وحركات الإصلاح والنهوض، ولكنها ليست كل الفصول. فالمعركة ما زالت مستمرة، بين مشروع للعلمنة الغربية، تحمية الدولة القومية القطرية، والاستبداد الداخلى، أو الاستعمار المحلى، وبين حركات الإصلاح والنهوض، وتمتدتها الحركة لإسلامية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين. وهى نفس المعركة بين الاستعمار الذى يحتل أرضاً عربية أو إسلامية، وحركات المقاومة المسلحة، خاصة الحركات الإسلامية الجهادية. وهى معركة مستمرة منذ عهد الاستعمار الغربى العسكرى المباشر، وما زالت فصولها تكتب فى عهد الهيمنة الغربية والاستعمار غير المباشر. ولقوى التى يواجهها حركات النهوض والإصلاح، والتى تحمل المشروع الحضارى الإسلامى، تمثل قوى طاغية فى عالم اليوم، وهى القوى المهيمنة والمسيطرة، ولكن حركات الإصلاح الحضارى الإسلامى، تحمل مشروعاً مهيمناً على وعى الأمة، ويمثل تاريخها الحضارى، وقيمها الدينية والحضارية.

فالمعركة إدن بين القوة المادية الكبرى فى عالم اليوم، وقوة الانتماء التاريخى والحضارى والدينى. وهى معركة بين القوى المهيمنة وبين الأمة. هى معركة بين السلاح والعقيدة.

وبين المدفع والفكرة. وبين لالة و لإنسان، وبين القوة الحربية والاقتصاديه والقوى البشرية. وتلك هى المعركة على أرض فلسطين المحتلة. فالمقاومة الإسلامية تستمد قوتها الحقيقية من قوة المجتمع نفسه، وتسنند إلى الإيمان الدينى والانتماء لخصارى للمجتمع. وتسليح نفسها بقوة الفكرة وعريمة الناس، ولولا حماية المجتمع لحركات المقاومة، ما كانت استمرت. ولكن العدو الإسرائيلى يواجه تلك المقاومة بقوة السلاح، وبالتفوق العسكرى. فالمعركة إذن هى بين قوة التفوق العسكرى، وبين قوة التفوق البشرى، بين قدرة نيوان السلاح وبين قدرة اعتقد الإنسان.

هذا هو ميزان القوى المختل، فى المعركة بين الأمة وبين قوى الاستعمار والاستبداد. فالميزان مختل؛ لأن القوى المعادية تملك قدرات عسكرية هائلة، ولكن الميزان مختل أيضاً لأن الأمة تملك قدرات إنسانية هائلة. هذا هو المعنى الأعمق لاختلال التوازن، والذي يؤدي إلى قلب موازين التوازن والقدرة على الردع. فالسلاح قادر على التدمير، ولكن الإنسان قادر على مواجهة التدمير، وقادر على الصمود. وبين الصمود الإنسانى، وقدرة السلاح على التدمير، تحدث المفارقة فى معركة الأمة.

فالأمة الإسلامية غير قادرة على تحقيق لنصر الآن، ولكنها لم تنهزم أيضاً. والقوى الاستعمارية الخارجية والقوى الحاكمة المستبدة، استطاعت فرض هيمنتها، ولكنها لم تستطع تحقيق النصر النهائى. فلم تحضع الأمة لعملية العلمنة والتغريب، ولم تستسلم لعوامل التفكيك، رغم كل ما حدث فيها من تفكك. فالأمة تقاوم، وتمنع القوى المهيمنة من تحقيق النصر النهائى.

هى نفس المعادلة التى تواجه جماعة الإخوان المسلمين، فلم يستطع أحد تحقيق النصر عليها، رغم ما تووجه من حصار خانق، ولكنها مع ذلك تتمدد، وتمدد معها فكرتها. لم تستطع الجماعة تحقيق النصر، ولكنها لم تهزم، وما زالت قدرتها على تحقيق النصر حاضرة. وحركات الإسلامية هى طاقة بشرية، وهى السالى تمثل لأمة وتعكس اوضاعها، فالحركة الإسلامية تمثل طاقة بشرية لم تهزم. حتى وإن لم تحقق النصر بعد، والأمة تمثل طاقة بشرية لم تهزم حتى وإن لم تحقق النصر بعد.

هو الصمود إذن، أى القدرة على عرقلة الطرف الآخر عن تحقيق أى نصر مؤكد، والقدرة على تحويل الحرب إلى حرب مفتوحة لا نهاية واضحة لها. وكلما أصبحت الحرب مستمرة، والمعارك متتالية، فقدت القوى المهيمنة قدرتها على الصمود والاستمرار، وتعرضت لنزيف مستمر فى طاقتها وإمكانياتها، وضعفت قدرتها على التحمل والاستمرار. ولكن الأمة فى المقابل، ومعها الحركات الإسلامية، وحركات المقاومة الإسلامية، تستمر فى المعركة بقدرة هائلة على الصمود والاستمرار فى المقاومة والإصلاح. وتبدو جماعة الإخوان المسلمين، وكأنها مجهزة للمعركة طويلة الأجل، والتي لا يعرف لها نهاية محددة، وهى بهذا مجهزة للصمود لعقود طويلة. والناظر للحركات الإسلامية عموماً، وحركات المقاومة الإسلامية خاصة، يجد أنها معدة لخوض المعارك الطويلة الأجل. لذا فالنصر الذى حققته حركة حماس فى قطاع غزة، فى مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، يمثل أساساً فى القدرة على الصمود. فحركات المقاومة ليس لديها طاقة نيران يمكن أن تلحق بالعدو نفس القدر من التدمير الذى يتسبب فيه العدو، فهو يملك السلاح المدمر، ولكن حركة المقاومة تملك القدرة على الصمود، ليس فقط كحركة بل كشعب، وكأمة. ومن خلال الصمود الإنسانى، للحاضن الاجتماعى الذى يحمى المقاومة فى الأرض المحتلة، وفى كل أرض العرب والمسلمين، تتحول المقاومة إلى طاقة هائلة، قادرة على الصمود والتصدى لكل عدوان.

والصمود هو الذى يمنع الطرف المهيمن من تحقيق أى نصر نهائى وحاسم. فلا العلمنة استطاعت تغيير هوية الأمة، ولا التغريب قضى على قيمها، ولا الدولة القومية القطرية فككت وعى الأمة بوحدةها. وكذلك فإن الاستعمار الاستيطانى الصهيونى، لم يستطع نزع أرض فلسطين من أهلها، أو نزعها من الأمة. وبقيت كل المعارك مفتوحة؛ لأن هناك قوى تقاوم تلك الأوضاع، وتدفع للإصلاح والتغيير.

### معركة الأجيال

معركة الأمة هى معركة أجيال، فقد يتراجع جيل عن القيام بدوره، ولكن يظهر جيل آخر يحمل الراية ويقاوم، ثم يتبعه جيل بل وأجيال، وتستمر المسيرة، قد تتراجع تلك

المسيرة مرات، وتتقدم مرات، ولكنها مسيرة مستمرة. وتلك هي طبيعة الأشياء، فالمعارك التي تعتمد على القوة البشرية، هي معارك تستمر ولا تتوقف، فالأمة التي تحمل هويتها وتحارب من أجل وحدتها ونهضتها، هي أمة قادرة على تسليم راية المعركة من جيل إلى آخر، حتى يتحقق لها النصر. لذا تملك الشعوب القدرة على المقاومة، والتي لا يحدّها زمن، بل تتجاوز حاجز الزمن، وتستمر المقاومة من جيل إلى آخر.

وبقدر ما تملك قوى الهيمنة في عالم اليوم من إمكانيات، إلا أنها لا تملك تلك الطاقة البشرية التي تجعها تخوض الحروب المستمرة عبر الأجيال. فكل مشروع للهيمنة يحاول حصده نتائج، وتحقيق الغاية منه، دون أن يتحول إلى حرب مفتوحة لا نهاية لها. ولكن المقاومة تحول تلك المعارك إلى حرب مفتوحة لا نهاية لها، فالأمة تقاوم من أجل تحقيق غايتها، حتى وإن استمرت مقاومتها لقرون. وقوى العدوان والهيمنة تريد إنجاز النصر، ولا يمكنها أن تصبح لعنود أو قرون.

تلك هي مفارقة معنى الزمن بين طرفين، فالقوى الحاملة لمشروع العلمنة وتغريب الأمة، تريد تحقيق النصر العاجل، أما القوى الإسلامية الإصلاحية والمقاومة، فتعمل من أجل النصر الآجل. فمن يملك السلاح والمال والإمكانيات، يريد نصراً عاجلاً، قبل أن يستنزف، ولكن من يملك الطاقة البشرية الإيمانية، فيعلم أن الصمود والبقاء هو أول النصر، وأنه القادر على البقاء والصمود، لذا يعرف أن قوته في قدرته على الاستمرار في المعركة، لذا يعمل من أجل النصر الآجل.

### موعد النصر

بهذا تشكلت قناعة لدى الحركات الإسلامية عموماً، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، أن النصر الحاسم في معركة الإصلاح، لا يمكن تحقيقه في ظل الخلل الواضح في موازين القوى، ولكن يمكن منع القوى المهيمنة من تحقيق أي نصر حاسم، وكلما استطاعت الجماعة منع القوى الاستعمارية من تحقيق نصر اليوم، زادت قدرة الجماعة على تحقيق النصر غداً. فكلما فشلت القوى المعادية للمشروع الإسلامي من تحقيق أي نصر حاسم عليه، استنزفت تلك القوى ولم تعد قادرة على تحقيق النصر الحاسم غداً. وفي المقابل فإن قوى الإصلاح والمقاومة، كلما استطاعت مواجهة ما تتعرض له اليوم واستطاعت الصمود والبقاء، أصبحت أكثر قدرة على تحقيق النصر غداً.

فأصبحت المعركة بين من يريد تحقيق النصر اليوم، حتى يحسم الأوضاع لصالحه، ومن يريد تأجيل النصر إلى اللحظة التي يستطيع فيها تحقيق الحسم، من خلال قدرته على الصمود في كل المعارك ومنع الطرف الآخر من تحقيق أى نصر حاسم. وفي فلسطين نرى هذا المشهد واضحاً، فلم تعد دولة الاحتلال الإسرائيلي قادرة على تحقيق النصر الحاسم فى أى من معاركها، بل لم تعد قادرة على تحقيق أى نصر، بل كل ما تستطيع تحقيقه هو التدمير الواسع كما حدث فى لبنان، وفى قطاع غزة، والمقاومة فى المقابل، لم تُلْقَ بنفسها فى أية معركة حاسمة، ولم تزعم أنها قادرة على الحسم الآن، بل زعمت أنها قادرة على الصمود والبقاء، وقادرة على الدخول فى معارك جديدة، والصمود مرة أخرى، وهو ما تحقق بالفعل.

وجماعة الإخوان المسلمين فى البلاد العربية والإسلامية، وخاصة فى مصر، لم تزعم أنها قادرة على إزالة الاستبداد اليوم، ولم تحاول الدخول فى معركة حاسمة مع النظام الحاكم فى مصر، ولكنها تؤكد دائماً قدرتها على البقاء والصمود فى وجه الاستبداد، وقدرتها على الاستمرار فى معركة الإصلاح، وهو ما حدث بالفعل. ولكن النظم الحاكمة، ومنها النظام المصرى، تريد إغلاق ملف الحركات الإسلامية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، ومع هذا تدرك أنها لا تملك القوة على تحقيق النصر الحاسم، لذا تلجأ إلى حصار الجماعة وإجهادها ومحاولة عزلها. ورغم كل القدرات التى يملكها النظام المصرى الحاكم، فإنه يعرف أن المعركة الشاملة ليست فى صالحه، كما يعرف فى الوقت نفسه أن بقاء الحركة الإسلامية وانتشارها، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، ليس فى صالحه أيضاً.

وهنا تكتشف القوى المعادية للمشروع الإسلامى، أنها غير قادرة على تحقيق نصر حاسم على هذا المشروع، وتدرك أيضاً أن استمرار المواجهة مع هذا المشروع، قد لا تكون فى صالحها فى المستقبل، حيث يمكن أن تتغير موازين القوة بفعل التأييد الشعبى للمشروع الإسلامى، مما يكسبه قوة شعبية هائلة، تجعل ميزان القوة لصالحه. ولكن رغم ذلك، فإن القوى المعادية للمشروع الإسلامى تخشى من الدخول فى معركة حاسمة معه، حتى إن العدو الصهيونى نفسه بدأ يخشى من الدخول فى معركة حاسمة مع حركة حماس أو حزب

الله ، ومعنى هذا أن ميزان القوى قد تغير بالفعل ، ولكنه فى المرحلة الأولى من تغيره ،  
والتي أدت إلى خوف القوى المعادية للمشروع الإسلامى ، من الدخول فى حرب حاسمة  
ونهاية مع القوى التى تحمل المشروع الإسلامى .

وفى المقابل ، فإن قوى المشروع الإسلامى تعرف أيضاً ، أن الوقت لم يحن بعد لدخولها  
فى معركة حاسمة مع القوى المعادية للمشروع الإسلامى ، ولكنها تعرف أيضاً أنها نجحت  
مرات عدة فى امتحان الصمود والقدرة على البقاء ، كما نجحت مرات عدة فى اختبار  
القدرة على الاستمرار والانتشار .

### الدولتان

لم تعد الدولة القومية العلمانية القطرية قادرة على تأمين بقائها ، ولم تستطع القضاء  
على الحركة الإسلامية ، ولم تعد قادرة على الدخول فى معركة حاسمة ضد المشروع  
الإسلامى والمنتمين له ، ولكنها فى الوقت نفسه أصبحت مشروعاً فى خطر ، لذا بدأت  
التخب الحاكمة تحاول حمايته بأية وسيلة . ولم يعد الغرب قادر على بسط هيمنة العلمنة  
والتغريب ، وحماية الدول القومية التى أسسها ، ولكنه يحاول الحفاظ على هذا المشروع ،  
رغم أنه لم يعد قادراً على تحقيق النصر النهائى الذى تمناه .

لم تتحقق بعد الدولة الإسلامية ، بوصفها النموذج الحضارى الأصيل ، والبديل المقبول  
من الأمة أو أغليبتها ، للدولة القومية القطرية . ولكن مشروع الدولة البديلة لم يهزم ، بل  
استطاع الصمود بأكثر مما توقع الآخرون . ومع صمود حلم الدولة البديلة أصبحت المعركة  
الحاسمة مؤجلة ، والنصر الحاسم لم يتحقق بعد . فبين الدولة القومية المتغربة ، والدولة  
الإسلامية الأصلية معركة مستمرة ، ولم يظهر بعد موعد المعركة الحاسمة .

\*\*\*